# الجامعي
# AL - JAMEAI

الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

مجلة علمية محكمة
تصدر مرتين سنوياً عن النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي
تحت إشراف الهيأة الليبية للبحث العلمي

العدد 43 ربيع 2026م



**المشرف العام**

أ.عبدالفتاح خليفة السائح
نقيب عام أعضاء هيأة
التدريس الجامعي

**رئيس هيأة التحرير**

أ.د. النعمي السائح العالم
قسم الإعلام - كلية الفنون والإعلام
- جامعة طرابلس - ليبيا

**أعضاء هيأة التحرير:**

■ أ.د. إسماعيل عبدالسلام الكسكاس
قسم الكيمياء - كلية الصيدلة - جامعة مصراتة - ليبيا.

■ أ.د.محمد أبوبكر نوير
قسم الهندسة الميكانيكية - كلية التقنية الهندسية - جنزور - ليبيا.

■ أ.د. البشير عبد الحميد مفتاح
قسم اللغة الإنجليزية - مدرسة اللغات - الأكاديمية الليبية - ليبيا.

■ أ.د. فلاح خلف علي الربيعي
قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية - العراق.

■ د. محمد السائح الكوربو
قسم الشريعة الإسلامية – كلية القانون - جامعة بني وليد – ليبيا.

■ د.خالد زيدان الفضلي
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي- ليبيا.

**سكرتير هيأة التحرير:**

أ. أسامة سالم الرياني
رئيس ديوان النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي



إخراج وتنفيذ
مراجعة لغوية:
القبس للخدمات الإعلامية

# الجامعي

AL - JAMEAI

مجلة علمية محكمة

تصدر مرتين سنوياً عن النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي

تحت إشراف الهيأة الليبية للبحث العلمي

رقم الإيداع الدولي: ISSN: 2706 - 5820 (PRINT)
ISSN: 2706 - 5839 (ONLINE)

رقم الإيداع القانوني: (931740/1993)

دار الكتب الوطنية - بنغازي

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية



حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلة الجامعي



**العنوان**

- **المراسلات**: باسم هيأة التحرير
- **العنوان**: مجلة الجامعي.النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي - طرابلس - ليبيا
- **رقم الهاتف** 0918831843
- **البريد الالكتروني**: university 2015aa@gmail.com

info@aljameai.org.ly

- **الموقع الالكتروني**: http: //www.aljameai.org.ly

# الهيأة العلمية الاستشارية


■ أ. د. أحمد الهادي رشراش
● قسم اللغة العربية بكلية اللغات - جامعة طرابلس - ليبيا

■ أ. د. أبوالقاسم أحمد أبوهديمة
● قسم العلوم السياسية بكلية العلوم السياسية وعلوم الاتصال- جامعة الزاوية - ليبيا

■ أ. د. أنور فتح الله عبد القادر
● قسم الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم - جامعة درنة - ليبيا

■ أ. د. المبروك منصور أبوقديرة
● قسم الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة - جامعة صبراتة - ليبيا

■ أ. د. أشرف حافظ يوسف
● قسم الفلسفة بكلية الآداب - جامعة طبرق - ليبيا

■ أ. د. أبوالقاسم محمد شلوف
● تخصص هندسة طبية - جامعة ليبيا المفتوحة - ليبيا

■ أ. د. الهادي الدغاري
● تخصص هندسة ريفية ومياه وغابات بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية - جامعة تونس - تونس

■ أ. د. حسُن مجُيد رستم الحصونة
● قسم اللغة العربية بكلية التربية - جامعة الإمام جعفر الصادق ذي قار - العراق

■ أ. د سامية الطيب هويسة
● قسم الأحياء الدقيقة والمناعة الطبية بكلية الطب البشري - جامعة طرابلس - ليبيا

■ أ. د سعاد محمد أبو زريبة
● قسم الفيزياء بكلية العلوم - جامعة مصراتة - ليبيا

■ أ. د. سعيد أحمد علي حدود
● تخصص هندسة حاسب آلي - الهيأة الليبية للبحث العلمي - ليبيا

■ أ. د.سليمان حسن سعد زيدان
● قسم اللغة العربية بكلية الآداب - جامعة طبرق - ليبيا

■ أ. د. عابدين الدردير الشريف
● قسم الإعلام بكلية الفنون والإعلام - جامعة الزيتونة - ليبيا

■ أ. د. عياد أبو بكر هاشم
● قسم الفنون الجميلة والتطبيقية بكلية الفنون والإعلام - جامعة طرابلس - ليبيا

■ أ. د.عبدالكريم امحمد احتاش
● قسم الإنتاج الحيواني بكلية الزراعة - جامعة طرابلس - ليبيا

■ أ. د. علي محمد الفيتوري الزياني
● قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب - جامعة الزاوية - ليبيا

■ أ. د. عمر علي عمر العيان
● قسم الرياضيات بكلية العلوم - الجامعة الأسمرية - ليبيا

■ أ. د. عبدالمجيد خليفة الكوت
● قسم العلوم السياسية بمدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية - بالأكاديمية الليبية - ليبيا

■ **أ. د. عبدالسلام عمار الناجح**
● قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب – جامعة غريان – ليبيا

■ **أ. د عمر محمد أبوخريص**
● قسم الميكروبيولوجيا والمناعة الفموي بكلية طب الأسنان – جامعة الزنتان – ليبيا

■ **أ. د عبدالمجيد عبدالله الخطابي**
● قسم الهندسة الميكانيكية بالمعهد العالي لتقنيات علوم البحار بصبراتة – ليبيا

■ **أ. د.عبدالباسط عثمان مادي**
● قسم الفلسفة بكلية الآداب – جامعة سبها – ليبيا

■ **أ. د عبدالناصر إبراهيم نور**
● قسم المحاسبة بكلية الأعمال – جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

■ **أ. د. عصام عبدالشافي**
● قسم العلوم السياسية – جامعة سكاريا – تركيا

■ **أ. د. فتحي علي عبدالله الفلاق**
● تخصص فيزياء – الهيأة الليبية للبحث العلمي – ليبيا

■ **أ. د. فتحي عيسى عبدالكريم**
● قسم التخطيط والإدارة التربوية بكلية الآداب – جامعة عمر المختار – ليبيا

■ **أ. د. محمد بشير سويسي**
● قسم الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات العليا – جامعة الزيتونة – ليبيا

■ **أ. د مفتاح بلعيد اغويطة**
● قسم التاريخ بكلية الآداب – الخمس – جامعة المرقب – ليبيا

■ **أ. د. محمد المبروك الدويب**
● قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب – جامعة طرابلس – ليبيا

■ **ا. د. مفتاح عمر درباش**
● قسم القانون الدولي بكلية القانون – جامعة سرت – ليبيا

■ **أ. د. محمد الهادي الدرهوبي**
● قسم المكتبات والمعلومات بكلية التربية – جامعة الزيتونة – ليبيا

■ **أ. د. محمد إبراهيم الشرقاوي**
● قسم البيئة بكلية الهندسة التقنية – جامعة سبها – ليبيا

■ **أ. د. محمد عبدالسلام شعبان**
● قسم الهندسة الكهربائية والالكترونية بكلية صرمان للعلوم والتقنية – ليبيا

■ **أ. د. ماهر موسى درغام**
● قسم المحاسبة والمراجعة بكلية الاقتصاد والأعمال – الجامعة الإسلامية – فلسطين

■ **د.محمد أبوالقاسم زكري**
● قسم المحاسبة بكلية الإدارة – جامعة لانكستر – المملكة المتحدة

■ **أ. د. عبدالكريم علي مصطفى**
● قسم علم الاجتماع بكلية الآدب – جامعة المختار – ليبيا

الجامعي
مجلة علمية محكمة
تصدر مرتين سنويا عن النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي
الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

## نبذة عن المجلة:

مجلة الجامعي إحدى المجلات العلمية الرائدة في مجال البحث العلمي وهي مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن النقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بدولة ليبيا، أنشئت بموجب قرار النقيب العام رقم (4) لسنة 1993م وتنشر المجلة الأبحاث باللغة العربية والإنجليزية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية المحكمة ذات الرصانة العلمية المميزة، والتي تتوافر فيها الأصالة والجدية والحداثة والمنهجية العلمية والتي تقدم الحلول المجتمعية وتشكل إضافة علمية في كافة المجالات والتخصصات العلمية الموجودة بمؤسسات التعليم العالي سواء كانت تخصصات علوم إنسانية أو علوم تطبيقية، بالإضافة إلى نشر ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها، والمجلة تصدر بشكل دوري منتظم لغرض مساعدة الباحثين من مختلف دول العالم بنشر نتاجهم العلمي الرصين ومجهوداتهم البحثية التي تتمتّع بالمحتوى العلمي ذات الجودة العالية وتتناول قضايا العصر والمستجدات العلمية ذات الرؤى الحديثة، والمجلة تحمل الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ( ISSN 2706 - 5820 Print) والنسخة الالكترونية (ISSN 2706 - 5839 Online) كما تحمل المجلة رقم الإيداع القانوني (1993/931740م) الدار الوطنية للكتاب بنغازي، والمجلة مفهرسة ضمن قواعد بيانات دار المنظومة في المملكة العربية السعودية .

## أهداف المجلة:

**تهدف المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:**

1 - دعم البحث العلمي وإثراؤه في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية في مؤسسات التعليم العالي داخل ليبيا وخارجها.

2 - تعزيز عمليات نشر الأبحاث العلمية المحكمة والأصيلة بين الباحثين في بيئة تحكيم ونشر رصينة عالية الجودة.

3 - الارتقاء بمستوى البحوث المنشورة بتوفير مجلة علمية محكمة للنشر وفق شروط معايير النشر الأكاديمية العالمية ذات الجودة العالية.

4 - تسعى المجلة أن تعتمد كمرجع علمي موثوق من قبل الباحثين من مختلف دول العالم.

5 - الاهتمام بنشر القضايا البحثية الحديثة لغرض توفير احتياجات الباحثين بمؤسسات التعليم العالي داخل ليبيا وخارجها.

## رؤية المجلة

- التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المحكمة في مختلف المجالات العلمية.

## الرسالة:

- نشر البحوث العلمية الجادة والجديدة في العلوم الإنسانية والتطبيقية وفق المعايير العالمية للنشر

# قواعد عامة للنشر

**يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط التالية:**

1. تنشر المجلة الدراسات الأصلية والبحوث العلمية المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، والتي تلتزم بالموضوعيّة، وتتوافر فيها الدّقة والجديّة.
2. يجب ألا يكون البحث المقدم للنشر في المجلة قد سبق نشره أو تقديمه للنشر في مجلة أخرى، وغير مستل من رسالة أو أطروحة علمية للمتقدم بالدراسة أو البحث ويتعهد الباحث خطيا بذلك من خلال النموذج المعد من قبل هيأة التحرير.
3. أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث تكون متوافقة مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.
4. التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها.
5. يجب أن يشتمل البحث المقدم للنشر على الأجزاء الرئيسية التالية: (الملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية، الكلمات المفتاحية، المقدمة، المشكلة، الأهداف، الأهمية، الإطار النظري (الأدبيات)، الإطار العملي، النتائج، التوصيات، أو خاتمة للبحث، قائمة المراجع والمصادر)
6. تكتب الدراسات والبحوث باللغة العربية، ويقبل المكتوب منها باللغة الأجنبية شريطة تقديم ملخص لها باللغة العربية.
7. يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.
8. الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وملء تعهد من قبل الباحث بالأصالة العلمية للبحث.

# الشروط الشكلية والفنية للبحوث المقدمة للنشر

1 - تحمل الصفحة الأولى عنوان البحث بالإضافة إلى اسم الباحث ثلاثيا ومؤهله العلمي ودرجته العلمية، واسم القسم والكلية والجامعة.

2 - ملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية لا يتجاوز (250 كلمة) لكل لغة.

3 - الكلمات المفتاحية (Key words)، بعد الملخص

4 - تقدم البحوث مطبوعة على وجه واحد من ورق مقاس (A4) ومرقمة ترقيما متسلسلا، بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المصادر والمراجع على أن لا يزيد عدد الصفحات عن (20) صفحة، كما تقدم البحوث بالإضافة إلى النسخة المطبوعة نسخة أخرى مخزنة على قرص ليزري (CD).

5 - أن يكون البحث مكتوباً على برنامج (Microsoft Word) وأن يكون الخط باللغة العربية (Simplified Arabic)، وباللغة الإنجليزية بالخط (Times New Roman) ويكون تباعد السطور بترك مسافة مفردة بين الأسطر (1.5) بينها ويكون حجم الخط (16) للعناوين و (14) للمتن.

6 - التهميش تتم الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استشهد بها الباحث في متن البحث، وذلك بترقيمها بأرقام تسلسلية، وتكتب تلك المصادر والمراجع في نهاية البحث، وترتب بحسب ما تم الإشارة إليه في متن البحث، كما تقبل المجلة الأبحاث التي مجالها يتطلب اتباع نظام التهميش الذي يسمى بأسلوب الجمعية الأمريكية لعلم النفس (Harvard style).

# آلية التحكيم العلمي للبحوث المقدمة للنشر

1 – تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة لفحص أولي، من قبل هيأة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم، وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلام البحث، ويحق لهيأة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث في حالة تبين أنه لا يصلح للنشر بالمجلة لأي سبب من الأسباب كمخالفة لشروط النشر أو الشروط الفنية أو الشكلية.

2 – يتم فحص البحوث المقدمة للمجلة عن طريق أحد برامج الكشف عن الأصالة في الإنتاج العلمي (Plagiarism Detection Software) من أجل رفع جودة الكتابة العلمية.

3 – تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي واللغوي من قبل أستاذين متخصصين تحددهم هيأة التحرير بشكل سري، ويتم إبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال شهر من تاريخ الاستلام

4 – يجوز لهيأة التحرير في حالة رفض البحث من أحد المحكمين الاستعانة بمحكم ثالث، وتكون نتيجة تحكيمه نهائية.

- المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مختلف التخصصات .
- كافة الآراء والأفكار التي تنشر بأسماء كتابها لا تعبر إلا عن آراء أصحابها .
- جميع حقوق الطبع محفوظة للنقابة العامة لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، ويجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث بعد الحصول على موافقة كتابية من إدارة المجلة

## الاشتراك السنوي

- لأعضاء هيأة التدريس والطلاب بليبيا 15د.ل
- المؤسسات 20 د.ل
- الوطن العربي وخارجه 30 د.ل

# الافتتاحية

**الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال قدرته كما ينبغي والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم.**

يسعدنا أن نقدم لكم العدد الثالث والأربعون من مجلة الجامعي، المجلة العلمية المحكمة التي تسعى إلى نشر الأبحاث العلمية الرصينة في مختلف العلوم، وتعزيز دور البحث العلمي في بناء المعرفة وتطوير المجتمعات.

تأتي افتتاحية هذا العدد وهي تحمل بين دفتيها بحوثاً رصينة ودراسات ميدانية، لتؤكد حقيقة لم تعد محل جدل: لا تنهض أمة، ولا تُبنى دولة، ولا تتحقق تنمية مستدامة بغير بحث علمي رصين يُنير الطريق ويسبق الخطوة... إن الأزمات التي تواجه مجتمعاتنا اليوم، من تذبذب الاقتصاد، وتدهور البيئة، وتراجع جودة التعليم والصحة، وتحديات الأمن الغذائي والمائي، لا يمكن معالجتها باجتهادات فردية أو حلول مؤقتة. فالمعالجة الجذرية تبدأ بسؤال علمي، وتنتهي ببيانة دقيقة، وتمر بمنهجية بحثية صارمة. هكذا فعلت الأمم التي سبقتنا حين جعلت من الجامعة ومختبرها ومركزها البحثي غرفة قيادة لمشروعها الحضاري.

وإذا كان البناء المادي يحتاج إلى المهندس والمقاول، فإن بناء الإنسان والمؤسسات يحتاج إلى الباحث. فالبحث العلمي هو العين التي تكشف مكامن الخلل قبل أن يستفحل، وهو العقل الذي يقترح البديل قبل أن تضيق الخيارات، وهو الميزان الذي يزن السياسات العامة قبل أن تُطبق على الواقع. دون بحث علمي، تتحول خطط التنمية إلى نوايا حسنة تتبدد مع أول اختبار ميداني.

إن مسؤوليتنا اليوم في الجامعات ومراكز البحث الليبية تتجاوز إنتاج الورقة البحثية لأجل الترقية الأكاديمية. المسؤولية هي أن نعيد ربط البحث العلمي بقضايا الناس المباشرة: كيف نرشد استهلاك المياه؟ كيف نرفع كفاءة الإدارة العامة؟ كيف نؤهل خريجاً يجد وظيفة ويخلق وظيفة؟ كيف نحمي موروثنا وننفتح على العالم؟ هذه الأسئلة لا يجيب عنها الخطاب

الإنشائي، بل تجيب عنها إحصائية مضبوطة، وتجربة مختبرية، ودراسة حالة موثقة.

ومن هنا تأتي أهمية المجلات العلمية المحكمة كـ"مجلة الجامعي". فهي ليست وعاءً لنشر الورق، بل هي حارس بوابة المعرفة، ومصفاة الجودة، ومنصة الحوار الأكاديمي الذي يبني التراكم العلمي. إن نشر بحث محكم يعني أن فكرة ما قد نجت من غربال النقد العلمي، وأصبحت لبنة صالحة للبناء عليها.

إننا في هذا العدد نضع بين أيدي الباحثين وصناع القرار خلاصة جهود زملائنا من مختلف التخصصات. ندعو القارئ ألا يتعامل معها كنصوص للقراءة العابرة، بل كمشاريع قابلة للتطبيق، وأسئلة مفتوحة لمزيد من البحث، ودعوة صريحة لكسر العزلة بين الجامعة والمجتمع.

**والى أن نتواصل في عددنا القادم لكم منا التحية**

**والله من وراء القصد**

**أ.د.النعمى السائح العالم**
**رئيـــس هيأة التحرير**

# فهرس المحتويات


**واقع مكتبة الطفل بالروضة وسبل تطويرها دراسة ميدانية مطبقة على رياض الأطفال ببلدية سوق الجمعة**

▪ أ.سعاد ميلاد الصيد 16

**ثورات الإباضية في طرابلس في العصرين الأموي والعباسي (126هـ ـ 155هـ/744م ـ 772م)** 44

▪ د. عبدالباسط عبدربه محمد إدريس

**نفاذ القرارات الإدارية وسريانها في حق الأفراد**

▪ د. منير أحمد الشيباني 60

**دور القاضي بين تطبيق القانون وتحقيق العدالة**

"دراسة حول الفلسفة وراء دور القاضي في تحقيق العدالة"

▪ د. عبير محمد موسى الهبري 79

**الطبيعة القانونية ومظاهر الحماية للأقليات وفق القانون الدولي**

▪ أ. أحمد محمد زيدان 93

**إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة العامة.**

▪ د.عبدالشافي محمد الشريف 112

**تأثير تركيز المصارف وتنويع مصادر الدخل على الاستقرار المالي في البحرين** 134

▪ مرعي محمد البدري

**تحليل الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك لحوم الأغنام في ليبيا مع تقييم الفجوة الغذائية ونصيب الفرد خلال الفترة 2018–2023** 157

▪ إلهام جمعة البقي

**جودة الخدمات التعليمية وأثرها على رضا الطلبة** 172

دراسة تطبيقية على طلبة كلية الزراعة – جامعة طرابلس – ليبيا

▪ **وسيم محمد عبد السلام البهيليل**

**تحليل اداء سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان** 189

دراسة قياسية خلال الفترة من 2991 – 2202 م

▪ د. محمد عبد الله محمد أحمد

**استحداث الدراسات البينية في أبحاث الجامعات الليبية** 213

"دراسة حالة تطبيقية – المفهوم والتطبيق والتحديات"

▪ د. حسين فرج الشتيوي ▪ د. آمان محمد الرمالي

**البعد الجمالي و المضمون الفكري في شعارات كليات جامعة طرابلس**

دراسة وصفية تحليلية في الهوية البصرية

▪ د. فوزي محمد فريسن 234

**أداء مساعدة الشهرة الذكي**
**"البحث العلمي بالذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا – رؤية 2030"**

▪ أ.عبد الباسط صلاح محمد الشكري 254

**الكيمياء الخضراء ودورها في الحد من التلوث قبل حدوثه**

دراسة ميدانية على موظفي جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية فرع طرابلس السواني

▪ أ. نزهة مختار العلوص ▪ أ. عبد الحميد العزومي 273

**مدى إدراك المحاسبين لأثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية**

دراسة حالة على المصرف التجاري الوطني – الإدارة العامة

▪ د. سمية عمار عمران اعمار 279

**تقييم تأثير طرق الزراعة المختلفة على إنتاجية القمح الطري (Triticum aestivum L.) تحت نظام الري التكميلي في المنطقة الغربية من ليبيا**

▪ فرج على جبيل ▪ مختار عمر عقوب ▪ عبدالرحيم محمد بن سعيدان
▪ حسن تنتون ▪ أبولبيدة المجدوب
300

**مدى فعالية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها وسيطًا في العملية تعليمية**

" التيليجرام أنموذجًا"

▪ أ. انتصار أبوبكر الجماعي 318

**الارتباط التشكيلي للصورة المرئية وتوظيف الميكانزمات الدلالية لها**

▪ د. بشير محمد الضاوي 339

# واقع مكتبة الطفل بالروضة وسبل تطويرها دراسة ميدانية مطبقة على رياض الأطفال ببلدية سوق الجمعة

■ أ.سعاد ميلاد الصيد*

● تاريخ استلام البحث 2026/02/25م ● تاريخ قبول البحث 2026/04/05م

■ **المستخلص:**

هدف البحث إلى التعرف على واقع مكتبة الطفل بالروضة، والمواصفات المتوافرة بها وكيفية تطويرها، أما مشكلة البحث فقد تم تحديدها في تساؤل رئيسي متمثل في: ما واقع مكتبة الطفل بالروضة ؟ وما هي سبل تطويرها ؟ من خلال الإجابة على أسئلة فرعية أخرى، وتظهر أهمية البحث من خلال التركيز على ركن مهم من أركان العملية التعليمية في رياض الأطفال إلا وهي المكتبة باعتبارها مرفقا مهما لا يمكن الاستغناء عنه، حيث يعتمد عليها تنفيذ أغلب الأنشطة التعليمية، والترفيهية، والمهارية وغيرها في مرحلة رياض الأطفال، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف البحث أعدت الباحثة استمارة استبيان تضمنت مجموعة من الأسئلة، وبعد التأكد من صدقها تم توزيعها على عينة البحث، وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتفريغ الاستبيان أظهرت نتائج البحث أن مستوى توفر التجهيزات والمحتويات بمكتبة الطفل بالروضة هو مستوى منخفض، كذلك انخفاض مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة، بينما أظهرت نتائج البحث أن درجة الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل في الروضة من وجهة نظر المعلمات كانت مرتفعة.

● **الكلمات المفتاحية:** مكتبة الطفل، المواصفات، سبل التطوير.

* أستاذ مساعد، قسم رياض الأطفال، كلية التربية طرابلس _ جامعة طرابلس E - maiI: s.AL - said @ uot.edu.ly

■ **Abstract:**

The aim of this study is to identify the reality of the kindergarten children's library, the available specifications within it, and ways to develop it. The research problem was defined through a main question: What is the reality of the children's library in kindergarten, and what are the ways to develop it? This was addressed through answering several sub - questions.

The importance of the study lies in focusing on an essential component of the educational process in kindergartens, namely the library, as it is considered an important facility that cannot be dispensed with. Most educational, recreational, and skill - based activities in the kindergarten stage depend on it.

The researcher used the descriptive analytical method. To achieve the research objectives, a questionnaire containing a set of questions was prepared. After verifying its validity, it was distributed to the research sample. Using appropriate statistical methods to analyze the questionnaire, the results showed that the level of availability of equipment and contents in the kindergarten children's library was low. There was also a low level of availability of specifications in the children's library. However, the results indicated that the degree of educational and cultural importance of the children's library in the kindergarten, from the teachers' point of view, was high.

● **Keywords**: Children's library – Specifications – Development method

■ **مقدمة:**

مكتبة الروضة إحدى المؤسسات الثقافية التي يكتسب منها الطفل العديد من المعارف والخبرات والمهارات من خلال ما يتوفر بها من قصص ومجلات ووسائل تعليمية وما يمارس فيها من أنشطة مختلفة وغيرها، كلها تعمل على تنمية شخصية الطفل ومن ثم تهيئته للدخول للمراحل الدراسية الأخرى، كما تعتبر عاملا مشوقا ومشجعا للطفل على التعلم والبحث والاستكشاف، وإشباع حاجاته وميوله واهتماماته، كما تعمل على تطوير اهتماماتهم وقدراتهم القرائية في مختلف مراحل العمر وذلك باستخدام شتى الوسائل . ( محفوظ 1997، ص 36 )

وتعد مكتبة الطفل من أهم الأركان الأساسية بمبنى رياض الأطفال فيها يكتسب

المهارات المتعددة كمهارة القراءة والكتابة، والتلوين، وبعض مهارات الأشغال اليدوية البسيطة والمناسبة لعمر الطفل.

واستنادا على ذلك فقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية حول مكتبة الطفل وأهميتها للطفل في هذه المرحلة منها دراسة ( فاخر، المواضية 2012 ) حيث أكدت تأثير المكتبة على الطفل في تنمية المهارات الاجتماعية واللغوية والمواهب الابداعية .

ويرجع هذا الاهتمام إلى نشر وتوسيع نطاق مكتبات الأطفال وتوفير خدماتها المتنوعة لجميع الأطفال وفي كل مراحله دون التفرقة أو التمييز بينهم إلى الاقتناع بحقوق الطفل ورعايته وتربيته وثقافته، **( عبد الحميد 1010، ص20)**

كما أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ( 1989 ) إلى حق كل طفل في تطوير قدراته، والحق في الحصول المجاني على المعلومات، في ظروف تضمن المساواة بين الجميع . **( صوفي 2007، ص4)**

عليه فإن مرحلة الطفولة مرحلة عمرية بالغة الأهمية، كما أن الاهتمام بمكتبات الطفل أصبح أمرا ضروريا في العصر الحديث لما لها من دور عظيم في تنمية شخصية الطفل من كافة الجوانب .

■ **مشكلة البحث**:

مما لاشك فيه أن للتربية أثراً في بناء المجتمع على أسس ثابتة من الثقافة الواسعة، وهذا يلقي مسؤولية على المؤسسات التربوية بمختلف مراحلها إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين صالحين مما يجعل منهم طاقات إيجابية بناءة وخلاقة . **( سليم 2005، ص12)**

إن مكتبة الطفل لها أهميتها في الارتقاء بعقلية الطفل وإكسابه المعلومات والأفكار والحقائق المختلفة ليتعرف على العالم من حوله والبيئة التي يعيش فيها من خلال الخدمات والأنشطة المختلفة التي تقدمها . **( دياب 2006، ص34)**

كما أنها من أهم مظاهر النهضة التي تتميز بها المؤسسات التربوية الحديثة، ولا يمكن التقليل من أهميتها حيث أصبحت جزءا ضروريا للمنهج ولا يمكن الاستغناء عنه. **( سليم 2005، ص12)**

فقد اثبتت دراسة قنديل 2002م أن لمكتبة طفل الروضة أهمية كبيرة في هذه المرحلة حيث تعمل على بناء قدرات الطفل على الاستيعاب عن طريق الرسوم، أو الحفظ والتكرار، كما أكدت على ضرورة وجود مكتبة تتناسب مع عدد الأطفال من حيث المساحة والأثاث المناسب والتجهيزات، وأن يعمل بها أفراد مؤهلون لذلك . ( قنديل 2002، ص10)

وعلى الرغم من هذه الأهمية لمكتبة الطفل بالروضة فقد لاحظت الباحثة من خلال زيارتهنا المتكررة لرياض الأطفال وأثناء الإشراف في التربية العملية نقص الاهتمام بمكتبات الأطفال وعدم تزويدها بكل ما هو حديث، وكل ما هو متوفر يعتبر قليلا وبسيطا جدا لا يسهم بشكل كبير في تنفيذ منهج رياض الأطفال ولا للارتقاء بالعملية التعليمية في رياض الأطفال .

ومن هذا المنطلق رغبت الباحثة في القيام بالبحث الحالي الذي يمكن تحديد مشكلته في التساؤل الآتي: -

ما واقع رياض الأطفال وما هي سبل تطويرها؟

■ **أهمية البحث**:

تتلخص أهمية البحث في النقاط التالية:

1 - يبين البحث الحالي واقع مكتبات رياض الأطفال.

2 - يفيد البحث كل العاملين و المسؤولين في مرحلة رياض الأطفال الاهتمام بتوفير مكتبات تتوفر فيها كافة الامكانيات التي تساعد الطفل على ممارسة الأنشطة المتنوعة.

3 - تزويد معلمة الروضة بالخبرات عن أهمية مكتبة الأطفال وكيفية الاستفادة منها في هذه المرحلة العمرية.3

4 - يقدم هذا البحث مرجعا للباحثين والأكاديميين في مجال مكتبة الطفل. 4

5 - تقديم جملة من المقترحات والتوصيات تسهم في تطوير مكتبة الطفل بالروضة.

■ **أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى التعرف على واقع مكتبة الطفل بالروضة من خلال الآتي : -

1 - تجهيزات ومحتويات مكتبة الطفل بالروضة .

2 - الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل بالروضة.

3 - مواصفات مكتبة الطفل بالروضة .

■ **تساؤلات البحث:**

من خلال هذا البحث يمكن الإجابة على التساؤلات الآتية : -

1 - ما التجهيزات والمحتويات المتوفرة بمكتبة الطفل بالروضة؟

2 - ما الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل بالروضة؟

3 - ما المواصفات المتوفرة بمكتبة الطفل بالروضة؟

■ **مصطلحات البحث:**

تناولت الباحثة عددا من المصطلحات ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث وأهمها : -

1 - **مكتبة الطفل** : - هي ذلك النوع من المكتبات المتطورة التي تضم مجموعة من الوسائل المطبوعة، والأجهزة اللازمة لتشغيلها، وذلك لاستخدامها وفق خطة مدروسة ومخطط لها، على أيدي هيأة مهنية مدربة ينتج عن ذلك بيئة تعليمية، وتثقيفية، وترفيهية مناسبة تحدث تغييرا إيجابيا في الأطفال والناشئة، بصورة تؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الاستفادة بما يتلاءم وقدراتهم العقلية والنفسية . ( عبد الحميد 2010 ،ص16)

2 - **رياض الأطفال** : - هي مؤسسة تعليمية أو جزء من النظام المدرسي مخصص لتعلم الأطفال الصغار عادة من 4 - 6 سنوات، وهي تتميز بأنشطة اللعب المنظم الذي يتيح الفرص للتعبير الذاتي والتدريب على كيفية العمل والحياة معا في بيئة وأدوات ومناهج وبرامج بعناية لتزيد نمو كل طفل .( عامر 2008، ص19)

■ **أدبيات البحث:**

● **أولاً : - المعنى التربوي لمكتبة الطفل**

عرفت مكتبة الطفل بالروضة بالعديد من التعريفات من بينها تعريف رشا عيسى (2022) بأنها واحدة من المؤسسات ذات الطابع التعليمي والتثقيفي والترفيهي وتعمل أساسا على الإسهام في تنشئة الطفل تنشئة سليمة، وتطوير اهتماماتهم وقدراتهم، وإكسابهم مهارات التعلم الذاتي، بما يتضمنه ذلك من تنمية مهاراتهم وقدراتهم القرائية في مختلف مراحل العمر، باستخدام شتى الوسائل . **( عرابي 2022 ،ص807)**

كما عرفت بأنها مؤسسة للتربية والثقافة تحكمها معايير خاصة بمرحلة الطفولة تميزها عن المكتبات العامة، وتعتبر إحدى وسائط التثقيف للأطفال تتكون من مجموعة من مصادر المعلومات المناسبة التي تساند المنهاج التربوي المعد لتنشئة الطفل تنشئة صحيحة وسليمة . **( فاخر، المواضية 2012، ص5)**

وعرفت الباحثة مكتبة الطفل بأنها إحدى المؤسسات التربوية والثقافية التي تعمل على تنشئة الطفل من عمر 3 - 6 سنوات تقدم له العديد من المصادر للتعلم، تعمل على تنمية وتطوير مهاراتهم وقدراتهم المختلفة .

● **ثانيا : - أهداف مكتبة رياض الأطفال**

لمكتبة الطفل بالروضة مجموعة من الأهداف يمكن تحقيقها من خلال الأنشطة المختلفة التي تقدمها للطفل ومنها : -

1 - تقديم مجموعة متنوعة من الكتب والمواد المكتبية الأخرى تساعد على تنفيذ وتقديم المنهج الدراسي وتيسر استخدامها للأطفال .

2 - توجيه الأطفال لاختيار الكتب المناسبة بما يتناسب مع ميولهم واهتماماتهم وغيرها من المواد الأخرى .

3 - زيادة دافعية الأطفال وتشجيع إقبالهم على القراءة بهدف المتعة وزيادة إقبالهم على التعلم مدى الحياة .

4 - تنمية قدرات الطفل الشخصية وزيادة مفاهيمه الاجتماعية . ( عليان 2014، ص 451)

5 - توفير الأثاث الجذاب و المناسب لأعمارهم والمواد المكتبية بحيث تهيء لهم الجو المناسب للمطالعة والترفيه .

6 - تعاون مكتبة الطفل مع المؤسسات الأخرى المعنية برعاية الطفل باعتبارها قوة اجتماعية مؤثرة لها دورها في المجتمع . ( دياب 2006، ص 31 )

7 - تساعد الطفل في تكوين السلوكيات والعادات والاتجاهات التي نسعى إلى تحقيقها مثل التعاون، احترام النظام، احترام الملكية . ( كاظم، نجيب بدون سنة، ص 30 )

● **ثالثا: أهمية مكتبةالطفل**

من أهم الخدمات الأساسية التي ينبغي توفيرها وتقديمها للطفل هي الخدمات المكتبية، لأنها مؤسسات تعليمية وثقافية وأحد عوامل التقدم العلمي والثقافي، لذلك اهتمت كثيرا من الدول بنشر المكتبات الخاصة بالأطفال . ( عبد الحميد 2010، ص20)

وقد أكدت دراسة حوامده 2022 أن مكتبة الطفل تعد من أهم المؤسسات التي تعمل على تكوين شخصية الطفل وتنمية مواهبه وقدراته والسماح لها بالظهور، وتوجيهها التوجيه الأمثل من خلال ما تقدمه له من مصادر معلومات تتمثل في أنشطة تناسب حاجاته ورغباته وميوله . ( حوامده 2022، ص992)

كما أكد على هذا كثيرا من التربويين على أن للمكتبة دورا فعالا في تنمية الطفل من جميع الجوانب الشخصية له، وفي جميع مراحل حياته، فقد أكدت دراسة ديالا قنديل 2002 أن للمكتبة دورا في مساعدة الطفل على استيعاب المعارف التي يتلقونها، كما أن نظرا لأهميتها للطفل فقد أوصت بضرورة تفعيل مكتبات الأطفال وتجهيزها بتجهيزات مناسبة للطفل . ( قنديل 2002، ص6)

● **رابعا أنواع مكتبات الأطفال**

نذكر منها: تتنوع وتتعدد مكتبات الأطفال بتنوع الأهداف والخدمات التي تقدمها للأطفال:

1 - المكتبات المدرسية: وتخدم هذه المكتبات مؤسسات التعليم من مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية، تحتوي على مجموعة من المواد، وتقدم خدمات تعليمية وأنشطة متنوعة للأطفال والتلاميذ والمدرسين والعاملين الإداريين بالمدرسة .

2 - مكتبات الأطفال : - تتيح مكتبات الأطفال فرصا تساعد النشء على البحث والمعرفة ومواكبة التطور العلمي والتقني .

كما تشتمل على مجموعة من الكتب والأنشطة التي تلائم كل مرحلة عمرية، ويوجد بها صورا ومجسمات فنية، وزينات بأشكال مختلفة تجعل من شكل المكتبة جذابا للطفل **(عبد الحميد 2010، ص17 – 19)**

3 - المكتبات المتنقلة : - تنطلق هذه المكتبة من المكتبة العامة إلى المناطق التي يقطنها الأطفال ولا يوجد فيها مكتبة تخدمهم، كذلك تقدم خدماتها لجميع المواطنين القاطنين في المناطق الريفية القروية والنائية بما فيهم الأطفال، ويعتمد نجاح هذه المكتبة على مدى الاهتمام بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية، وكذلك برنامج للعمل المنظم وتعاون الأهالي ( **عليان 2014، ص455)**

4 - المكتبات الإلكترونية : - وتوجد بشكل إلكتروني ومنظمة ومرتبة غير تقليدية، يمكن الوصول إليها عن طريق الإنترنت، أو الأقراص المدمجة، من خلالها نصل إلى المقالات والجرائد والكتب المختلفة، وكذلك الصور ومقاطع الفيديو، إضافة إلى أنها من أهم مصادر المعلومات الموجودة .( **عرابي 2022، ص812)**

■ **الدراسات السابقة:**

تناول البحث مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث منها : -

1 - دراسة سلوى مرتضى (2008) بعنوان **واقع مكتبات رياض الأطفال وأفاق تطويرها دراسة ميدانية في رياض الأطفال مدينة دمشق .**

هدفت الدراسة للتعرف إلى واقع مكتبات رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج منها: أن مكتبة الطفل غير متوفرة بشكل كاف في

الرياض، وما هو موجود هو رفوف ملحقة بغرف الإدارة . كما أنه لا يوجد توازن في نوعية الكتب الموجودة، وأن الأنشطة المكتبية الموازية تكاد تكون معدومة . ( مرتضى ،2008،ص15)

2 - دراسة محمد عبد الهادي (2009) بعنوان **مكتبات رياض الأطفال ودورها في تنمية ثقافة النشء.**

هدفت الدراسة للتعرف على أهمية مكتبة رياض الأطفال ودورها في تنمية الأطفال وتثقيفهم، وكذلك واقع هذه المكتبات وصفاتها في الجزائر، ونوعية الخدمات التي تقدمها ومدى مناسبتها للأطفال .

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها عدم وجود الوعي الثقافي لأهمية ما يقدم للطفل سواء عبر الكتاب أو القصة أو غيرها من أوعية المعلومات، كما توصلت الدراسة إلى وجود قصور في خبرة العاملين في رياض الأطفال وخصوصا في المجال المكتبي، إضافة إلى سيطرة القصص المترجمة على مجموعات مكتبات الأطفال . ( الهادي2009،ص311)

3 - دراسة حصة البطي (2018) بعنوان **واقع مكتبة الطفل ببعض روضات مدينة الرياض ودور المعلمة في تفعيلها**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على المواصفات والتجهيزات المتوافرة في مكتبة الطفل بالروضة، والكشف عن الأنشطة التي تقدمها للطفل، وكذلك التعرف على الأهمية التربوية والثقافية للمكتبة، و توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها ما يتعلق بالمواصفات هو وجود المكتبة في مكان هادئ ويتوفر فيها عنصر الأمن والسلامة والتهوية والإضاءة الجيدة، أما بالنسبة للتجهيزات المتوفرة تتمثل في وجود مواد مطبوعة وتوافر أرفف للكتب، ومن أهم الأنشطة التي تقدمها المعلمة هي الأنشطة التي تنمي مهارة الاستعداد للقراءة، ومهارة الحديث، كما أوضحت أن معلمة الروضة على إدراك ووعي بأهمية مكتبة الطفل ووظيفتها التربوية والثقافية . ( البطي 2018،ص81)

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال ما تم عرضه من دراسات بحثية سابقة حول موضوع واقع مكتبة الطفل

بالروضة وجدت الباحثة أن أغلب الدراسات اتفقت من حيث أهدافها إلا وهو التعرف على واقع مكتبة الطفل بالروضة والتجهيزات والمواصفات المناسبة لها، وكذلك من حيث الأهمية التربوية والثقافية لها، مثل دراسة ( حصة البطي وسلوى المرتضى ) وهذا يتفق مع البحث الحالي من حيث الهدف، بينما اختلف هذا البحث مع الدراسات السابقة من حيث حجم المجتمع والعينة وبيئة الدراسة مثل (دراسة محمد عبد الهادي ودراسة سلوى مرتضى ودراسة حصة البطي) حيث اختلفت البيئة التي طبقت عليها الدراسة .

وقد أسفرت أغلب النتائج إلى عدم توفر مكتبة الطفل بشكل كاف وقلة التجهيزات المناسبة ،وعدم توافر المواصفات الكافية في أغلب الرياض، وهذا يتفق مع ما توصل إليه البحث الحالي الذي أوضح أن مستوى توفر المحتويات والتجهيزات بالرياض هو مستوى منخفض، وكذلك مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة هو مستوى منخفض ،أما ضعف الوعي عند بعض معلمات الروضة بأهمية مكتبة الطفل فهذه النتيجة تختلف مع ما توصل إليه البحث الحالي وهو أن درجة الوعي بالأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل بالروضة من وجهة نظر المعلمات هي درجة مرتفعة.

■ **إجراءات البحث**:

● **منهج البحث**:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع البيانات والمعلومات كميا عن طريق الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة . ( ملحم 2000 ،ص307)

- **مجتمع البحث**: تكون مجتمع البحث من مجموعة معلمات رياض الأطفال ببلدية سوق الجمعة وعددهم الكلي (74) من: روضة عروس طرابلس - وروضة الأمل المشرق - وروضة ليبيا - وروضة نور ليبيا - وروضة الرشاد لإندماج الفئات الخاصة .
- **عينة البحث**: اختيرت العينة بطريقة عشوائية وعددها (50) معلمة من (روضة عروس طرابلس وروضة الأمل المشرق وروضة نور ليبيا ).

**وتم تقسيمه كالتالي: أداة البحث : – استعانت الباحثة بالدراسات السابقة والأدبيات في بناء الاستبيان**

- **القسم الأول**: وتمثله البيانات الديموغرافية لعينة البحث (المؤهل العلمي– التخصص – سنوات الخبرة).
- **القسم الثاني**: واقع مكتبة طفل الروضة، وينقسم إلى ثلاثة محاور هي:

– المحور الأول: التجهيزات المتوفرة في مكتبة الروضة.

– المحور الثاني: المواصفات المتوفرة في مكتبة الروضة.

– المحور الثالث: الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الروضة.

لقد تم صياغة الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت الثلاثي، والجدول رقم (1) يوضح الرأي وما يقابلها من الدرجات والمتوسطات المرجحة.

**جدول رقم (1 ) الدرجات والمتوسطات المرجحة، ودرجة الاستخدام / التأثير، الأهمية النسبية لإجابات مقياس ليكارت الثلاثي.**

| الرأي | الدرجة | المتوسط المرجح |
|---|---|---|
| غير موافق | 1 | (1 – 1.66) |
| موافق لحد ما | 2 | (1.67 – 2.33) |
| موافق | 3 | (2.34 – 3) |

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته تم استخدام برنامج (IBM SPSS Statistics 20) لتطبيق الأساليب الإحصائية الآتية: –

1 - حساب التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الشخصية لعينة البحث .

2 - حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري (One – Sample statistics) لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

3 - التأكد من ثبات الاستبيان، بطريقتين هما: بحساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach›s Alpha ).

4 - التأكد من الصدق الداخلي للاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط (Pearson Correlation) بين درجات عبارات كل محور والدرجة الكلية للمحور، ومعاملات الارتباط بين درجات المحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان.

5 - اختبار (T – Test) (One – Sample statistics).)

- **تحليل إجابات الاستبيان والإجابة:**

بالاعتماد على أهداف البحث، وتساؤلاته تم تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيان والتوصل إلى ما يلي:

- **أولاً: ثبات الاستبيان : -**

تم التأكد من ثبات الاستبيان، بطريقتين هما: حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach›s Alpha)، والجدول (2) يبين النتائج:

**جدول رقم (2) معاملات الثبات لبيانات محاور الاستبيان**

| المحور | موضوع المحور | معاملات الثبات |
|---|---|---|
| | | معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha |
| المحور الأول | التجهيزات المتوفرة في مكتبة الروضة | 0.887 |
| المحور الثاني | المواصفات المتوفرة في مكتبة الروضة | 0.928 |
| المحور الثالث | الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الروضة | 0.856 |

من الجدول رقم (2) يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ لبيانات محاور الاستبيان تتراوح قيمتها بين(0.887 - 0.928 - 0.856)

وهي معاملات ثبات مرتفعة، وهذا يعني أن الاستبانة تتصف بالثبات.

- **صدق الاستبيان ثانيا:**

تم التأكد من الصدق الداخلي للاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط (Pearson Correlation) معاملات الارتباط بين درجات محاور الاستبيان، ودرجة الكلية للاستبيان، والجدول (3) يبين النتائج:

**الجدول رقم (3) يوضح معاملات الارتباط بين درجات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان.**

| | موضوع المحور | Pearson Correlation | Sig |
|---|---|---|---|
| المحور الأول | التجهيزات المتوفرة في مكتبة الروضة. | 0.802** | 0.001 |
| المحور الثاني | المواصفات المتوفرة في مكتبة الروضة. | 0.854** | 0.000 |
| المحور الثالث | الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الروضة. | 0.520** | 0.000 |

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01من الجدول رقم (3) يتبين أن جميع معاملات الارتباط بين درجات كل محور والدرجة الكلية للاستبيان دالة إحصائياً عن مستوى (0.01)، مما سبق يتبين أن محاور الاستبيان مرتبطة بالاستبيان ككل، وهذا يشير إلى أن الاستبيان يتصف بالصدق الداخلي، بالتالي هو صالح لقياس ما أعد لقياسه بذلك تم التأكد من توفر الخصائص السيكومترية للاستبيان، وصالح لتحقيق أهداف البحث.

- **ثالثاً: المعلومات الشخصية لعينة البحث**

للتعرف على المعلومات الشخصية لعينة البحث والتي تم الحصول عليها من استجابات عينة البحث على القسم الأول من الاستبيان، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

### 1. المؤهل العلمي

يتضح من الجدول رقم (4) والشكل البياني رقم (1) أن أغلبية عينة البحث هم من ذوي مؤهل الليسانس حيث بلغت نسبتهم (45.8 ٪) يليهم ذوو مؤهل دبلوم معلمات، حيث بلغت نسبتهم (20.8 ٪) يليهم ذوو المؤهلات الأخرى حيث بلغت نسبتهم (33.3 ٪).

جدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية للمؤهل العلمي لعينة البحث

| | | |
|---|---|---|
| دبلوم معلمات | 10 | ٪ 20.8 |
| ليسانس | 22 | ٪ 45.8 |
| أخرى | 16 | ٪ 33.3 |
| المجموع | 63 | ٪ 100 |

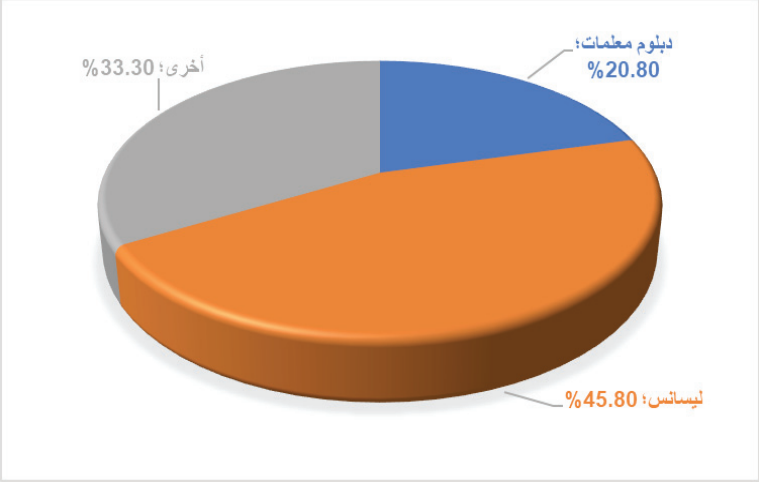


شكل بياني رقم ( 1 ) النسب المئوية للمؤهل العلمي لعينة البحث

### 2.سنوات الخبرة:

يتضح من الجدول رقم (5) والشكل البياني رقم (2) أن أغلب عينة البحث هم من ذوي سنوات الخبرة من فئة (**من 20 سنة فأكثر**) حيث بلغت نسبتهم (50 ٪)، يليهم ذوو

سنوات الخبرة من فئة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (22.9 ٪)، ويليهم ذوو سنوات الخدمة من فئة (من 15 إلى أقل من 20 سنة) بنسبة (20.8 ٪)، ويليهم ذوو سنوات الخدمة من فئة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (6.3 ٪).

**جدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية لفئات سنوات الخبرة عينة البحث**

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| من 5إلى أقل من 10 سنوات | 11 | ٪ 22.9 |
| من 10 إلى أقل من 15 سنة | 3 | ٪ 6.3 |
| من 15 إلى أقل من 20 سنة | 10 | ٪ 20.8 |
| من 20 سنة فأكثر | 24 | ٪ 50 |
| المجموع | 48 | ٪ 100 |

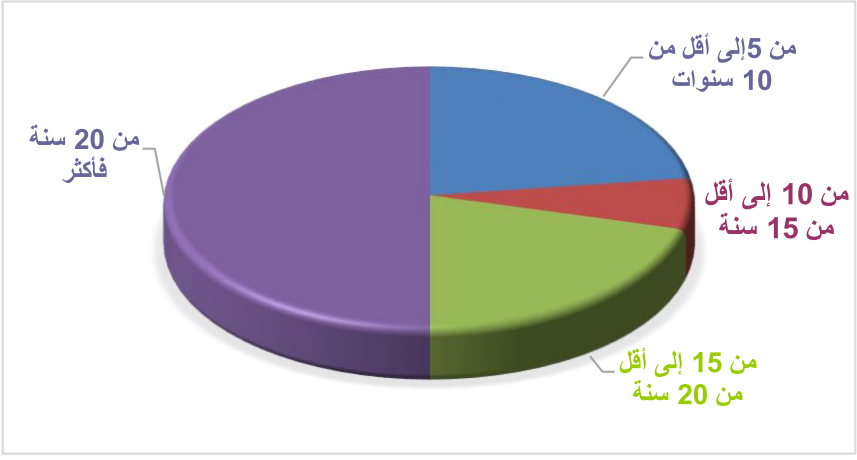


**شكل بياني رقم ( 2 ) النسب المئوية لسنوات الخبرة لعينة البحث**

**3 – التخصص**

يتضح من الجدول رقم (6) والشكل البياني رقم (2) أن (15 ٪) من عينة البحث

متخصصون في رياض أطفال و (15 ٪) من ذوي التخصصات الأخرى، يليهم ذو تخصص الخدمة الاجتماعية وهم بنسبة (12.5 ٪)، يليهم ذو تخصص الاجتماعيات وهم بنسبة (8.3 ٪) وكذلك المتخصصين في الحاسوب، ويليهم المتخصصون في العلوم وهم بنسبة (6.3 ٪)، يليهم ذو تخصص الرسم والتصوير وهم بنسبة (2.1 ٪)

**جدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية لتخصصات عينة البحث**

| التخصص | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| رياض أطفال | 15 | ٪ 31.3 |
| رسم وتصوير | 1 | ٪ 21 |
| اجتماعيات | 4 | ٪ 8.3 |
| علوم | 3 | ٪ 6.3 |
| حاسوب | 4 | ٪ 8.3 |
| خدمة اجتماعية | 6 | ٪ 12.6 |
| أخرى | 15 | ٪ 31.3 |
| المجموع | 48 | ٪ 100 |

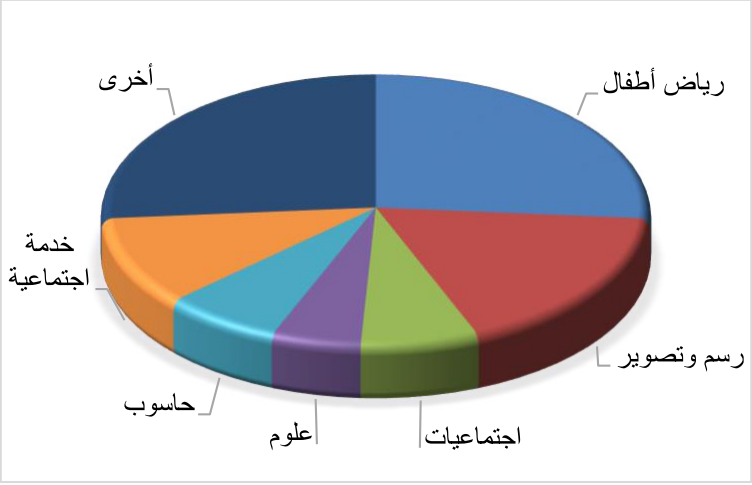


**شكل بياني رقم (2) النسب المئوية لتخصصات عينة البحث**

- **رابعاً: الإجابة عن تساؤلات البحث**
- **الإجابة عن التساؤل الأول:**

**ما مستوى توفر التجهيزات والمحتويات بمكتبة الطفل بالروضة؟**

للإجابة عن التساؤل الأول تم حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري واختبار (t) لعينة واحدة(One Sample Statistics) لمعرفة الدلالة الإحصائية للفرق بين استجابات عينة البحث والمتوسط الافتراضي (2.33) حول مستوى توفر التجهيزات والمحتويات بمكتبة الطفل بالروضة، الجدول (7) يبين أراء عينة البحث .

**جدول رقم (7) إحصاءات آراء عينة البحث حول مستوى توفر التجهيزات والمحتويات بمكتبة الطفل بالروضة**

| م | ما مستوى توفر التجهيزات والمحتويات بمكتبة الطفل بالروضة؟ | المقياس | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط | الانحراف المعياري | Sig | الراي العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تتوفر بمكتبة الطفل كتب الأطفال بأنواعها | التكرار | 9 | 10 | 29 | 1.58 | 0.794 | <0.001 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 18.8 | 20.8 | 60.4 | | | | |
| 2 | تتوفر بمكتبة الطفل المجلات والدوريات والصحف الخاصة بالطفل. | التكرار | 8 | 6 | 34 | 1.46 | 0.771 | <0.001 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 16.7 | 12.5 | 70.8 | | | | |
| 3 | تتوفر بمكتبة الطفل مواد سمعية وبصرية من شرائط فيديو وصوتية وأقراص مدمجة وغيره | التكرار | 10 | 1 | 37 | 1.44 | 0.823 | <0.01 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 20.8 | 2.1 | 77.1 | | | | |
| 4 | تتوفر بمكتبة الطفل ألعاب تعليمية وثقافية وترويحية | التكرار | 24 | 1 | 23 | 2.02 | 1.000 | 0.037 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 50 | 2.1 | 47.9 | | | | |

| م | ما مستوى توفر التجهيزات والمحتويات بمكتبة الطفل بالروضة؟ | المقياس | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط | الانحراف المعياري | Sig | الراي العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تتوفر بمكتبة الطفل سبورة وبرية لعرض الصور والبطاقات | التكرار | 20 | - | 28 | 1.83 | 0.996 | 0.001 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 41.7 | - | 58.3 | | | | |
| 6 | تتوفر بمكتبة الطفل سبورة مغناطيسية | التكرار | 29 | - | 19 | 2.21 | 0.988 | 0.398 | متوسط |
| | | النسبة ٪ | 60.4 | - | 39.6 | | | | |
| 7 | تتوفر بمكتبة الطفل مصاحف الأطفال | التكرار | 7 | 21 | 20 | 1.73 | 0.707 | <0.01 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 14.6 | 43.8 | 41.7 | | | | |
| 8 | تتوفر بمكتبة الطفل جهاز حاسب آلي | التكرار | 6 | 9 | 33 | 1.44 | 0.712 | <0.01 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 12.5 | 18.8 | 68.8 | | | | |
| 9 | تتوفر بمكتبة الطفل انترنت | التكرار | 4 | 19 | 25 | 1.56 | 0.649 | <0.01 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 8.3 | 39.6 | 52.1 | | | | |
| 10 | تتوفر بمكتبة الطفل كراسي وطاولات مناسبة لأعمار الأطفال | التكرار | 29 | 2 | 17 | 2.25 | 0.957 | 0.565 | متوسط |
| | | النسبة ٪ | 60.4 | 4.2 | 35.4 | | | | |
| | **ما مستوى توفر التجهيزات والمحتويات بمكتبة الطفل بالروضة؟** | | | | | 1.75 | **0.597** | <0.001 | **منخفض** |

من الجدول (7) يتبين أن المتوسط المرجح لاستجابات عينة البحث حول مستوى توفر التجهيزات والمحتويات بمكتبة الطفل بالروضة، بلغ (1.75) بانحراف معياري قدره (0.597)، وأن الدلالة الإحصائية بلغت (0.001>)، وهذا يشير إلى أن الفرق بين المتوسط المرجح والمتوسط الافتراضي (2.33) دال إحصائياً لصالح المتوسط المرجح، وهذا يعني أن مستوى توفر التجهيزات والمحتويات بمكتبة الطفل بالروضة هو مستوى منخفض ،وتتفق هذه النتيجة مع دراسة إبراهيم (2009 ) التي أكدت أن جميع مكتبات الطفل فقيرة الإمكانات فهي عبارة عن حجرة توضع بها الكتب، ولا توجد بها أي أنشطة ثقافية أو فنية، ولا يوجد بها مسرح ولا مرسم، ولا تقام بها مسابقات، وبذلك فهي لا تتوفر فيها مواصفات مكتبة الطفل التي يجب أن ترعى الأطفال وتقدم لهم الأنشطة المتنوعة التي يحتاجونها ،كما تتفق نتائج هذه البحث مع نتيجة دراسة البطي (2018 ) حيث أظهرت أن المطبوعات بشكلها القديم والمستحدث من كتب تعليمية وقصص دينية وترفيهية تعد من أهم التجهيزات في المكتبة، كما أنها تفتقر للتقنيات الحديثة مثل السبورة الذكية وأجهزة الحاسوب والإنترنت، التي من شأنها تساعد على توسيع مدارك الأطفال وزيادة الانتباه والتركيز لديهم وإكسابهم الخبرة والمهارة بطريقة ممتعة .

- **الإجابة عن التساؤل الثاني:**

**ما مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة؟**

للإجابة عن التساؤل الثاني تم حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري واختبار (t) لعينة واحدة (One - Sample Statistics) لمعرفة الدلالة الإحصائية للفرق بين استجابات عينة الدراسة والمتوسط الافتراضي (2.33) حول مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة، الجدول (8) يبين أراء عينة البحث:

**جدول رقم (8) إحصاءات آراء عينة البحث حول مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة**

| م | ما مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة؟ | القياس | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط | الانحراف المعياري | Sig | مستوى التوفر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مكان المكتبة بعيد عن الضوضاء وبمكان هادئ | التكرار | 20 | 2 | 26 | 88 | 0.981 | 0.002 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 41.7 | 4.2 | 54.2 | | | | |
| 2 | تصميم المكتبة جذاب بحيث يجذب انتباه الأطفال | التكرار | 20 | 2 | 26 | 1.88 | 0.981 | 0.002 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 41.7 | 4.2 | 54.2 | | | | |
| 3 | تحتوي المكتبة على نوافذ توفر إضاءة جيدة وتهوية صحية | التكرار | 23 | 2 | 23 | 2.00 | 0989 | 0.025 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 47.9 | 4.2 | 47.9 | | | | |
| 4 | المكتبة ذات ديكور وألوان جذابة وزاهية | التكرار | 18 | 1 | 29 | 1.77 | 0.973 | <0.01 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 37.5 | 2.1 | 60.4 | | | | |
| 5 | عنصر الأمن والسلامة متوفر داخل المكتبة | التكرار | 31 | 2 | 15 | 2.33 | 0.930 | 0.980 | متوسط |
| | | النسبة ٪ | 64.6 | 4.2 | 31.3 | | | | |

| م | ما مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة؟ | القياس | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط | الانحراف المعياري | Sig | مستوى التوفر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | توجد المكتبة بركن خاص داخل الفصل | التكرار | 30 | 6 | 12 | 2.38 | 0.866 | 0.720 | متوسط |
| | | النسبة ٪ | 62.5 | 12.5 | 25 | | | | |
| 7 | المناضد والكراسي مناسبة في ارتفاعها لأعمار الأطفال | التكرار | 37 | – | 11 | 2.54 | 0.849 | 0.091 | متوسط |
| | | النسبة ٪ | 77.1 | – | 22.9 | | | | |
| 8 | يتم ترتيب المكتبة بشكل منظم على مدار السنة الدراسية | التكرار | 33 | 1 | 14 | 2.40 | 0.917 | 0.621 | متوسط |
| | | النسبة ٪ | 68.8 | 2.1 | 29.2 | | | | |
| 9 | يتوفر داخل المكتبة كل ما تحتاجه المعلمة للقيام بالأنشطة المختلفة مثل أقلام الرصاص والألوان المتنوعة والأوراق المختلفة وغيرها | التكرار | 18 | 2 | 28 | 1.79 | 0.967 | <0.01 | منخفض |
| | | النسبة ٪ | 37.5 | 4.2 | 58.3 | | | | |
| 10 | مساحة المكتبة مناسبة لأعداد الأطفال والقيام بالأنشطة | التكرار | 28 | 2 | 18 | 2.21 | 0967 | 0.388 | متوسط |
| | | النسبة ٪ | 58.3 | 4.2 | 37.5 | | | | |
| | **ما مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة؟** | | | | | **2.12** | **0.731** | **< 0.050** | **منخفض** |

من الجدول (8) يتبين أن المتوسط المرجح لاستجابات عينة البحث حول مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة، هي (2.12) وهي قيمة أقل من المتوسط الافتراضي (2.33)، وأن الدلالة الإحصائية بلغت (0.050 >)، وهذا يشير إلى أن الفرق بين المتوسط المرجح والمتوسط الافتراضي دال إحصائياً لصالح المتوسط المرجح، وهذا يعني أن الرأي العام لعينة البحث هو أن مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة هو مستوى منخفض ،.ترجع استجابات عينة البحث عند المتوسط والمنخفض إلى عدم الالتزام بمواصفات ومعايير مكتبات رياض الأطفال، من حيث موقع المكتبة وراحة الأثاث ومثانته وجماله ومدى مناسبته لأعمار الأطفال، كذلك عدم توفر الإضاءة والتهوية والتدفئة الجيدة، إضافة إلى عدم مناسبة مساحة المكتبة لأعداد الأطفال .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد ( 2013 ) التي أكدت أن معظم الرياض تفتقد إلى مكتبة مخصصة للطفل وإن توفرت فإن هذه المكتبة غير مناسبة من حيث التصميم لتناسب هذه المرحلة العمرية، كما أكدت دراسة التميمي ( 2010 ) أنه ينبغي إمداد مكتبة الطفل بالدعائم المختلفة من المبنى والأثاث والتجهيزات المختلفة، كما أوضحت أنه من الضروري الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في وضع معايير لتنظيم عملها، واتخاذ الإجراءات من قبل المسؤولين في تأسيس المكتبات في جميع المراحل الدراسية من رياض الأطفال وصولا إلى المرحلة الجامعية .

- **الإجابة عن التساؤل الثالث**: -

**ما درجة الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل في الروضة من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال؟**

للإجابة عن التساؤل الثالث تم حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري واختبار (t) لعينة واحدة(One - Sample Statistics) لمعرفة الدلالة الإحصائية للفرق بين استجابات عينة الدراسة والمتوسط الافتراضي (2.33)، الجدول (9) يبين أراء عينة البحث:

**جدول (9) إحصاءات آراء عينة البحث حول درجة الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل في الروضة من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال**

| م | ما درجة الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل في الروضة من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال؟ | المقياس | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط | الانحراف المعياري | Sig | درجة الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تنمي مكتبة الطفل مهارات التفكير لديه | التكرار | 35 | 2 | 11 | 2.50 | 0.851 | 0.173 | متوسطة |
| | | النسبة ٪ | 72.9 | 4.2 | 22.9 | | | | |
| 2 | تساعد مكتبة الطفل في تنمية مهارة التعلم الذاتي لديه | التكرار | 37 | 2 | 9 | 2.58 | 0.794 | 0.032 | مرتفعة |
| | | النسبة ٪ | 77.1 | 4.2 | 22.9 | | | | |
| 3 | تقدم مكتبة الطفل ألوان متعددة من المعارف والمعلومات | التكرار | 43 | 3 | 2 | 2.85 | 0461 | <0.01 | مرتفعة |
| | | النسبة ٪ | 89.6 | 6.3 | 4.2 | | | | |
| 4 | تنمي مكتبة الطفل الأنشطة المهارية لدى الطفل | التكرار | 44 | 3 | 1 | 2.90 | 0.371 | <0.01 | مرتفعة |
| | | النسبة ٪ | 91.7 | 6.3 | 2.1 | | | | |

| م | ما درجة الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل في الروضة من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال؟ | المقياس | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط | الانحراف المعياري | Sig | درجة الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تغرس مكتبة الطفل حب التعاون والإيثار بين الأطفال | التكرار | 44 | 1 | 3 | 2.85 | 0.505 | <0.01 | مرتفعة |
| | | النسبة ٪ | 91.7 | 2.1 | 6.3 | | | | |
| 6 | تنمي مكتبة الطفل المهارات اللغوية لدى الطفل | التكرار | 46 | 1 | 1 | 2.94 | 0.320 | <0.01 | مرتفعة |
| | | النسبة ٪ | 95.8 | 2.1 | 2.1 | | | | |
| 7 | تنمي مكتبة الطفل المهارات العلمية لدى الطفل | التكرار | 46 | 1 | 1 | 2.94 | 0.320 | <0.01 | مرتفعة |
| | | النسبة ٪ | 95.8 | 2.1 | 2.1 | | | | |
| 8 | تتيح مكتبة الطفل الاستفادة من الألعاب التعليمية وغيرها | التكرار | 46 | - | 2 | 2.92 | 0.404 | <0.01 | مرتفعة |
| | | النسبة ٪ | 95.8 | - | 4.2 | | | | |
| 9 | تساعد مكتبة الطفل في اكتساب مهارات التعامل مع الكتاب والمكتبة مثل الهدوء والنظام والترتيب وغيرها | التكرار | 40 | 1 | 7 | 2.69 | 0.719 | 0.01 | مرتفعة |
| | | النسبة ٪ | 83.3 | 2.1 | 14.6 | | | | |

| م | ما درجة الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل في الروضة من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال؟ | المقياس | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط | الانحراف المعياري | Sig | درجة الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 10 | تنمي مكتبة الطفل مهارة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة مثل الحاسوب والانترنت والشرائط المسجلة والفيديو | التكرار | 28 | 3 | 17 | 2.23 | 0.951 | 0.466 | متوسطة |
| | | النسبة ٪ | 58.3 | 6.3 | 35.4 | | | | |
| 11 | تنمية مكتبة الطفل المفاهيم الحياتية لدى الطفل | التكرار | 41 | 2 | 5 | 2.75 | 0.636 | <0.01 | مرتفعة |
| | | | 85.4 | 4.2 | 10.4 | | | | |
| 12 | تنمية مكتبة الطفل حب البحث والاستكشاف والتعلم لدى الطفل | النسبة ٪ | 41 | 1 | 6 | 2.73 | 0.676 | <0.01 | مرتفعة |
| | | التكرار | 85.4 | 2.1 | 12.5 | | | | |
| | **ما درجة الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل في الروضة من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال؟** | | | | | 2.74 | 0.385 | <0.01 | مرتفعة |

من الجدول (9) يتبين أن المتوسط المرجح لاستجابات عينة البحث حول درجة الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل في الروضة من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال، بلغ (2.74) بانحراف معياري قدره (0.385)، وأن الدلالة الإحصائية sig) بلغت (0.01>)، وهذا يشير إلى أن الفرق بين المتوسط المرجح والمتوسط الافتراضي (2.33) دال إحصائياً لصالح المتوسط المرجح، وهذا يعني أن درجة الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل في الروضة من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال هي درجة مرتفعة، ويعزى ذلك إلى وعي معلمات

رياض الأطفال بأهمية مكتبة الطفل باعتبارها إحدى المؤسسات التعليمية والثقافية التي تعودهم على الاعتماد على أنفسهم في البحث والاستكشاف، وغرس العادات الحميدة مثل تعويدهم النظام والنظافة والتعاون مع الآخرين وغيرها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة هاشم ( 2020 م ) التي أكدت أن لمكتبة الطفل دور في إكسابه المهارات المختلفة مثل مهارة التفكير، والتعلم الذاتي والاستعداد للقراءة، كما أوضحت دراسة إبراهيم (2009 ) أن مكتبة الطفل لها دورا مهما في رعاية الأطفال الموهوبين والمبدعين وتربيتهم من حيث توفير المناخ الإبداعي المناسب لهم وتطوير إبداعاتهم .

■ **نتائج البحث** : -

1 - مستوى توفر التجهيزات والمحتويات بمكتبة الطفل بالروضة هو مستوى منخفض.

2 - مستوى توفر المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة هو مستوى منخفض.

3 - درجة الأهمية التربوية والثقافية لمكتبة الطفل في الروضة من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال هي درجة مرتفعة .

**التوصيات: بالاستناد إلى النتائج يمكن التوصية بما يلي:**

1 - العمل على توفير مكتبة خاصة بالطفل في كل روضة على مستوى عال من التجهيزات والمحتويات التي يحتاجها الطفل .

2 - زيادة الأهتمام بتوفير المواصفات في مكتبة الطفل بالروضة تكون مناسبة لأطفال هذه المرحلة .

3 - الحرص على تقديم مؤتمرات وندوات وورش العمل لتأهيل معلمات رياض الأطفال لاستخدام مكتبة الطفل الاستخدام الأمثل .

**المقترحات: تقترح الباحثة إجراء البحوث الآتية** : -

1 - إجراء دراسة تتناول واقع مكتبة الطفل في الرياض العامة والخاصة .

2 - إجراء دراسة حول دور مكتبة في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طفل الروضة

3 - إجراء دراسة تقييمية حول العلاقة بين مكتبات رياض الأطفال والمؤسسات الثقافية في المجتمع .

■ **المراجع العلمية:**

● **أولا : - الكتب العلمية : -**

1 - دينا شفيق عبد الحميد الأنشطة المكتبية ودورها في الإبداع، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع: الإسكندرية، 2010م.

2 - ربحي مصطفى عليان، أدب الأطفال ،دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2014 م .

3 - سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة: الأردن ،ط3، 2005 م .

4 - سهير محفوظ، الخدمات المكتبية وآداب الأطفال، المكتبة الأكاديمية: القاهرة، 1997 م .

5 - صلاح فؤاد سليم، المكتبة المدرسية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2005م.

6 - طارق عبد الرؤوف عامر، معلمة رياض الأطفال - إعدادها - أدوارها - مهاراتها، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع: القاهرة، 2008 م .

7 - عبد اللطيف صوفي، توصيات خاصة بالخدمات المقدمة للأطفال وصغار السن في المكتبات، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2007 م .

8 - مفتاح محمد دياب، مكتبات الأطفال في عصر المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2006م .

9 - مدحت كاظم، أحمد نجيب، التربية المكتبية، دار غريب للطباعة: القاهرة، بدون سنة نشر .

● **ثانيا : - المجلات والدوريات والنشرات : -**

1 - إيناس محمود أحمد حوامدة، دور البلديات في تفعيل مكتبة الطفل، المجلة العربية للنشر العلمي، بلدية جرش الكبرى، الإصدار الخامس، العدد 50 ،2022 م .

2 - جنان لطيف هاشم، مكتبة الروضة ودورها في اكساب الطفل بعض المهارات، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد 49، 2020 م .

3 - حصة عبد العزيز سليمان البطي، واقع مكتبة الطفل ببعض روضات مدينة الرياض ودور المعلمة في تفعيلها، مجلة الطفولة العربية، العدد الثامن والسبعون، 2018 .

4 - خديجة عبد العزيز علي إبراهيم، الدور التربوي لمكتبة الطفل في رعاية الأطفال المبدعين في محافظة سوهاج، المجلة التربوية، مصر، كلية التربية، العدد 25، 2009 م .

5 - ديالا يوسف قنديل، مكتبات رياض الأطفال في الأردن، جامعة الدول العربية، المجلة العربية: سوريا، الناشر العربي للمعلومات، العدد 1، 2002 م .

6 - رشا عيسى عبد الحافظ أبو عرابي، أهمية مكتبات الأطفال الإلكترونية في الأردن، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، 2022 م .

7 - سلوى مرتضى، واقع مكتبات رياض الأطفال وآفاق تطويرها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد 1، 2008 م .

8 - شيماء حارث محمد، واقع تصاميم المكتبات المستخدمة في رياض أطفال مدينة بغداد من وجهة نظر المعلمات وسبل تطويرها، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 1، 2013م .

9 - صفاء داود، سلمان التميمي، المكتبة المدرسية حاجة علمية للمعلم والطالب والباحث العلمي، مجلة قطوف، السنة الثانية، العدد الرابع، 2010 م .

10 - لمى فاخر، رضاء المواضية، اتجاهات معلمات رياض الأطفال بالأردن نحو مكتبة الطفل، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 37، 2012 م .

11 - محمد عبد الهادي، مكتبات رياض الأطفال ودورها في تنمية ثقافة النشء دراسة ميدانية الجزائر أنموذجا، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بسكرة، الجزائر، العدد 1، 2009 م .

# ثورات الإباضية في طرابلس في العصرين الأموي والعباسي

## (126هـ ـ 155هـ/744م ـ 772م)

■ د. عبدالباسط عبدربه محمد إدريس*

● تاريخ استلام البحث 2026/01/10م ● تاريخ قبول البحث 2026/05/05م

■ **المستخلص** :

بعد فشل ثورات الخوارج في المشرق الإسلامي أواخر القرن الأول الهجري انتقلوا إلى إفريقية وبلاد المغرب، وهناك انتهجوا نهجاً سرياً في الدعوة والتنظيم في الأمصار الإسلامية البعيدة، ووجد الخوارج في أرضهم الجديدة ميداناً خصباً لنشر تعاليمهم المعارضة للأنظمة الحاكمة في المشرق الإسلامي وكان من بينهم الخوارج الإباضية، الذين حظوا بتأييد واسع بين البربر، وعقب هذا التأييد بدأت المرحلة الثانية حيث انتقل الإباضيون من مرحلة الدعوة السرية إلى مرحلة التطبيق العملي لمبادئهم من خلال إطلاق عدة ثورات، مهد هذا الطريق لإقامة دولة قيض العباسيون أسسها في محاولتهم الأولى عندما أعلنوا قيامها في طرابلس حوالي عام 135 هـ/ 753م، إلا إنهم نجحوا في إقامة دولتهم في المغرب الأوسط عام 160 هـ/ 777م .

● **الكلمات المفتاحية**: طرابلس ـ الإباضية ـ ثورات ـ إفريقية ـ الخوارج .

■ **Abstract:**

After the failure of the Kharijite revolts in the eastern Islamic world in the late first century AH, they migrated to Africa. There, they developed a clandestine approach to proselytizing and organizing in distant Islamic lands. The Kharijites found fertile ground in Africa to spread their teachings, which opposed the ruling regimes in the eastern Islamic world. Among them were the Ibadi Kharijites, who enjoyed widespread support among the Berbers. Following this support, the second phase began, in which the Ibadis moved

* محاضر بقسم التاريخ – كلية الآداب/القبة بجامعة درنة E-maiI: basatidris70@gmail.com

from a stage of secret proselytizing to a stage of practical application of their principles through launching several revolts. This paved the way for the establishment of a state, the foundations of which the Abbasids laid in their first attempt when they declared its establishment in Tripoli around 135 AH , / 753 AD . However, they succeeded in establishing their state in the central Maghreb in 160 AH/ 777AD.

**Keywords**: Tripoli - Ibadi - Revolts - Africa – Kharijites

■ **المقدمة:**

بعد ظهور الخوارج واعتناق بعض القبائل البربرية للمذهب الخارجي بشقيه الصفري والإباضي تغير مجرى الأحداث بالمغرب الإسلامي، فظهور الخوارج على مسرح الأحداث ببلاد المغرب كان بمثابة إعلان الحرب على الخلافتين الأموية والعباسية كونهما العدّو الأول لهم، والتاريخ يبين جهود الدولتين في القضاء على الحركة الخارجية في المشرق ولجوئها إلى المغرب حيث لاقت أفكارها صدىً لدى سكان المغرب الذين عانوا من ويلات الظلم والعنف على يد ولاة بني أمية وبني عباس، كانت هذه الأحداث حافزًا لتقبّل أفكار الخوارج، والتفّ البربر حول قادة هذه الطوائف والجماعات، مما وسّع نطاقها وزاد من شهرتها وذاع صيتها تبع ذلك إعلان الثورة ضد ولاة الخلافة في بلاد المغرب، فدخلت البلاد في دوامة من الحروب والصراعات انتهت في منتصف القرن الثاني الهجري بظهور دولتين خارجيتين، هما دولة بني مدرار الصفرية ودولة بني رستم الإباضية من حكم الخلافة وهكذا تحققت طموحات الخوارج لأول مرة بتأسيس كيان سياسي مستقل.

وترجع أهمية البحث لتتبع انتشار الفكر الإباضي في طرابلس وصولاً إلى نجاحهم في تحقيق مشروعهم الاستقلالي عن الخلافة الإسلامية في المشرق الإسلامي.

ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على الظروف التي هيأت للإباضية نشر أفكارهم في طرابلس.

■ **تساؤلات الدراسة :**

- كيف تسرّب الفكر الإباضي إلى طرابلس؟

- ما أسباب قيام الإباضية بثورتهم الأولى بقيادة الحارث بن تليد الحضرمي وعبدالجبار المرادي؟

- ما الظروف التي دعت بالإباضية إلى إعلان الإمارة الاباضية في طرابلس؟
- تتبع ملابسات تولي أبو حاتم الملزوزي إمامة الإباضيين

وقد اشتمل البحث على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة كانت كالتالي :

- المبحث الأول- انتشار الفكر الإباضي في طرابلس.
- المبحث الثاني- ثورة الحارث بن تليد الحضرمي وعبدالجبار المرادي.
- المبحث الثالث- إعلان الإمارة الاباضية في طرابلس.
- المبحث الرابع- إمامة أبو حاتم الملزوزي للإباضيين.

■ **المبحث الاول- انتشار الفكر الإباضي في طرابلس** :

أدت الممارسات الخاطئة لبعض حكام الأمويين في أفريقية وبلاد المغرب[1] إلى تجمع البربر حول أفكار ومبادئ الخوارج[2]، ولعل أهم هذه الحركات هي الحركة الإباضية وتنسب إلى عبد الله بن إباض المري[3] والتي يُعتقد أنها ظهرت في المغرب الأدنى في النصف الثاني من القرن الأول الهجري أو بداية القرن الثاني للهجرة[4]، واستناداً إلى أغلب الروايات التي اعتمدت عليها فإنني أميل إلى قول الطاهر الزاوي الذى قال بأن الحركة ظهرت بعد سنة 120هـ وذلك وفقاً لتاريخ أول ثورة قام بها الإباضيون والتي حددها أغلب المؤرخين بسنة 126هـ فليس من المعقول أن تشعل الحركة الثورة في نفس العام الذى وصل فيه سلمة إلى إفريقية[5].

وتتفق المصادر أن الحركة ظهرت على يد سلمة بن سعد الحضرمي بتوجيه من أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة زعيم الإباضيين في البصرة، والذى تكللت جهوده في الدعوة للإباضيين بالنجاح ففي غضون سنوات قليلة من وصوله إلى المغرب الأدنى انتشرت دعوته على نطاق واسع[6]، ولقد كان يتمنى أن تنتشر الدعوة في المغرب من أول النهار إلى آخره وليكن موته ثمناً لذلك وفي غضون سنوات قليلة من وصوله إلى المغرب الأدنى انتشرت دعوته على نطاق واسع [7].

بعد ذلك رأى دعاة الإباضية ضرورة إرسال بعض الأشخاص إلى البصرة لأخذ المنهج من أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي[8]، على أن يكونوا من مناطق مختلفة من بلاد المغرب[9]، واختلف المؤرخون حول التقاء سلمة بن سعد بهم فعلي يحي معمر ذكر أن سلمة بن سعد استطاع أن يجمع أعضاء هذه البعثة من أماكن مختلفة وبعيدة[10]، ويذكر الزاوي أنه التقى بهم وشجعهم على السفر إلى البصرة[11]، كما يذكر مسعود مزهود بأن سلمة بن سعد هو من نصح عبد الرحمن بن رستم بالانتقال إلى البصرة[12]، وقال آخرون أن سلمة بن سعد لم يلتق بهم ولم يُعلّمهم، ولم يُرشدهم، واستندوا في حجتهم إلى قصة عبدالرحمن بن رستم حين أراد السفر إلى البصرة أن رجلا من أهل الدعوة نصحه بالذهاب إلى البصرة، ويعتقد الشماخي أن من أسدى إليه تلك النصيحة كانت أمه[13]، ووقع الاختلاف أيضا في تاريخ انتقالهم إلى البصرة فبعض المراجع حددته بتاريخ 135هـ753م [14].

توفى سلمة بن سعد بعد أن ذاعت دعوته في أرجاء إفريقية وبلاد المغرب فتولى أمر الدعوة من بعده تلميذه أبو عبد الله محمد بن عبد الحميد بن مغطير الجناوني، وأصبح ابن مغطير الداعية الأول للإباضية في المغرب، وكانت له جهود كبيرة في إقناع قومه بجبل نفوسة باتباع المذهب الإباضي حتى أن جبل نفوسة أصبح المعقل الرئيس لإباضية المغرب في تلك الحقبة أي خلال الثلث الأول من القرن الثاني للهجرة[15]، وحسب صالح مصطفى مفتاح فإن رسوخ المذهب الإباضي في جبل نفوسة كان سبباً مباشراً في انتشاره بين القبائل البربرية[16].

**■ المبحث الثاني- ثورة الحارث بن تليد الحضرمي وعبدالجبار المرادى :**

استتب الأمر لعبد الرحمن بن حبيب في القيروان[17] وعهد لأخيه إلياس أمر طرابلس فأقدم الأخير على قتل رئيس الإباضية عبدالله بن مسعود التجيبي[18] الذى تزعَم إباضية طرابلس ومن المحتمل أن اختيار الإباضية لعبد الله بن مسعود التجيبي رئيساً لهم هو خوفهم من انتشار المذهب الصفري في المغرب على حساب مذهبهم، وبالتالي سيخسر الإباضية تحقيق حلمهم في إقامة دولة للإباضية هناك، فكانت هذه نقطة تحول في تاريخ الدعوة الإباضية في بلاد المغرب فكثفوا جهودهم الدعوية، وزادوا عدد الدعاة الذين أصبحوا

يجوبون المناطق المغربية، وأمروا عليهم شخصا منهم عارفًا بالمذهب مخلصاً له ومتحمساً في سبيل نشره وهو عبد الله بن مسعود التجيبي إلا إنهم لم يبايعوه كإمام عليهم ولكن اكتفوا بلقب الرئيس، وهذا دليل على أن إمامة الظهور لم يحن وقتها بعد، وحظي التجيبي بدعم قبيلته هوارة ثم تبعتها زناتة في شرق طرابلس ونفوسة في الجبل[19]، وكان ذلك في عام 126هـ وقيل 127هـ744م /745م، ولا يستبعد أن نشاط التجيبي هدد حكم الأسرة الفهرية في أفريقية، فتخلصوا منه مبكراً [20]، مما أغضب الإباضية فاعلنوا الثورة رغم محاولات والي إفريقية عبدالرحمن بن حبيب تهدئتهم فأعلن غضبه وعدم رضاه عن عمل أخيه في قتل التجيبي، فعزله وولى مكانه حميد بن عبد الله العكي[21]، ولكن ذلك لم يجد نفعا عند الإباضية وذلك لغضبهم الشديد لقتل رئيسهم فثاروا بقيادة الحارث بن تليد الحضرمي ونصبوه إمام دفاع عليهم، وكان الإباضيون التقوا بوالي طرابلس الجديد قبل دخوله إليها ونظراً لانتشار الوباء بين جنوده فإنه طلب الآمان، كما قبض الإباضيون على قاتل إمامهم وقتلوه واستولوا على أرض زناته وأصبحت المنطقة الممتدة من سرت إلى طرابلس تدين لهم بالطاعة[22].

حاول عبدالرحمن بن حبيب استمالة هوارة إلى جانبه فأرسل إليهم هوارياً اسمه مجاهد بن مسلم لكنه فشل في استمالة القبيلة بل إن قبيلة هوارة طردت مجاهد بن مسلم الذى تلتحق بوالي طرابلس الجديد يزيد بن صفوان المعافري[23]، ولم يكن من خيارٍ إمام عبدالرحمن بن حبيب إلا محاربتهم فأرسل جيشا بقيادة محمد بن مفروق كما أمر والي طرابلس بالانضمام إليه وكانت الهزيمة من نصيب جيش ابن حبيب ومقتل قائد جيشه فأرسل جيشًا آخر وجعل قيادته إلى عمرو بن عثمان الذى لم يصمد إمام الجيش الإباضي ففر من أرض المعركة وتمكن الإباضيون من فرض سيطرتهم على طرابلس وضواحيها وانتهت الثورة بمقتل قائديها الحارث بن تليد وعبدالجبار المرادي وخلف ابن حبيب على طرابلس بكر بن حسين القيسي[24]، فكيف قُتل الثائران ؟ ذكر ابن عبد الحكم أن سبب مقتل القائدين الإباضيين خلاف دب بينهما بعد انتصاراتهم على جيوش ابن حبيب[25]، إلا إن دبوز لا يذهب إلى ما ذهب إليه ابن عبد الحكم بل يرى أن عبد الرحمن بن حبيب نجح أن يرسل إليهم أشخاصا زعموا إنهم من ذوى الحاجات وقتلوهما ثم ادخلوا في كل واحد منهما سيفاً وجعلوا مقبضه إلى جهة الآخر ليتوهم الناس إنهم تنازعا فتقاتلا فقتل كل منهما صاحبه[26].

■ **المبحث الثالث- إعلان الإمارة الإباضية في طرابلس :**

بعد خمس سنوات قضاها حملة العلم إلى المغرب بالبصرة قرر الإمام أبو عبيدة إعادتهم إلى المغرب وحثهم على السعي لإعلان دولتهم حال تزايد عدد الأنصار مؤكداً على تعيين أبي الخطاب زعيماً عليهم وأمرهم بقتله إذا رفض الانصياع لهم[27].

وكانوا بعد عودتهم من البصرة يلتقون سراً مع أتباعهم في مكان يسمى صياد خارج طرابلس وكانوا يتظاهرون بأنهم اجتمعوا في أمر رجل وامرأة اختصما، أو أرض لقوم أرادوا قسمتها[28]، وبعد انتهائهم من اجتماعاتهم تلك يتوجهون إلى عامل المدينة يسلمون عليه مداراة له، وعندما قرروا إعلان دولتهم وقع اختيارهم على تعيين أبي الخطاب إماما لهم كما أمرهم أبي عبيدة وحددوا موعداً معلوماً[29]، واتفقوا أن يضعوا أسلحتهم في أكياس من الليف ويحشونها بالتبن، وحتى الذين لم يخرجوا من المدينة لمبايعة أبي الخطاب اتفقوا معهم إن دخلوا المدينة بجماعتهم أن يشهروا هم أيضا السلاح، وكان أبي الخطاب يجهل ما يحدث من أمور حتى ذاك اليوم حيث خرج معهم وقالوا له أبسط يدك لنبايعك على أن « تحكم بيننا بكتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وأثار الصالحين من عباده « فتردد أبو الخطاب فخيره القوم القبول بالبيعة أو القتل كما أمرهم أبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة فرضخ لبيعتهم واشترط عليهم أن لا يذكروا أمامه مسألة الحارث وعبد الجبار وكانت تلك البيعة سنة 140هـ 757م[30].

انتقل الإباضيون من مرحلة الدعوة والكتمان إلى مرحلة الظهور التي في نظرهم تعنى الثورة على أئمة الجور وفى نظر الخلافة العباسية تمرداً عليها[31]، ويرى محمود إسماعيل أن إعلان الإباضيين عن دولتهم كان بسبب ازدياد خطر فرقة الصفرية الذين دانت لهم القيروان بعدما انتشرت فرقتهم في المغربين الأقصى والأوسط مستبعداً بذلك ما نقلته المصادر السنية والإباضية التي ذكرت أن خروج أبي الخطاب كان غضباً لله ولدينه[32]، ويضيف مزهودي أيضا رغبة الإباضيين في توسيع نفوذ إمامتهم عندما شعروا إنهم قادرين على ذلك ودليله استيلائهم على قابس وجبل دمر[33]، في حين يرى إحسان عباس أن السبب المباشر لثورة أبي الخطاب كانت الأعمال الوحشية التي قامت بها ورفجومة[34]، ويؤيده في

ذلك السيد عبدالعزيز سالم[35]، وفي رأينا أن قيام الدولة الإباضية يرجع إلى ازدياد خطر الفرقة الصفرية وسرعة انتشارها .

تمكنت هذه القبائل بفعل تماسكها المذهبي الالتفاف حول أبي الخطاب من تأسيس أول إمارة إباضية بالمنطقة بعد سيطرتهم على طرابلس بانقلاب أبيض لم تسل فيه قطرة دم واحدة سنة 140هـ 757م[36]، كما ترك لعامل طرابلس الحرية في البقاء داخل المدينة أو الخروج فاختار الثانية وأسند ولايتها إلى عبدالله بن رحيمة[37]، كما سيطر الإباضيون على جزيرة جربة وفى طريقهم إلى القيروان مروا بقابس فحاصروا أهلها حتى أذعنوا لهم بالطاعة وقبل أن يرتحل أبو الخطاب منها جعل عليها عاملا ثم توجه إلى القيروان فحاصرها طويلاً دون أن يتمكن من دخولها فأمر العسكر بترك أخبيتهم واللجوء إلى رقادة لتظن ورفجومة إنهم هربوا ونجحت خطته فقد لحقتهم ورفجومة فخرج إليهم أبو الخطاب من مكمنه وتقاتل الطرفان وانهزمت ورفجومة وطاردهم حتى دخل المدينة وسيطر عليها العام 141هـ 758م، وأصبحت المنطقة من سرت إلى قابس ومن البحر إلى الصحراء الكبرى تدين بالطاعة لأبي الخطاب[38]، أما الزاوي فيذكر أن هزيمة ورفجومة نتيجة انضمام أهل القيروان لأبي الخطاب وقبل عودته إلى طرابلس ترك عبدالرحمن بن رستم واليا على القيروان[39] .

اتخذ أبو الخطاب من طرابلس عاصمة له وعهد بالقضاء إلى أبي درار الغدامسي وعمر بن يمكتن ولاية سرت[40]، ويذكر علي يحي معمر في كتابه الإباضية في ليبيا أن اختيار أبي الخطاب لعمر بن يمكتن لإدارة شؤون سرت لوقوع المدينة في طريق العباسيين وبالتالي يجب أن تتوفر في عامل سرت الشجاعة واليقظة والذكاء والحذر ومعرفة البلاد وطبائع أهلها والعلم بإحكام الدين، وكانت هذه الصفات تتوفر في عمر بن يمكتن[41]، لكن بعد أربع سنوات فقط من تأسيسها نجح الجيش العباسي بقيادة محمد بن الأشعث الخزاعي من وضع حد لها بعد هزيمة قاسية بمعركة تاورغا ومن المحتمل أن هزيمة أبي الخطاب كانت بسبب زناتة التي فارقت جيشه بعدما اتهمته بميله إلى جانب هوارة في مقتل أحد رجالها من قبل هوارة وفشل خليفته أبو هريرة الزناتي في التصدي لجيوش العباسيين[42]، أما خليفة بن خياط فيجعل تاريخ القضاء على ثورة أبي الخطاب في سنة 143هـ/760م وذكر أن اللقاء كان في لبدة [43]،

كما أرسل بفرقة من جيشه بقيادة إسماعيل بن عكرمة الخزاعي إلى ودان وزويلة لملاحقة الإباضيين وقتلهم فقتلوا عبدالله بن حبان الإباضي إمام الإباضية في زويلة [44].

حاول عبد الرحمن بن رستم والي القيروان نجدة أبي الخطاب إلا إن أخبار مقتله وأصحابه وصلته في قابس فقرر العودة إلى القيروان التي أعلنت الثورة عليه فاضطر للتوجه إلى أرض المغرب متخفيا بصحبة ابنه عبد الوهاب فتحصن في جبل سوفجج (وادي أجج) فلحقه ستون شيخا من شيوخ الإباضية فسمع بهم ابن الأشعث فلحق بهم وحاصر الجبل[45]، وظل محاصراً للجبل حتى وقع الجدري في جنده ولم يستطع أن يُخرج عبد الرحمن وأصحابه من الجبل فعاد إلى القيروان[46]، ويذكر محمد سالم المقيد الورفلي أن عبد الرحمن بن رستم وقع في الأسر إلا إنه أفُرج عنه بوساطة أحد أصدقائه المقربين من البلاط العباسي ويضيف أن ابن الاشعث كان غير راض عن إطلاق سراح ابن رستم فلحقه إلى سوفجج [47]، أما الشماخي فذكر أن ابن رستم وقع فى أسر عبدالرحمن بن حبيب وأفرج عنه بوساطة رجل من أهل القيروان[48]، ويؤيده في ذلك الدرجيني[49]، ويرى محمود إسماعيل أن الشماخي والدرجيني أخطأ بذلك فالأسرة الفهرية كان قد طواها الزمن على إيدي الصفرية سنة 140هـ 757م بعدما تمكنوا من قتل حبيب بن عبدالرحمن[50]، ونرجح الرأي القائل بدخول عبدالرحمن بن رستم القيروان لبعض الوقت لجمع الأنصار واضطراره إلى مغادرتها لثورة أهلها ضد الإباضية ووصول قوات ابن الأشعث الى المدينة، فكيف كان حال الإباضيين بعد تلك الهزيمة ومقتل قائدهم أبي الخطاب ؟.

■ **المبحث الرابع- إمامة أبو حاتم الملزوزي للإباضيين** :

رغم أن هزيمة تاورغا كان لها ألم كبير في نفوس الإباضيين ورغم خسائرهم البشرية الكبيرة وتعرضهم للاضطهاد الذي مارسه عليهم عامل طرابلس المخارق بن غفار إلا إنه لم تأن من عزيمتهم فبايعوا إماما جديدا هو أبو حاتم يعقوب بن لبيب الملزوزي ويسمى أيضاً أبا قادم[51]، كما وقع الاختلاف حول تاريخ إمامته فقيل سنة 145هـ/762م، وقيل سنة 154هـ771م[52]، إلا إن الراجح أن بيعته بالإمامة كانت سنة 145هـ/762م فليس من المتوقع أن يصبح الإباضية بدون إمام بعد مقتل أبي الخطاب ويبدو أنها كانت إمامة دفاع، فقد ظل

مستترا لأربع سنوات قضاها في جمع شمل الإباضية الذين تفرقوا بعد مقتل أبي الخطاب.

بعد رحيل ابن الاشعث أسندت ولاية إفريقية إلى عمر بن حفص الملقب بـــ «هزارمرد» الذي غادر القيروان إلى طبنة لبناء سور حولها[53]، فثار البربر على عامله بالقيروان أبا حازم حبيب المهلبي وتمكنوا من قتله كما ثار الإباضية بزعامة أبو حاتم الملزوزي في طرابلس سنة 150هـ/767م[54]، وعند ابن خلدون سنة 151هـ768م[55]، فخرج إليهم الجُنيد بن بشار عامل طرابلس طالباً منهم الإذعان لطاعته والدعوة للخليفة العباسي فرفضوا عرضه فوقع بين الطرفين قتال شديد كان النصر فيه للإباضية، وفشلت محاولات عمر بن حفص استرداد طرابلس من أبو حاتم الذي تمكن من هزيمة الجيوش الثلاثة التي أرسلها ابن حفص إليه فقد حاصر قابس ثم انتقل إلى القيروان بعدما وصلته الأخبار بخروج ابن حفص منها إلى طبنة، بعدئذ قرر البربر من إباضية وصفرية الخروج لقتال عمر بن حفص في طبنة[56]، وتذكر المصادر أن اثني عشر عسكراً أحاط بطبنة، وكان جيش عمر بن حفص حوالي خمسة عشر ألف جندي فلما رأى ابن حفص هذه الأعداد الهائلة التي حاصرته عزم على الخروج لمقاتلتهم فمنعه أصحابه وقالوا له: إن أصبت تلف العرب عند ذلك لجأ إلى الحيلة للتفريق بين محاصريه فأرسل رجلا من مكناسة اسمه إسماعيل بن يعقوب إلى أبي قرة قائد الصفرية ليعرض عليه ستين ألفا من الدراهم وقيل أربعين الفا مقابل فك الحصار عنه فرفض أبو قرة قائلا: «بعد أن سُلِّم إليَّ بالخلافة يعني عند الصفرية أبيع حربكم بعرض قليل من الدنيا»، فاتجه إلى أخي أبي قرة وعرض عليه الرحيل وأمده بأربعة آلاف درهم[57]، ويذكر القيرواني أن ابن حفص أرسل أربعون ألف درهم إلى ابن أبي قرة فاستجاب لطلبه وارتحل من ليلته فتبعه جيش الصفرية فاضطر أبو قرة للانسحاب مما دفع جيوش الإباضية لرفع الحصار عن ابن حفص فانسحب عبد الرحمن بن رستم إلى تهوده، ورجع أبو حاتم إلى القيروان محاولاً السيطرة عليها قبل عودة ابن حفص[58]، بينما يرى محمود إسماعيل عبدالرازق أن نزاعا وقع بين الإباضية والصفرية انتهى بانسحاب أبي قرة من حصار ابن حفص لكنه لا يعطي أي تفسير عن فحوى ذلك النزاع[59]، واستغل عمر ابن حفص تشتت البربر فأرسل جيشا لمقاتلة عبد الرحمن في تهوده الذي انهزم إمام جيش القيروان كما قرر العودة إليها بعدما وصلته أخبار تفيد بمحاصرة أبي حاتم لها ونفاذ مخزون الأكل

داخل المدينة حتى اضطروا الى أكل دوابهم بعد ثمانية أشهر من الحصار وانضمام كثير من أهلها لأبي حاتم فنزل مكان يسمى الهريش وقيل الأربس بالقرب من القيروان وكان في سبعمائة فارس فسار إليه أبو حاتم فانتقل ابن حفص إلى تونس وكانت خطته ترتكز على فك الحصار عن القيروان للدخول إليها ومن تونس عاد إلى القيروان بعد أن تزود بما يحتاج من طعام، وكان أبو حاتم يتعقبه حتى وصل القيروان فحاصرها من جديد[60]، ووصل الخبر بأن الخليفة أبي جعفر المنصور أرسل يزيد بن حاتم بن قتيبة في خمسين أو ستين ألف مقاتل لنجدة ابن حفص لكنه قرر الخروج للقتال وأشار عليه أصحابه بعدم الخروج لمقاتلة أبي حاتم حتى يصل يزيد، فلم يستمع لهم قائلا «لا خير في الحياة بعد أن يقال يزيد أخرجه من الحصار، إنما هي رقدة وابعث إلى الحساب» وخرج وقاتل حتى قُتل في سنة 154هـ/771م[61]، ويذكر ابن الجوزي والطبري أنه قُتل في العام 153هـ/770مـ[62]، أما الدرجيني فذكر أن والي إفريقية خلال حصار أبي حاتم للقيروان كان محمد ابن الأشعث[63]، وللشماخي نصان الأول يتفق فيه مع ما ورد عند الدرجيني أما النص الثاني فذكر أن والي إفريقية كان عمر بن حفص[64]، وبرأينا أن عامل إفريقية كان عمر بن حفص .

تولى الأمر بعد عمر بن حفص حميد بن صخر وهو أخوه لأمه[65] فصالح أبا حاتم على أن لا يخلعون المنصور ولا ينازعهم أبو حاتم في سوادهم وسلاحهم وذكرت بعض المصادر أن أبا حاتم وافق على شروطهم ويعلل محمود إسماعيل قبول أبي حاتم للصلح لكي يتفرغ للقاء الجيش العباسي القادم من المشرق[66]، ويوافقه صالح معيوف فيما ذهب اليه[67]، ونحن نؤيد ما ذهبا إليه إلا إن مصادر أخرى منها ابن عذاري تشير إلى رفضه لتلك الشروط وأنه قاتلهم حتى فتح القيروان[68].

لم يستقر أبو حاتم في القيروان طويلاً فاستخلف عليها عبدالعزيز بن السمح المعافري وعاد إلى طرابلس للاستعداد لمواجهة الجيش العباسي القادم من المشرق لكنه اضطر للعودة إلى منطقة الزاب للقضاء على الثورات التي اندلعت ضده فنجح في القضاء على بعضها وعهد إلى بعض قادته مهمة القضاء على الآخرين وعاد إلى طرابلس واستطاع هزيمة مقدمة جيش يزيد التي كانت تحت قيادة سالم بن سوادة التميمي بالقرب من مغمداس[69]،

ثم اضطر للتراجع إلى جبل نفوسة لكنه لم يستطع الصمود إمام الاستعداد الذي أبداه العباسيون للسيطرة على الطرق المؤدية إلى القيروان مقر إقامة ولاتهم بإفريقية فتمكنوا من القضاء عليه في مكان يسمى جنبى[70]، لعله جندوبة سنة 155هـ/772م[71]، وحسب النويري فإن تلك الخسارة القاسية التي ألمت بالإباضيين والتي وصلت حسب قوله إلى قتل ثلاثين ألف منهم كانت السبب وراء نزوح قبائلهم كنفوسة وهوارة نحو المغرب الأوسط فراراً من حاكم إفريقية الجديد يزيد بن حاتم الذى ظل شهراً يتتبعهم في كل مكان لقتلهم[72] .

■ **الخاتمة** :

ظهرت الإباضية في إفريقية بعد تعرضهم للمضايقات في المشرق الإسلامي، ولقد تأثر سكان جبل نفوسة بالفكر الخارجي واعتنقوا الفكر الإباضي وبذلك أصبح في طرابلس فرقتان سنية وإباضية ورغم محاولاتهم لتأسيس دولة لهم في طرابلس لكنهم فشلوا إمام إصرار الدولة العباسية في الحفاظ على مركز لها في بلاد المغرب خاصة الأدنى، فاضطر الإباضيون إلى الانتقال إلى المغرب الأوسط وأسسوا الدولة الرستيمة حتى تمكن أبو عبدالله الشيعي من إسقاط دولتهم العام 296هـ لتدخل طرابلس مرحلة جديدة في تاريخها وبالرغم من ذلك ظلت منطقة جبل نفوسة مركزا مهما من مراكز الإباضية.

■ **الهوامش** :

1- منهم يزيد بن أبي مسلم الذى قتله البربر بعدما فرض عليهم الجزية وأرسلوا إلى الخليفة أن قتلهم له لا يعني الخروج على الدولة. للمزيد ينظر أبي الحسن على بن الأثير: الكامل في التاريخ، مج4، (تحقيق: أبي الفداء عبدالله القاضي ) بيروت دار الكتب العلمية، 1987م، ص354.

2- أبو العباس الناصري: الاستقصا، لأخبار دول المغرب الأقصى، ج1، ( تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري) ج1، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1997م، ص160.

3- هو عبد الله بن أباض بن تيم اللات بن ثعلبة بن رهط الأحنف بن قيس التيمي، عاصر معاوية بن أبي سفيان وأدرك عبدالملك بن مروان. للمزيد ينظر عوض خليفات: نشأة الحركة الإباضية، وزارة التراث والثقافة ـ مسقط، سلطنة عمان،2002م، ص75.

4- عمرو خليفة النامي: دراسات عن الإباضيّة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001م، ص ص 97-102.

5- حدد الطاهر الزاوي تاريخ ظهور الحركة في إفريقية بعد سنة 120هـ/738م، أما ليفيتيسكي فحدد

عام 126هـ/ 744م كتاريخ ظهور الحركة في أفريقية، بينما ذكر علي يحي معمر أن الحركة ظهرت في إفريقية بداية القرن الثاني للهجرة. للمزيد ينظر الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا، بيروت، دار المدار الإسلامي، ط4، 2004م، ص127 ؛ ليفيتيسكي: دراسات شمال افريقيا، (ترجمة أحمد بومزقو )، طرابلس، مؤسسة تاوالت الثقافية، ج1، 2005م، ص67؛ علي يحي معمر: الإباضية في ليبيا، ج1، طرابلس، مؤسسة تاوالت، (د.ت)، ص 32.

6- أبو جعفر جرير الطبري: تاريخ الطبرى، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم )، ج6، ط2، القاهرة، دار المعارف، ص618.

7- أبو العباس أحمد الدرجيني: طبقات المشايخ بالمغرب، (حققه: إبراهيم طلاي ) ج1، قسنطينة، مطبعة البعث، 1974م، ص ص 11-12 .

8- أحمد بن عبدالواحد الشماخي: كتاب السير، (تحقيق: أحمد بن سعود السيابي )، ج1، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ط2، 1992م، ص91.

9- وهؤلاء النفر هم : أبو درار الغدامسي من غدامس جنوب طرابلس، وعبد الرحمن بن رستم فارسي الأصل من القيروان، وعاصم السدراتي من سدراته غرب الأوراس، وأبو داود القبلي النفزاوي من نفزاوة جنوب تونس وأبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري اليمني وأطلق عليهم لقب حملة العلم الخمسة ينظر خالد أحمد صالح: الإباضية تعاليمهم وانتشارهم في المغرب العربي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2011م، ص127 .

10- علي يحي معمر: الإباضية في ليبيا، ج1، طرابلس، مؤسسة تاوالت، (د.ت)، ص31 .

11- الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، ص ص 127-128 .

12- مسعود مزهودي: جبل نفوسة منذ انتشار الإسلام حتى هجرة بني هلال إلى بلاد المغرب، طرابلس، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2003م، ص ص 52-53 .

13- الشماخي، المصدر سابق، ج1، ص 113 .

14 - صالح مصطفى مفتاح: ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1978م، ص76 .

15- سامية مقري: التعليم عند الإباضية في بلاد المغرب من سقوط الدولة الرستمية إلى تأسيس نظام العزابة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة منتوري، ص25 .

16- صالح مصطفى مفتاح، المرجع السابق، ص 82؛ خالد أحمد صالح، المرجع سابق، ص129 .

17- سيطر عبدالرحمن بن حبيب ابتداءً من عام 126هـ/744م على إفريقية بعد انسحاب واليها حنظلة

بن صفوان الذي كره أن يتقاتل المسلمين بعدما قبض ابن حبيب على الوفد الذي أرسله حنظلة واتخذ منهم رهائن، كما أقره الخليفة الاموي مروان بن محمد واليًا على إفريقية. للمزيد ينظر: أبوالعباس ابن عذارى: البيان المغرب في اختصار ملوك الأندلس والمغرب، ج1، (تحقيق: بشار عواد معروف)، تونس، دار الغرب الإسلامي، 2013م، ص91 .

18- تذكر بعض المصادر أنه أخذ العلم عن الإمام جابر بن زيد، وقيل بل عن تلميذه الإمام أبي عبيدة وكذلك أخذ العلم عن داعية المغرب سلمة بن سعد في أوائـل القـرن الثاني الهجري.

19- مسعود مزهودي، المرجع سابق، ص60 .

20- عبدالرحمن بن عبد الحكم: فتوح إفريقيا والأندلس، (حققه: عبدالله أنيس الدباغ )، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1964م، ص ص 105-106 .

21- ابن الأثير، المصدر سابق، ج4، ص501؛ شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، (تحقيق: عبدالمجيد ترحينى وعماد على حمزة)، ج24، بيروت، دار الكتب العلمية، 2004م، ص34 .

22- ابن عبد الحكم، المصدر سابق، ص ص 105-107 .

23- أبو إسحاق ابراهيم بن القاسم الرقيق القيروانى: تاريخ إفريقية والمغرب، (تحقيق: عبدالله العلي الزيدانى وعزالدين عمر موسى)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990م، ص75 .

24- محمد غزالي: الخلاف حول مسألة «الحارث وعبد الجبار» عند الإباضية بالمغرب الإسلامي قراءة تاريخية من خلال بعض المصادر الإباضية، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد8، العدد1، مارس 2021م، ص240 .

25- ابن عبد الحكم، المصدر سابق، ص 108 .

26- محمد على دبوز: تاريخ المغرب الكبير، ج2، طرابلس، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2010م، ص ص 380-381 .

27-ابن عبد الحكم، المصدر سابق، ص108 .

28- محمد عيسى الحريرى: الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، الكويت، دار القلم للنشر والتوزيع، ط3، 1987م، ص82 .

29- ابن الأثير، المصدر سابق، ج4، ص501؛ النويري، المصدر سابق، ج24، ص34.

30- الشماخى، المصدر سابق، ج1، ص 114 .

31- ينسب ابن أبي دينار ثورة الإباضية بقيادة أبي الخطاب إلى الصفرية وهذا خطأ منه للمزيد ينظر: ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، تونس، مطبعة الدولة التونسية، 1286هـ، ص121.

32- محمود إسماعيل عبدالرازق: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، الدار البيضاء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 1985م، ص ص 75-76.

33- مسعود مزهودي، المرجع سابق، ص62 .

34 - إحسان عباس: تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري، بنغازي، دار ليبيا للنشر والتوزيع،1967م، ص ص 46-47.

35 - السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، ط2، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1982م، ص255 .

36 - محمود إسماعيل عبدالرازق، المرجع السابق، ص77 .

37 - الدرجيني، المصدر سابق، ص ص 24-25؛ الشماخى، المصدر سابق، ج1، ص ص 114-115 .

38 - عوض الشرقاوي: التاريخ السياسي والحضاري لجبل نفوسة في القرنين الثاني والثالث الهجريين، طرابلس، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2011م، ص ص 49-55 .

39 - الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، ص140 .

40 - محمود إسماعيل عبدالرازق، المرجع سابق، ص ص 86-87؛ سامية مقري، المرجع سابق، ص28.

41 - علي يحي معمر، المرجع سابق، ج1، ص47 .

42 - اختلفت المصادر حول تعداد الجيش العباسي فبعض المصادر جعلته في خمسين ألف في حين مصادر أخرى قالت سبعين ألفاً الدرجيني، المصدر سابق،ج1، ص 32؛ الشماخي، المصدر سابق، ج1، ص118؛ علي يحي معمر، المرجع سابق، ج1، ص48، في حين ذكر ابن عذارى أن قوام جيش ابن الأشعث أربعون ألفًا؛ السيد عبد العزيز سالم، المرجع سابق، ص ص 258-259 .

43 - أبو عمرو خليفة ابن خياط: تاريخ خليفة بن خياط، (تحقيق: أكرم ضياء العمرى)، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1985م، ص420.

44 - الطاهر أحمد الزاوي: معجم البلدان الليبية، طرابلس، مكتبة النور، 1968م، ص177 .

45 - الدرجيني، المصدر سابق،ج1، ص36 .

46- الشماخى، المصدر سابق، ج1، ص119 .

47 - محمد سالم المقيد الورفلي: بعض الآثار الإسلامية بجبل نفوسة في ليبيا، طرابلس، مؤسسة تاوالت الثقافية، (د.ت)، ص32 .

48- الشماخي، المصدر سابق، ج1، ص120 .

49- الدرجيني، المصدر سابق، ج1، ص 312 .

50- محمود إسماعيل عبدالرازق، المرجع سابق، ص146 .

51- اختلفت المصادر حول أصله فمنهم من قال بنسبته إلى هوارة وآخرون يرون إنه من قبيلة سدراته في حين يرى ابن خلدون أنه أحد أمراء مغيلة، كما رجح فريق آخر منهم كابن الأثير والنويري والشماخي ويحي معمر انتسابه إلى قبيلة كندة بالولاء كما اختلفت المصادر في اسم أبيه ما بين حبيب ولبيب. للمزيد ينظر ابن الأثير، المصدر سابق، ج5، ص195؛ النويري، المصدر سابق، ج24، ص 42؛ أبوزيد عبدالرحمن بن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، (مراجعة: سهيل زكار)، ج6، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص147.

52- محمود إسماعيل عبدالرازق، المرجع سابق، ص ص 89-90؛ فاطمة مطهري: ظهور الخوارج ببلاد المغرب ودورهم في قيام الدويلات المستقلة خلال القرنين 2-3هـ/8-9م (وإباضية الدولة الرستمية نموذجا)، دورية كان التاريخية، العدد 14 لسنة2001م، ص97 .

53- ابن الأثير، المصدر سابق، ج5، ص195؛ النويري، المصدر سابق، ج24، ص ص42-43؛ ابن أبي دينار، المصدر سابق، ص35 .

54- الناصري، المصدر سابق، ج1، ص186 .

55- ابن خلدون، المصدر سابق، ج6، ص147 .

56- الدرجيني، المصدر سابق، ج1، ص37 .

57- صالح معيوف مفتاح: جبل نفوسة وعلاقته بالدولة الرستمية، طرابلس، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2006م، ص ص 103-104؛ السيد عبد العزيز سالم، المرجع سابق، ص ص 265-266 .

58- القيرواني، المصدر سابق، ص ص 82-83

59- محمود إسماعيل عبدالرازق، المرجع سابق، ص91 .

60- المرجع نفسه .

61 – ابن الأثير، المصدر سابق، ج5، ص196 .

62- أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزى: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا )، ج8، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992 م، ص 166؛ الطبري، المصدر سابق، ص110 .

63- الدرجيني، المصدر سابق، ج1، ص ص 37-38 .

64- الشماخي، المصدر سابق، ص143 .

65- اختلفت المصادر حول اسمه فابن عذارى يذكره باسم جميل بن حفص، وورد عند القيرواني باسم جميل بن حجر، أما النويري وخليفة خياط فيذكر إنه جميل بن صخر: للمزيد ينظر ابن عذارى، المصدر سابق، ج1، ص110، القيرواني، المصدر سابق، ص84، النويري، المصدر سابق، ج24، ص45، ابن خياط، المصدر سابق، ص434 .

66- محمود إسماعيل عبدالرازق، المرجع سابق، ص92 .

67- صالح معيوف مفتاح، المرجع سابق، ص106 .

68- ابن عذاري، المصدر سابق، ج1، ص110 .

69- الشماخي، المصدر سابق، ج1، ص ص 122-123 .

70- شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي: دول الإسلام (تحقيق: حسن إسماعيل مروة)، ج1، بيروت، دار صادر، 1999م، ص144، ابن الصغير: أخبار الأئمة الرستميين، (تحقيق وتعليق: محمد ناصر وابراهيم بحاز)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1985م، ص ص 19-20 .

71- الطاهر أحمد الزاوى، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، ص150 .

72- النويري، المصدر سابق، ج24، ص46 .

# نفاذ القرارات الإدارية وسريانها في حق الأفراد

■ د. منير أحمد الشيباني*

● تاريخ استلام البحث 2026/02/25م ● تاريخ قبول البحث 05 /2026/04م

■ **المستخلص:**

يتناول هذا البحث مسألة نفاذ القرارات الإدارية وسريانها في مواجهة الأفراد، مميزًا بين النفاذ كعملية قانونية والتنفيذ كعمل مادي لاحق. يقرر أن القرار الإداري يكون نافذًا بالنسبة للإدارة من تاريخ صدوره، بينما لا يسري في حق الأفراد إلا من تاريخ علمهم به عبر النشر أو الإعلان أو العلم اليقيني، وهي الوسائل التي اعتمدها القضاء والمشرع لضمان حجية القرارات وفتح ميعاد الطعن عليها. كما يوضح أن إثبات وجود القرار يتم من خلال التوقيع والكتابة الرسمية والإعلانات والمراسلات والشهادات، مع تحميل عبء الإثبات على من يتمسك بالقرار.

ويبرز البحث أن الاحتجاج بالقرار الإداري يرتبط بقدرة القرار على إحداث أثر قانوني تجاه المخاطبين به، وأن الإدارة ملزمة بإعلام الأفراد بمضمون قراراتها حتى يمكن مؤاخذتهم بأحكامها. ويؤكد أن العلم اليقيني يعد وسيلة معتبرة لسريان القرارات، شريطة أن يكون شاملاً لمحتويات القرار ومؤرخًا بشكل واضح.

أما فيما يتعلق بمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية، فيؤكد البحث أنه قاعدة آمرة تستند إلى احترام الحقوق المكتسبة والمراكز القانونية الذاتية، بحيث لا يجوز المساس بها إلا بنص تشريعي صريح. ومع ذلك، يبين أن هناك استثناءات تشريعية وقضائية ترد على هذا المبدأ، تتيح للإدارة قدرًا من المرونة في ممارسة نشاطها بما يحقق المصلحة العامة دون الإخلال بمبدأ المشروعية.

* أستاذ مشارك، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة وادي الشاطئ. E-maiIL: m.alshibani@wau.edu.ly

ويخلص البحث إلى أن التفرقة بين النفاذ والتنفيذ ضرورية لفهم الآثار القانونية للقرارات الإدارية، وأن تحديد لحظة النفاذ يمثل عنصرًا جوهريًا لضمان مشروعية الإجراءات اللاحقة واستقرار المراكز القانونية.

● **الكلمات المفتاحية**: القرار الإداري، النفاذ، الرجعية، النشر، الإعلان.الرقمية.

■ **Abstract :**

This research examines the enforceability of administrative decisions and their applicability to individuals, distinguishing between enforceability as a legal process and execution as a subsequent material act. It affirms that an administrative decision is enforceable for the administration from the date of issuance, while it binds individuals only from the moment they acquire knowledge of it through publication, notification, or certain knowledge—mechanisms recognized by legislation and jurisprudence to ensure validity and to open the period for appeal.

The study clarifies that proof of a decision's existence requires official documentation, signature, publication, correspondence, or testimony, with the burden of proof placed on the party invoking the decision. It emphasizes that the binding effect of an administrative decision lies in its capacity to generate legal consequences for those addressed, and that the administration is obliged to inform individuals of its content before holding them accountable. Certain knowledge is considered a valid means of enforceability, provided it is comprehensive, precise, and clearly dated.

Regarding the principle of non-retroactivity, the research affirms its status as a mandatory rule safeguarding acquired rights and established legal positions, subject only to explicit legislative provision. Nonetheless, it acknowledges limited legislative and judicial exceptions that allow the administration flexibility to act in the public interest without undermining legality. Ultimately, the study concludes that distinguishing enforceability from execution is essential to understanding the legal effects of administrative decisions, and that identifying the precise moment of enforceability is critical to ensuring legality and stability of legal positions.

● **Keywords:**Administrative Decision, Enforceability, Retroactivity, Publication,

**■ المقدمة**

إن القاعدة العامة التي تحكم هذا الموضوع، أن القرارات الإدارية تنفذ منذ صدورها من السلطة التي تملكها، ولكنها لا تسري في حق الأفراد الذين توجه إليهم إلا إذا علموا بها عن طريق إحدى وسائل العلم المقررة قانوناً وقضاءً في مقدمتها النشر والإعلان، والعلم اليقيني بعد صدور القرار.[1]

عمل قانوني يصدر بالإرادة المنفردة للسلطة الإدارية بما لها من سلطة القانون، بقصد احداث أثر قانوني في المراكز القانونية القائمة أو إنشاء مراكز قانونية جديدة، فيرتب التزاما على الأفراد وينشئ لهم حقا، وبذلك يعد القرار الإداري من أخطر الامتيازات التي تتمتع بها الإدارة في مواجهة الأفراد، إلا إنه لا يكون لهذا القرار حجة في مواجهة الإدارة أو الافراد إلا من تاريخ نفاذه، ونفاذ القرار الإداري أمر يختلف عن تنفيذه، فالنفاذ عملية قانونية تتعلق بالآثار القانونية للقرار الإداري وهي عنصر داخلي فيه تتم بمجرد النشر أو التبليغ أو العلم اليقيني في مواجهة الافراد أو من تاريخ الصدور اذا تحدثنا عن الإدارة، كما أن القرار الإداري يسري بأثر فوري لا رجعي وذلك استنادا لمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية. في حين نجد أن التنفيذ هو عمل مادي لاحق على عملية نفاذ القرارات الإدارية وسريانها يتعلق بإظهار آثارها في الواقع وإخراجه إلى حيز الوجود وتحويله من واقع نظري إلى واقع ملموس يؤدي إلى تحقيق الهدف من اتخاذها.

وتأتي أهمية هذه الدارسة لتحديد التفرقة بين مسألة نفاذ القرار الإداري وتنفيذه، وإزالة الخلط بين هاتين الفكرتين المختلفتين تماما عن بعضهما البعض، فضلا عن تحديد الفترة الزمنية التي تبدأ فيها القرارات الإدارية بترتيب آثاراً قانونية اتجاه الأفراد، الأمر الذي له انعكاسات مباشرة، على مدى مشروعية الإجراءات اللاحقة.

والواقع فإن ما دعا إلى القيام بهذه المحاولة بعد طول تردد هو عدم وجود دراسات على المستوى المحلي على حد علمنا تناولت هذا الموضوع، ونقول هنا على حد علمنا؛ فربما كانت هناك كتابات في هذا الصدد من قبل بعض الباحثين، غير إن عملية بحث بسيط قمنا بها باستخدام محركات البحث على شبكة الانترنت، فإن عملية البحث هذه جاءت خالية من

الإشارة إلى أية كتابات تتعلق بمرحلة نفاذ القرارات الإدارية وسريانها في مواجهة الافراد، وحتى مع التسليم بوجود دراسات سابقة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة انتهاء كافة التساؤلات التي تثار بمناسبة تحديد اللحظة التي تتمتع فيها القرارات الإدارية بحجية مطلقة وبالتالي تنتج أثارها؟ وتزداد هذه التساؤلات اذا ما بحثنا في إشكالية مفادها متى تدخل الآثار التي ارادتها الإدارة بإصدار القرار عالم القانون والواقع؟ وكذلك متى يبدأ التزام المعنيين بالقرار تنفيذ ما فرض عليهم من التزام وتمتعهم بما رتب لهم من حقوق؟

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات المذكورة وغيرها، فإننا سنقوم بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين، حيث سنتحدث في المبحث الأول عن النفاذ الفوري للقرارات الإدارية، حيث سنسلط الضوء فيه على إثبات وجود القرار الإداري (**أولاً**)، والاحتجاج بالقرار الإداري (**ثانياً**)، أما المبحث الثاني بدوره خصص لدارسة نفاذ القرارات الإدارية بأثر رجعي، الذي سنركز من خلاله على مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية (**أولاً**)، والاستثناءات التي ترد على هذا المبدأ (**ثانياً**).

## ■ المبحث الأول

## النفاذ الفوري للقرارات الإدارية

استقر القضاء والفقه الإداريان على أن القرار الإداري يكون نافذاً من تاريخ صدوره؛ أي ينتج آثاره من لحظة إصداره من الجهة المختصة بصورته النهائية، إلا إن آثار القرار الإداري لا تسري بحق الأفراد إلا من تاريخ علمهم به، أما بالنسبة للإدارة التي أصدرت القرار الإداري فإنها ملزمة باحترام القرار الذي اتخذته منذ لحظة إصداره مالم يكن معلقًا على شرط واقف أو فاسخ. ومن هنا فإن صحة وسلامة القرار الإداري تتحدان لحظة صدوره حتى وإن لم تكن قد نشرت[2]، لأن النشر لم يقر لمصلحة الإدارة، والحكمة من ذلك أن الهدف من نشر القرار الإداري هو نقل العلم به إلى ذوي الشأن، وهذا الهدف ينتفي بالنسبة للإدارة فهي التي أصدرت القرار الإداري وبالتالي تعلم به، ويترتب على ذلك أن الإدارة لا تستطيع الدفع بعدم علمها بالقرار الإداري[3]،وعدم مخالفتها ولو لم تنشر، إذ

النشر ليس لازماً لصحة القرارات الإدارية أو لنفاذها، ولا يقصد منه غير إبلاغ الأفراد بمضمونها حتى تكون حجة عليهم، ويفتح به ميعاد دعوى الإلغاء، ولأن الإصدار بحسب الأصل يتم بمجرد التوقيع على القرار من مصدره؛ فهو عملية قانونية قائمة بذاتها بخلاف عملية النشر التي هي عمل مادي، وهذا النفاذ لا يقتصر على القرارات الإدارية فقط، بل يشمل أيضاً القرارات الإدارية المعيبة، إذا لم يصل العيب فيها إلى درجة من الجسامة يجردها من صفنها الإداري، ويجعلها معدومة.[4]

● **أولاً: إثبات وجود القرار الإداري**

مما لاشك فيه أن القرار الإداري يعد نافذاً في مواجهة الإدارة العامة ذاتها من تاريخ إصداره بمعنى أن يكون له قوة ذاتية ويحدث آثاره القانونية وتستطيع الإدارة تطبيقه كما يمكن لكل ذي مصلحه أن يحتج به في مواجهتها من تاريخ إصداره فهذا التاريخ هو الذي يبدأ منه القرار الإداري كقاعدة عامة، فيبدأ في إنتاج آثاره في عالم القانون بالنسبة للإدارة من وقت محدد هو تاريخ إتمام عملية إصداره من الجهة الإدارية المختصة وهو مستوفي لعناصر وجوده وهي الأركان التي يلزم توافرها فيه مجتمعه حتى نكون بصدد قرار إداري مشروع فلحظة وجود هذه العناصر هي ذاتها وبنفسها لحظة ميلاد[5] القرار الإداري الذي يكتمل بتوقيعه ممن أصدره بالتوقيع على القرار الإداري هو الذي يمنحه الحياة القانونية ويحدد لحظة صدوره سواءً كان القرار تنظيمياً أم فردياً .. لهذا كان التوقيع على القرار الإداري من البيانات الضرورية في المحرر المكتوب الدي يحتوي على القرار وهو في الغالب من الأمور علامة على وجود القرار الإداري نفسه.[6]

وهنا تجدر الإشارة الى أن توقيع القرار الإداري هو الإجراء الذي يكتمل به القرار ويكون مندمجاً مع صدوره على نحو لا يمكن فيه فصل أحدهما عن الآخر كما ان هذا التوقيع هو الذي يحدد لحظة صدوره وبالتالي فإن صدور القرار الإداري يتم من لحظة التوقيع عليه سواء كان القرار تنظيمياً أم فردياً لأن نفاذ القرار الفردي ليس رهيناً بقبول من يسري في حقه ومنذ هذه اللحظة يستطيع كل صاحب مصلحة أن يحتج أو يتمسك بالقرار الإداري الذي أنشأ حقاً له في مواجهة الإدارة التي أصدرته لأنها ترتبط بالقرار

وتلتزم باحترامه وتنفيذه من تاريخ صدوره دون حاجه منها لانتظار إعلان القرار أو نشره لأن علمها بصدور القرار يكون يقينياً من لحظة الإصدار.[7]

فضلاً عن أن مسألة إثبات الوجود القانوني للقرار الإداري من المسائل الصعبة خاصة أن الأفراد ليس لهم الحق بالاطلاع على الأوراق التي تحت يد الإدارة فقد انتصب القضاء الإداري في مصر وحدد مبادئ قضائية في غاية الأهمية وهي مسألة عبء الاثبات في المنازعات الإدارية وقرر أن الأصل في اثبات وجود القرار الإداري يقع عبئه على عاتق من يستند إليه أو يتمسك به وكذلك حدد الوسائل التي يمكن أن يلجأ اليها صاحب المصلحة في إثبات وجود القرار الإداري[1]، حيث تختلف هذه الوسائل وفقاً لنوع القرار وطبيعة النزاع، وعليه لابد من الإشارة الى بعض منها :

1. القرار الكتابي: تعد الكتابة من الشروط الشكلية للقرار الإداري حيث يجب ان يكون القرار الإداري موثقاً بشكل رسمي وموقعاً من الجهات المختصة.
2. الإعلانات الرسمية: من الملاحظ انه في كثير من الأحيان يتم اعلان القرار الإداري في وسائل الاعلام أو لوحات الإعلانات الرسمية للمؤسسات الحكومية ويمكن استخدام هذه الإعلانات كدليل على صدور القرار.
3. المراسلات الرسمية: فالرسائل أو المراسلات بين الإدارات الحكومية والأطراف الأخرى يمكن ان تكون وسيلة لإثبات نفاذ القرار الإداري أو ابلاغ الأطراف به.
4. الشهادات: وأخيراً نرى انه في بعض الحالات قد يتم اثبات وجود القرار الإداري من خلال الشهادات الصادرة عن موظفين أو مسؤولين في الجهة الإدارية والتي بدورها تؤكد ان القرار قد تم اتخاذه
5. وبطبيعة الحال تساعد هذه الوسائل في اثبات صحة القرار الإداري والقدرة على الطعن فيه إذا كان هناك خطأ في اصدار القرار أو تنفيذه إلا إنه ولما تتمتع به الإدارة من امتيازات كونها تحتفظ بالأوراق والمستندات والوثائق فإنه يمكن إلزام الإدارة بتقديم هذه المستندات متى كانت ضرورية للفصل في النزاع الإداري.

● **ثانياً: الاحتجاج بالقرار الإداري**

أن المقصود بالحجية في القانون الإداري [8]، هو قدرة القرار الإداري على إنتاج آثار قانونية تجاه الأشخاص المعنيين، وهي تقدر من تاريخ علم هؤلاء بتاريخ صدور القرار، أي من التاريخ الذي يعلموا فيه قانونًا بالقرار وفقًا للأشكال المحددة له، أي بمعنى أن القرار الإداري فرديًا كان أو لائحيا من شأنه إحداث اثر قانوني معين في مراكز الافراد القانونية، وانه يمثل الوسيلة الأساسية التي بمقتضاها تعتبر الإدارة عن سلطتها الآمرة، و ذلك بإلزام الافراد بالقيام بعمل معين أو الامتناع عنه، ومن هنا و تماشياً مع مبدأ " **لا يعذر احد بجهله للقانون** " وهو المبدأ الذي يفترض نشر القاعدة القانونية الوضعية أيا كان مصدرها قبل مؤاخذة الافراد على أساسها، اقتضى الأمر بطبيعة الحال التزام جهة الإدارة بإعلام الافراد بفحوى قراراتها حتى يمكنها مؤاخذتهم بأحكامها، ووسائل اعلان القرارات الإدارية هي النشر و الإعلان، و لكن القضاء عن طريق المحطمة العليا أضاف إليها وسيلة أخرى هي العلم اليقيني بالقرار.

1. **النشر**: تتبع وسيلة النشر في العادة بالنسبة للقرارات الإدارية اللائحة، فهذه القرارات لا تسري في حق المخاطبين بأحكامها ولا تعتبر حجة عليهم إلا من تاريخ نشرها وفقاً للطريقة التي ينص عليها القانون، وهي عادة الجريدة الرسمية أو النشر أن الحاجة بالمصالح الإدارية[9].

وعلى أية حال تلتزم جهة الإدارة باتباع الطريقة التي يوجبها القانون لنشر قراراتها وإلا اعتبر النشر باطلاً غير منتج لأي أثر، كما تلتزم الإدارة من ناحية أخرى بأن يكون النشر كاشفًا لفحوى القرار، أي شاملاً لجميع محتوياته ومضمونه بحيث يكون في وسع الأفراد الإلمام به وتبين مدى تأثيره على مراكزهم القانونية، ولكن إذا لم يحدد القانون وسيلة معينة للنشر فإن الإدارة تتمتع بحرية واسعة في اختيار وسيلة النشر المناسبة، كما ان النشر في النشرات المصلحية لا يعتبر قرينة على العلم إلا من تاريخ توزيعها على القسم أو الفرع الذي يعمل به الموظف، وثبوت ضعها تحت نظره، بالطريقة التي تمكنه من ذلك، أو تعليقها على لوحة الإعلانات.

2. **الإعلان**: يعتبر الإعلان الوسيلة الأساسية للعلم بمضمون القرارات الفردية التي توجه الى فرد معين بالذات أو أفراد معينين بذواتهم وتمنحهم حقوقًا مكتسبة، ويعني بذلك إبلاغ الأفراد بمضمون القرار الإداري بواسطة الإدارة المختصة بالوسيلة التي تختارها مادامت تكفل وصوله إلى صاحب الشأن أو إخطاره به على حدة بطريقة وافية ومؤكدة ويتم بطرق مختلفة منها:ـ الإعلان عن طريق محضر أوعن طريق خطاب بريدي أو بتسليم القرار الإداري إلى صاحب الشأن وأخذ توقيعاً منه أو إيصالاً بالتسليم وفي جميع الأحوال لكي ينتج الإعلان أثره يجب أن يكون كاشفاً لجميع محتويات القرار[01]، فإذا اكتفت الإدارة بإعلان ملخصه وجب إلا يكون هناك شك حول مضمونه.

3. **العلم اليقيني**: المقصود به هو علم الأفراد بمضمون القرار الإداري ومحتوياته علماً حقيقياً يقينياً نافياً للجهالة وبطريقة مؤكدة بعيدة عن الإدارة، حيث يبدأ سريان القرارات الإدارية في حق الأفراد من تاريخ علمهم بها علماً يقينياً حتى وإن لم يتم نشرها أو إعلانها[11]، وهذا ما أكدته المحكمة العليا في العديد من قراراتها إذ تقول[21] « **لا تجري المواعيد في حق من يحتج بها عليه إلا من تاريخ النشر أو العلم اليقيني بصدور القرار...**» فإذا لم يحدد القانون طريقة معينة للنشر وجب أن يكون في جريدة أو نشرة معدة للإعلانات ومن شخص أو جهة تختص بذلك، والمراد بالنشر هو وسائله الرسمية فلا يغني عنه النشر في الصحف السيارة ولا يقوم مقامه غير الإعلان الموجه كتابة إلى ذوي المصلحة شخصياً أو العلم اليقيني الكامل والنافي للجهالة حيث يكون شاملاً لمؤذي القرار ومحتوياته وأن يثبت على وجه اليقين في تاريخ معين، بحيث يصير صاحب الشأن في حالة تسمح له بالإلمام بكل ما يجب عليه معرفته فيتبين مركزه القانوني مع القرار وإدراك مواطن العيب فيه، وما يمس مصلحته ولذلك فلا عبرة بالعلم الظني أو الإفتراضي مهما كان احتمال العلم قوياً...» وفي قرار آخر لها تقول المحكمة العليا «يجب أن يكون العلم يقنياً لا ظنياً ولا افتراضياً، بحيث يكون شاملاً محتويات القرار ومواده في تاريخ معين... حتى يتيسر لصاحب الشأن بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني مع القرار».

ويستفاد من ذلك أن العلم اليقيني لكي يؤدي أثره في سريان نفاذ القرارات الإدارية يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية: -

1. يجب أن يكون علماّ يقينياً مؤكداً ونافياً للجهالة.

2. يجب أن تكون واقعة العلم اليقيني واضحة التاريخ حتى يمكن معرفة اليوم الذي يبدأ منه سريان القرار وحساب ميعاد الطعن عليه بالإلغاء.

3- يجب أن يكون العلم اليقيني شاملاً لجميع محتويات القرار و مضمونه و ذلك حتى يتسنى لصاحب الشأن الإلمام بكل جوانب القرار و معرفة مدى تأثيره على مركزه القانوني و يستفاذ العلم اليقيني لصاحب الشأن بالقرار من أية واقعة أو قرينة تنفيذ حصوله كاعترافه صراحة بعلمه به أو قيامه بتقديم تظلم بشأنه الى الجهة الإدارية التي أصدرته، تلك هي وسائل الإعلان الثلاث يبدأ من تاريخها سريان القرار الإداري في مواجهة المخاطبين بأحكامها و هي ذاتها الوسائل التي اقرها المشرع الليبي في قانون (88) لسنة 1971 بشأن القضاء الإداري[31] و من بعده المحكمة العليا فيما يتعلق ببدء دعوى الإلغاء ضد القرارات الإدارية .

## ■ المبحث الثاني

## نفاذ القرارات الإدارية بأثر رجعي

كما هو معلوم أن مبدأ المشروعية يقتضي التزام الإدارة باحترام القواعد القانونية القائمة والمتعددة المصادر، فتخضع الدولة بجميع هيآتها وأفرادها لقواعد موضوعة مسبقاً، الغرض منها هو حماية حقوق وحريات الأفراد، فهذا ما تقضي به العدالة الطبيعية، ويستلزمه الصالح العام، إذ ليس من العدل في شيء أن تهدد الحقوق، كما لا يتفق والمصلحة العامة أن يفقد الناس الثقة والاطمئنان على استقرار حقوقهم، لهذا على الإدارة الالتزام باحترامه في جميع تصرفاتها وأعمالها. إلا إننا إذا قيدنا الإدارة في نشاطها بقيود شديدة، فذلك سوف يشل نشاطها ويقضي على روح الابتكار عندها وتصير الإدارة عبارة عن آلة صماء يسيرها القانون بما يفرضه من أحكام، فمبدأ عدم الرجعية يعد من المبادئ التي تحكم سريان

القواعد القانونية على وجه العموم، والمبدأ نفسه يعمل به أيضاً في مجال القرارات الإدارية، فالفقه الإداري سلم بأن قاعدة عدم الرجعية في القرارات الإدارية هي قاعدة آمرة لا يجوز مخالفتها، وجزاء الرجعية هو البطلان[41].

وتفاديا لهذا الوضع لا بد من منح الإدارة قليلا من الحرية في التصرف عند ممارسة نشاطها حتى يمكنها اختيار الوسيلة المناسبة والوقت المناسب للقيام بالتصرف، وذلك مراعاة للظروف والأحوال المحيطة بها.

فالخضوع للقانون ليس تاماً، أو بالأحرى فإن احترام مبدأ الرجعية ليس مطلقا، بل هناك قيود واستثناءات ترد على هذا المبدأ، الغرض منها التخفيف من التطبيق المطلق لهذا المبدأ، فهناك بعض التصرفات الإدارة تخرج عن هذا المبدأ لاعتبارات تشريعية أو قضائية.[51] لكن في الواقع ومن أجل تحليل موضوع أمكانية نفاذ القرارات الإدارية بأثر رجعي، إنه يتعين علينا دراسة الأصل وهو عدم رجعية القرارات الإدارية بنوعيها، فردية ولائحية، والاستثناءات التي ترد على هذا المبدأ.

- **أولاً: مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية.**

المبدأ المسلم به في قضاء مجلس الدولة الفرنسي أن القرارات الإدارية (سواء أكانت تنظيمية عامة أم قرارات فردية) لا يجوز تضمينها أثراً رجعيا، وقضاؤه في هذا الخصوص مستقر ومطرد؛ بمعنى انها لا تسري أحكام القرارات الإدارية واللوائح إلا من تاريخ صدورها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها، وهو ما أخذ به القضاء الإداري الليبي من أول الأمر، ومن أبرز أحكامه في هذا الخصوص، حكم المحكمة العليا الصادر 25 ديسمبر 1954 والذي جاء فيه: «.....إن المساس بالحقوق المكتسبة لا يكون إلا بقانون ينص على الأثر الرجعي.» وهو الأمر الذي دفع جانب من الفقه على القول إن المساس بالحقوق المكتسبة لا يكون إلا بقانون ينص على الأثر الرجعي طبقاً للأوضاع الدستورية حتى ولو كانت تلك الحقوق مستمدة من قرارات تنظيمية عامة تصدرها الإدارة بما لها من سلطة عامة في حدود وظيفتها التنفيذية بمقتضى القوانين، ولم تكن تلك الحقوق مستمدة مباشرة من نصوص القوانين؛ لأن الأصل هو احترام الحقوق المكتسبة حسبما تقضي به العدالة والقانون

الطبيعي وما يستلزمه الصالح العام، إذ ليس من العدل في شيء أن تهدر الحقوق، كما لا يتفق والمصلحة العامة أن يفقد الناس الثقة والاطمئنان على استقرار حقوقهم، بحيث لا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز القانونية التي تمت سواء أكان اكتسابها بقانون أو بقرار تنظيمي عام إلا بقانون نزولاً على حكم الأوضاع الدستورية التي جعلت تقرير الرجعية رهيناً بنص خاص، أي جعل الرخصة التشريعية ذات الحظر من اختصاص السلطة التشريعية وحدها لما يتوفر فيها من ضمانات.

**وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكننا القول، إن مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية يستند على عدة اعتبارات منها: -**

1. فكرة احترام الحقوق المكتسبة؛ والمقصود بها أن الأفراد إذا ما كسبوا حقا في ظل نظام قانوني معين، فإنه يمتنع المساس بهذا الحق إذا ما تغيرت الأوضاع القانونية التي تم في ظلها اكتساب الحق، إلا إن جانباً من الفقه[61] يرى أن اصطلاح الحقوق المكتسبة قد أصبح محل انتقاد الفقهاء، فإنه يمكن أن التعويض عنه باصطلاح «المراكز القانونية الذاتية»، فإذا ما اكتسب أحد الأفراد مركزاً قانونياً ذاتياً نتيجة قرار إداري، أو اتفاق مع الإدارة، فإنه لا يجوز المساس بهذا المركز إلا بالوسيلة المشروعة وهي القانون ذو الأثر الرجعي، وهذا ما أعلنه القضاء الإداري باستمرار.

ولا يكفي لحصول الفرد على المركز الذاتي (أو الشخصي) أن تكون الإدارة قد باشرت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق المركز النظامي على الشخص الذي استوفى شروط الإفادة منه، بل يجب أن تكون عناصر المركز الشخصي قد تكاملت تماماُ وفقاً للنظام القديم، فإذا ما استوفى موظف ما شروط الترقية وفقاً لنظام قانوني معين، وشرعت الإدارة في ترقيته فإنه لا يعتبر قد اكتسب المركز القانوني الذاتي إلا بتمام الترقية.

2. فكرة استقرار المراكز القانونية، وأساسها أن التنظيم لا يكون إلا بالنسبة للمستقبل، مع ترك الآثار التي تمت في الماضي سليمة، فالحكمة التي يسوقها القضاء عادة لتحريم الرجعية هي استقرار المراكز القانونية، والتي تعد تعبيراً عن ضرورة الأمن القانوني[71]، وهو ذات الاتجاه الذي أكده الفقه، حين رأى أن استقرار المراكز القانونية لا يكون

على حساب التضحية بالعدالة في سبيل إقراره، لأن فكرة استقرار المراكز القانونية هو أهم الاعتبارات التي كانت وراء تقرير مبدأ عدم الرجعية القوانين والقرارات الإدارية على حد سواء، ولهذا فإن إعطاء الإدارة الحق في تضمين قراراتها أثراً رجعياً يمس بمصلحة الأفراد. أما قبل ذلك فإن كل تعديل في النظام القانوني للترقية، ولو بالإنقاص من المزايا القديمة، يسري علية بأثر مباشر.

والملاحظ في هذا الخصوص، أن مبدأ عدم الرجعية.. رجعية القرارات الإدارية أصبح من المبادئ القانونية العامة التي يجب تطبيقها في كل الدول أيا كان نظامها السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، إذ لا يتعلق هذا المبدأ بنظام حكم معين أو فلسفة معينة، بل هو مبدأ عام تنطبق أحكامه باستمرار لدى كل مجتمع ولكل سلطة، وأيا كانت الفلسفة الاجتماعية القائمة عليها، لذلك صار مبدأ عدم الرجعية أحد الضمانات الأساسية للأفراد.

- **ثانياً الاستثناءات التي ترد على مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية.**

الأصل عدم رجعية آثار القرارات الإدارية التنظيمية والفردية على الماضي، حيث تعتبر هذه القاعدة من المبادئ العامة التي أضفى عليها القضاء المقارن - وخاصة مجلس الدولة الفرنسي - قوة القاعدة القانونية والاخذ بعكس هذه القاعدة معناه المساس بالحقوق المكتسبة والمراكز القانونية التي تمت وتهديدها، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الأفراد الثقة والاطمئنان على استقرار حقوقهم، ولذا فالقاعدة أيضا بطلان القرار الإداري ذي الأثر الرجعى، غير إنه يجوز انعطاف القرارات الإدارية على الماضي لعدة اعتبارات أهممها:

1. إباحة الرجعية بنص تشريعي. ويقصد به منح الإدارة بموجب نص قانوني صريح الحق في إصدار قرارات بأثر رجعي حتى تاريخ معين يحدده القانون، كإعادة الموظفين الذين منعوا عن وظائفهم بسبب الحرب، مع تصحيح وضعهم منذ قيام الحرب، أو سحب قرار معين من القرارات ابتداء من تاريخ معين[81] من الماضي. وقد لا يكون النص على الرجعية صريحاً ومباشراً كما جاء في الحالة السابقة، بل تمليه طبيعة الاختصاص، كما لو صدر قانون يخول الإدارة سلطة إعادة النظر في جميع القرارات الصادرة من سلطة معينة ابتداء من تاريخ معين.

وقد سلم مجلس الدولة الفرنسي بشرعية الرجعية في هذه الحالات، وهو ما أخذ به القضاء الإداري الليبي في العديد من أحكامه باستمرار، ومن أحكامه في هذا الصدد حكم المحكمة العليا الصادر في 26 يونيو سنة 1957 والذي جاء فيه « يجب أن يكون القرار الإداري مطابقاً للدستور وللقوانين واللوائح ومبادئ القانون العام.» حيث لا تسري أحكام القرارات الإدارية إلا على ما يقع من تاريخ صدورها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله إلا في حالة أن تكون هذه القرارات صادرة تنفيذاً لقوانين ذات أثر رجعى.

وفي هذا السياق، نازع الفقيه دوجي في شرعية هذه القوانين، على أساس أن الرجعية هي رخصة يمارسها المشرع بنفسه، وبالتالي فليس له أن يفوض فيها الإدارة. ولكن ملاحظته لا تصدق إلا بالنسبة إلى الدساتير التي لا تسمح التفويض. أما أن يجيز الدستور للسلطة التشريعية أن تفوض السلطة التنفيذية في ممارسة بعض اختصاصاتها، فإن الرجعية مشروعة، بشرط أن تحترم الإدارة حدود القانون الصادر بتخويلها هذه الرخصة.

ويلاحظ من ناحية أخرى أنه إذا أصدرت السلطة التشريعية قانوناً رجعياً، يحتاج تنفيذه إلى صدور قرارات إدارية، فإن الإدارة بطبيعة وظيفتها، أن تصدر القرارات اللازمة لنفاذ التشريعي الرجعى، وترتد قرارتها بالضرورة إلى تاريخ نفاذ القانون في الماضي.

غير إن المشرع الفرنسي لم يقتصر على تخويل الإدارة سلطة تضمين قرارتها آثاراً رجعية فحسب، بل أصدر في بعض الحالات قوانين بقصد التسليم برجعية قرارات صدرت قبل صدور تلك القوانين، وقد انتقد جانب من الفقه على رأسه كاريه دي ملبرج هذا التقليد، بحجة أن القانون لا يمكن أن يصحح قراراً ولد معيبا. ولكن لا المشرع الفرنسي ولا مجلس الدولة الفرنسي أخذ بهذا الرأي.

2. الرجعية في تنفيذ أحكام القضاء. وهذه ثاني الحالات والكثيرة في الواقع العملي، والتي بمقتضاها يجوز تضمين القرارات الإدارية أثراً رجعياً على خلاف الأصل، وإليها أشار المشرع الليبي في قانون المحكمة العليا، والقانون رقم (88) لسنة 1971 بشأن القضاء الإداري، حيث عهد لدوائر القضاء الإداري دون غيرها مهمة الفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العامون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بشأنهم، فالقاعدة

العامة تقضي بأن الأحكام التي تصدرها دوائر القضاء الإداري بالإلغاء تكون حجة على الكافة، وتتولد عنها بعض الآثار في الماضي[91].

والإلغاء القضائي للقرار الإداري يؤدي إلى إزالة آثار القرار وإعدامها، لا بالنسبة إلى المستقبل فحسب، بل وبالنسبة إلى الماضي أيضاً، بحيث يصبح القرار وكأنه لم يكن. وإذا كانت الضرورات الإدارية قد حالت دون وقف تنفيذ القرار الإداري بمجرد رفع الدعوى بطلب إلغائه قضائياً، فإن ذلك التنفيذ يظل مصيره النهائي معلقاً على الحكم في دعوى الإلغاء؛ لأن الإدارة تقوم بالتنفيذ على مسؤوليتها الخاصة. وهي تستطيع على كل حال أن ترجئ التنفيذ حتى يصدر حكم في الدعوى. وقلما تفعل ذلك، نظراً للمدد الطويلة التي يستغرقها الحكم في دعوى الإلغاء.

واستنادا إلى قاعدة أن المتقاضي لا يضار من جراء بطء التقاضي، فإن حقوق رافع دعوى الإلغاء لا يمكن أن تضار مهما طال الوقت بين رفع الطعن وصدور الحكم فيه، بل يتعين إعادة الحال لما كانت عليه قبل صدور القرار الإداري المحكوم بإلغائه.

ولا شك أن إعمال هذه القاعدة غالباً ما يكون مرهقاً لجهة الإدارة، لا سيما إذا طالت المدة بين رفع الدعوى وبين الحكم فيها، فإن الإدارة ستجد نفسها مضطرة لإعادة النظر في كثير من القرارات التي صدرت مستندة إلى القرار المحكوم بإلغائه.

ولكن مهما كانت تلك العراقيل، فإن العمل إمام القاضي الإداري يجري باستمرار على إلزام الإدارة بالقيام بكل ما يقتضيه الحكم الصادر بالإلغاء، بما في ذلك إعادة النظر في جميع الآثار التي ترتبت في الماضي والتي تستند إلى القرار المُلغي، وللإدارة في هذه الحالة أن تصدر بطبيعة الحال قرارات ذات أثر رجعي، لأن هذه الرجعية تغدو ضرورية لتنفيذ الحكم الصادر بالإلغاء.

3. الرجعية في حالة سحب القرارات الإدارية. المسلم به الآن في فقه القانون الإداري أن سلطة الإدارة في سحب القرارات الإدارية التي لم يترتب عليها حق مكتسب أو مركز قانوني خاص، سليمة كانت أم معيبة، ودون التقييد بميعاد الطعن.

كما أن السحب لا يستهدف إلغاء القرار المسحوب بأثر رجعي فحسب، بل يتعين إعادة الحال على ماكانت عليه قبل صدور القرار المسحوب، وبالتالي فإن الإدارة تلتزم بإصدار كافة القرارات التي يقتضيها تحقيق الغاية السابقة. فسحب القرار الصادر بفصل أحد الموظفين يقتضي إعادة الموظف إلى عمله كما لو كانت خدمته مستمرة. فإذا كانت الإدارة قد عينت غيره في وظيفته، فإنه يتعين عليها فصل الأخير بأثر رجعي. كما يجب اتخاذ كافة القرارات والإجراءات اللازمة لتصحيح وضعه، كما لو كانت خدمته متصلة فيما يتعلق بالترقية والعلاوات والمعاش إلخ بنفس الأوضاع التي عرضتها لها في حالة الحكم بالإلغاء.[02]

والقرار الساحب هو قرار رجعي، من حيث إنه ينعطف بآثاره إلى تاريخ القرار المسحوب؛ لأن السحب الإداري، كالإلغاء القضائي، يستهدف إعدام آثار القرار المسحوب من تاريخ صدوره، بحيث يعتبر كأنه لم يكن إطلاقاً، ومن ثم فإنه يصدق عليه ما سبق أن ذكرناه بخصوص الإلغاء القضائي.

وفي هذا الصدد نرى، بأنه إذا كان السحب الإداري هو بديل الإلغاء القضائي ويأخذ حكمه، فإن بين الطريقين فارقا جوهرياً مرجعه إلى طبيعة كل منهما. فإلغاء القرار الإداري المعيب عن طريق القضاء إنما يتم بحكم، ويحوز حجية الأمر المقضي به، ولا يجوز الطعن إلا بالطريق القانون المقرر، وهو دوائر القضاء الإداري بالمحكمة العليا بالأوضاع والشروط المقررة.

أما السحب الإداري فإنه يتم بقرار إداري يخضع لكافة الأحكام المنظمة للقرارات الإدارية، وما يعنينا منها هنا أنه إذا كان القرار الساحب سليماً، فإنه لا يجوز الرجوع فيه إلا في الحدود (إعادة الحال إلى ما كان عليه). أما إذا كان غير مشروع فإنه لا يمكن الرجوع فيه إلا من خلال مدد الطعن.

**■ الخاتمة**

من خلال ما سبق يتضح جليا أن القضاء الإداري يشترط النفاذ في القرارات الإدارية حتى تنتج آثارها بالنسبة للمستقبل سواء كان ذلك من تاريخ صدورها، أو من تاريخ

التبليغ، بحسب الجهة الموجه إليها القرار. ويعد مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية ضمانة أساسية لحماية حقوق الأفراد واستقرار المراكز القانونية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا لعدة نتائج في غاية الخطورة، وليست في صالح الأفراد باستمرار، نخص منها بالذكر: -

**النتائج**: -

1. القاعدة المسلم بها أن القرار التنظيمي يتضمن قواعد عامة ومجردة تنطبق على عدد غير محدد من الأفراد، فلا يتيسر إبلاغهم بها إلا عن طريق النشر. أما القرار الفردي فينصرف أثره إلى فرد أو أفراد معروفين بذواتهم، ومن يتعين إبلاغهم شخصياً بفحوى القرار حتى يحتج به قبلهم. وتكون هذه القاعدة مكملة لقاعدة عدم الرجعية من حيث كونها ضماناً هاماً للأفراد.

2. ان القرار الإداري غير المنشور (أو غير المعلن)، بحسب ما تبين لنا يعتبر مجرد مشروع قرار، وبالتالي يجوز العدول عنه بمجرد عدم نشره أو إعلانه.

3. لا يجوز الطعن في قرار غير منشور أو غير معلن لذوي الشأن حتى ولو علم به الفرد علماً يقينياً، لأنه مجرد مشروع، والطعن كما أوضح المشرع الليبي، لا يكون إلا على القرارات الإدارية.

4. النشر ليس هو الذي يكسب القرار وجوده القانوني، أو يضفي عليه قوته، وكل أثر ينحصر في نقل القرار إلى علم الأفراد لكي يلتزموا به، ويخضعوا لأحكامه. ومالم يتم هذا النشر فلا أثر له في مواجهه الأفراد فلا يلتزمون، ولكن القرار يحتفظ بقيمته القانونية رغم ذلك.

5. أقر القضاء الإداري الليبي والأنظمة المقارنة في فرنسا ومصر مبدأ، يقضي بوجوب استقرار الأوضاع الإدارية المعيبة بعد انقضاء ميعاد الطعن القضائي، إلا إنه استثني حالات خاصة يجيز فيها للإدارة سحب القرار دون تقيد بمدة الطعن، مثل القرارات المعدومة، صدور القرار نتيجة غش أو تدليس، القرارات المنشئة والكاشفة.

## ■ الهوامش

1 - وهو غير النشر أو الإعلان الذي قد يتطلبه القانون أحياناً قبل صدور القرار حيث يكون من الإجراءات الشكلية اللازمة لتكوين القرار أو شرطاً لصحته، أما المقصود هنا فهو النشر والإعلان بعد صدور القرار والذي لا يدخل في تكوين القرار، وإن توقف عليه نفاذه في مواجهة الأفراد.

2 - حمدي القبيلات، القانون الإداري، الطبعة الأولى، 2010، منشورات جامعة الاسراء، ص 80.

3 - ناصر سلامات، نفاذ القرار الإداري، اثراء للنشر والتوزيع، عمان ،2013، الطبعة الأولى، ص22.

4 - سليمان محمد الطماوى، النظرية العامة للقرارات الإدارية (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي،2024، ص538 وما بعدها.

5 - داود عبد الرزاق الباز، مدى نفاذ القرار الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 102

6 - سراجي المكي، معايير القرار الإداري، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 71، 2006، ص 43.

7 ـ عمر محمد السيوي، الوجيز في القضاء الإداري الليبي، دار الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي، 2024، ص199

8 - ثورية لعيوني، القضاء الإداري ورقابته على أعمال الإدارة (دراسة مقارنة)، دار الجسور للنشر، وجدة، 2005، الطبعة الأولى، ص24.

9 - محمد عبد الله الحراري، أصول القرار الإداري الليبي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2024، الطبعة الثامنة، ص192، محمد سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق ص619.

10- د. صبيح مسكوني، مبادئ القانون الإداري الليبي (دراسة مقارنة)، الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ص 469.

11 - د. صبيح بشير مسكوني، مبادئ القانون الإداري الليبي، مرجع سابق، ص468.

12 - قضاء المحكمة العليا، القضاء الإداري والدستوري، الجزء الثاني، ص22

13 - يتضمن نص القانون التعديلات التي أجريت عليه بمقتضى القانون رقم 53 لسنة 1973 والقانون رقم 6 لسنة 2003.

14 - راجع مؤلف (Olivier dupeyrux) عن قاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية، الطبعة الأولى،1954، ص88 وما بعدها.

15 - عبد المنعم عبد العزيز عبد المنعم، دور مجلس الدولة في مواجهة النقص التشريعي بشأن نفاذ

القرار الإداري، الباحث العربي، المجلد 3، العدد 2، 2022، ص 66.

16- محمد سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص561

17 - علاء عبد المتعال، مدى جوار رجعية القرارات الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص37.

18 - رائد محمد يوسف، نفاذ القرارات الإدارية بحق الافراد (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص 122.

19 - محمد عبد الله الحراري، أصول القانون الإداري الليبي، مرجع سابق، ص476 ومابعدها.

20 - حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر في 6 فبراير سنه 1948 في قضيم **HLLes MOLLet de (Salvan)** مشار إليه محمد سليمان الطماوي، النظرية الغامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، 772، وهذا بطبيعة الحال إذا كان قرار الفصل غير مشروع، أما إذا كان مشروعاً وأرادت الإدارة سحبه (وهو جائز كما رأينا) فإن ذلك مشروط بألا يؤدي هذا السحب إلى فصل موظف آخر؛ لأن تعيين هذا الأخير يكون قد تم بقرار سليم لا يجوز سحبه بعكس الحالة الأولى لأنه بسحب قرار الفصل غير المشروع تعتبر الوظيفة مشغولة باستمرار بالموظف الأول، وبالتالي يكون قرار التعيين التالي غير مشروع.

■ **قائمة المراجع**

**1. الكتب.**


1. الباز، داود عبد الرزاق، **مدى نفاذ القرار الإداري**، منشأة المعارف، الإسكندرية.
2. سلامات، ناصر، (2013) **نفاذ القرار الإداري**، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
3. السيوي، عمر محمد، (2024) **الوجيز في القضاء الإداري الليبي**، دار الفضيل للنشر والتوزيع، بنغازي.
4. الطماوي، محمد سليمان، (2024) **النظرية العامة للقرارات الإدارية** (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي.
5. عبد المتعال، علاء، (2024) **مدى جوار رجعية القرارات الإدارية**، دار النهضة العربية، القاهرة.
6. القبيلات، حمدي، (2010) **القانون الإداري**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة الاسراء.
7. لعيوني، ثورية، (2005) **القضاء الإداري ورقابته على أعمال الإدارة (دراسة مقارنة)**، دار الجسور للنشر، وجدة، الطبعة الأولي.
8. الحراري، محمد عبد الله، (2024) **أصول القرار الإداري الليبي**، دار الكتب الوطنية، بنغازي الطبعة الثامنة.
9. مسكوني، صبيح، **مبادئ القانون الإداري الليبي (دراسة مقارنة)**، الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة.

**2. الدوريات.**

1. المكي، سراجي، **معايير القرار الإداري**، (2006) المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 71.

2. عبد المنعم، عبد العزيز عبد المنعم، (2022) **دور مجلس الدولة في مواجهة النقص التشريعي بشأن نفاذ القرار الإداري**، الباحث العربي، المجلد 3، العدد 2.

**3. رسائل الماجستير.**

1. يوسف، رائد محمد، (2013) **نفاذ القرارات الإدارية بحق الافراد (دراسة مقارنة)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.

# دور القاضي بين تطبيق القانون وتحقيق العدالة

## "دراسة حول الفلسفة وراء دور القاضي في تحقيق العدالة"

■ د. عبير محمد موسى الهبري*

● تاريخ استلام البحث 2026/02/25م ● تاريخ قبول 2026/04/05م

■ **المستخلص:**

يهدف البحث إلى توضيح الدور الذي يلعبه القاضي عند الحكم في القضايا المعروضة أمامه . وهل فعلا هو محقق للعدالة أم إنه مجرد مطبق لنصوص القانون؟ والتي يجب أن تكون محققة للعدالة بطريقة فلسفية قانونية، كما يهدف البحث إلى توضيح التفرقة بين مفهوم العدل والعدالة وعلاقتها بالقانون وأهدافه، كما يهدف البحث أيضا إلى بيان دور كل من القاضي الجنائي والقاضي المدني في تطبيق القانون ومن ثم تحقيق العدالة. وتبدو أهمية البحث في احترام سيادة القانون فهو الأساس في إرساء مبادئ العدالة من خلال المساواة بين الناس التي تقف إمام القانون وتخضع لأحكامه وقد اتبعنا المنهج الفلسفي التحليلي المقارن بين القانون المدني والقانون الجنائي. وتوصلنا من خلال البحث إلى أن الأمر نظريا، يحتاج إلى المواءمة بين دور القاضي في تحقيق العدالة من خلال تطبيق القانون فدور القاضي في تحقيق العدالة دور أساسي يتجاوز تطبيق القانون فهو مترجم للقانون ومسؤول عن ضمان نزاهة الإجراءات ومُحكِم في الأدلة وصانع قرار عادل، ولكي يُرسي العدالة فهو يسعى إلى تطبيق القانون، فلا عدالة خارج إطار القانون ولا يتصور تطبيق القانون دون عدالة. أما عمليا، فالدور الأكبر يقع على عاتق السلطة التشريعية فهي التي يجب أن تحرص على تحقيق العدالة من خلال الصياغة القانونية الجيدة للنصوص التشريعية التي تضمن بدورها تحقيق العدالة عند تطبيق القانون.

● **الكلمات المفتاحية:** عدالة، تطبيق القانون، القاضي، النصوص التشريعية.

* أستاذ مساعد بقسم القانون الخاص - كلية القانون- جامعة بنغازي E-maiI:abeer.omar@uob.edu.ly

■ **abstract:**

This research aims to clarify the role of the judge when ruling on cases brought before him. Is he truly an achiever of justice, or merely an implementer of legal texts that should ideally achieve justice through a philosophical and legal approach? The research also aims to clarify the distinction between the concepts of justice and equity, and their relationship to law and its objectives. Furthermore, it seeks to explain the roles of both the criminal and civil judges in applying the law and, consequently, achieving justice. The importance of this research lies in upholding the rule of law, which is fundamental to establishing the principles of justice through equality before the law and subjection to its provisions. We have adopted a comparative analytical philosophical approach, examining civil and criminal law. Through our research, we concluded that, theoretically, the judge's role in achieving justice through the application of the law needs to be reconciled. The judge's role in achieving justice is fundamental and goes beyond the application of the law. He is an interpreter of the law, responsible for ensuring the integrity of procedures, an arbiter of evidence, and a fair decision-maker. In order to establish justice, he seeks to apply the law. There is no justice outside the framework of the law, and the application of the law is inconceivable without justice. Practically, the greatest role falls on the legislative authority, which must ensure the achievement of justice through good legal drafting of legislative texts that, in turn, guarantee the achievement of justice when applying the law.

●**Keywords:** Justice, Law Enforcement, Judge, Legislative Texts.

■ **مقدمة** :

لا غرو في أن القواعد القانونية وضعت في شكل معين جسدتها النصوص، والمشرع لم يضع هذه القواعد إلا لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وبالتالي تحقيق العدالة . أضف إلى ذلك أن القواعد القانونية يتطلب تطبيقها شروط وقواعد عند توافرها تطبق الجزاءات الموقعة لها. تلك النصوص وهذه الجزاءات يطبقها ويقررها القاضي، فالقاضي هو وسيلة تطبيق القانون ،ولكنه كما يقول أرسطو «هو الذي يمسك بالميزان»، أي يهدف إلى تحقيق العدالة.

فلنا أن نتساءل هل دور القاضي هو فقط تطبيق القانون تطبيقاً مجردًا (أي تطبيق أعمى) أم إن له دور في تحقيق العدالة ؟ أم إنه يطبق القانون ويحقق العدالة معا؟ وهل

يمكن على ضوء المسألة الآن أي في الوضع الحالي للقانون الجنائي والقانون المدني الليبي أن يوكل للقاضي مهمة تحقيق العدالة أم إن له ذلك ولكن في حالات معينة؟ ومن جانب آخر أيسمح النظام الجنائي الذي تنتهجه الدولة بأن يحقق القاضي العدالة كلما كان له ذلك؟

حيث نلاحظ أن المشرع يضع القواعد القانونية أحيانا دون أن يراعي فيها مبدأ العدالة ويسهب في الشكليات دون مبرر ولا يستطيع القاضي إلا إن يطبقها. وبالمقابل وفي أحيان أخرى نجده بنصوص صريحة يعطي القاضي الحق في التدخل وتحقيق العدالة وفقاً لوظيفته.

■ **إشكالية البحث**:

تبدو إشكالية البحث في الإجابة على هذه التساؤلات ،هل من الممكن أن يكون للقاضي الجنائي دور في تحقيق العدالة دون أي قيود؟ بمعنى هل تسمح نصوص القانون الجنائي بذلك؟

ومن جانب القانون المدني ودور القاضي المدني فيه أهو مجرد مطبق للنصوص أم إن له دورا في تحقيق العدالة ؟ وهل يجيز القانون المدني له ذلك؟

■ **خطة البحث**:

من خلال هذا البحث علينا أن نوضح أولاً مفهوم العدالة والعدل وعلاقتهما بالقانون و ثانياً تحديد دور القاضي في القانون المدني والقانون الجنائي على ضوء تحليل نصوص كل من القانونين المدني والجنائي، لنبين حدود وسلطات كل منهما.

بداية يجب أن نوضح أن المقصود بالبحث نصوص القانون المدني وليس قانون المرافعات ونصوص قانون العقوبات وليس قانون الإجراءات الجنائية، بمعنى أن المعنى بموضوع البحث القانون الموضوعي وليس الإجرائي .

■ **المطلب الأول : فكرة العدل والعدالة في القانون :**

من خلال هذا المطلب سنوضح علاقة العدل والعدالة بالقواعد القانونية وكيف يمكن احترام هذه المبادئ عند إصدار الأحكام القضائية.

● **الفرع الأول : فكرة العدل:**

يتجلى مفهوم العدل على هيئة استحسان أو استهجان إزاء واقعة ما عند موافقة هذه الواقعة لضميرنا الأخلاقي أو مخالفتها حيث يحس الإنسان بالرضا عند انتصار الحق واندحار الباطل ،كما يحس بالغضب والأسى عند إدانة البريء وتبرئة المذنب . وهذا الإحساس الكامن في أعماق الشخص هو الإحساس القانوني أو الضمير القانوني . « فالعدل هو ذلك النجم القطبي لكل تكوين قانوني»[1]

كما يعرف العدل بأنه « اتيان كل ذي حق حقه».

إن فكرة العدل ترتبط بفكرة الجماعة وفكرة التشريعات حيث إن القواعد القانونية تستهدف أن تحقق العدل .

ولكن مع ذلك لا يقوم القانون كله على العدل فهناك دواعي المصلحة الاجتماعية تقتحم الباب على المشرع وتحتم عليه أن يحسب حسابها فالقانون تنظيم شرع لا لتحقيق العدل فحسب، بل شرع كذلك من أجل كيان الجماعة وحمايتها لينشر النظام والآمان فهو ضرورة وللضرورة مسببات وأحكام وقد يكون من شأن هذا إغفال ما يقتضيه العدل .

كما أن لمفهوم العدل تاريخ حتى وصل إلى هذا اللفظ ابتداء من العصور القديمة وصولا إلى مفهومه في قانون حمورابي الذي استخدمه للتدليل على المعاملة بالمثل العين بالعين والسن بالسن، ثم الشريعة الإسلامية التي استخدمته للتدليل على إيتاء كل ذي حق حقه، لقوله تعالى « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل « والمقصود هنا الحكم بين الناس والذي يقصد به القضاء في مفهومنا المعاصر[2] .

● **الفرع الثاني : فكرة العدالة:**

أما العدالة فهي معيار آخر و إن كانت تختلط بالعدل ولكنها تختلف عنه، فهي تارة يقصد بها القانون الطبيعي والعقلي الذي يجب الرجوع إليه لسد النقص في القانون الوضعي، وتارة يقصد بها قواعد الأخلاق، وتارة يقصد بها حكمة التشريع.

فهي إحساس أخلاقي كامن في الضمير الإنساني وظيفته المواءمة بين القاعدة القانونية

وعلاقة معينة ابتغاء تنظيم هذه العلاقة أو قد تكون شعورا أخلاقيا يستلهمه القاضي في أثناء محاولته تخفيف حكم قاعدة قانونية عند تطبيقها على حالة معينة حينما يأذن له القانون بذلك بنص صريح استثنائي[3].

كما أن مفهوم العدالة لم يتكون دفعة واحدة إنما على دفعات استغرقتها عصور تاريخية طويلة من عهد الارستقراطية واللوردات وامتيازاتهم حتى ربطت في عصور أخرى بالمواطنة عبر مفهوم الحقوق ثم وصلت إلى تحديد معناها بالإنصاف بين عدالة التوزيع وعدالة التصيح[4].

حيث إن القانون يضع قاعدة عامة مجردة عامة لمجموعة غير محددة من الوقائع والعلاقات وقد يكون في تطبيق هذه القاعدة على حالة معينة يسبب ضرر لا مبرر له حينئذ تتدخل العدالة لإزالة هذا التعارض بين القاعدة العامة والحالة الخاصة، فتعدل من القاعدة بأن تخفف من حدتها.

ولنا أن نلاحظ أن دور العدالة يختلف بحسب ما يبلغه النظام القانوني من تقدم، ففي بلد لا يزال النظام القانوني فيه بدائيا تقوم العدالة بدور هام عن طريق الشراح والقضاء أما حينما يبلغ القانون درجة من النضج وتدق الحاجة إلى الثبات والطمأنينة تتخلى العدالة عن مكانها وتقبع في ركن تأوي إليه.

ولا غرابة في ذلك، فالواجب أن يتراجع العقل الباطن القانوني إمام القانون الذي وضعت قواعده بإمعان وتدبر. ونرى أن نوضح الفرق بين العدل والعدالة والمساواة في المثال التالي :

«إذا ما أراد ثلاثة أشخاص لهم أطوال مختلفة النظر من خلال حائط إلى الجهة الأخرى منه فمن المساواة أن يعطي كل منهم نفس العدد من الصناديق ليقف عليه، إلا إن النتيجة لن تكون عادلة فالشخص الأقصر قد لا يتمكن من الرؤية إذا ما حصل على صندوق واحد كالآخرين رغم المساواة فيما بينهم .

والعدالة تقتضي أن يحصل كل واحد منهم على العدد الكافي الذي يضمن له الرؤية من وراء الحائط فمثلا تطبيقا للعدالة يعطي الشخص الأقصر عدد اثنين من الصناديق ،بينما

يعطي متوسط الطول صندوقا واحدا ولا يعطي الشخص الأطول أي صندوق . أما العدل فهو المبدأ الذي يحكم هذه العملية فالجميع يستحق أن يرى ما خلف الحائط ولتحقيق هذا الحق نستخدم العدالة لا المساواة . فالعدل يعني تطبيق القوانين والعدالة هي التي تضمن الوصول إلى الغايات . أما المساواة فهي تعني معاملة الجميع بنفس الطريقة دون النظر إلى الفروقات» .

■ **المطلب الثاني : الموازنة بين العدالة القضائية والنصوص التشريعية:**

في هذا المطلب سنوضح دور القاضي المدني والقاضي الجنائي في تحقيق العدالة من خلال تطبيقه للقواعد القانونية التي جسدتها النصوص التشريعية.

● **الفرع الأول : دور القاضي الجنائي في تحقيق العدالة:**

إن غريزة إشباع العدالة من وظائف القانون الجنائي فإذا لم يصل إلى ذلك فهو في أزمة، وهذه الأزمة تأتي من عدم رضا الناس . فهل يمكن الوصول إلى الرضا عن القانون الجنائي إذا ما منح للقاضي دور تحقيق العدالة دون أن يخرق القانون؟

المسألة وفقا للقانون الجنائي يحكمها مبدأ أساسي في النظام الجنائي اللاتيني هذا المبدأ هو مبدأ المشروعية. لأنه كلما خرقنا مبدأ المشروعية كلما كان ذلك خروج عن القانون لا تبرره العدالة.

**- وسنوضح المقصود بمبدأ المشروعية في إطار تطبيق القانون وتحقيق العدالة:**

مبدأ المشروعية : من أهم القواعد السائدة في مجال القانون الجنائي قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وهي القاعدة المعروفة بمبدأ المشروعية وطبقا لهذه القاعدة فإن مصدر القاعدة الجنائية هو التشريع أي أن السلطة التشريعية هي الجهة الوحيدة التي تحدد الأفعال التي تعتبر جرائم كما تحدد العقوبات الخاصة بها[5]. ويترتب على ذلك أن النصوص المكتوبة التي تصدرها السلطة التشريعية هي مصدر التشريع والعقاب[6].

ويخضع القانون الجنائي بمختلف فروعه لمبدأ المشروعية صورته الأولى شرعية الجرائم والعقوبات والثانية المشروعية الإجرائية إذ لا تكفي الصورة الأولى للمشروعية وحدها لحماية الإنسان إذا أمكن القبض عليه أو حبسه أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمته

مع افتراض إدانته فكل إجراء يتخذ ضد هذا الإنسان دون افتراض براءته سوف يؤدي إلى إلقاء عبء إثبات براءته عليه فإذا عجز عن ذلك كان مسؤولا عن جريمة قد تكون غير صادرة عنه ويؤدي كل ذلك إلى قصور الحماية المقررة في شرعية الجرائم والعقوبات [7].

لذلك تقررت في أغلب النظم الإجرائية المشروعية لكي تكفل احترام الحرية الشخصية للمتهم عن طريق اشتراط أن يكون القانون هو المصدر للتنظيم الإجرائي وأن تفترض براءة المتهم في كل إجراء من الإجراءات التي تتخذ قبله.

والصورة الثالثة تظهر في مشروعية التنفيذ العقابي إذا ما صدر حكم بإدانة المتهم وسقطت عنه البراءة وأصبح المساس بحريته أمرا مشروعا بحكم القانون ولكن هذا المساس بالحرية ليس مطلقا ويجب أن يتحدد وفقاً للهدف من الجزاء الجنائي.

وإذا كان مبدأ المشروعية قد وجد للحد من السلطان الواسع للقضاء الذي أدى إلى التحكم واتباع الأهواء، فإنه من الواجب على القضاء تطبيقاً لهذا المبدأ أن يلتزم النصوص الصادرة عن المشرع في تحديد ما يعتبر جريمة من الأفعال ومالا يعتبر كذلك وفي تحديد أركان الجريمة وشروطها . وليس للقاضي أن يوقع عقوبة على فعل ثبت إنه جريمة قانونا غير العقوبة التي يقررها له المشرع ويعلن عنها في نصوص قانونية حتى وإن كان ذلك تحت مسمى تحقيق العدالة لأن تحقيق العدالة يقابل هنا إهدار للمشروعية.

وحيث إن مبدأ المشروعية يهدف من خلال القانون إلى حماية الفرد ضد تحكم السلطة وضمان تمتعه بكرامته الإنسانية لذلك لا يجوز أن يترك القانون سواء في تحديد ملامحه أو قواعده للزاوية العملية عند التطبيق ولا يجوز أن ينص عليه بعبارات عامة تقبل أكثر من معنى إنما يجب أن نتذكر دائما إنه بحسب طبيعته القانون الجنائي قانون منظم للحريات وماس بحقوق الانسان[8].

خلاصة لما سبق، يتضح لنا من خلال هذا المبدأ الذي يحكم القانون الجنائي، إنه ليس للقاضي الجنائي دور في تحقيق العدالة، لأنه كلما أعطى للقاضي دور تحقيق العدالة كلما خرقنا مبدأ المشروعية .

إلا إن ذلك لا يعني إنه ليس للقاضي الجنائي سلطات ودور في تحقيق العدالة في حدود معينة فالتشريعات الجنائية تعطي للقاضي من خلال بعض النصوص وفي بعض الأحوال سلطة ليحقق العدالة عندما قرر ورتب عقوبات تتراوح بين حدين أقصى وأدنى ورتب عقوبات تخييرية لمعظم الجرائم وأدخل نظام الظروف المخففة ونظام وقف التنفيذ .

● **الفرع الثاني :دور القاضي المدني في تحقيق العدالة:**

إذا ما قلنا إن القاضي المدني له دور في تحقيق العدالة فإن ذلك يؤدي للقول بإعطائه حرية كبيرة لم يقرها له القانون إذ قيد القانون المدني حريته . وهذه المسألة المطروحة في الفقه المدني الذي ينادي بتمتعه بحرية في تحقيق العدالة .

ولكن بناء على ما سبق قوله، القاضي الجنائي قد يحكم بما استقرت عليه الثقافة القضائية أو القانونية لكن القاضي المدني ليس له الأخذ بذلك إنما يلتزم بالقانون بمعناه الضيق.

ولكن القانون الذي يجب على القاضي احترامه وعدم المساس به بتعديله بدافع العدالة لا يقصد به فقط القواعد التشريعية الصادرة عن المشرع إنما يشمل أيضا وبنص القانون الاتفاقات المعقودة وفقا للقانون حيث تقوم مقام القانون بين عاقديها ولا يجوز أن يتدخل القاضي بتعديلها طالما كانت صادرة عن ارادة صحيحة . ولكن إذا حدث وإن تدخل القاضي وعدل من اتفاق الأطراف المتعاقدة فهل هذا يعد مساسا بقانونهم الخاص خروجا عن القانون بمعناه العام وما هي حدود سلطاته في مثل هذه الحالة؟

يمكن القول إن القاضي المدني يحكمه في الإثبات مذهب يعرف بمذهب الإثبات القانوني أو المقيد حيث يقيد القانون طرق الإثبات ويرسم للقاضي طرقا محددة تحديدا دقيقا للإثبات ويجعل لكل طريق قيمته وهذا المبدأ وإن كان يحقق استقرار المعاملات إلا إنه لا يكفل تحقيق العدالة .

حيث إن الحقيقة القضائية تثبت بطرق محددة فإن القانون في تمسكه بالحقيقة القضائية دون الحقيقة الواقعية إنما يوازن بين اعتبارين اعتبار العدالة ويدفعه إلى تلمس الحقيقة الواقعية بكل السبل حتى تتفق معها الحقيقة القضائية واعتبار استقرار التعامل ويدفعه إلى تقييد القاضي في الأدلة حتى يأمن جوره ويحد من تحكمه[9].

أما فيما يتعلق باحترام الاتفاقات وعدم الخروج عنها أو نقضها أو تعديلها إلا في حالات معينة أو بموجب أسباب يقررها القانون فنجد أن القانون المدني الإيطالي والبولوني والقانون الليبي أعطى للقاضي صلاحية إعادة التوازن الاقتصادي المختل في العقد .

ويتضح من خلال هذه الصلاحية أن القانون منح للقاضي دور في تحقيق العدالة وذلك في حالة الظروف الطارئة فهي تعد من الحالات التي أقرها القانون وسمح للقاضي عند حدوثها تعديل العقد بما يتلاءم مع تغير الظروف .

فإذا كانت المبادئ الأخلاقية ترفد إلى حد كبير مبادئ القانون فنظرية الظروف الطارئة هي أولا وأخيرا نظرية تجد أساسها في مبادئ العدالة، حيث إن شعور العدالة يقتضي التدخل ولو بطرق تشريعية لإنقاذ هذه الطائفة من المتعاقدين الواقعين تحت وطأة هذه الظروف. لكن السؤال الذي يطرح نفسه أتكفي مبادئ العدالة لتبرير مبدأ عدم التوقع دون وجود نص صريح للتدخل عند تغير الظروف ؟[01]

بداية نجد أن بعض القوانين المدنية كالقانون الفرنسي عندما أقر بإلزامية الاتفاقات حيث اعتبرتها بمجرد انعقادها قانون عادل لا يمكن أن يُعطى للقاضي تجاهه أي سلطة لا بالتعديل ولا بالنقض إنما فقط الأطراف أو أسباب القانون ممكن أن تعدل أو تلغي الاتفاق أو العقد.

ولكن سبب ذلك في القانون الفرنسي أن المعاملات المدنية يسودها مبدأ هام يقوم على أن كل ما هو تعاقدي هو بالضرورة عادل ولذلك لن يكون هناك مجالا لتحقيق العدالة إذ إنه حتما عادل طالما توصلت إليه الأطراف المتعاقدة بحرية. ولهذا لم يقرروا نظرية الظروف الطارئة كنظرية عامة في القانون المدني.

أما بالنسبة للتشريعات التي أخذت بها فإن نصوصها أعطت للقاضي الحق في التدخل وتعديل العقد بدافع تحقيق العدالة إذ إن أغلب التشريعات العربية[11] ومنها القانون الليبي[21] على خلاف القانون الفرنسي أقرت بأن العقد شريعة المتعاقدين أي قانونهم الخاص لا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون ثم

أوردت استثناء يتعلق بالحوادث الاستثنائية العامة حيث نصت الفقرة الثانية من المادة 147من القانون المدني الليبي على إنه « ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدي وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول».

أي فيما يتعلق باختلال توازن العقد يكون للقاضي الحق في التدخل في هذا العقد ومحاولة إعادة التوازن الاقتصادي الذي اختل بسبب الحوادث غير المتوقعة حيث أعطي حق التدخل بموجب القانون وبنصه وإن كان لتحقيق العدالة فتدخل القاضي وإن كان تحقيقا للعدالة إلا إنه تطبيقا لنص القانون الذي أعطاه هذا الحق وإلا لما كان له التدخل في العقود التي أعطاها القانون قدسية وثبات بين أطرافها، ذلك إن مبادئ العدالة لا تكفي لتبرير التدخل بل لابد من إقرارها بنص القانون. وإلا لبقى الحال على ما هو عليه كما يحدث في القانون الفرنسي الذي وضع القاعدة العامة في الاتفاقات ولكنه لم يورد عليها أي استثناء فبموجب هذا القانون لا يستطيع القاضي إلا تطبيق نصوص ذلك القانون الخاص بواضعيه وإن كان مجافيا للعدالة.

ومن خلال نص القانون الليبي والنصوص المشابهة له فيما يتعلق بإعادة التوازن الاقتصادي للعقد نلاحظ وكأن المشرع قد يضع قواعد لا يهدف من خلالها إلى تحقيق العدالة وخاصة تلك القواعد المفرطة في الشكلية وأحيانا أخرى يضع قواعد الهدف الأساسي والأول لوضعها إعادة الأمور إلى نصابها وتحقيق العدالة.

وأخيرا، فإن البعض يتساءل حول ما إذا كان القانون قد أعطى للقاضي المدني سلطة تحقيق العدالة في حالة اختلال التوازن الاقتصادي للعقد فهل له ذلك في حالات أخرى طالما أن القانون المدني أقر هذا التدخل في حالة الظروف الطارئة؟

إن المتتبع لنصوص القانون المدني يلاحظ أن القانون منح القاضي المدني سلطة في بعض النصوص هذه السلطة لا يمكن تبريرها إلا بمبادئ العدالة كما هو الحال في النص المتعلق بتعديل الشرط الجزائي المتفق عليه المادة 2/227 وكذلك منح المدين نظرة الميسرة المادة

2/333 وتحديد أجر الوكيل المادة 2/709 كذلك دور القاضي في تعديل عقود الإذعان كما هو الحال في المادة 149وجاء في النص " إنه يقضي وفقا لما تقتضيه العدالة" وغيرها من النصوص التي أجازت للقاضي التعديل والتدخل لتحقيق العدالة.

خلاصة لما سبق، ومن خلال هذا البحث يتضح أن القاضي المدني ملتزم باحترام القانون سواء كان مصدره التشريع أو اتفاق الأطراف وليس له دور في تحقيق العدالة خارج إطار القانون، فالقاضي المدني أكثر تقيدا من القاضي الجنائي بنصوص القانون حيث لا يوجد في مجال الإثبات المدني ما يقابل مبدأ الأصل في الإنسان البراءة ووجوب إقرار القاضي لهذا الأصل كلما كانت النصوص لا تسعفه لإثبات عكس ذلك حيث يكون القاضي المدني ملزم بالحكم لصالح أحد الأطراف المتنازعة وإن كان ذلك خلاف ما يقتنع به ويرضى ضميره وعدالته إذ ليس له الحكم بمقتضى العدالة إلا في الحالات التي أجاز له القانون فيها ذلك.

وهذه الحالات تعد استثنائية في القانون وهي تدل أكثر على أن القاضي المدني يطبق القانون ولا يحقق العدالة فهي مجرد استثناء يوضح أن الأصل هو خلافها أي أن الأصل إلا يتدخل القاضي لتحقيق العدالة.

أما دور القاضي في حالة الظروف الطارئة فهو التدخل في العقد لإزالة الإرهاق عن المدين الذي واجه الظروف الطارئة وتحقيق العدالة بإعادة التوازن بين التزامات المتعاقدين بحيث تصبح الخسارة بالنسبة للمدين خسارة مألوفة وليست فادحة وسلطة القاضي في هذا الشأن لا يمكن إسنادها إلى العقد ولا إلى إرادة المتعاقدين لأنها تخالف كل ذلك وإنما هي سلطة للقضاء تستند إلى نص صريح في القانون وهدفها تحقيق العدالة والاستقرار في المعاملات[31].

■ **الخاتمة:**

الحقيقة إن القاضي يجب أن يسعى إلى تحقيق العدالة في كل القضايا المعروضة عليه، وهذه العدالة لن تتأتى إلا إذا طبق القانون، فالقواعد القانونية هي التي يسعى المشرع من خلالها إلى تحقيق العدالة منذ صياغتها ابتداءً.

● **أولا: النتائج:**

يمكننا القول إنه ليس للقاضي الجنائي ولا للقاضي المدني دور في تحقيق العدالة خارج نصوص القانون فهو يقوم بهذا الدور ويحقق العدالة كلما أُعطي بنص القانون سلطة ذلك فهو ليس له تحقيق العدالة إلا من خلال نصوص القانون وبواسطتها فالعدالة غاية والوسيلة إلى إدراكها هي تطبيق القانون.

ولكن من الأجدر أن يهدف المشرع إلى تحقيق العدالة عند سنه للقوانين حتى يقوم القاضي بتطبيق القانون وتحقيق العدالة في آن واحد عند تطبيقه للنص القانوني المتوخي للعدالة كلما أمكن ذلك.

ولعل في هذه المسألة، ألا وهي وجود القاضي بين النصوص القانونية والعدالة، حكمة. فالقاضي وإن كان دوره تطبيق القانون إلا إنه يجب أن يحقق العدالة من خلال هذا التطبيق فلا يتصور تطبيق القانون دون عدالة ولا يتصور عدالة خارج إطار القانون فالقاضي يجب أن يكون بين تطبيق القانون وتحقيق العدالة.

● **ثانيا: التوصيات:**

من خلال البحث نرى أن دور السلطة التشريعية في هذه المسألة هو الدور الأكبر، إذ يجب عليها أن تضع النصوص بدقة وتراعي فيها تحقيق العدالة ليكون القاضي محققا للعدالة عند تطبيقه للقانون.

ويتأتى ذلك من خلال الصياغة التشريعية الجيدة للنصوص القانونية والتي يجب أن تتوافر فيها شروط معينة بحيث تسعى السلطة التشريعية من خلالها إلى تحقيق العدالة من خلال نصوص قانونية جيدة وتسمح للقاضي بتحقيق العدالة وفقا لكل حالة قضائية معروضة عليه.

■ **قائمة المراجع:**

ارحومة، حرية القاضي في تكوين عقيدته. بنغازي . منشورات جامعة بنغازي.

الجهاني، أحمد(2004/2003) مذكرات في الإجراءات الجنائية لطلبة السنة الرابعة في كلية القانون جامعة بنغازي.

الجهاني ،أحمد (2005/ 2006) مذكرات في أدلة الاثبات لطلبة الدراسات العليا في كلية القانون جامعة بنغازي.

الزوي، سالم ارجيعه. (2005/ 2006) مبدأ عدم التوقع في القانون المدني. محاضرات لطلبة الدراسات العليا . القسم الخاص . كلية القانون جامعة بنغازي.

السنهوري، عبد الرزاق ( 1966) الوجيز في شرح القانون المدني. القاهرة: دار النهضة العربية .

العسبلي، سعد. و الهوني، مصطفى. الشامل في التعليقات على قانون العقوبات . الجزء الأول . منشورات المؤتمر المهني العام للقضاء والنيابة العامة وإدارة القضايا .

القاضي، محمد محمد مصباح . ( 1996) حق الإنسان في محاكمة عادلة. القاهرة: دار النهضة العربية.

بارة، محمد رمضان .( 2000) شرح القانون الجنائي الليبي . الأحكام العامة .الجزء الأول . ط 3.

عشوش، أحمد عبد الحميد. (1990) قانون العقد بين ثبات اليقين واعتبارات العدالة. الاسكندرية: منشورات مؤسسة شباب الجامعة .

فهمي، أحمد منير .(1994) القواعد القانونية العربية والدولية للقوة القاهرة والظروف الطارئة وتطبيقاتها على العقود التجارية. السعودية، الرياض: منشورات مجلس الغرف التجارية والصناعية

النظام https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

مجموعة من المؤلفين، (2014) ما العدالة؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

■ **الهوامش:**

1 - أحمد عبد الحميد عشوش، قانون العقد بين ثبات اليقين واعتبارات العدالة،( الاسكندرية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة،1990) ص35

2 - مجموعة من المؤلفين،ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)ص6

3 - أحمد عبد الحميد عشوش،المرجع السابق ،ص 48

4 - مجموعة من المؤلفين،ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)ص10

5 - محمد رمضان بارة،شرح القانون الجنائي الليبي، الأحكام العامة (الطبعة 3،2000) ص24

6 - سعد العسبلي،محمد مصطفى الهوني، الشامل في التعليقات على قانون العقوبات، ( الجزء

الأول) ص25

7 - محمد محمد مصباح القاضي، حق الإنسان في محاكمة عادلة،( القاهرة، دار النهضة العربية، 1996) ص 39

8 - ورد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية النص على مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص حيث تكفلت المواد 22،23بالنص على هذا المبدأ وترسيخه في النظام الأساسي ليكون أحد المباديء الهامة التي يقوم عليها .

كما إن المبدأ استكمل بمبدأ آخر ألا وهو قرينة البراءة الذي ورد النص عليها في المادة 66من النظام الأساسي " الإنسان بريء إلى أن تثبت إدانته إمام المحكمة وفقا للقانون الواجب التطبيق "

https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic

9 - عبد الرازق السنهوري، الوجيز في شرح القانون المدني، ( القاهرة، دار النهضة العربية، 1966) ص 545

10 - سالم ارجيعة، مبدأ عدم التوقع في القانون المدني، محاضرات لطلبة الدراسات العليا للعام الجامعي 2006/2005

11 - كما هو الحال في القانون المدني المصري والعراقي والسوري والأردني الذي بينت فيه المادة 205 الغاية من النص على الاستثناء في هذه الحالة بقولها " إذا اقتضت العدالة ذلك".

12 - في المادة 2/147 من القانون المدني الليبي .

13 - أحمد منير فهمي، القواعد القانونية العربية والدولية للقوة القاهرة والظروف الطارئة وتطبيقاتها على العقود التجارية، ( السعودية، الرياض، منشورات مجلس الغرف التجارية والصناعية، 1994) ص 112

# الطبيعة القانونية ومظاهر الحماية للأقليات وفق القانون الدولي

■ أ. أحمد محمد زيدان*

● تاريخ استلام البحث 2026/02/25م ● تاريخ قبول البحث 2026/04/05م

■ **المستخلص:**

يتناول هذا البحث مظاهر الحماية الدولية للأقليات وفق القانون الدولي من خلال البحث حول المفاهيم المتعلقة بالأقليات والمرجعيات القانونية الدولية ذات الصلة، انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها ماهي طبيعة مظاهر الحماية الدولية للأقليات ؟ وما هي الضمانات القانونية الدولية الفاعلة لحماية حقوق هذه الجماعات؟، وقد وظفت الدراسة المنهج التاريخي وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل مظاهر الحماية عبر العصور والتطور التاريخي لها، مرورا بالتدخل الانساني من أجل حماية هذه الحقوق ووصولا إلى الآليات الدولية المتبعة لحماية هذه الجماعات والرقابة عليها. وتخلص النتائج إلى وجود فجوة بين النصوص الدولية والآليات الوطنية للإنفاذ، بسبب التفاوت في الإرادات السياسية بين الدول، والمخاوف الكبيرة المتعلقة بحقوق الأقليات واستغلالها من أجل التدخل في سياسات الدول، كذلك محدودية الإلزام القانوني لبعض الأدوات مما ينعكس على فاعلية الحماية، وتوصي الدراسة بوضع قوانين دولية واضحة وتحمل نصوصا صريحة حول حقوق الأقليات ودسترة حقوق هذه الجماعات، ولضمان انتقال الحماية الدولية لحقوق الأقليات من المعيار إلى الممارسة والتطبيق الفعلي يجب تعزيز التنسيق بين آليات المتابعة الوطنية وهيئات الأمم المتحدة.

● **الكلمات المفتاحية** : الأقلية، الحماية الدولية، آليات الأمم المتحدة، التنظيم الدولي.

* محاضر بقسم القانون الدولي كلية القانون- جامعة طرابلس Emil:ahmedzidan222222@gmail.com

**abstract:**

This research examines aspects of international protection for minorities under international law by exploring concepts related to minorities and relevant international legal references. The findings conclude that there is a gap between international texts and national enforcement mechanisms, due to the disparity in political will among states, significant concerns regarding minority rights and their exploitation for interference in state policies, as well as the limited legal obligation of some instruments, which affects the effectiveness of protection. The study recommends the development of clear international laws with explicit provisions on minority rights and the constitutionalization of these groups' rights. To ensure the transition of international protection of minority rights from standard to actual practice and implementation, coordination between national monitoring mechanisms and United Nations bodies must be strengthened.

- **Keywords:** minorities, international protection, unaited nations mechanisms

**■ المقدمة:**

يعد التنوع البشري سمة أصيلة من سمات المجتمعات الإنسانية، رغم اشتراك الأغلبية في العديد من الدول في تاريخ وثقافة وخلفية واحدة إلا إنه هناك جماعات أصغر تعيش في نفس الحدود لهذه الدول، وهي الأقليات ولكل منها سماتها الخاصة التي تميزها عن غيرها.

وإن من القضايا المهمة التي تثيرها موضوعات حقوق الإنسان وأثرها في سيادة الدولة، هي تلك العلاقة بين الأغلبية والأقلية داخل الدولة الواحدة والدور الذي تقوم به الرقابة الدولية في احترام حقوق الأقليات، وتبرير أي تدخل دولي لحماية هذه الحقوق.

تتسم دراسة الأقليات بمكانة خاصة، وذلك للارتباط الوثيق حقوق هذه الجماعات والاستقرار الدولي، لقد أولى المجتمع الدولي اهتماماً متزايداً بهذه الحقوق، إدراكاً منه لما تتعرض له الأقليات من انتهاكات كبيرة تطال هويتها ووجودها الاجتماعي والقانوني، ولقد زاد الاهتمام الدولي بمشكلة الأقليات بشكل كبير خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى

وإنشاء العصبة والتي كان لها دور كبير في إرساء قواعد الحماية الدولية لحقوق الأقليات، وفق الاعراف والقوانين الدولية.

كما إن موضوع الأقليات يعتبر من المواضيع الحساسة ذات الأهمية الوطنية والدولية إذ ترتبط مسالة الأقليات بالسيادة الوطنية للدولة الموجود بها هذه الاقلية والقواعد والقوانين الدولية المناط منها حماية حقوقها، كما تكمن الصعوبة في خصوصية الحقوق الممنوحة للأقليات والتي تثير الريبة والشك خاصة بعد إقرار التنظيم الدولي المعاصر مبدأ عمومية الحقوق، أيضا الحقوق الخاصة وما يترتب عليها من ضرورة حمايتها بمختلف الوسائل الداخلية والخارجية، لا تقابل بالرضا من قبل الدول التي تقطنها الأقليات.

■ **إشكالية البحث** :

تشهد مناطق وقوع الأقليات اضطرابات وعدم استقرار ينعكس انعكاس كبير على الاستقرار الدولي إذ إن الصراع بين الأقليات وغالبية السكان في الدولة غالبا لا يتوقف عند حدود الدولة بل يمتد لخارج حدودها ويؤثر سلبا على السلم والأمن الدوليين وهذا دلالة على الارتباط الوثيق بين احترام حقوق الأقليات والاستقرار الدولي.

إن دراسة الأقليات تثير العديد من القضايا والاشكاليات المتعلقة بالطبيعة القانونية لهذه المجموعات، والآليات القانونية الدولية الواجب توفرها لحماية حقوقها، وفق القانون الدولي ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل حول مظاهر الحماية والطبيعة القانونية للأقليات وفق القانون الدولي؟

■ **أهمية البحث** :

تبرز أهمية هذا البحث لحقوق الأقليات من خلال الترابط الذي ينبثق بين حماية حقوق الأقليات والأمن والسلام الدوليين، إذ أصبحت مسألة حماية الأقليات مصدراً للقلق للعديد من دول العالم، لما ينتج منها من تدخلات إقليمية ودولية وضغوطات تمارس على حكومات الدول التي تعيش فيها هذه الأقليات، كذلك ما تتعرض له بعض الأقليات من انتهاكات تصل إلى الإبادة الجماعية.

■ **أهداف البحث** :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الجهود القانونية الدولية المتعلقة بحماية حقوق الأقليات، كما يسهم أيضا تحديد العلاقة القانونية بين الدولة والأقليات التي تعيش بها، والعلاقة بين الدولة والأقلية من خلال التطور التاريخي للشخصية القانونية الدولية للأقلية.

■ **منهجية البحث**:

لإعداد هذه الدراسة حول الحماية الدولية للأقليات في القانون الدولي العام تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل وضع حماية الأقليات في القانون الدولي، كذلك المنهج التاريخي من خلال دراسة مظاهر الحماية وتطورها في القانون الدولي عبر العصور المختلفة.

■ **تقسيم البحث**:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين، تناول المبحث الأول الطبيعة القانونية للأقليات، فيما تركز المبحث الثاني حول مظاهر الحماية القانونية للأقليات.

■ **المبحث الأول**:

**الطبيعة القانونية لحقوق الأقليات.**

ان خصوصية الحقوق القانونية للأقليات تحتم علينا توضيحها خصوصا لأن هناك من لا يعترف بها ولا يقر بوجودها، بل يعتبرها معاملة تفضيلية خاصة لأفراد الأقليات على حساب باقي أفراد المجتمع، في ظل وجود حقوق الإنسان بصفتها العمومية وبطبيعتها الملزمة، رغم إن هذه الحقوق لا تعد مزايا، بل هي شكل من أشكال التدابير الإيجابية، تتيح للأقليات الحفاظ على تقاليدها وهويتها الذاتية.

● **المطلب الأول: المصادر القانونية لحقوق الأقليات**

لا تختلف المصادر القانونية لحقوق الأقليات عن مصادر حقوق الإنسان، رغم اختلافها للمصادر الداخلية أو ما يعرف بالقانون الداخلي المتعلق بحقوق الإنسان لبعض الدول نظراً

لخضوع القوانين الداخلية لأهواء النظام الحاكم أو الأغلبية المسيطرة والتي لا ترغب في منح الأقليات حقوقهم، فمن الصعب أن تثور فكرة حقوق الإنسان إلا في ظل دولة **عبدالواحد الفار، 2004، ص14)**

ومن أبرز مصادر حقوق الأقليات تتمثل في العرف الدولي، الاتفاقيات الدولية، قرارات المنظمات الدولية، المبادئ العامة للقانون، الفقه والقضاء.

- **أولا: العرف الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة.**

**أ: العرف الدولي كمصدر من مصادر حقوق الأقليات.**

تحتل القواعد العرفية مكاناً بارزاً في نظام القانون الدولي، وتعد من أقدم مصادر القانونية لحقوق الأقليات، ويقصد بالعرف الدولي استمرار سلوك الدول على قاعدة معينة من قواعد السلوك والالتزام بها، وتسهم المنظمات الدولية في خلق هذه القواعد العرفية نظرا لما تملكه من أهلية إصدار قرارات تعبر عن الضمير العالمي**(عمر سعدالله، 1991، ص112)**.

وتعد القواعد العرفية مصدراً مباشراً للعديد من الحقوق المتربطة بالأقليات، ووسيلة إنشاء قواعد وضعية بالنسبة للدول الأطراف في الاتفاق الدولي، كما أن حقوق الأقليات الدينية نشأت في ظل وجود قواعد عرفية ساهمت في حماية الأقليات الدينية من خلالها خصوصاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويمكن القول بأن معظم الحقوق الواردة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي يستفيد منها أفراد الأقليات بصفتهم مواطنين هي تكرار لقواعد عرفية ومبادئ قانونية عامة وهو ما يؤكد مدى أهمية العرف في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأقليات بصفة خاصة**(صلاح الديب، 1996، ص 184 )**.

**ب: الاتفاقيات الدولية كمصدر من مصادر حقوق الأقليات**

صدرت العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي استفاد منها أفراد الأقليات على الرغم من كونها لم تكن موجهة إليهم، ويعد ميثاق الأمم المتحدة من أبرزها، والذي ينص على احترام حقوق الإنسان بغض النظر أصله أو جنسه أو دينه، وينص أيضا على مبدأ عدم التمييز.

كما ورد في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية نصاً موجهاً للأقليات تضمن العديد من الحقوق الخاصة بهم(العهد الدولي، المادة 1- 2) ونصت أيضا بعض الاتفاقيات الدولية في العديد من بنودها على حماية حقوق الأقليات ومن أبرز هذه الاتفاقيات ما تعرف باتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية في العام 1948، والتي أصبحت بمثابة صك دولي يحمي بقاء وجود الأقليات العرقية، أو الدينية، أو اللغوية، والاتفاقية الدولية لقمع جرمية الفصل العنصري والمعاقبة عليها، والتي تجرم أي عمل قد يؤدى للفصل العنصري ضد الأقليات، كذلك الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم الموقعة في العام .1960

**ج: قرارات المنظمات الدولية كمصدر من مصادر حقوق الأقليات**

تعد قرارات المنظمات الدولية أداة حديثة لتقنين وتطوير القانون الدولي، تؤدى إلى سن قواعد قانونية جديدة تواكب التحولات التي طرأت على بنية المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1948، الإعلان العالمي لحقوق الأنسان، والذي اعتبر كمرجع أساسي لضمان حقوق وحريات الأفراد، والتزمت أجهزة الأمم المتحدة بالامتثال للقواعد الواردة في نصوصه، وكان له الأثر الكبير في صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الأنسان، إلا إن نصوص هذا الاعلان لم تتناول حقوق خاصة لأفراد الأقليات.

كذلك صدرت العديد من القرارات للمنظمات الدولية في صورة إعلانات شكلت مصدراً لحقوق الأقليات والتي منها :

- الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام (1981)، والذي ينص على القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس المعتقد أو الدين.
- الإعلان الصادر عن منظمة اليونسكو الدولية في 1978/12/18، المتعلق بالعنصرية.
- إعلان حقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام (.1992)

● **ثانيا: المبادئ العامة للقانون والفقه والقضاء.**

**أ: المبادئ العامة للقانون كمصدر من مصادر حقوق الأقليات.**

يقصد بالمبادئ العامة للقانون تلك المبادئ التي تسود في دائرة القانون الداخلي، وخاصة في الأنظمة القانونية الرئيسية المتعارف عليها كالنظام الإسلامي، والنظام اللاتيني، والنظام الأنجلوسكسوني، حيث تسود في هذه الأنظمة مبادئ مثل تحقيق العدالة والمساواة بين الناس دون النظر إلى عرقهم أو دينهم أولغتهم، وقد ساهمت هذه القوانين المستمدة من المبادئ القانونية والمتعلقة بحقوق الأقليات في وضع قوانين دولية مختصة بهذا الشأن.

**ب: الفقه والقضاء كمصدر من مصادر حقوق الأقليات.**

كان للفقه والقضاء الأثر البارز في التعريف بمشكلة الأقليات، فقد استطاع الفقه أن يبرز للمشرع الدولي السلبيات والايجابيات في القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان، كذلك ساهم الفقه في تفسير وتوضيح تحسين تطبيق القواعد الدولية التي تصب في مصلحة الأقلية.

كما أن للفقه الفضل في تحليل الوضع القانوني للفرد، وساهم في ظهور العديد من الاتفاقيات الدولية التي تجرم الإبادة الجماعية ومناهضة الفصل العنصري، وغيرها من الجرائم الدولية ضد حقوق الأقليات.

أما عن دور المحاكم في إقرار حقوق الأقليات فقد كان لمحكمة العدل الدولية الدائمة دور بارز في محاولات تعريف ماهية الأقلية، وإقرار الحقوق الخاصة لأفراد هذه الأقليات بالإضافة إلى مساواتهم مع الموطنين في الحقوق والواجبات.

■ **المطلب الثاني: المركز القانوني للمخاطبين بحقوق الأقليات :**

تعد الشخصية القانونية وصفا يسبغه النظام القانوني الدولي على كائنات معينة، يصبح بمقتضاه كل منها صالحا لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات، بشرط ان يكون متمتعا بالأهلية القانونية بمعنى أهلية الوجوب وأهلية الأداء، في ظل نظام قانوني محدد (مفيد شهاب، 1988، ص(55).

● **أولا: المركز القانوني للفرد المنتمي للأقلية :**

اختلف العديد من فقهاء القانون الدولي حول مدى تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية، فهناك غير إن يرى عدم تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية ويبنى رأيه على أن القانون الدولي العام هو نتاج إرادات الدول وحدها وهي التي تضع القاعدة القانونية الدولية، بمعنى أن القانون الدولي لا يهتم سوى بالدول ويربط علاقتها ببعضها، لذلك فالدول وحدها تعتبر أشخاصا دولية، مستنداً في فكرة على أن المعاهدات الدولية لا تقوم إلا بين الدول (حامد سلطان،1968،ص864) ويقتصر أثر المعاهدات عندما يتعلق الأمر بالأفراد على فرض التزامات على جميع أطرافها بالاعتراف للفرد بمضمون الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة، إلا إن هذه الحقوق تستند على القانون الداخلي، وليس على القانون الدولي العام، وبما أن الفرد ليس له حقوق وواجبات في القانون الدولي، وإن الفرد لا يتأثر بقواعد القانون الدولي إلا بعد أن تعبر هذه القواعد إلى القانون الداخلي ولا تقرر حقوقه أو واجباته إلا بواسطة دولته، فإنه يجب استبعاده من نطاق الشخصية القانونية الدولية.

هناك رأي آخر لفقهاء القانون الدولي يعتبر الفرد هو الشخص القانوني الوحيد، وأن قواعد القانون الدولي وقواعد القانون الداخلي تنتميان إلى نظام واحد، ويستند اصحاب هذا الرأي إلى فكرة تقوم على أن الدولة وسائر الأشخاص القانونية المعنوية ليست إلا مجرد حيلة قانونية لإدارة مصالح جميع الأفراد(عبدالحميد، 1995، ص 401)

أيضا هناك غير إن حديث ومعاصر يرى إمكانية تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية، ويستند أنصار هذا الرأي إلى الاهتمام المباشر الذي أولاه القانون الدولي إلى الفرد، وأن هناك العديد من المصادر للشخصية القانونية للفرد تستمد من القانون الدولي لحقوق الإنسان، منها المواثيق الخاصة بحماية الأقليات، واتفاقية منع الابادة، ورغم التطور الكبير الذي طرأ على الشخصية القانونية الدولية للفرد، إلا إنه لا يرتقي لمستوى أو منزلة الدولة (**ياقوت، 1970، ص673**).

إن الواقع العملي يؤكد أن الشخصية القانونية للأفراد هي شخصية مقيدة في كثير من الأحيان بإرادة الدولة، فالحماية الدولية لحقوق الأفراد المنتمين للأقليات لم تتم إلا من خلال اشتراك الدول والمنظمات الدولية.

● **ثانيا: المركز القانوني للأقلية :**

رغم ما تتمتع به الأقليات في ظل عصبة الأمم من حق في التظلم ضد دولهم في حالة التعرض إلى الاضطهاد، إلا إن ذلك لم يكن نابعا من تمتعهم بالشخصية القانونية، فلم تتضمن نصوص ميثاق عصبة الأمم على ما يدل على تمتع الأقليات بالشخصية القانونية.

كما أن إعلان حقوق الأقليات الصادر عن الأمم المتحدة في العام (1992)، والمتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين للأقليات، أكدت المادة رقم 1/3 على إن الحقوق الواردة في الإعلان هي حقوق فردية يمارسها الأفراد المنتمون إلى الاقلية بصفة فردية.

إلا إنه هناك من يرى أن الأقلية كجماعة تتوفر لها شخصية قانونية دولية، وقد استند أصحاب هذا الرأي إلى ما تم إقراره في معاهدة أوسنابروك بالعام 1648 المتعلق بنظام حماية الأقليات وكان أبرز نقاطة الاعتراف للأقلية بذاتية خاصة.

إن الوضع الدولي الحالي لا يقر أي مركز قانوني للأقليات كجماعات، لأن الاهتمام الدولي لا ينصب إلا على الإنسان بصفته الفردية، كما إنه لم يتوافر للأقليات وصفي القدرة على إنشاء القواعد القانونية الدولية، وأهلية اكتساب الحقوق واداء الواجبات، بناء على ذلك فإن وصف الشخصية القانونية للأقليات ليس ثابت وما هو الثابت أن القانون الدولي رغم إقراره ببعض الحقوق للأقليات إلا إنه لم يقرر أية واجبات تلتزم بها، وهو ما يؤكد عدم اعترافه بشخصيتها القانونية الدولية (الديب، مرجع سابق، ص205).

■ **المبحث الثاني: مظاهر الحماية الدولية لحقوق الأقليات.**

تتعرض الأقليات في العديد من الدول إلى التمييز الاجتماعي أو الاقتصادي، وقد تحرم هذه الجماعات من حقوقها الأساسية كحق التعليم أو حتى المشاركة السياسية، وقد تزايد الاضطهاد ضد الأفراد المنتمين للأقليات، الأمر الذي أصبح من الضروري معه تأصيل نظام لحماية الأقليات ووضع أطر قانونية محلية ودولية تحمي حقوقهم وتحفظ كرامتهم.

■ **المطلب الأول : مناهضة الجرائم الدولية المرتبطة بحقوق الأقليات.**

إن الجرائم الدولية التي يتعرض لها الأفراد المنتمين للجماعات متمثلة في حرمانهم من حقوقهم وطمس هويتهم وسلب حريتهم، كذلك جريمة الإبادة الجماعية والتي تعتبر من

أخطر الجرائم، وأيضا جريمة الفصل العنصري ضد الأقليات وتنال من حقوق الأفراد المنتمين لهذه الجماعات.

● **أولا الجرائم الدولية التي تقع على حقوق الأقليات.**

تمثل جريمتي الإبادة الجماعية والفصل العنصري أخطر الجرائم التي تقع على حقوق الأقليات ووجودهم، وتعتبر هذه الجرائم تهديداً مباشراً لوجود هذه الجماعات، ونظراً لخطورة هذه الجرائم فقد صنفت وفق القـــــانون الدولي من الجرائم ضد الإنسانية.

**1- جريمة الإبادة الجماعية:**

شهد العالم ومازال يشهد العديد من جرائم الإبادة الجماعية، تمارس ضد جماعات عرقية أو دينية أو لغوية و أكبر مثال على جريمة الإبادة الجماعية ما يقوم به الكيان المحتل من إبادة في حق الشعب الفلسطيني، وغيرها من جرائم الإبادة في حق الشعوب والجماعات، وقد حرص المجتمع الدولي متمثلا في الأمم المتحدة على مواجهة هذه الأفعال الإجرامية.

وقد سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال قرارتها لاعتبار الإبادة الجماعية جريمة دولية، وأكدت الجمعية في قرارها رقم 96 الصادر عام 1946، أن الإبادة الجماعية تشكل جريمة بمقتضى القانون الدولي، يجب إدانتها وعقاب مرتكبيها، ثم دعت دول العالم الأعضاء في الجمعية إلى إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لمنع هذا النوع من الجرائم، ومعاقبة من يقوم بمثل هذه الأفعال الاجرامية.

نصت الاتفاقية على منع وقمع جريمة الإبادة الجماعية، واعتبرت أن أعمال الإبادة الجماعية سواء ارتكبت في زمن السلم أو في زمن الحرب، هي جريمة في نظر القانون الدولي، كذلك جميع من نصت عليهم المادة الثالثة من الاتفاقية سواء كانوا موطنين عاديين أو موظفين أو مسؤولين(سرحان، 1987، ص 134 ).

**2- جريمة الفصل العنصري:**

تعد جريمة الفصل العنصري من أخطر أشكال انتهاك حقوق الإنسان، وتتمثل هذه

الجرمية في ممارسة التمييز أو الإقصاء ضد أفراد أو مجموعات بناء على عرقهم أو دينهم أو لغتهم، وقد أثرت جريمة الفصل العنصري تأثير عميق على حياة الأقليات.

أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتناعها التام بأن الفصل العنصري ليس مجرد خرق أو انتهاك لحقوق الإنسان فقط بل يشكل انكسارا كليا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فأصدرت العديد من المواثيق الدولية، ومن أبرز هذه المواثيق المتعلقة بمكافحة أشكال التمييز العنصري إعلان الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري الذي صدر عام 1963، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والتي اعتمدتها الأمم المتحدة في 30 نوفمبر من العام 1973، والتي تعد من أهم الاتفاقيات الدولية التي تصدت بصورة مباشرة للتمييز والفصل العنصري واعتبرتها جريمة ضد الإنسانية(قرار الأمم المتحدة رقم(2189)،كذلك العهدين الدوليين لحقوق الإنسان في العام 1966، وما تضمناه من حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، هذا بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى التى عقدت في ظل الأمم المتحدة والمتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية **(عادل كندير، 2012، ص 303 ).**

**● ثانيا الالتزام الدولي بمنع ومكافحة الجرائم الدولية المرتبطة بحقوق الأقليات.**

يقع على عاتق النظام الدولي مسؤولية كبيرة في منع ومكافحة الجرائم المرتبطة بحقوق الأقليات، ومن خلال آليات الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية، ووضع أطر قانونية، وتشجيع الدول على سن تشريعات محلية، وتوفير آليات لمحاسبة مرتكبي الجرائم في حق الأقليات.

**1- الالتزام الدولي بالمنع والمكافحة:**

يقصد بالالتزام الدولي هو التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الدول، ويستند الالتزام بمنع الجرائم الدولية إلى أصل عام في القانون الدولي هو نبذ وحظر استخدام القوة والعنف في العلاقات الدولية، كما يستمد التزام الدول بالعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين.

وقد نصت اتفاقية منع ومكافحة جريمة الإبادة الجماعية، بأن فعل الإبادة الجماعية يعتبر جريمة بمقتضى القانون الدولي يدينها العالم المتحضر، وتتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة، وفرضت نصوص الاتفاقية على الدول التزامات قانونية تقوم بها لتجريم الإبادة الجماعية ومحاسبة مرتكبيها.

وقد تضمن قرار الجمعية العامة الخاص بمبادئ التعاون الدولي بشأن تعقب واعتقال ومحاكمة من يقوم بارتكاب جرائم الحرب والجرائم الإنسانية إلزاماً دوليا للدول الأعضاء، وأن تكون هذه الجرائم أيا كان محل وقوعها موضع تحقيق ويجب معاقبة مرتكبيها، (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3074 للعام 1973 ).

**2- الاختصاص بالمحاكمة والعقاب:**

تعد الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري الصادرة في العام 1973، ضمانة قانونية لحماية الأقليات من أعمال الفصل والتمييز العنصريين ومحاسبة مرتكبي الجرائم في حقهم.

تملك محكمة العدل الدولية حق النظر في أي نزاع متعلق بالمسؤولية عن أعمال الإبادة الجماعية، وقد نصت المادة التاسعة من الاتفاقية على أن تعرض القضايا المتعلقة بالفصل العنصري على محكمة العدل الدولية بناء على طلب أي من الاطراف المتنازعة.

وقد أقرت الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري، مبدأ اختصاص الدولة بمحاكمة وعقاب مرتكبي جريمة الفصل العنصري، رغم وروده بصيغة عامة في المادة الخامسة من الاتفاقية والتي تنص على إنه يجوز أن يحاكم المتهمون بارتكاب الأفعال محل التجريم من قبل محكمة مختصة من محاكم أية دولة طرف يمكن أن تكون لها ولاية على المتهمين بارتكاب الجرم، ومن المتعارف عليه أن الولاية القضائية قد تبنى على أساس شخصي أو على أساس إقليمي، ولتحقيق المتابعة القضائية من جانب أي دولة من الدول الأطراف مد الاختصاص بالنظر في هذه الجرائم إلى الجهات القضائية في الدول ذات العلاقة ولم يقتصر على دول المحيط الإقليمي التي وقعت فيه الجريمة(اتفاقية قمع التمييز العنصري، المادة الثانية).

## ■ المطلب الثاني : التدخل الانساني وآليات الرقابة الدولية لضمان حقوق الأقليات .

لاشك أن اهتمام المجتمع الدولي المتزايد بحقوق الأقليات قدد ساعد على تأكيد أهمية هذه الحقوق للأقلية كجماعة، وللدول، والمجتمع الدولي، وأصبحت الحماية الدولية لحقوق الأقليات لا تقل أهمية عن الحماية الدولية لحقوق الإنسان بصفة عامة.

### ● أولا التدخل الإنساني من أجل حماية حقوق الأقليات.

تعد مشروعية التدخل مسألة معقدة وتثير جدلاً قانونياً وأخلاقياً، وكذلك مخاوف من أن يستخدم هذا التدخل الإنساني كذريعة للتدخل في شؤون الدول، وانتهاك سيادتها واستغلالها لتحقيق مصالح سياسية معينة لدول ما على حساب دول أخرى.

ورغم أن بعض قواعد القانون الدولي تحرم بشتى الصور تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها، إلا إن المجتمع الدولي أجاز تدخل أجهزته الدولية في الشؤون الداخلية للدول لحماية الأقليات، إذا توفرت الشروط اللازمة لذلك.

#### 1: النطاق القانوني لظاهرة التدخل الإنساني

منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، مر القانون الدولي بعدة تطورات خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، و القواعد القانونية الحامية لها، كذلك اتجه القانون الدولي إلى حظر اللجوء إلى استعمال القوة في العلاقات بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حفاظاً على مبدأ السيادة.

#### 1- مبدأ حظر اللجوء إلى القوة

نص ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الرابعة من المادة الثانية على أن " يمتنع أعضاء الهيأة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحـــدة " (المادة51 من ميثاق الأمم المتحدة).ووفقا لهذا النص يحظر استعمال بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، إلا إنه تم استثناء بعض الحالات إلى صرح فيها باستعمال القوة وفق نص المادة 51 من الميثاق، والتي تتعلق بالدفاع الشرعي في حالة الاعتداء المسلح، أما الحالة الثانية لاستخدام القوة عندما يتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وقد استخدم مجلس الأمن الدولي سلطاته الممنوح له وفق نصوص مواد ميثاق الأمم المتحدة لحماية الأقلية الكردية في العراق في العام 1991، بإصداره القرار رقم 677 الذي حذر من خلاله من الاستمرار في الهجمات المسلحة ضد أفراد الأقلية الكردية ومن عمليات العنف والإبادة العرقية اتجاههم، أيضا ألزم الحكومة العراقية بالسماح للمنظمات الدولية الدخول للعراق لتقديم المساعدات الإنسانية(بطرس غالي، 1994، ص8 ).

**2- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**

يعد التدخل عملا غير مشروع وفقا للمادة 1/2 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على المساواة في السيادة بين الدول، واعتبر القانون الدولي مبدأ عدم التدخل أحد الركائز التي يبنى عليها أي قانون عادل للعلاقات الدولية، وقد رسخت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المفهوم القانوني في العديد من القرارات الموجهة إلى الدول، مثل القرار رقم 2131 الصادر في 21 ديسمبر 1965، المتعلق برفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية سيادتها واحترام استقلالها، والقرار رقم 2625، في العام 1970، المتضمن مبادئ القانون الدولي، المتعلقة بالعلاقات بين الدول، وقرار رقم 31 للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وعلى الرغم من تطور القانون الدولي إلا إنه ومن الناحية القانونية، يصطدم التدخل الإنساني لحماية الأقليات بقواعد قانونية متأصلة، كمبدأ حظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات بين الدول، كذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

● **ثانيا: الرقابة الدولية لضمان حقوق الأقليات.**

إن تقرير القواعد القانونية لحماية الأقليات دون وضع ضمانات ووسائل تكفل تنفذها يجعل هذه القواعد شيئاً مجرداً لا قيمة له، ولكن وجود وسائل وآليات تعمل على إفساح المجال لممارسة هذه الحقوق يعتبر أمرا ضروريا، خصوصا وان التسليم بوجود حقوق دولية للأقليات يشرع تدخلاً دوليا لحمايتها وهذا التدخل يتعارض في بعض الأحيان مع الشؤون الداخلية للدول التي بها أقليات، ولا يمكن تقبله بسهولة، وقد ترى بعض الدول هذا الأمر يشكل خطرا على وحدتها الوطنية.

أيضا الواقع وما يشهد العالم من اضطهاد للأقليات في العديد من الدول يؤكد على وجود حاجة ملحة للرقابة الدولية تكون فعالة لضمان حقوق الأقليات وحمايتها.

**1. الرقابة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية**

نشأت العديد من الأجهزة الدولية بموجب نصوص الاتفاقيات الدولية للاهتمام بحقوق الإنسان بصفة عامة والأقليات بصفة خاصة، وشكلت العديد من اللجان بموجب هذه الاتفاقيات، ومنها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وفقا لنص المادة 28 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي اختصت بدراسة تقارير الدول، وبالطعون المقدمة من الدول، حيث من تلك الطعون الأقليات سندا لهم وكفالة لاحترام حقوقهم المنصوص عليها في المادة 27 من العهد الدولي.

كما أن نظام التظلم الفردي إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان يعد ضمانة حقيقية للأقليات وللأفراد المنتمين لها للحصول على حقوقهم واحترام حريتهم، إذا ما وقع عليهم انتهاك من الدولة لحقوقهم المنصوص عليها في نصوص المواد 1/2، 26، 27، من مواد العهد الدولي، والتي تنص على المساواة إمام القانون وعدم التمييز( شهاب، مرجع سابق، ص)417.

**ب-الرقابة على تنفيذ الاتفاقية الدولية الخاصة بالتمييز العنصري**

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في العام 1969، والزمت الاتفاقية الدول الأعضاء باحترام حقوق الأقليات وعدم التمييز، وتعزيز التفاهم بين جميع الأجناس، ومراعاة حقوق الإنسان وحرياته الاساسية دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو اللغة.

كذلك تم إنشاء جهاز دولي وفق الاتفاقية يعرف بلجنة إزالة التمييز العنصري، متخصص بالإشراف على ممارسات الدول نحو الأفراد والأقليات العرقية والدينية واللغوية الموجودة لديها، وحل الخلافات بين الدول.

أيضا خطت الاتفاقية خطوة مهمة في سبيل زيادة توفير الضمانات الدولية، فنصت المادة الرابعة عشر من الاتفاقية، بصورة اختيارية، أن الدول الاطراف في الاتفاقية من حقها أن

تعلن اعترافها باختصاص لجنة إزالة التمييز بتسليم عرائض وبلاغات الأفراد أو الجماعات التي تخضع لولايتها، وقد أجازت الاتفاقية للدولة التي تقبل بنظام الالتماس أن تنشأ جهازاً وفق نظامها القانوني تكون مهمته استلام البلاغات والشكاوي المقدمة من الأفراد الذين يعانون من انتهاكات.

**5- وسائل الرقابة المرتبطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي**

أُنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في العام 1946، لجنة حقوق الإنسان واستند في تأسيسها على نص المادة 68 من ميثاق الأمم المتحدة، وكان لها دور هام في حماية الحقوق، منها لجنة حقوق الإنسان ولجنة النضال ضد الإجراءات العنصرية لحماية الأقليات، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، وتهتم هذه اللجان بسائر حقوق الإنسان دون تقييد وهي ذات اختصاص عام، ويعد اختصاصها اختصاصاً تشريعيا أكثر منه رقابي، يركز على إعداد مشروعات اتفاقيات وإعلانات تقوي من هذه الحقوق كذلك متابعة كل التطورات المتعلقة .

**1- لجنة حقوق الإنسان**

تعد لجنة حقوق الإنسان والتي شكلت بموجب القرار رقم 9 الصادر في العام 1946 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتنحصر مهام اللجنة على تقديم المقترحات والتوصيات المتعلقة بالاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية الأقليات.

أما على صعيد حماية الأقليات، فقد ساهمت اللجنة مساهمة كبيرة وفاعلة في تأصيل حقوق هذه الجماعات وذلك بإدانتها لأعمال العنف والتمييز ضد الأقليات، واهتمامها بحقوقهم عند صياغة مشروع العهد الدولي وإدراج المادة 27 ضمنه، وقد ساهمت أيضا في دراسة الشكاوي بتشكيل لجان خاصة بدراسة الانتهاكات التي يمارسها الكيان المحتل ضد سكان الأراضي العربية المحتلة وما يتعرض له مواطنون دولة جنوب أفريقيا من ذوي البشرة السوداء من تمييز عنصري(صلاح الديب،1996،ص 213 ).

**2- اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات**

أنشئت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في 10 فبراير عام 1947 بموجب قرار صدر عن لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وكان لها الدور الأكبر في مجال حماية حقوق الأقليات(غلام، مرجع سابق، ص)240.

ساهمت اللجنة في إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخصوصاً في المواد المتعلقة بمنع التمييز، كما اقترحت قبول الشكاوي من الأفراد والجماعات على نحو ما كان متبعا في عصبة الأمم، وكان لها دور في إعداد مشروع إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1963 )، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في العام( 1965 ).

ويعد إعلان حقوق الأقليات الصادر في العام 1992، تتويجا لجهود اللجنة الفرعية في مجال حماية الأقليات.

■ **الخاتمة:**

تطورت فكرة حماية الدولية لحقوق الأقليات في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة وفرضت نفسها كحقيقة واقعية على المجتمع الدولي، الذي حاول بكل الطرق ايجاد حلول لها وفق إطار قانوني بما يتفق مع القانون الدولي العام، ورغم أن النظرة الدولية لحقوق هذه الجماعات مازال يشوبها بعض الغموض، وسط انكار وعدم اعتراف لبعض الدول لوجود الأقليات على أراضيها، وضعف الاجهزة الدولية المعنية بحقوق الأقليات خصوصاً الرقابية منها، كذلك الحماية القضائية لاتزال بعيدة ولم تأخذ بعداً دوليا ملموسا بسبب أبعاد وطبيعة المشكلة، إلا إن حجم التشريعات الوطنية المتعلقة بمسألة الأقليات في ازدياد ملحوظ وفق التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، أيضا يمكن استخلاص بعض الحقوق للأقليات من مجموعة أحكام القانون الدولي، خصوصاً ما يتعلق منها بمحاربة التمييز.

ونجد أن إهمال مشكلة الأقليات ومحاولة دمجها بالقوة لا توفر أساس صالحا لوحدة وطنية بين المجموعات ذات الخصائص المختلفة في الدولة الواحدة، كذلك التعايش السلمي

بين الأغلبية والأقلية لا يجب أن تهيمن الأغلبية على الأقلية في محاولة لطمس هويتها، بل يجب أن يتمتع الجميع بحقوقهم على قدم المساواة دون تمييز، وهنا يأتي دور القانون الدولي في وضع حلول شاملة وعادلة تكفل للأقليات حقوقهم، واحترام إنسانيتهم.

## ■ قائمة المراجع

### ● اولاً: الكتب العامة والخاصة:-


1- د. عبدالواحد محمد الفار، حقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

2- محمد سامي عبدالحميد، أصول القانون الدولي العام، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية،1995.

3- د. عمر إسماعيل سعد الله، مدخل في القانون الدولي لحقوق الأنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

4- الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1980.

5- د. وائل أحمد غلام، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.

6- د. حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

7- د. مفيد محمود شهاب، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط5، 1988.

8- د. محمد كامل ياقوت، الشخصية القانونية في القانون الدولي والشريعة الاسلامية، دار عالم الكتب، القاهرة، 1970.

9- د. عبدالعزيز محمد سرحان، الإطار القانوني لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.


### ● ثانياً: الرسائل العلمية:-


1- صالح الأشهب، حقوق الأقليات في القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة طرابلس، 2006.

2- صلاح سعيد الديب، حماية الأقليات في القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1996.

● **ثالثاً: المقالات:-**

1- د. بطرس غالي بطرس، الأقليات وحقوق الإنسان في الفقه الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد39، 1975.

● الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، 1994.

2- د. عادل عبدالحفيظ كنديز، مركز الفرد في القانون الدولي وأثره في حماية حقوق الإنسان، مجلة القانون، كلية القانون، جامعة طرابلس، العدد الثالث، 2012.

3- د. محمد محيي الدين عوض، دراسات في القانون الجنائي الدولي، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، القاهرة، العدد الثاني، 1986.

**رابعاً: الوثائق والقرارات :-**

1 - العهد الدولي، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1966/12/16.

2- Nations Unites, dos, E/ CN.4/ Sub285/, PP. 9et10.

3- N. U. dos. E/CN.4/ Sub2286/, Resolution9(XX), P95.

# إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة العامة

■ د.عبدالشافي محمد الشريف *

● تاريخ استلام البحث 2026/02/19م ● تاريخ قبول البحث 2026/05/05م

■ **المستخلص:**

إن مبدأ دولة القانون معناه خضوع الدولة للقانون وسيادة مبدأ الشرعية فإن المبدأ الأخير لا قيمة له ما لم يقترن بمبدأ تقديس واحترام الأحكام القضائية وكفالة تنفيذها، إذ إن الإخلال بهذا المبدأ يصّير مبدأ الشرعية إلى العدم فلا حماية قضائية إلا بكفالة تنفيذ الأحكام الصادرة من السلطة القضائية ولا قيمة للقانون بغير تنفيذ مقتضاه. فالحكم القضائي لا يصدر لمجرد إقرار مسؤولية الإدارة، أو لبيان أحقية المدعى في دعواه وإنما يصدر لتحويل هذا الحق إلى واقع ملموس فما جدوى أن يقر القضاء حقاً أو مركزاً قانونياً دون أن يقترن بحماية تنفيذية تكفل المحكوم له من الاستئثار لمزايا هذا الحق فكفالة تنفيذ الأحكام القضائية ضرورة لا غنى عنها لاستقرار الحقوق والمراكز القانونية.

● **الكلمات المفتاحية:** تنفيذ الأحكام القضائية، الامتناع، الإدارة العامة.

■ **Abstract:**

The principle of the rule of law is its meaning of subjecting the state to the law and on the supremacy of legality, then the latter principle has no real value unless it is coupled with the sanctity of judicial rulings and the effectiveness of their enforcement. Any breach of this principle renders legality meaningless, as there can be no judicial protection without the effective execution of judgments issued by the judiciary, and the law itself loses its value if it is not implemented as prescribed.

The true benefit behind initiating lawsuits and issuing judicial rulings

* محاضر - قسم القانون العام - كلية ضباط الشرطة. E - mail: sahfesahreef@gmail.com

ultimately lies in the legal effects that result from the judgment and the practical outcomes that follow. A judicial ruling is not issued merely to acknowledge the liability of the state or to declare the claimant's right in a dispute; rather, it is issued to transform that right into a tangible reality. There is therefore no usefulness in the judiciary affirming a right or a legal status without accompanying it with effective enforcement that enables the successful party to enjoy the benefits of that right or legal status.

Accordingly, the effective enforcement of judicial judgments is an indispensable necessity for ensuring the stability of rights, legal positions, and social relations

● **Introductory words** : implement the judicial rulings. refrain .public administration

■ **المقدمة:**

في الواقع لا قيمة لمبدأ المشروعية في الدولة ما لم يقترن بمبدأ احترام أحكام القضاء وضرورة تنفيذها، فالحماية القضائية لا تنعقد إلا بتمام تنفيذ الأحكام القضائية، فلا قيمة للقانون بغير تطبيق ولا قيمة لأحكام القضاء بدون تنفيذها. فمفهوم دولة القانون يقتضي احترام مبدأ الإدارة للشرعية (والتي من بين مكوناتها القرارات والأحكام القضائية) وبالتالي فإن صد الإدارة عن تنفيذ الأحكام[1] لن ينال فقط من استقلال القضاء ومن حقوق المتقاضين، وإنما أيضاً من مفهوم دولة القانون.

فمن المعروف أن الحكم القضائي هو عنوان الحقيقة، وتنفيذه يعني تحويله من الواقع النظري إلى التطبيق العلمي. وبما أن الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء تقوم على أساسها على مبدأ المشروعية الذي يفرض على الإدارة احترام الأحكام القضائية وكفالة تنفيذها[2]، خاصة إذا ما علمنا بأن سلطات الإدارة وامتيازاتها المتزايدة قد يُغريها للإخلال بالتزاماتها، وتمتنع عن التنفيذ مما يؤدي إلى رفع الدعاوي إمام القضاء، حيث يجب عليه إصدار حكم فيها بالإلغاء أو التعويض، بل يمتد إلى التنفيذ، وهنا يجب أن نذكر بأنه إذا كان الحكم القضائي عنواناً للحقيقة فإن تنفيذه هو نقلاً للحقيقة من السكون إلى الحركة، وتحويلها من الواقع النظري إلى التطبيق العملي.

فالمواطن المحكوم له لا يهمه سوى فاعلية الحكم الذي صدر لصالحه ليحمي حقوقه

المعتدى عليها من الإدارة، وهذه الحماية تبقى ما لم يُنفذ الحكم القضائي، ولذلك فإن على القاضي أن يجد الوسيلة لإجبار الإدارة على التنفيذ في حال امتنعت عن ذلك.

**■ أهمية الدراسة.**

تأتي أهمية هذا الموضوع باعتبار أن تنفيذ الأحكام القضائية واجباً دستورياً، بالتنصيص عليها في العديد من المنظومات القانونية، فمبدأ فصل السلطات الذي يفرض احترام كل سلطة اختصاصات السلط الأخرى وعدم الاعتداء عليها، يجعل من رفض الإدارة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها يُعتبر اعتداءً على اختصاص السلطة القضائية وخرقها لهذا المبدأ. بالإضافة إلى ازدياد معدل رفض الإدارة للأحكام القضائية الصادرة ضدها يجعل من المهم دراسة كيفية الحد منه والقضاء عليه.

**■ منهج الدراسة.**

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات القانونية التحليلية التي تم الاعتماد فيها على أكثر من منهج، حيث تنطلق من المنهج التحليلي باعتباره من أهم المناهج البحثية والأكثر ملائمة للموضوع محل الدراسة، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي منهاجاً للبحث.

**■ إشكالية الدراسة.**

نظرا لأهمية مجال تنفيذ الأحكام القضائية تجاه الإدارة لذلك مع ما يشهده واقع الحال في ليبيا أو في الإدارة الليبية من رفض لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدها دون أن تكون هناك وسيلة فعلية لحملها على التنفيذ، ما يثيره هذا الموضوع من إشكاليات تمس واقع البلاد. وهو ما يستوجب معه دراسة إلى مدى كان المشرع موفقاً في معالجة مسألة رفض الإدارة لتنفيذ أحكام القضاء؟

ومن خلال ما سبق وللإجابة على الاشكالية فإن الأمر يقتضي منا أن نتناول موضوعنا هذا من خلال مبحثين، نتطرق إلى حالات امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام ومبررته (مبحث أول) ونطاق مسؤولية الإدارة على عدم تنفيذ الأحكام القضائية (مبحث ثانٍ).

■ **المبحث الأول:**

**حالات امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام ومبرراته.**

هناك مجموعة من المشاكل تتسم بأنها واقعية تعترض تنفيذ أحكام القضاء الإداري، قد يكون مصدرها الإدارة (فقرة أولي) أي تكون هي المتسببة فيها، كما تواجه الإدارة مشاكل بحيث لا يكون لها أي يد في عرقلة التنفيذ أي تكون خارجة عن إرادتها (فقرة ثانية).

● **الفقرة الأولى: إشكالات التنفيذ التي ترجع للإدارة.**

عندما تكون الإدارة غير راغبة في التنفيذ، تلبس امتناعها صوراً عديدة، تتمثل أحياناً في التباطؤ أو التراخي في التنفيذ، وقد ترفض التنفيذ بلجوئها إلى إيجاد ذرائع ومبررات. فالإدارة قد تلجأ إلى عدة صور لتعطيل تنفيذ الحكم، وهذا يعد انحرافاً من جهة الإدارة، كما يعد خروجاً عن مبدأ المشروعية. عليه نتطرق إلى إشكالات التنفيذ التي ترجع للإدارة على النحو التالي: -

● **أولاً: التراخي في التنفيذ.**

يتم تنفيذ الحكم القضائي الصادر بالإلغاء خلال مدة زمنية معقولة، وتتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ، بحيث تتخذ الإجراءات خلال مدة، ومعنى ذلك أن الإدارة تنفذ حكم الإلغاء خلال آجال معقولة. فإن تراخت أو امتنعت دون وجه حق عن التنفيذ في وقت مناسب اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار سلبي مخالف للقانون.[3] ولقد ذهبت أحكام القضاء الإداري إلى إنه من واجب الإدارة أن تقوم بتنفيذ الأحكام في وقت مناسب من تاريخ صدورها وإعلانها، فإن تقاعست أو امتنعت عن التنفيذ في وقت مناسب اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار سلبي مخالف لبناء دولة القانون.[4]

وفي الحقيقة فإن التراخي المتعمد في تنفيذ الحكم القضائي، والذي يؤدي إلى تلاشي الفائدة من الحكم يُعد اعتداءً صارخاً على القانون وعلى استقلالية القضاء واحترامه، ويعتبر اعتداءً على هيبة الدولة، لأنه يزعزع ثقة الناس في الحصول على حقوقهم بواسطة القانون، لأن تنفيذ الحكم القضائي الصادر بإلغاء قرار الإدارة لم يعد من السلطات التقديرية للإدارة، فهي ملزمة بالتنفيذ خلال آجال محددة، وبالتالي فإن سلطتها أصبحت محددة بالوقت الذي يجب أن تباشر فيه التنفيذ، فالإدارة أصبحت مقيدة.[5]

● **ثانياً: التنفيذ الناقص أو إساءة التنفيذ.**

قد تلجأ الإدارة رغبة منها في إعاقة تنفيذ الحكم القضائي الصادر ضدها إلى عرقلة تنفيذه، أو تسعى إلى الاعتراض عليه أو إيقاف تنفيذه، بحيث لا تحقق معه غاية إصدار الحكم وقصد القاضي الإداري من إصداره، فهنا يكون تعسف الإدارة واضحاً في أَجَلِّ صورةٍ وسوء نية الموظف العام الممتنع عن التنفيذ واضحة، لما في ذلك من إهدار لقيمة الحكم واستخفاف بما يحوزه من حجية توفر له الاحترام.[6]

والإدارة مقيدة بالصالح العام، وبالتالي فهي ملزمة بتنفيذ أحكام القضاء الصادرة ضدها، وهذا هو مراعاة مبدأ المشروعية وإلا كان عملها مخالفاً للقانون. وقد تقوم الإدارة بالتنفيذ الجزئي، حيث لا يرتب جميع آثاره القانونية، ورغم أن الإدارة تقوم بالتنفيذ الجزئي، فإنها في هذه الحالة تعتبر ممتنعة عن التنفيذ، والنتيجة عدم احترام أحكام القضاء وضياع حقوق المحكوم لهم.[7]

وتتمثل هذه الصورة من صور الامتناع بقيام الموظف المختص بالامتناع عن تنفيذ جزء من الحكم القضائي وتنفيذ الجزء الآخر أو أن يسيء التنفيذ بأن ينفذه على غير الوجه المطلوب كأن يصدر حكم بإعادة أحد الموظفين للوظيفة المفصول منها ومنحه مستحقاته فيتم إعادته للوظيفة دون إعادة المستحقات إليه، أو أن يقوم الموظف باستغلال رغبة من صدر الحكم لصالحة بتنفيذ ذلك الحكم مما يضطره إلى قبول التنفيذ الجزئي كبديل له من عدم الحصول على شيء والانتظار الطويل دون التنفيذ الكامل.[8]

● **ثالثاً: الامتناع عن التنفيذ.**

غالباً ما تلجأ الإدارة إلى إصدار قرار صريح بالرفض ( قرار سلبي)، بحيث تتمسك من خلاله بصعوبة التنفيذ لوجود استحالة في تصحيح المركز القانوني للمتضرر كإلغاء وظيفة أو تعيين موظف آخر في نفس الوظيفة، أو لتشبث الإدارة بوجود غموض على مستوى الأحكام مما يحول دون قيامها بتنفيذ الحكم.[9] مما يبقي لصاحب المصلحة العودة إلى القضاء الإداري من جديد لإلغاء قرار الامتناع، أو طلب تعويض عن الضرر عند

اللزوم، الشيء الذي يدخل رافع الدعوى في حلقة مفرغة تتسم بتعقد وطول المدة. ولا شك أن هذا التوجه الصادر من الإدارة يجعلها تتحمل المسؤولية كاملة تجاه عدم التنفيذ، لأن عملها بهذا الشكل لا يدع مجالاً للشك من أنها ترفض تطبيق الحكم أم لا، بل هي بذلك تجاهر نحو عدم التنفيذ.

لذا نادراً ما تلجأ الإدارة إلى هذا السبيل نحو الامتناع الصريح من تطبيق الحكم القضائي، حتى لا توصم بالخزي من جميع فئات وأطياف المجتمع.[10] ولذلك نرى أن حالات الامتناع العمدي عن تنفيذ الأحكام القضائية النهائية وتجاهلها بصورة مطلقة من قبل الإدارة لا تظهر في أحكام القضاء الليبي بصورة مطلقة، ولعل السبب يرجع إلى أن هذا المظهر من مظاهر مخالفة الإدارة لالتزاماتها المترتبة على الأحكام الحائزة على الحجية يوقعها تحت طائلة قانون العقوبات، وهذا ما يدعو الإدارة إلى أن تفضل عدم التصرف بهذه الدرجة من الصراحة وترفض احترام حجية الأحكام وتنفيذها، وإنما تلجأ إلى وسائل أخرى.[11] ولكي نقول إن الإدارة صريحة في امتناعها عن التنفيذ ومن ثم تستوجب المساءلة، فيجب أن تتوفر عدة شروط وهي:[1]

1 - إلا يكون سبب الامتناع قوة قاهرة أو حدثا فجائيا.[12]

2 - عدم حدوث تغيير في المركز القانوني للمحكوم لصالحه.[13]

3 - إلا تكون الإدارة قد بدأت التنفيذ.

أما الامتناع الضمني أكثر شيوعاً في تجسيد دور الإدارة في الامتناع عن التنفيذ فكما نعلم أن هذا الامتناع لا يحتاج إلى إصدار قرار واضح وإنما تكتفي الإدارة بالسكوت عن اتخاذ الإجراءات، دون الحاجة إلى إصدار قرار صريح بالرفض، و يكون ذلك بالاستمرار في تنفيذ القرار الإداري الذي ألغي.

وكما نعلم إنه في حال صدور حكم بإلغاء قرار إداري فإن ذلك أن هذا القرار في حكم المنعدم أي كأن لم يكن وبالتالي محو جميع آثاره، وفي هذه الحالة فإن الإدارة يستلزم قيامها بأحد خيارين الأول: تجاهل الحكم القضائي: وهو الاستمرار في تنفيذ القرار الملغي بعد صدور حكم إلغائه، وتعد هذه المخالفة من المخالفات الخطيرة جداً التي ترتكبها

الإدارة تجاه كلا من القانون والقضاء [14]. والثاني: إعادة إصدار القرار الملغي: من صور مخالفة الإدارة لالتزاماتها بالتنفيذ، هو قيامه بإعادة إصدار القرار المحكوم بإلغائه، مثلاً يفصل موظف بغير الطريق التأديبي بعد أن يكون الحكم قد صدر له بإلغاء قرار فصله بالطريق التأديبي.[15]

● **الفقرة الثانية: إشكالات التنفيذ التي تواجه الإدارة.**

هناك من الأسباب والمبررات التي تتخذها الإدارة حجة لها لعدم تنفيذ الأحكام القضائية، والتي نجد منها ما هو مقبول يمكن الاستناد إليه ومنها ما لا يعد كذلك، وعلى القاضي الإداري التأكد من صحة الأسباب المزعومة للوقوف على الإدارة في التمسك بها من عدمه. وسنحاول التعرف على إشكالات التنفيذ التي تواجه الإدارة: -

● **أولاً: دواعي المصلحة العامة.**

المصلحة العامة عبارة واسعة المدلول غير منضبطة التحديد،[16] ومع ذلك فإن الإدارة كثيراً ما تتذرع بها متخذة من احترامها ستاراً تخفي في طياته رغبتها الحقيقية في عدم تنفيذ الحكم القضائي الصادر ضدها، متجاهلة أن في احترام القضاء تحقيقاً حقيقياً لتلك المصلحة، حيث تتضمن تلك الأحكام تصوراً لسلوك الإدارة الخاطئ الذي يشكل إضراراً سافراً بالمصلحة العامة المتمثلة في ثقة الأفراد في هيئة القضاء كأحد المرافق العامة في الدولة، حيث تنعدم تلك الثقة عندما تكون أحكام القضاء خالية من صيغة الإلزام في تنفيذها ولذلك فإن امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي نهائي حائز لقوة الشيء المقضي به وواجب النفاذ، هو مخالفة قانونية صارخة، تستوجب مسؤولية الموظف الممتنع عن التنفيذ.[17]

● **ثانياً: دواعي الحفاظ على النظام العام.**

إن الحفاظ على النظام العام بمدلولاته من أمن وصحة وسكينة عامة بمثابة غاية سامية،[18] تتخذ الإدارة من تحقيقها ذريعة للامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها. ومع تقديرنا لاعتبارات المحافظة على النظام العام لما يشكله من أهمية للمجتمع، إلا إن ذلك لا يعطي

الحق للإدارة بواسطة ممثليها في رفض التنفيذ صراحة أو ضمناً، ولا تتخذ من هذا الأسلوب طريقة تستخدمها ضد كل حكم لا يعجبها، وقد تتذرع الإدارة في رفضها تنفيذ حكم قضائي بصعوبات مادية أو قانونية.[19]

ومن جهة أخرى فقد تطرأ على حياة الدولة ظروف معينة تستوجب الحفاظ على سلامتها، فإن كان تنفيذ الحكم من شأنه أن يعرض النظام العام لاضطرب حقيقي فإن لجهة الإدارة أن تمتنع عن تنفيذ الحكم إذ من شأنه الإضرار بالأمن العام أو النظام العام.[20]وإذا ترتب على تنفيذ الحكم القضائي أي مساس بالأمن والنظام العام فمن المتصور عدم تنفيذه إلى حين تهيئة الظروف لذلك وإذا كانت هذه حجة الإدارة في عدم التنفيذ فيجب الا تتوسع فيه وتتذرع بفكرة الأمن والنظام العام كلما واجهت حادث عارض أو اضطراب خفيف لا يصل إلى حد الخطورة.[21]

- **ثالثاً: الأسباب المتعلقة بالتنفيذ.**

تُعد الصعوبات المادية والقانونية من الذرائع التي تتذرع بها الإدارة العامة عادة للتنصل من الالتزام بتنفيذ حجية الشيء المقضي به ضدها، من دون أن يكون لهذه الأسباب أي أساس في الواقع أو القانون، مع الاعتراف بأن الالتزام بالتنفيذ قد يُثقل كاهل الإدارة في بعض الأحيان، خاصة إذا كانت إمام تنفيذ حكم قضائي يقضي بإلغاء قرار إداري، الأمر الذي يضع الإدارة العامة إمام الرجوع إلى الماضي وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل إصدار القرار الملغى.

الصعوبات القانونية: من الذرائع الأخرى التي يمكن أن تتخذها الإدارة العامة لعدم التنفيذ هو صعوبة التنفيذ بحجة غموض نصوص القانون الأمر الذي لا يمكن معه إعمال تلك النصوص. فقد تتعلل الإدارة العامة بصعوبة تفسر الحكم أو فهم مقصوده عندما تسيء تنفيذ الحكم واستناد الإدارة العامة إلى تلك الصعوبات لتبرير امتناعها عن التنفيذ يعتبر بمثابة قرار إداري يتصف بالسلبية ويخالف القانون.[22]

الصعوبات المادية: كما قد تلجأ الإدارة للتهرب من التزاماتها بتنفيذ الأحكام القضائية

التي تصدر ضدها إلى الإشكال في التنفيذ، وهي إن كانت تستعمل حقا من الحقوق التي أقرها القانون لتحقيق المصلحة العامة وكفالة تنفيذ أحكام القضاء إلا إنها تستخدم وسيلة مشروعة لتحقيق غاية غير مشروعة ترتكز الإدارة في امتناعها عن تنفيذ الحكم القضائي على صعوبة التنفيذ المادية والتي تعرف على أنها صعوبات واقعية تثار من طرف الإدارة التي قد تجد في الصعوبات المادية التي تعترض طريق التنفيذ سببا لتبرر امتناعها عن تنفيذ حكم صادر ضدها، دون أن يكون أيّ أساس في الواقع أو القانون.[23]

**المبحث الثاني: نطاق مسؤولية الإدارة على عدم تنفيذ الأحكام القضائية.**

إن الأحكام الصادرة عن القضاء تقوم على أساس مبدأ المشروعية، ولا قيمة لهذا المبدأ ما لم يقترن بمبدأ احترام الأحكام القضائية وكفالة تنفيذها فالإدارة قد تخل بالتزامها بالتنفيذ باتخاذ عدد من الصور التي يمكنها معها التنصل من مسؤولية التنفيذ ولكن في المقابل نجد ما يحد من القيام بهذه الصور أو يحد من النتيجة المنبثقة عنه. من خلال ما سبق سنتطرق إلى الإقرار التشريعي لمسؤولية الإدارة على عدم تنفيذ الأحكام (فقرة أولى) والآثار القانونية المترتبة عن مسؤولية عدم التنفيذ (فقرة ثانية).

**الفقرة الأولى: الإقرار التشريعي لمسؤولية الإدارة على عدم تنفيذ الأحكام.**

كما نعلم إنه لكل تصرف إداري قاعدة قانونية تحكمه أو حكم يحد من نتيجته السلبية وبالتالي سنتحدث عن هذه القواعد أو النصوص القانونية ونبين كلا منه.

**أولاً: مسؤولية الشخص المعنوي عن عدم تنفيذ الأحكام.**

تخضع ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام من قبل الإدارة للعديد من الأحكام القانونية والتي كما نعلم أن المسؤولية سواء كانت جنائية أو غيرها لا تقوم إلا في حق الشخص الطبيعي ولكن نظراً للتطور داخل الدول ودخول المؤسسات في العديد من أعمال الدولة جعل من الممكن تواجد ما يعرف بالمسؤولية المعنوية سواء كانت إدارية أو جنائية.

**1 – المسؤولية الإدارية.**

تعتبر السلطة التنفيذية من أخطر السلطات في الدولة وأكثرها تماساً مع حقوق الأفراد

وحرياتهم وهذا راجع إلى طبيعة وظيفتها وما تتمتع به من إمكانيات خطيرة ومتنوعة اعطاها إياها القانون بغية القيام بشؤون الإدارة العامة وتلبية مصالح الجمهور المتعاملين معها بسهولة ويسر، فالإدارة تمارس نشاطها في الغالب بوسائل يغلب عليها طابع السلطة والهيمنة وتجعل الأفراد في مركز أدنى بينما ترجح دائما كفة الإدارة.[24] كمبدأ عام تقوم مسؤولية الإدارة عن أفعالها الضارة على أساس خطأ ارتكبه أحد موظفيها، فمن المفروض منطقياً أن الإدارة هي جهاز له شخصية معنوية وليس له إرادة ذاتية يمكن أن تخطئ، ولهذا فالإدارة تخطئ بواسطة موظفيها الذين يعملون لحسابها ويعبرون عنها. ونتيجة لذلك تظهر مسؤولية الأشخاص العامة الخطيئة بمظهر المسؤولية من فعل الغير والمعروفة في القانون المدني بمسؤولية المتبوع عن أفعال التابع، وتعد مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ أمراً طبيعياً فمن ارتكب خطأ بنفسه أو بواسطة ممثليه الشرعيين أن يلتزم بإصلاح الضرر الناجم عن هذا الخطأ.

وفي ليبيا يطبق القضاء الإداري قواعد المسؤولية والتي أساسها الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما أسوة بالقضاء المصري، إذ يشترط القضاء الليبي أن يكون العمل الإداري غير مشروع بما يكشف عن خطأ الإدارة وأن يترتب عليه ضرر للمحكوم له، وأن تتحقق رابطة السببية بين الخطأ والضرر.[25]

**2 – المسؤولية المدنية.**

الأصل أن المسؤولية وبصفة أساسية أن يسأل الشخص عن خطئه الشخصي وبالتالي لا يسأل الشخص غيره وهو ما جاء في العديد من النصوص القانونية للعديد من الدول ومنها نص المادة (155) من القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل الليبي (... لا يسأل الموظف مدنيا إلا عن خطئه الشخصي)[26]، وبالتالي فإن امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهتها يشكل في صورة خطأ إذا سبب ضرراً فإن الإدارة أو موظفيها تكون ملتزمة بأداء التعويض الذي يقضي به.[27]

على إنه إذا كان الامتناع عن تنفيذ الحكم في جميع الأحوال هو موجب للمسؤولية إلا إن هذا الامتناع له صور متعددة إما بقرار سلبي أو بالتراخي أو بتنفيذه ليس على الوجه المطلوب. وبالتالي فمتي ثبت الضرر وجب التعويض عنه سواء كان هذا الضرر ماديا أو

معنويا أو أدبيا وهو ما نصت عليه المادة (166) من القانون المدني على إنه (كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض) من خلال استقراء أحكام القضاء الإداري، تبين لنا أن القضاء الإداري في ليبيا قد درج إلى مبدأ التعويض عن الأضرار الأدبية إلى جانب الأضرار المادية كأصل عام.[28] وبالتالي يتبين لنا أن القضاء الإداري، أخذ بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن عدم تنفيذ الشيء المقضي به.

● **ثانياً: المسؤولية الشخصية (الموظف).**

إن المسؤولية الشخصية تعتبر بمثابة الوسيلة التي يتم اللجوء إليها لجبر الموظف على تنفيذ الأحكام والقرارات الإدارية، وهذه المسؤولية بدورها تتعدد على مسؤولية جنائية وكذلك تأديبية ومدنية.

**1 - المسؤولية الجنائية للموظف عن عدم تنفيذ الأحكام.**

إن تنفيذ الأحكام القضائية هي الغاية التي يسعى لها من لجأ إلى القضاء، فلا فائدة من حق لا نفاذ له، كما إن عدم التنفيذ أو التأخير في التنفيذ قد يفوت على صاحب المصلحة فرصة اقتضاء حقه أو قد يلحق به ضرراً لا يمكن تداركه، وإيماناً من المشرع الليبي بالقيمة القانونية لتلك الأحكام وما يترتب على الالتزام بها من خضوع الكافة لأحكام القانون، وأبرزها مبدأ المشروعية الذي لا قيمة له ما لم يقترن بمبدأ آخر مضمونه احترام أحكام القضاء وضرورة تنفيذها، فقد أكد المشرع الليبي على أن عدم تنفيذ الأحكام القضائية سيؤدي إلى تحريك المسؤولية الجنائية ضد الإدارة الممتنعة عن تنفيذ الأحكام وتعطيلها وخاصة إذا قام بذلك الموظفون العموميون المختصون بالتنفيذ.

حيث نصت المادة (234) من قانون العقوبات على إنه (يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استغل سلطة وظيفته لإيقاف تنفيذ ... ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي عشرة أيام من إنذاره ...)

ويشترط لوقوع تلك الجريمة إلى كون فاعلها موظف عام فإنه يجب أن يكون مختصاً بتنفيذ الحكم ولا يستلزم أن يكون الموظف مختصاً بكل إجراءات التنفيذ وإنما يكفي

أن يدخل في اختصاصه أحد هذه الإجراءات وأن يمتنع عن القيام به ويترتب على امتناعه تعطيل سائر إجراءات التنفيذ.[29]

كما يشترط لقيام هذه الجريمة توفر القصد الجنائي الذي يتمثل في تعمد الموظف الامتناع عن تنفيذ الحكم وانصراف نيته لتحقيق نتيجة خاصة وهي الحيلولة دون تنفيذ الحكم القضائي دون سبب مشروع، وفي هذه الحالة يقع على عاتق الموظف عبء إثبات وجود صعوبات مادية أو قانونية حالت دون تنفيذ الحكم القضائي.

كذلك يشترط ثبوت امتناع الموظف المختص عن التنفيذ رغم إعلانه بالصورة التنفيذية للحكم على يد محضر وإنذاره بوجوب التنفيذ قبل فوات الأجل المحدد قانوناً وهو عشرة أيام، فيعد الإنذار قرينة يستدل منها القاضي على امتناع الموظف عن تنفيذ الحكم القضائي ووسيلة لإثبات العمد.[30]

ويتطلب في جريمة إساءة الموظف لسلطته ان يكون التدخل الذي قام به الموظف العام هو السبب في وقف تنفيذ الحكم فإذا لم يطاع المرؤوس لأمر رئيسه فلا نكون بصدد جريمة. كما يتطلب في فاعلها أن يكون موظفا عاما استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ حكم قضائي فإذا تخلف وصف الموظف العمومي عن الموظف لم تحقق الجريمة.[31]

يفهم من مجمل النصوص والأحكام أن قيام المسؤولية الجنائية وما يترتب عليها من جزاء ضد الموظف الممتنع عن تنفيذ الحكم الصادر ضد الإدارة التي يتبعها، توجب أن يستعمل وظيفته عن قصد لوقف حكم واجب النفاذ وحائز على قوة الشيء المقضي به، فعدم التزامه بالتنفيذ هنا يعتبر في نظر القانون جريمة يعاقب عليها القانون بأحد العقوبات المنصوص عليها في مضمون هذه المواد، فالموظف العام الذي يستعمل سلطته الوظيفية في وقف تنفيذ حكم قضائي صادر عن القضاء، يعاقب بالحبس أو العزل من الوظيفة أو بالعقوبتين معاً.

**2 - المسؤولية التأديبية للموظف عن عدم تنفيذ الأحكام.**

الوظائف العامة تكليف للقائمين بها وواجبهم أن يراعوا وجه الله فيها ويسلكوا في تصرفاتهم مسلكا يتفق مع الدين والخلق والكرامة وأن يكون رائدهم في القيام بأعمالهم خدمة المواطنين وتحقيق المصلحة العامة وهذا المبدأ يحتم على الموظف أن يؤدي ما عليه من

واجبات، ويتجنب المحظورات إذ الإخلال بالواجبات أو إتيان النواهي هي مصدر المخالفة الإدارية الموجبة للمسؤولية والعقاب.

قد نصت المادة (155) من قانون علاقات العمل على إنه ( كل موظف يخالف أحد الواجبات أو يرتكب أحد المحظورات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب يعاقب بإحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية ضده عند الاقتضاء...)[32]

يجب علينا التنويه أن المشرع لم يحدد المحظورات على سبيل الحصر بل ذكرها على سبيل المثال ولعل السبب في ذلك هو مسايرة للتطورات داخل العمل الإداري، وبالتالي فمن يخالف الواجبات فإنه يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون وذلك مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية ضده عند الاقتضاء، وبالتالي فالمخالفات الإدارية غير محصورة وإنما تتمثل في كل إخلال بواجب الموظف إزاء وظيفته، وبالتالي فإن امتناع الموظف العام عن تنفيذ الأحكام القضائية يعتبر مخالفة لأحكام القانون مما يشكل خطأ تأديبيا يستوجب العقاب ومن ثم مسؤولية الموظف تأديبياً.

**3 – المسؤولية المدنية للموظف عن عدم تنفيذ الأحكام.**

من بين المسؤوليات الشخصية التي تطبق ضد الموظفين نجد المسؤولية المدنية ونقصد بها هنا مسؤولية الموظف العام عن عدم تنفيذ الأحكام القضائية وإلزام الموظف المخالف والممتنع عن التنفيذ أن يقدم تعويضا ماليا إلى المحكوم لصالحه، فقد نصت المادة (155) من القانون رقم (12) لسنة 2010 بشأن علاقات العمل على إنه (...ولا يسأل الموظف مدنيا إلا عن طريق خطئه الشخصي) بمعنى أن الموظف لا يسأل عن تعويض الضرر الذي يلحق بالإدارة نتيجة خطئه إلا إذا كان هذا الخطأ شخصياً. أما عن القضاء فهناك عدة أحكام منها الحكم الصادر عن محكمة البيضاء الابتدائية دائرة الجنح والمخالفات في الدعوى رقم 2019/1 ادعاء مباشر، والتي تتلخص واقعتها في أن المدعي بالحق المدني كان يشغل وظيفة رئيس الفرع البلدي سوسة وتكليف المدعو (...) بدلاً عنه، فقام المدعى بالحق المدني بالطعن في القرار سالف الذكر إمام دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف ... ومن ثم

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى بطريق الادعاء المباشر ضد المتهمين المدعى عليهما... وبالرغم من أن المحكمة قد حكمت ببراءة المتهمين من التهم المنسوبة إليهما... إلا إن ذلك يعد مؤشراً واضحاً على إمكانية معاقبة الموظف الممتنع عن تنفيذ الحكم الصادر ضد الإدارة إذا كان هو المنوط به تنفيذ الحكم الصادر ضد الإدارة إذا كان هو المنوط به تنفيذ هذا الحكم، في حالة ثبوت امتناعه، مما يستوجب أيضاً الحكم عليه بتعويض المتضرر من هذا الامتناع تعويضاً يجبر ضرره.[33]

■ **الفقرة الثانية: الآثار القانونية المترتبة عن مسؤولية عدم التنفيذ.**

تختلف الآثار المترتبة على المسؤولية منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي ولكل منها نتيجة معينة ولكن الذي يهمنا هنا الآثار المترتبة عن مسؤولية الموظف والإدارة عن عدم تنفيذ الأحكام القضائية.

● **أولاً: الحجز على أموال الإدارة العامة.**

طبقاً للقواعد العامة ونظراً للأهمية البالغة التي تمثلها الأموال العامة باعتبارها إحدى أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة العامة في النهوض بمسؤوليتها، لذلك حرصت أغلب التشريعات على إحاطتها بعدة ضمانات، سواء من الناحية الجنائية أو المدنية التي من شأنها أن توفر لها حماية قانونية، وتمكنها من تحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها، وهي تحقيق المنفعة العامة، وذلك كونها عرضة لجرائم الفساد الإداري ولارتباط الأموال العامة بجرائم الفساد الإداري. أما إذا كانت هذه الأموال غير مخصصة لإدارة المرفق العام فإن ذلك لا يتعارض مع قاعدة عدم جواز الحجز عليها حيث تعتبر هذه الأموال في هذه الحالة أموالاً خاصة للمرفق العام وبالتالي يمكن الحجز عليها.

والحماية القانونية للمال العام، ويقصد بها إخراج المال العام من دائرة التعامل القانوني الذي يعترف بها القانون المدني للملكية الفردية، فلا يكون المال العام قابلاً للتصرف فيه ولا للحجز عليه ولا لاكتسابه بالتقادم. والمشرع الليبي حرص على إحاطته بجملة من الضمانات المدنية التي من شأنها أن توفر له حماية قانونية أكيدة وفعالة، وبالتالي تمكنه من

تحقيق الغاية التي خصصت من أجله إلا وهي المنفعة العامة، فقد نصت صراحة الفقرة الثانية من نص المادة (87) من القانون المدني على أن (...هذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو ملكيتها بالتقادم)

أما عن الحماية الجنائية فيقصد بها ما تقرره قوانين العقوبات من جزاءات في حالة تعدي الأفراد على المال العام وقوانين العقوبات تكفل حماية شاملة للأموال العامة حيث جاء المشرع الليبي بمدلول موسع للمال العام من الناحية الجنائية، وهذا ما نجده في القانون رقم (2) لسنة 1979م بشأن الجرائم الاقتصادية وتعديلاته، حيث وسع إلى حد كبير من مفهوم المال العام، وهذا ما يستفاد صراحة من نص المادة (3) رقم (2) لسنة 1979م بشأن الجرائم الاقتصادية.

● **ثانياً: الجزاء الإداري.**

الجزاء الإداري هو ذلك الجزاء الذي يوقع على موظفي الدولة والعاملين بها نتيجة لمخالفة القواعد القانونية المعمول بها ضماناً لسير المرافق العامة بانتظام واطراد.[34] وبالتالي في حالة امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية يمكن للمحكوم له رفع دعوى تعويض جزاء الأضرار الذي لحقت به نتيجة الامتناع. وهو ما نص عليه المشرع الليبي في القانون رقم (88) لسنة 1971 بشأن القضاء الإداري على اختصاص دوائر القضاء بدعاوي القضاء الكامل.

ويقصد بدعوى التعويض تلك الدعوى التي يحركها المدعي بغية الحصول على حكم بإلزام الإدارة بأن تؤدي إليه تعويضاً عما أصابه من أضرار مادية وأدبية من جراء تصرف الإدارة تصرفاً غير مشروع.[35]

ينطبق على دعوى التعويض ما ينطبق على غيرها من الدعاوى من حيث الشروط العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والقضاء الإداري من صفة ومصلحة كما أن هناك شروطا أخرى متعلقة برافع دعوى التعويض.[36] حيث يوجب المشرع الليبي اتباع إجراءات معينة أثناء القيام برفع المدعي دعوى قضائية إمام المحاكم، كضمانة لحسن سير العمل القضائي وعدم تأخر أو ركود القضايا داخل المحاكم وحماية لحقوق الأفراد أو الهيئات الاعتبارية من إيقافها أو المساس بها بين الحين والآخر.

ومن خلال النصوص القانونية يتضح بأن المشرع تحدث عن بعض الشروط الجوهرية التي يجب توفرها أثناء رفع الدعاوى القضائية حيث ينص في المادة (6) من القانون رقم (88) لسنة 1971 بشأن القضاء الإداري على ضرورة توفر شروط المصلحة المحققة وشرط الأهلية القانونية كما بينته القواعد المدنية، كما استقر الفقه والقضاء الإداري على ضرورة توفر الشروط الشكلية الموجبة لرفع الدعوى القضائية، وكما أن هناك شروطا عامة، توجد كذلك شروط خاصة لكل دعوى على حدة، ففي مجال التعويض عن القرارات الإدارية يمكن حصراهم الشروط القانونية في الخطأ الإداري متمثلاً في عدم مشروعية القرار، (37) وأن يكون الضرر ناتجاً عن قرار إداري نهائي يصيب أحد الأفراد في حق من حقوقه، ويستوي في ذلك أن يكون الضرر مادياً أو معنوياً(38)، كما يقع على المضرور إثبات الضرر إمام القضاء حتى يحكم له بالتعويض، ويجب أن يقع الضرر على حق شخصي يحميه القانون، وأن يكون القرار الإداري قد صدر معيباً مشوباً بعدم المشروعية.(39) بالإضافة إلى توفر علاقة السببية بين الخطأ والضرر، وإن الضرر غير المباشر نتيجة لخطأ المتضرر أو تدخل الغير أو نتيجة القوة القاهرة لا تترتب مسؤولية الإدارة لغياب علاقة السببية.

أما عن ميعاد رفع دعوى التعويض حرص المشرع في القانون رقم (88) لسنة 1971 بشأن القضاء الإداري على تحديد المواعيد القانونية لرفع دعوى للإلغاء، فإذا أقيمت الدعوى بعد انتهاء المدة المقررة يحكم القاضي بعدم القبول بذلك وفق المادة (8) منه، ولا تسري هذه المدة على دعوى التعويض التي تخضع للمدة العادية.

■ **الخاتمة:**

تناولت هذه الدراسة إشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة العامة وتوصل الباحث إلى نتائج وتوصيات على النحو الآتي: -

■ **النتائج:**

1 - إن الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات الليبي.

2 - إن التنفيذ الناقص للحكم ليس له أي فائدة إذ إنه لا يمكن الحصول على فائدة من حكم جزء منه إذ إن هذا التنفيذ يعتبر بمثابة الامتناع الضمني عن التنفيذ.

3 - إن الإدارة لا تكون مسؤولة عن عدم التنفيذ في حال القوة القاهرة أو الحدث الفجائي إلا إنه في حال الزوال تبدأ مسؤوليتها.

● **التوصيات.**

1 - استحداث عقوبات أكثر ردعاً من تلك المنصوص، لبث روح الخوف لدى كل موظف تسول نفسه أن يستغل سلطته بغير وجه حق.

2 - تعديل نص المادة (234) عقوبات والتي نصت على عقوبة الامتناع العمدي عن التنفيذ ولم تجرم فعل التأخير أو التراخي عن التنفيذ الأمر الذي يخرج هذه الحالات من نطاق التجريم ويعطي لموظفي الإدارة المختص بالتنفيذ الرخصة في التأخير والتراخي في التنفيذ بقصد تعطيل التنفيذ.

■ **قائمة المراجع:**

● **أولاً: الكتب.**

1 - إعاد علي حمود القيسي، الوجيز في القانون الإداري، دار وائل لطباعة والنشر والتوزيع، 1980.

2 - د. أماني فوزي السيد حمودة، ضمانات تنفيذ الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

1 - حسينة شرون، امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها دراسة مقارنة في القانون الجنائي الإداري الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010.

2 - د. خليفة علي الجبراني، الرقابة على أعمال الإدارة، دار الكتب الوطنية، بنغازي،2005.

3 - صلاح يوسف عبدالعليم، أثر القضاء الإداري للدولة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2007.

6 - د. عبد الغني بسيوني عبدالله، القضاء الإداري (قضاء الإلغاء)، مصر، منشأة المعارف، 1979.

7 - د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، تنفيذ الأحكام الإدارية وإشكالاته الوقتية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

8 - د. عاشور سليمان شوايل، مسؤولية الدولة عن أعمال الضبط الإداري في القانون الليبي والمقارن دراسة مقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1997.

9 - د. محمد عبدالله الدليمي، النظرية العامة للإلتزام، القسم الأول، مصادر الإلتزام، الجامعة المفتوحة، 1998.

10 - د. محمود عاطف البنا، مبادئ القانون الإداري في الأموال العامة والوظيفة العامة، ( د - ت).

11 - د. وجدي راغب، النظرية العامة للتنفيذ القضائي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1974.

● **ثانياً: الرسائل العلمية.**

1 - حسني سعد عبدالواحد، تنفيذ الأحكام الإدارية والاشكالات المتعلقة به، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1984.

2 - سيف الدين جرمان، ضمانات تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الإدارية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر السنة الجامعية 2019 - 2020.

3 - زياد خلف عودة، التزام الإدارة بتنفيذ أحكام القضاء الإداري، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، الأردن، 2015.

4 - محمد سعد الليثي، امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، القاهرة، مصر، 2009.

● **ثالثاً: الدوريات.**

1 - أ. عبدالفتاح انبية جمعة، موقف الإدارة من أحكام القضاء الإداري، مجلة العلوم الشرعية والقانونية، العدد (1)، سنة 2014.

- 2محمد باهي أبو يونس، الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام الإدارية في القضاء الفرنسي، مصر، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع1، 2000.

3 - محمد هنوش، عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة، مجلة قانون وأعمال، المغرب، 2016م.

4 - د. ياسر عبدالعال، الوسائل غير القضائية للحد من امتناع الإدارة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع70، 2019.

● **رابعاً: القوانين.**

1 - الجريدة الرسمية، العدد (59)، السنة التاسعة، القانون رقم (88) لسنة 1971 بشأن القضاء الإداري.

2 - مجموعة التشريعات الليبية، الجزء الأول، العقوبات، 1424م، إعداد إدارة القانون.

3 - القانون رقم (2) لسنة 1979 بشأن الجرائم الاقتصادية.

4 - القانون المدني، ج1، إعادة طبع، مطابع العدل، 2016.

5 - القانون رقم (12) لسنة 2010 بشأن علاقات العمل.

6 - الجريدة الرسمية، العدد 22، القانون رقم (6) لسنة 1982 بشأن إعادة تنظيم المحكمة العليا الليبية.

● **خامساً: أحكام المحاكم.**

1 - أحكام قضائية صادرة عن المحكمة العليا الليبية.

2 - مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا المصرية.

■ **الهوامش:**

1 - يرى الباحث إنه يُعد امتناعاً عن تنفيذ الأحكام القضائية من قبل الإدارة، كل سلوك إيجابي أو سلبي الغرض منه تعطيل أو عدم تنفيذ تلك الأحكام القضائية.

2 - محمد باهي أبو يونس، الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام الإدارية في القضاء الفرنسي، مصر، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع1، 2000، ص13.

3 - هذا ما نصت عليه المادة (2) من القانون رقم (88) لسنة 1971 على إنه (...ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار ...) الجريدة الرسمية، العدد (59)، السنة التاسعة، القانون رقم (88) لسنة 1971 بشأن القضاء الإداري، ص1234.

4 - أصدرت محكمة القضاء الإداري المصري حكماً عدت فيه تأخير تنفيذ الحكم موجب للمسؤولية حيث جاء بحكمها(من واجب الجهة الإدارية أن تقوم بتنفيذ الأحكام القضائية في وقت مناسب من تاريخ صدورها وإعلانها فإن هي تقاعست أو امتنعت دون وجه حق عن هذا التنفيذ في وقت مناسب اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار سلبي مخالف للقانون) مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري المصري، القضية 6255 بتاريخ 1957/7/30، ص630.

5 - تتراوح سلطة الإدارة في مجال تنفيذ الأحكام القضائية بين التقييد والتقدير، فتملك سلطة تقدير واختيار الوقت المناسب للتنفيذ، غير إنها مقيدة بأن لا يخرج تدخلها في التنفيذ عن النطاق الزمني الملائم الذي يعود تقديره لرقابة القضاء. فإن هي تقاعست أو امتنعت دون وجه حق عن هذا التنفيذ في وقت مناسب اعتبر هذا الامتناع بمثابة قرار سلبي مخالف للقانون يوجه لصاحب الشأن بالتعويض.

محمد باهي أبو يونس، الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص150.

6 - د. وجدي راغب، النظرية العامة للتنفيذ القضائي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1974، ص6.

7 - د. أماني فوزي السيد حمودة، ضمانات تنفيذ الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، 2015، ص 151.

8 - محمد سعد الليثي، امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، القاهرة، مصر، 2009م، ص202.

9 - قضت محكمة القضاء المصري بقولها (... لأنه لا يليق بحكومة في بلد متحضر أن تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية بغير وجه قانوني...) طعن إداري رقم 5/1181 ق، جلسة بتاريخ 1952/6/19، السنة 6، ص1238.

10 - محمد باهي أبو يونس، الغرامة التهديدية كوسيلة لإجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص149 - 150.

11 - أ. عبد الفتاح انبية جمعة، موقف الإدارة من أحكام القضاء الإداري، مجلة العلوم الشرعية والقانونية، العدد (1)، سنة 2014، ص272.

12 - د. محمد عبدالله الدليمي، النظرية العامة للالتزام، القسم الأول، مصادر الالتزام، الجامعة المفتوحة، 1998، ص222. للمزيد الاطلاع على طعن إداري، ق10/س60، بتاريخ 2016/8/9م.

13 - للمزيد ينظر: سيف الدين جرمان، ضمانات تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الإدارية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر السنة الجامعية 2019 - 2020، ص27. زياد خلف عودة، التزام الإدارة بتنفيذ أحكام القضاء الإداري، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، الأردن، 2015، ص141 - 142.

14 - حسينة شرون، امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها دراسة مقارنة في القانون الجنائي الإداري الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2010، ص64. للمزيد من الاطلاع: الحكم القضائي رقم (256) لسنة 2021م الصادر عن المحكمة العليا الليبية.

15 - د. عبدالغني بسيوني عبدالله، القصاء الإداري ( قضاء الإلغاء)، مصر، منشأة المعارف، 1979، ص331.

16 - تعتبر المصلحة العامة فكرة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان، لذا لا يوجد تعريف جامع مانع فهي ( فكرة يكمن الوعى بها في ضمير كل فرد وكل جماعة، دون الحاجة إلى صياغتيها في عبارات محددة، حيث يجب ترك هذا المجال لوظائفها المتعددة التي يبرزها القاضي الإداري في رقابته المشروعية)

17 - د. محمود عاطف البنا، مبادئ القانون الإداري في الأموال العامة والوظيفة العامة، ( د - ت)، ص 132 .

18 - هناك صعوبة في تعريف النظام العام تعريفاً دقيقاً لأن فكرته مرنة غير محدد بمعني أنها فكرة نسبية تتغير وفقاً للمكان والزمان وتختلف من مجتمع إلى آخر، بل داخل المجتمع الواحد تختلف من زمان لآخر، وحاول البعض تعريف النظام العام بأنه الأساس السياسي والاجتماعي والاقتصادي والخلقي الذي يسود المجتمع في وقت من الاوقات بحيث لا يتصور بقاء مجتمع سليماً من دون استقرار هذا الأساس بحيث ينهار المجتمع بمخلفته. د. ياسر عبدالعال، الوسائل غير القضائية للحد من امتناع الإدارة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع70، 2019،ص955

19 - د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، تنفيذ الأحكام الإدارية وإشكالاته الوقتية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص38 .

20 - حسني سعد عبدالواحد، تنفيذ الأحكام الإدارية والاشكالات المتعلقة به، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1984، ص430.

21 - من أشهر التطبيقات قرار صادر عن مجلس الدولة الفرنسية، حكم صادر بتاريخ 1906/2/13م. مشار إليه، محمد هنوش، عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الإدارة، مجلة قانون وأعمال، المغرب، 2016م، ص111. ومن القضايا التي عرضت على القضاء الليبي في هذا الشأن حكم دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف بنغازي في الطعن رقم 35/335ق، جلسة 2006/7/25، حكم غير منشور.

22 - للمزيد الاطلاع على حكم محكمة القضاء الإداري المصري طعن رقم 8/355ق، جلسة 1957/6/30.

23 - صلاح يوسف عبدالعليم، أثر القضاء الإداري للدولة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2007، ص356.

24 - د. عاشور سليمان شوايل، مسؤولية الدولة عن أعمال الضبط الإداري في القانون الليبي والمقارن دراسة مقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا ،ط1، 1997، ص 81.

25 - طعن إداري رقم 49/57 ق، جلسة 2005/5/8، س40، ع 3 - 4، ص25.

26 - القانون رقم (12) لسنة 2010 بشأن علاقات العمل، المادة(162) الفقرة (ه)، ص50، المادة(160)، ص50.

27 - وهذا ما أكدته المحكمة العليا في حكمها الصادر بتاريخ 1957/6/26، طعن إداري رقم 3/6ق، م.م.ع، ج1، ص89.

28 - ما قضت به محكمة مصراته الجزئية الدائرة المدنية الأولى لسنة 2013، حكم قضائي غير منشور.

29 - وهو ما قضت به المحكمة العليا بقولها أن يكون مرتكبها موظفاً عمومياً .طعن جنائي رقم 36/635ق، جلسة 1990/1/16، ص230.

30 - من نصت عليه المادة (7) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على إنه (كل إعلان أو تنبيه أو إخبار أو تبليغ أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك...) من التطبيقات القضائية للعقوبة الجنائية ما أقره القضاء الليبي في الدعوى المقامة من طالبة ضد عميد كلية الصيدلة. طعن رقم 31/191ق، جلسة 1986/11/14م. م.ع، س 24، ع3 - 4، ص306.

31 - للمزيد الاطلاع على طعن جنائي رقم 1566 لسنة 48 ق، جلسة 2004/2/25، ع4 - 5،ص452.

32 - القانون رقم (12) لسنة 2010 بشأن علاقات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 20.

33 - حكم قضائي رقم 2019/1 ادعاء مباشر، دائرة الجنح والمخالفات، غير منشور.

34 - إعاد علي حمود القيسي، الوجيز في القانون الإداري، دار وائل لطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980، ص 265.

35 - د. خليفة علي الجبراني، الرقابة على أعمال الإدارة، دار الكتب الوطنية، بنغازي،2005، ص 380.

36 - للمزيد الاطلاع حكم محكمة غريان الابتدائية، الدائرة المدنية، دعوى رقم 2016/63، جلسة بتاريخ 2018/5/13. حكم غير منشور

37 - طعن مدني رقم 20 /51ق، م.ع.م.ل، جلسة بتاريخ 1975/3/30، س1،ع12، طرابلس، المكتب الفني، يوليو، 1975، ص60.

38 - تؤكد ذلك المحكمة العليا الليبية على ضرورة توفر ركن الضرر في دعوى التعويض .طعن مدني 73/ 20، ج 3، ط1، إعداد محمد صالح الصغير، مطبعة الوثيقة الخضراء للفنون والطباعة، طرابلس، 1995، البند 593، ص 802.

39 - للمزيد الاطلاع على طعن إداري رقم 26/ 25 ق، م.م.ع، جلسة بتاريخ 15/ 1979/2، س15،ع4، ص 49.

# تأثير تركيز المصارف وتنويع مصادر الدخل على الاستقرار المالي في البحرين

■ د.مرعي محمد البدري *

● تاريخ استلام البحث 2026/02/25م . ● تاريخ قبول البحث 2026/04/05م

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تأثير تركيز المصارف وتنويع مصادر الدخل على الاستقرار المالي في البحرين. وقد استخدمت بيانات السلاسل الزمنية، وطبّق نموذج الانحدار الذاتي الخطي الموزع (ARDL) للفترة من 2007 إلى 2020. وتؤكد نتائج اختبارات ARDL و ECM وجود علاقة توازن طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة. وتشير نتائج التقديرات طويلة الأجل إلى أن تركز القطاع المصرفي له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي، بينما له أثر سلبي على المدى القصير. ومع ذلك، وجد أن تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي ليس لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي على المديين القصير والطويل. وتوصي الدراسة الحكومة البحرينية والهيئات التنظيمية بالحفاظ على تركز القطاع المصرفي، حيث تلعب المصارف الكبيرة دورا حيويا في القطاع المصرفي نظرا لتنوع منتجاتها المالية وقوتها السوقية وفعاليتها من حيث التكلفة.

● **الكلمات الرئيسية:** تركيز القطاع المصرفي، تنويع مصادر الدخل، الاستقرار المالي، نموذج ARDL

■ **Abstract:**

This study aims to investigate the impact of banking sector concentration and income diversification on financial stability in Bahrain. Time series data were used, and the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was applied for the period from 2007 to 2020. The results of the ARDL and ECM tests confirm a long-term and short-term equilibrium relationship between the study

* أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف- كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي Emil:elbadrimarei@yahoo.com

variables. The long-term estimates indicate that banking sector concentration has a statistically significant positive impact on financial stability, while it has a negative impact in the short term. However, income diversification and economic growth were found to have no statistically significant impact on financial stability in either the short or long term. The study recommends that the Bahraini government and regulatory authorities maintain the concentration of the banking sector, as large banks play a vital role in the sector due to their diverse financial products, market strength, and cost-effectiveness.

• **Keywords**: bank concentration, income diversification, financial stability, ARDL model.

## ■ مقدمة

يعد اقتصاد البحرين صغيرًا نسبيا وغنيا بإنتاج النفط. ومنذ عام 1930، شهدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها البحرين، نموًا مطردا. ومع بدء إنتاج النفط في البحرين، توسع اقتصادها، وتحسن التعليم، وانخفضت البطالة، وارتفع ناتجها المحلي بفضل ميزان المدفوعات والميزان التجاري الإيجابي. ومع ذلك، تسعى جميع الاقتصادات تدريجيا إلى تنويع مصادر دخلها بعيدا عن النفط لضمان الأمن الغذائي. وتعمل مملكة البحرين على إعادة هيكلة اقتصادها في مختلف القطاعات لمعالجة انخفاض عائدات النفط. وبفضل تصنيفها الائتماني المستقر، يتبنى الاقتصاد استراتيجية تنويع الأصول من خلال استثمار الموارد في قطاعات متنوعة، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي لدعم نموه الاقتصادي (Adnan et al., 2021).

لقد حظي القطاع المصرفي باهتمام كبير في الدراسات السابقة، لكن النتائج لم تكن حاسمة بعد. حيث توجد وجهتا نظر متعارضتان لوصف العلاقة بين تركيز القطاع المصرفي واستقرار المالي للمصارف. تري وجهة النظر الاولى، وهي فرضية التركيز والاستقرار (concentration-stability hypothesis)، أي إن قلة عدد المصارف يسهل التحكم بها، ما يمكن المصارف الكبيرة إلى تنويع كل من أصولها وأنشطتها بكفاءة وتحقيق أرباح عالية. ويشكل هذا عاملا وقائيا خلال الأزمات المالية. علاوة على ذلك، يؤدي ارتفاع تركيز

القطاع المصرفي إلى زيادة الشمول المالي، ما يعزز الاستقرار المالي. في المقابل، تتمثل وجهة النظر الثانية في فرضية التركيز والهشاشة (concentration- fragility hypothesis)، حيث يوجد عدد قليل من المصارف ذات الحجم الكبير والتعقيد، مما يجعل مراقبتها صعبة، وبالتالي تستغل العملاء من خلال فرض أسعار فائدة عالية، مما يدفعهم إلى الاستثمار في مشاريع محفوفة بالمخاطر (Atellu et al 2021.,).

لطالما اعتمدت المصارف، بصفتها مؤسسات مالية وسيطة، على دخل الفوائد كمصدر رئيسي لإيراداتها. إلا إنه نتيجة للابتكار التكنولوجي، وإلغاء القيود التنظيمية، وتحرير القطاع المالي، شهدت المصارف منافسة شرسة، وعمليات اندماج، وتغيرات هيكلية أخرى خلال العقود القليلة الماضية. علاوة على ذلك، تسارعت وتيرة التطورات المالية، وأصبحت الخدمات المالية متاحة على نطاق أوسع (Ashraf & Nazir 2025,). ويتألف القطاع المالي في البحرين من مصارف إسلامية وتقليدية، والتي تستحوذ على 84 ٪ من الأصول النقدية للبلاد. ومن المتوقع أن يكون للقطاع المصرفي تأثير كبير على الميزانية العامة. ففي عام 2016، حقق القطاع إيرادات بلغت 192.7 مليار دولار أمريكي، وهو رقم يتجاوز في بعض الحالات الناتج المحلي الإجمالي البحريني. وبفضل إطارها التنظيمي المتميز وقوتها العاملة عالية الكفاءة، رسخت البحرين مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية، وجذبت المصارف الأجنبية لإنشاء فروع لها في البلاد. ومع ذلك، ونظرا لصغر حجم اقتصادها نسبيا، حيث يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة فقط، تتمتع مصارفها بإمكانات استثنائية للمنافسة وبناء المصداقية فيما بينها (Adnan et al., 2021).

تركز معظم الدراسات المنشورة حول تركز القطاع المصرفي على المصارف الافريقية والأوروبية والشرق أوسطية (Jatson et al., 2023; Shijaku, 2017; Beck et al., 2013; Allen & Douglas, 2003). ولا يزال تأثير تركز القطاع المصرفي وتنويع مصادر الدخل على الاستقرار المالي في البحرين غير معروف إلى حد كبير. لذا، من المهم دراسة تداعيات تركز القطاع المصرفي وتنويع مصادر الدخل في البحرين، والتي لم تدرس سابقا، حسب علم الباحث. ولهذا الغرض، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد تأثير تركز القطاع المصرفي وتنويع

مصادر الدخل على الاستقرار المالي للمصارف. ونظرا للاختلافات في نتائج الدراسات السابقة، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

- **هل هناك تأثير للتركيز المصرفي وتنوع مصادر دخل المصارف على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية؟**

وللإجابة على سؤال الدراسة وتحقيقا لهدفها تمت صياغة فرضيات الدراسة التالية:

$H_{01}$: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز القطاع المصرفي على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية.

$H_{02}$: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتنوع الدخل على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية.

$H_{03}$ : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي لا على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية.

تتضمن هذه الدراسة خمسة أقسام. بعد هذه المقدمة، يتضمن القسم الثاني مراجعة الأدبيات السابقة، ويبين القسم الثالث بيانات، ومواصفات النموذج، ومنهجية الدراسة. ويعرض القسم الرابع نتائج الدراسة، بينما يختتم القسم الخامس بتوصيات الدراسة.

## ■ الدراسات السابقة

على الرغم من وجود أبحاث مستفيضة حول الاستقرار المالي للمصارف، إلا إن الأبحاث التي تتناول العلاقة بين الاستقرار المالي للمصارف والتركيز المصرفي وتنوع الدخل والنمو الاقتصادي قليلة. وفيما يلي ملخص للأدبيات ذات الصلة:

### 1 - العلاقة بين التركيز المصرفي والاستقرار المالي

إن العلاقة بين التركيز المصرفي والاستقرار المالي غير واضحة، حيث إن التركيز العالي في السوق (المنافسة المنخفضة) بينما تساهم المصارف الكبيرة في زيادة الاستقرار، غالباً ما يؤدي إلى انخفاض الاستقرار المالي، لأن المنافسة المنخفضة قد تؤدي إلى زيادة تحمل المخاطر، مما يؤثر سلباً على الصحة العامة للقطاع.

هدفت دراسة Beck et al (2013) إلى اختبار العلاقة بين المنافسة المصرفية واستقرار القطاع المصرفي، وهي دراسة مقارنة بين الدول. وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض التركيز في القطاع المصرفي سيكون لها تأثير على هشاشة المصارف وزيادة تعرضه للمخاطر في الدول التي تفرض قيوداً أكثر صرامة على أنشطتها، وتتميز بهشاشة نظامية أقل، وبورصات أكثر تطوراً، وتأمين ودائع أكثر سخاءً، وأنظمة أكثر فعالية لتبادل المعلومات الائتمانية.

تناولت دراسة Allen & Douglas (2003) المستويات المثلى للمنافسة والاستقرار المالي باستخدام نماذج متنوعة. توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين المنافسة والاستقرار معقدة. ففي بعض الأحيان، تعزز المنافسة الاستقرار وتعتبر عموما مرغوبة لأنها تؤدي إلى كفاءة التخصيص مثل فرض حد أدنى لمتطلبات رأس المال على المصارف وضوابط أسعار الفائدة على الودائع. في المقابل، وفي ظل ظروف مثالية، قد يكون التركيز أفضل اجتماعيا من المنافسة الكاملة، وقد يكون الاستقرار التام غير مرغوب فيه اجتماعيا.

هدفت دراسة Jatson et al. (2023) إلى اختبار تأثير تركيز السوق ورأس المال على استقرار المصارف التجارية المدرجة في نيجيريا باستخدام نموذج ARDL، باستخدام بيانات ربع سنوية لرأس المال، والكفاءة الإدارية، ونسبة التركيز، وصافي دخل الفوائد، وحجم المصرف خلال الفترة من 2006 إلى 2020. أظهرت نتائج المدى الطويل والقصير لتركيز السوق ان هناك تأثيرا سلبيا وغير دال إحصائيًا، وتأثيرا إيجابيا وغير دال إحصائيًا على التوالي. أوصت الدراسة الحكومة والهيئات الرقابية بالتخلي عن التركيز، وإعادة النظر في إعادة رسملة المصارف التجارية القائمة، وذلك بالسماح بتفاعل قوى السوق، بحيث لا تزدهر إلا المصارف القادرة على الصمود. وينبغي لإدارات المصارف تحديد مستوى معقول ومقبول للمخاطر التشغيلية.

اختبرت دراسة Kaya (2026) العلاقة بين الاستقرار المالي، والكفاءة المالية، والشمول المالي في البلدان النامية. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الخطي الموزع (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى أن تركيز المصارف له تأثير إيجابي وهام على الاستقرار المالي. ووفقا لنتائج الدراسة، تلعب المصارف الكبيرة دورًا حيويا في القطاع المصرفي في البلدان النامية نظرا لتنوع منتجاتها المالية، وقوتها السوقية، وفعاليتها من حيث التكلفة.

تتناول دراسة Shijaku (2017) أثر التركيز على استقرار المصارف في ألبانيا، باستخدام طريقة (GMM) للفترة 2008-2015. وتوصلت الدراسة إلى أدلة داعمة تتوافق مع وجهة نظر العلاقة بين التركيز والهشاشة. وأن للمتغيرات الاقتصادية الكلية تأثيرا كبيرا على استقرار المصارف. أخيرا، وجدت الدراسة أن المصارف غير النظامية أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الكلية وتركيز السوق، بينما المصارف ذات رأس المال الأفضل أقل حساسية للهشاشة على حساب انخفاض كفاءة التشغيل.

**2 - العلاقة بين تنوع الدخل والاستقرار المالي**

هناك وجهتا نظر متعارضتان بشأن العلاقة بين تنويع مصادر الدخل والاستقرار المالي. ترى وجهة النظر الأولى أن تنويع مصادر الدخل يساعد المصارف على تقليل المخاطر وتحقيق استقرار الأرباح. في المقابل، ترى وجهة النظر المعارضة أن التنويع أكثر تكلفة.

هدفت دراسة Ashraf & Nazir (2025) لمعرفة أثر تنويع مصادر الدخل على استقرار المصارف في باكستان، باستخدام مجموعة بيانات تضم 20 مصرفا تجاريًا من عام 2007 إلى عام 2020، واستخدام نموذج التأثير العشوائي. تشير النتائج التجريبية إلى تأثير إيجابي ذا دلالة إحصائية لتنويع مصادر دخل المصارف على الاستقرار المالي للمصارف الباكستانية.

تتناول دراسة (Wang and Lin 2021) أثر تنويع مصادر الدخل على مخاطر المصارف، وذلك من خلال دراسة عينة كبيرة من المصارف التجارية في 14 اقتصادًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ باستخدام نموذج GMM خلال الفترة 2011-2016. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التي تتمتع بمستوى أعلى من تنويع مصادر الدخل تكون أقل عرضة للمخاطر بشكل عام وبالتالي أكثر استقرار مالي بالنسبة للاقتصادات الناشئة وتدعم هذه النتائج نظرية المحفظة الاستثمارية. ومع ذلك، لم يكن لتنويع مصادر دخل المصارف التجارية تأثير يذكر على مخاطر المصارف في الاقتصادات المتقدمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

تتناول Addai et al (2022). دراسة تأثير تنويع مصادر الدخل على استقرار المصارف، هل المصارف الأجنبية غير متجانسة. واستخدمت بيانات مصرفية سنوية من 46 دولة في

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 2011-2018. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة تنويع مصادر الدخل تحسن استقرار المصارف، وأن تنويع الدخل يضعف استقرار المصارف الأفريقية الإقليمية بشكل ملحوظ مقارنة بنظيراتها المحلية. وأن المصارف العالمية تستفيد منه أكثر من نظيراتها العاملة في المنطقة.

وقام DeYoung & Roland (2001) بوضع إطار عمل لدرجة الرافعة المالية الإجمالية لاختبار ما إذا كانت التحولات في مزيج المنتجات تؤثر على تقلبات الأرباح في 472 مصرفا تجاريا أمريكيا بين عامي 1988 و1995 ووجدت الدراسة أن نشاط الدخل غير القائم على الفائدة أدى إلى تقلبات أعلى في الإيرادات مقارنة بالإقراض التقليدي القائم على الفائدة، وبالتالي زيادة تنوع الدخل يؤدي إلى استقرار مالي أقل.

**2-3 العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي**

تعترف الدراسات التي تفسر سلوك المصارف بأن عوامل الاقتصادي الكلي تشكل عاملا حاسما. وهي من ضمن محددات استقرار المصارف، ومن أهمها النمو الاقتصادي. وتتطلب الدول ذات معدلات النمو الأعلى تمويلا أكبر. كما يتوقع عموما أن تكون المصارف في الدول ذات معدلات نمو الاقتصادي الأعلى ذات رسملة أفضل، وأكثر كفاءة، وأقل مخاطر ائتمانية، وأقل تقلبا في العوائد. ولذلك، فإن المصارف العاملة في الدول ذات معدلات النمو الاقتصادي الأعلى من المتوقع أن يكون أكثر استقرارا (Bektas et al, 2022). على سبيل المثال، هدفت دراسة Kurtoglu & Durusu-Ciftci (2024) إلى فحص العلاقة المتبادلة بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من خلال تحليل شامل. وتم تطبيق منهج اختبار السببية لغرانجر على بيانات الدول الخمس الكبرى (F5) ومجموعة الدول السبع (G7) للفترة 1998-2020. وتظهر النتائج أن النمو الاقتصادي يؤثر على الاستقرار المالي من خلال مؤشرات استقرار سوق الائتمان، وبشكل رئيسي في دول مجموعة الخمس الكبرى. ولم تلاحظ أي علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في أي من مؤشرات الاستقرار المالي في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ودرس Syed et al (2022) تأثير الخدمات المالية الرقمية على استقرار وكفاءة القطاع

المصرفي، باستخدام نموذج ARDL على بيانات سنوية من الهند والولايات المتحدة للفترة من 2004 إلى 2018. وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي، على المديين القصير والطويل، له أثر سلبي كبير على القروض المتعثرة في القطاعين المصرفيين الهندي والأمريكي. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي في هذين البلدين يسهم في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي من خلال خفض القروض المتعثرة على المديين القصير والطويل.

كما تتناول دراسة Başarir & Sarihan (2017) العلاقة بين ربحية القطاع المصرفي والمتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية: تطبيق نموذج ARDL للبيانات المقطعية، باستخدام نسب مختلفة للمصارف في تركيا خلال الفترة من 1989 إلى 2015. ووفقًا لمعاملات المدى الطويل، وجدت الدراسة أن معدلات النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي للمصارف التركية.

تتناول دراسة Alsamara, et al, (2019) العلاقة بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في قطر خلال الفترة من الربع الأول من عام 1980 إلى الربع الرابع من عام 2013، بهدف قياس الأثر قصير الأجل وطويل الأجل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مخصصات القروض الحقيقية باستخدام نموذج VECM. وأظهرت النتائج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له أثر سلبي طويل الأجل وأثر إيجابي معتدل قصير الأجل على مخصصات القروض الحقيقية. تشير هذه العلاقة السلبية إلى أن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تؤدي إلى انخفاض في حالات التخلف عن سداد القروض، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي من خلال امتصاص الصدمات الائتمانية وضمان ملاءة المصارف.

## 3. بيانات، ومواصفات النموذج، ومنهجية الدراسة

### 1 – بيانات الدراسة

هذه الدراسة تختبر تأثير المتغيرات الخاصة بالصناعة المصرفية (تنوع مصادر الدخل) وهيكل السوق المصرفي (التركيز المصرفي) وهيكل الاقتصادي الكلي (النمو الاقتصادي) على الاستقرار المالي للمصارف في دول البحرين خلال الفترة 2000–2021. يوضح الجدول 1 تعريف المتغيرات ومصادر بياناتها.

**الجدول 1: تعريف متغيرات الدراسة**

| الرمز | اسم المتغير | المقياس | وحدات |
|---|---|---|---|
| Z-SCOR | مؤشر الاستقرار المالي | نسبة رأس المال + العائد على الأصول مقسوماً على الانحراف المعياري للعائد على الأصول. | ٪ |
| CON | تركيز المصارف | نسبة أصول أكبر خمسة مصارف إلى إجمالي أصول المصارف التجارية. | ٪ |
| DIV | مؤشر تنوع مصادر الدخل | نسبة الدخل غير الناتج عن الفوائد إلى إجمالي الدخل. | ٪ |
| GDP | مؤشر النمو الاقتصادي | نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. | ٪ |

- **مصدر البيانات: مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي.**

- **مؤشر الاستقرار المالي (Z-Score):**

يمثل Z score معكوس احتمالية الإعسار، وهو يوضح عدد الانحرافات المعيارية التي يجب أن ينخفض بها العائد على الأصول عن تكلفته المحتملة قبل استنفاد رأس المال وإعسار المصرف (Atellu et al 2021.,). يقيس هذا المؤشر احتمالية تعثر النظام المصرفي التجاري في الدولة. ويقارن مؤشر Z-score مدى آمان النظام المصرفي التجاري في الدولة (رأس المال والعوائد) مع تقلبات تلك العوائد. يعد هذا المؤشر مقياسًا شائع الاستخدام لاستقرار المصارف في الدراسات السابقة (انظر على سبيل المثال: Atellu et al 2021.,؛ Syed et al 2022؛ Jatson et al, 2023). تعطى معادلة Z-score بالصيغة التالية:

$$Z = ROA + (E/TA)/\sigma_{ROA} \quad \ldots\ldots (1)$$

حيث إن:

ROA هو متوسط العائد على إجمالي الأصول.

E/TA هي نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

$\sigma_{ROA}$ هو الانحراف المعياري. يمثل مخاطر التقلب في الأرباح.

**مؤشر تركيز المصارف (CON)**: هو يمثل هيكل السوق، ويقاس بنسبة اصول أكبر خمسة مصارف إلى إجمالي أصول لكل المصارف التجارية. يوجد عدد كبير من الأبحاث النظرية والتجريبية التي تحلل تأثير هيكل السوق على الاستقرار المصرفي. وبشكل عام، تستخدم العديد من الدراسات مقاييس هيكل السوق مثل نسب التركيز لدراسة فرضيتي المنافسة-الهشاشة، والمنافسة-الاستقرار. وترى وجهة نظر المنافسة-الهشاشة (competition-fragility view) أن زيادة المنافسة تُسبب تقليص هوامش الربح وتقليل "قيمة المصرف، مما يدفع المصارف إلى تحمل المزيد من المخاطر (Allen & Gale, 2000; Keeley, 1990). في المقابل، تؤكد وجهة نظر المنافسة-الاستقرار (competition-stability view) أن المنافسة تحسين الاستقرار المالي من خلال الكفاءة، وتقليل مخاطر المقترضين، وتُخفض تكلفة الخدمات المصرفية، والتنويع (Boyd & De Nicoló, 2005).

**مؤشر تنوع مصادر الدخل (DIV)**: هو يمثل خصائص الصناعة المصرفية، ويقاس بنسبة الدخل غير الناتج عن الفوائد إلى إجمالي الدخل (صافي دخل الفوائد + الدخل غير الناتج عن الفوائد)، مما يمثل تحولا عن الإقراض التقليدي. وتشير النسبة الأعلى إلى تنويع أكبر في الخدمات القائمة على الرسوم والتداول والعمولات، بهدف تقليل الاعتماد على الدخل المتأثر بأسعار الفائدة (Chiorazzo et al., 2008).

**النمو الاقتصادي (GDP)**: أو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للفرد، هو يقيس معدل تحسن مستويات المعيشة ورفاهية المواطنين. وهو النسبة المئوية للتغير السنوي في متوسط الناتج المحلي لشخص واحد في الدولة. من المتوقع وجود علاقة إيجابية بين استقرار المصارف والنمو الاقتصادي (Bitar et al. 2017)، حيث يعزز النمو الاقتصادي عموما استقرار المصارف من خلال زيادة ربحية المصارف عبر ارتفاع الطلب على القروض، وتحسين الجدارة الائتمانية للمقترضين، والحد من حالات التخلف عن سداد القروض.

**2 - مواصفات نموذج الدراسة**

هذه الدراسة بشكل أساسي تهدف إلى تحليل تأثير التركيز المصرفي وتنوع مصادر دخل المصارف والنمو الاقتصادي على الاستقرار المالي للمصارف في دول البحرين خلال الفترة 2000-2021. تأتي دالة استقرار المالي للمصارف في البحرين على النحو التالي:

$$Z - SCOR_t = f(CON_t, DIV_t, GDP_t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

كما تظهر الإحصاءات الوصفية، لا تحتوي مجموعة البيانات لدينا على اختلافات كبيرة؛ أي إنها جميعها على شكل نسب مالية. لذلك، ستكون المعادلة التجريبية للتقدير كما يلي:

$$Z - SCOR_t = \beta_0 + \beta_1 CON_t + \beta_2 DIV_t + \beta_3 GDP_t + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث ان Z-SCOR يرمز إلى مؤشر الاستقرار المالي كمتغير تابع. في حين إن CON يرمز إلى تركيز المصارف التجارية، وDIV يرمز إلى مؤشر تنوع مصادر الدخل، وGDP يرمز مؤشر النمو الاقتصادي. وان $\beta_0$ ترمز إلى معامل القاطع أو الثابت، بينما $\beta_3$ ،$\beta_2$ ،$\beta_1$ ترمز إلى معاملات المتغيرات المستقلة. ويمثل t_ حد الاضطراب.

**■ منهجية الدراسة**

**1 - اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests):**

يعد اختبار جذر الوحدة خطوة أولية لا غنى عنها قبل بناء نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لضمان صحة النتائج التقديرية. وللتحقق من خصائص جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة، تم استخدام اختبار(ADF Dickey & Fuller, 1979) واختبار ( PP Phillips & Perron, 1988) في هذه الدراسة.

**2 - اختبار التكامل المشترك (Cointegration test):**

يعد اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) منهجية قياسية قوية تستخدم لتحديد وجود علاقات توازن طويلة الأجل بين متغيرات السلاسل الزمنية، حتى لو كانت مستقرة بدرجات مختلفة ((0) I أو (1) I)، بعد إثبات

علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات يمكن تقدير التأثير القصيرة الأجل وطويلة الأجل في وقت واحد.

**3 - نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ( ARDL):**

بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية (Unit Root Tests)، واختبار الحدود (Bounds Test)، تأتي الخطوة التالية وهي تقدير نموذج الأجل الطويل وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتقدير العلاقة قصيرة الأجل. عليه، استخدمت الدراسة نموذج ARDL الذي طوره Pesaran et al (2001).

**4 - الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Checking):**

وهي مجموعة من الاختبارات للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية مثل اختبار التوزيع الطبيعي، واختبار الترابط الذاتي، واختبار تجانس التباين، اختبار عدم ثبات التباين. وكذلك، اختبارات استقرار النموذج مثل اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج، واختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج، واختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

■ **النتائج والمناقشة**

يعرض الجدول 3 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في تحليل البيانات السلاسل الزمنية للفترة من 2000 إلى 2021. ويبين الجدول عدد المشاهدات، والمتوسط، والانحراف المعياري، والقيم الدنيا والقصوى لكل متغير. ولقد كان أعلى متوسط لبياناتنا هو قيمة Z عند 0.960، وأدنى متوسط هو قيمة GDP عند 0.040k معظم المتغيرات متقاربة من متوسطاها، كما يتضح من انخفاض الانحرافات المعيارية. وتشير قيم المتوسط والوسيط والقيمة الأقصى والقيمة الدنيا إلى أن البيانات لا تعاني من التواء واضح. يوفر هذا الاتساق استقرارا إحصائيا عند استخدام نماذج الانحدار، مما يجعل نتائج الدراسة أكثر منطقية وموثوقية.

في سياق الانحراف المعياري للاستقرار المالي، الرقم 0.009 (أي أقل من 1 ٪) يعتبر قيمة منخفضة جدا، الذي يشير إلى حالة من الاستقرار الفائق والتجانس في البيانات.

والانحراف المعياري للتركيز المصرفي قدره 0.016، وهذا يعني أن الفوارق بين المصارف في العينة من حيث الحصص السوقية متقاربة جداً. يعتبر الانحراف المعياري 0.029 بالنسبة GDP مؤشراً على استقرار اقتصادي ملحوظ. وكان الانحراف المعياري لتنوع الدخل 8.4 ٪، والذي يشير إلى أن المصارف موضوع الدراسة تتبع سياسات متقاربة في الاعتماد على مصادر الدخل غير التقليدية مقابل الدخل الفوائد.

**الجدول 2: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسية**

| البيان | Z-SCOR | CON | DIV | GDP |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط (Mean) | 0.079 | 0.960 | 0.351 | 0.040 |
| الوسيط (Median) | 0.077 | 0.964 | 0.330 | 0.043 |
| القيمة القصوى (Maximum) | 0.102 | 0.984 | 0.629 | 0.083 |
| القيمة الدنيا (Minimum) | 0.065 | 0.926 | 0.278 | -0.059 |
| الانحراف المعياري (Std. Dev) | 0.009 | 0.016 | 0.084 | 0.029 |
| مجموع مربعات الانحرافات (Sum Sq. Dev.) | 0.002 | 0.005 | 0.147 | 0.017 |
| عدد المشاهدات (Observations) | 22 | 22 | 22 | 22 |

**1- اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)**

لتحديد رتبة التكامل للمتغيرات، أُجري اختبار جذر الوحدة في هذه الدراسة. استخدم اختبارا PP وADF لهذا الغرض. تعرض نتائج هذه الاختبارات، التي أُجريت عند المستوى والفرق الأول، في الجدول 3. بناء على النتائج، جميع المتغيرات مستقرة في الفرق الأول I (1) عند مستوى دلالة 1 ٪، باستثناء متغير النمو الاقتصادي (GDP) والذي كان مستقرا في المستوى I (0) عند مستوى دلالة 1 ٪.

**الجدول 3. اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)**

| PP | | | ADF | | | المتغيرات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| None | I&T | I | None | I & T | I | |
| عند المستوى (At level): | | | | | | |
| 0.447 | -3.324 | -3.392** | -0.059 | -3.453 | -3.463** | Z-SCOR |
| 0.801 | -1.926 | -1.371 | 0.696 | -4.132 | -1.296 | CON |
| -0.450 | -3.229 | -2.545 | -0.627 | -3.304* | -2.562 | DIV |
| -4.407*** | -4.771*** | -4.333*** | -4.404*** | -4.556*** | -4.330*** | GDP |
| عند الفرق الأول (At first difference): | | | | | | |
| -9.595*** | -12.29*** | -9.938*** | -4.766*** | -4.752*** | -4.690*** | Z-SCOR |
| -4.381*** | -4.466*** | -4.368*** | -4.370*** | -4.300*** | -4.353*** | CON |
| -8.078*** | -8.738*** | -8.160*** | -4.665*** | -4.483** | -4.542*** | DIV |
| -14.01*** | -12.49*** | -13.29*** | -5.666*** | -5.308*** | -5.502*** | GDP |

**ملاحظة**: متغيرات $CO_2$ وGDP بصيغتها اللوغاريتمية. تشير الرموز I وI&T وNone إلى التقاطع، والتقاطع والاتجاه، وعدم وجود أي قيمة. تشير الرموز *** و** و* إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات 1 ٪ و5 ٪ و10 ٪ على التوالي.

### 4-2 اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

بهدف اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل)، يظهر التحليل وجود ارتباط ثابت بين المتغيرات بناء على اختبار التكامل المشترك وقيمة إحصائية F تبلغ 5.278582، والتي تتجاوز هذه القيمة الحد الأعلى (Upper Bound) للقيم الحرجة المقدمة في جدول رقم 4 عند مستويات دلالة 10 ٪ و5 ٪ و1. وبذلك، تؤكد نتائج الدراسة التكامل المشترك للمتغيرات المستقلة مع مؤشر الاستقرار المالي للمصارف.

**الجدول رقم 4: اختبار حدود F F-Bounds Test**

| القيمة المحسوبة Test Statistic | القيمة Value | مستوى الأهمية Significant Level | I(0) الحد الأدنى (Lower Bound) | I(1) الحد الأعلى (Upper Bound) |
|---|---|---|---|---|
| (F-statistic K) | (3) 5.278582 | ٪ 10 | 2.01 | 3.1 |
| | | ٪ 5 | 2.45 | 3.63 |
| | | ٪ 2.50 | 2.87 | 4.16 |
| | | ٪ 1 | 3.42 | 4.84 |

## 4- تقديرات المدى الطويل والقصير (نموذج ARDL)

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، تتمثل الخطوة التالية في تحديد التقديرات على المدى القصير والطويل. يبين الجدول 5 ملخص نتائج نموذج الانحدار الذاتي ذو الفترات الزمنية الموزعة (ARDL) على المدى القصير والمدى الطويل.

**أولا**: التقديرات طويلة الأجل. كشفت نتائج الدراسة في الجدول رقم 5 العلاقة بين مستوى تركيز المصارف (CON) واستقرار المصارف في البحرين على المدى الطويل، أن للتركيز المصرفي تأثيرا إيجابيا ذي دلالة إحصائية، على استقرار المصارف قيد الدراسة خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وبلغ المعامل للمتغير 0.089 عند مستوى دلالة 1 ٪. ويشير هذا إلى أن زيادة التركيز المصرفي يسهم بشكل كبير في رفع مستوى استقرار المصارف، مما يدعم رفض الفرضية الصفرية الاولى $H_{01}$. والتي تنص على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز القطاع المصرفي على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية. كما تظهر نتائج الجدول 5 أن تنوع مصادر الدخل (DIV) واستقرار المصارف مرتبطان ارتباطا سلبيا وغير ذي دلالة إحصائية، حيث بلغ المعامل 0.010-. مما يدعم قبول الفرضية الصفرية الاولى $H_{02}$. والتي تنص على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتنوع الدخل على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية، قد يكون ذلك لأن مصادر الدخل غير القائمة على الفائدة تميل إلى

التحرك في نفس غير إن الدخل التقليدي، خاصة خلال أوقات الأزمات، مما ينفي ميزة "التنويع" كأداة للحد من المخاطر.. كما يبدو أيضا ان النمو الاقتصادي (GDP) له تأثير إيجابي وغير ذي دلالة إحصائية على استقرار المصارف. مما يدعم قبول الفرضية الصفرية الاولى $H_{03}$. والتي تنص على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي لا على الاستقرار المالي للمصارف البحرينية.

**الجدول 5: تقديرات المدى الطويل والقصير (نموذج ARDL). النموذج المختار: (3، 0، 1، 1)**

| المتغير التابع: Z-SCOR | المعامل | الخطأ المعياري | إحصائية t |
|---|---|---|---|
| تقديرات المدى الطويل | | | |
| CON | 0.089 *** | 0.009 | 9.281 |
| DIV | -0.010 | 0.025 | -0.407 |
| GDP | 0.103 | 0.070 | 1.457 |
| تقديرات المدى القصير | | | |
| ECM | - 0.676*** | 0.130 | -5.183 |
| CON | -0.353** | 0.124707 | -2.837070 |
| DIV | 0.040* | 0.019559 | 2.089778 |
| GDP | 0.069 | 0.042012 | 1.661619 |
| R-squared | 0.915 | | |
| Adjusted R-squared | 0.891 | | |
| Durbin-Watson statistic | 1.998 | | |

● **ملاحظة: تشير *** و ** و * إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات 1 ٪ و5 ٪ و10 ٪ على التوالي.**

**ثانيا**: التقديرات قصيرة الاجل. تظهر نتائج الدراسة في الجدول رقم 5 أن معامل تصحيح

الخطأ (ECM) هو 0.676 -، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1 ٪. وهذا يشير إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات في البحرين. علاوة على ذلك، تشير هذه نتائج الدراسة إلى تصحيح التغير في المدى القصير عن التوازن في المدى الطويل بنسبة 67.6 ٪ سنويا. علاوة على ذلك، تكشف نتائج الدراسة أن التركيز المصرفي (CON) له تأثير سلبي تأثيرا ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5 ٪ على استقرار المصارف البحرينية. بينما يظهر مؤشر تنوع مصادر الدخل (DIV) تأثيرا إيجابيا وغير ذي دلالة إحصائية على استقرار المصارف. بالإضافة إلى ذلك، يعود ذلك إلى انخفاض حجم إجمالي الأصول التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية (25.4 ٪ حتى عام 2025) مقارنةً بنظيراتها التقليدية. حيث تتميز للمصارف الإسلامية بتنويع معتدل، مما يعزز الاستقرار المالي. في المقابل، تتشابه نتائج التحليل قصير الأجل للنمو الاقتصادي (GDP) مع نتائج التحليل طويل الأجل، حيث إن النمو الاقتصادي (GDP) له تأثير إيجابي ولكنه ليس ذا دلالة إحصائية على استقرار المصارف البحرينية

**4 - الاختبارات التشخيصية**

في هذه الدراسة، استخدمت عدة اختبارات تشخيصية لتقييم موثوقية نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). تشير قيمة(R-squared 0.915) بالجدول رقم (5) إلى أن النموذج يفسر حوالي 91.5 ٪ من التغيرات في المتغير التابع. هذه قيمة مرتفعة جداً تدل على قدرة تفسيرية قوية. كما إن ( Adjusted R-squared 0.891) يؤكد قوة النموذج، بينما تشير إحصائية دوربين-واتسون (Durbin-Watson statistic) البالغة 1.998 في نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) وهذه القيمة قريبة للغاية من 2.0 إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (no autocorrelation) بمعنى آخر ارتباط تسلسلي (serial correlation) في البواقي (residuals). عليه، فإن بواقي النموذج خالية من الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، مما يشير إلى تقديرات المربعات الصغرى العادية (OLS) صحيحة وغير المتحيزة.

**الجدول 6: الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL**

| اسم الاختبار | F احصائية | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| اختبار التوزيع الطبيعي(Normality test- Jarque-Bera) | 0.905 | 0.636 |
| اختبار الترابط الذاتي (Serial Correlation LM Test) | 0.067 | 0.935 |
| اختبار تجانس التباين( Heteroskedasticity Test: B-P-Godfrey Test) | 0.393 | 0.900 |
| اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test: White Test) | 0.615 | 0.797 |
| اختبارات استقرار النموذج: | | |
| اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج( Ramsey RESET Test) | 0.9070 | 0.204 |
| اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM) | Stable | |
| اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM-of Squares) | Stable | |

يمكن الاطلاع على نتائج اختبارات التشخيصية الأخرى في الجدول 6، يؤكد اختبار التوزيع الطبيعي ان بواقي النموذج (Residuals) تتبع التوزيع الطبيعي. كما ان اختبار الترابط الذاتي يؤكد أن بواقي النموذج (Residuals) غير مرتبطة ذاتيا عبر الزمن. اختبار تجانس التباين (Godfrey Test) يؤكد أن التباين في حد الخطأ (Residuals) ثابتا بمرور الوقت، وليس متغيرا. واختبار عدم ثبات التباين (White Test) يؤكد عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار الخطي. وكذلك، اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج (Ramsey RESET Test) يبين ان النموذج محدد بشكل صحيح. بينما يوضح الشكلان 1 و2 نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM وCUSUM-of Squares)، يؤكد الرسمان البيانيان أن نموذج ARDL المستخدم في الدراسة سليم إحصائيا ويمكن الاعتماد عليه، وأن فرضية استقرار النموذج مقبولة.

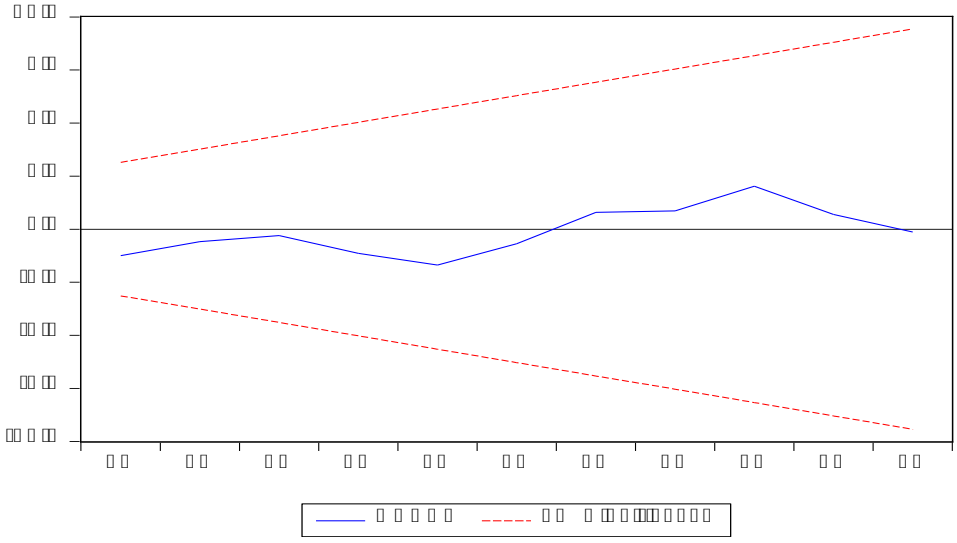

الشكل رقم (1): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM)

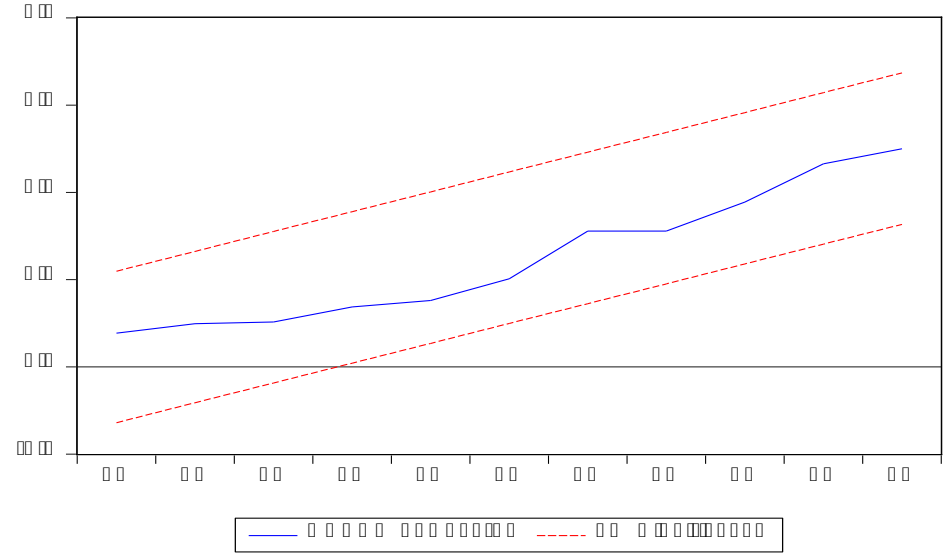

الشكل رقم (2): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM-of Squares)

## ■ الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى بحث تأثير تركيز القطاع المصرفي وتنويع مصادر الدخل على الاستقرار المالي في البحرين. وقد استخدمت بيانات السلاسل الزمنية، وطبق نموذج الانحدار الذاتي الخطي الموزع (ARDL) للفترة من 2007 إلى 2020. على وجه الخصوص، استخدمنا مؤشر Z-SCOR كمؤشر للاستقرار المالي، وتنويع الدخل كمتغير أساسي في تحليل المتغيرات الخاصة بالقطاع المصرفي، والتركيز المصرفي كمتغير أساسي في تحليل هيكل السوق المصرفي، والنمو الاقتصادي كمتغير أساسي في تحليل هيكل الاقتصاد الكلي.

وتؤكد نتائج اختبارات ARDL وECM وجود علاقة توازن طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة. وتشير نتائج التقديرات طويلة الأجل إلى أن تركز القطاع المصرفي له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي، بينما له أثر سلبي على المدى القصير. ينبع الأثر الإيجابي من كون المصارف الكبيرة وقليلة العدد أكثر مرونة وأفضل استعدادا لإدارة المخاطر ومواجهة الأزمات المالية على المدى الطويل. أما الأثر السلبي، فيعود إلى مفهوم مخاطر عدوى مالية شاملة (Too Big to Fail)، حيث يعني ازدياد حجم المصارف يجعل إفلاس أحدها يهدد النظام المالي بأكمله، مما يقلل من استقراره على المدى القصير.

كما وجدت الدراسة أن تنويع مصادر الدخل ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي على المديين القصير والطويل. قد يكون ذلك لأن مصادر الدخل غير القائمة على الفائدة تميل إلى التحرك في نفس غير إن الدخل التقليدي، خاصة خلال أوقات الأزمات، مما ينفي ميزة "التنويع" كأداة للحد من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، قد يعود ذلك إلى انخفاض حجم إجمالي الأصول التي تحتفظ بها المصارف الإسلامية[1] (25.4 ٪ حتى عام 2025) مقارنةً بنظيراتها التقليدية. حيث تتميز المصارف الإسلامية بتنويع معتدل، مما يعزز الاستقرار المالي.

تشير النتائج أيضاً إلى أن النمو الاقتصادي ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية على الاستقرار المالي على المديين القصير والطويل. وقد يعود ذلك إلى استحواذ القطاع المصرفي البحريني

1- صحيفة الأيام البحرينية. العدد 13214 الخميس 12 يونيو 2025 الموافق 15 ذو الحجة 1446. https://www.alayam.com/

على 84 ٪ من الأصول النقدية. ومن المتوقع أن يكون للقطاع المصرفي تأثير كبير على الميزانية العامة. ففي عام 2016، حقق القطاع إيرادات بلغت 192.7 مليار دولار أمريكي، وهو رقم يتجاوز في بعض الحالات الناتج المحلي الإجمالي. (Adnan et al., 2021)

وتوصي هذه الدراسة الحكومة البحرينية والهيئات التنظيمية بالحفاظ على تركز القطاع المصرفي، حيث تلعب المصارف الكبيرة دورا حيويا في القطاع المصرفي نظرا لتنوع منتجاتها المالية وقوتها السوقية وفعاليتها من حيث التكلفة. بشكل عام، ينبغي على السلطات في البحرين أن تولي اهتماما متزايدا للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي سيساهم في دعم نظام مالي مستقر. ينبغي أيضاً التركيز على تبني استراتيجية تنويع مصادر الدخل، التي تعد حجر الزاوية في القطاع المصرفي الحديث للحد من المخاطر وتحسين العوائد. ويسهم التحول نحو مصادر دخل متنوعة في استقرار القطاع المصرفي على المدى الطويل.

## ■ المراجع


Addai, B., Tang, W. and Agyeman, A.S. (2022), "Examining the impact of income diversification on bank performance: are foreign banks heterogeneous?", Journal of Applied Economics, Vol. 25 No. 1, pp. 1-21.

Adnan, M., Pasha, A.T., Mehmood, R., Sadiq, M., Waris, M., Naveed, R.T. (2021). Impact of the Financial Indicators on Bank Performance and a Comparison of Small and Large Banks - Evidence from Bahrain. International Journal of Innovation, Creativity and Change. 15(5), 772–796.

Allen, F., & Gale, D. (2000). Financial contagion. Journal of Political Economy, 108(1), 1–33.

Alsamara, M. Mrabet, Z. Jarallah, S. & Barkat, K. (2019). «The switching impact of financial stability and economic growth in Qatar: Evidence from an oil-rich country,» The Quarterly Review of Economics and Finance, Elsevier, vol. 73(C), pages 205-216.

Ashraf Y, Nazir MS (2025), «Income diversification and bank performance: evidence from emerging economy of Pakistan». Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 41 No. 5 pp. 1947–1961.

Atellu, Antony. Muriu, Peter, Sule Odhiambo. (2021). The Role of Banking Concentration on Financial Stability. International Journal of Economics and Finance; Vol. 13, No. 6.

Başarir, Ç. Sarihan, A, Y. (2017).The Relationship Between Profitability of Banking Sector and Macroeconomic and Financial Variables: Panel ARDL Application. Journal of Business Research - Turk 3(9):16-24.

Beck, T., De Olivier, J., & Schepens, G. (2013). Bank competition and stability: Cross-country heterogeneity. Journal of Financial Intermediation, 22(2), 218–244.

Bektas, E., Elbadri, M., & Molyneux, P. (2022). Do institutions, religion and the economic cycle impact bank stability in dual banking systems? Journal of International Financial Management & Accounting, 1–33.

Boyd, J. H., & De Nicoló, G. (2005). The theory of bank risk taking and competition revisited. Journal of Finance, 60(3), 1329–1343.

Chiorazzo, V., Milani, C. & Salvini, F. Income Diversification and Bank Performance: Evidence from Italian Banks. J Finan Serv Res 33, 181–203 (2008).

DeYoung, R. and Roland, K.P. (2001), "Product mix and earnings volatility at commercial banks: evidence from a degree of total leverage model", Journal of Financial Intermediation, Vol. 10 No. 1, pp. 54-84.

Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Association, 74(366), 427–431.

Jatson, M.M., Jacob, O., Dogara, M., Wetnwan S., & Yohanna, G.J. (2023). Effects of market and capital concentration on the stability of listed deposit money banks in Nigeria using Panel ARDL Approach: the moderating role of managerial efficiency. International Journal of Financial Research and Business Development. (2), (1).

Kaya, Emine. (2026). Bank concentration and its impact on financial inclusion, efficiency, and stability: Evidence from developing countries. Panoeconomicus. vol. 0(0), P 33-33.

Keeley, M. C. (1990). Deposit insurance, risk, and market power in banking. American Economic Review, American Economic Association, 80(5), 1183–1200.

Kurtoglu, B & Durusu-Ciftci, D. (2024). Identifying the nexus between financial stability and economic growth: the role of stability indicators. Journal of Financial Economic Policy. 16 (2): 226–246.

Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J. (2001), Bounds testing approaches to the analysis of long run relationships. Journal of Applied Econometrics, 16, 289-326.

Phillips, P. C. B., & Perron, P. (1988). Testing for unit root in the time series regression. Biometrika, 75(2), 335–346.

Shijaku, Gerti. (2017). Does Concentration Matter for Bank Stability? Evidence from the Albanian Banking Sector. Journal of Central Banking Theory and Practice, 3, pp. 67-94.

Syed, A, A. Özen, E & Abdul Kamal, M. (2022) «Do Digital Financial Services Influence Banking Stability and Efficiency: An ARDL Analysis of a Developed and a Developing Economy,» The New Digital Era, (109), 13-30.

Wang, C. and Lin, Y. (2021), "Income diversification and bank risk in Asia Pacific", North American Journal of Economics and Finance, Vol. 57, 101448.

# تحليل الوضع الراهن لإنتاج واستهلاك لحوم الأغنام في ليبيا مع تقييم الفجوة الغذائية ونصيب الفرد خلال الفترة 2018–2023

■ د. إلهام جمعة البقي*

● تاريخ استلام البحث 2026/02/25م. ● تاريخ قبول البحث 2026/04/05م

■**المستخلص**

تلعب لحوم الأغنام دورًا أساسيًا في تأمين البروتين الحيواني وتعزيز الأمن الغذائي في ليبيا. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل إنتاج واستهلاك لحوم الأغنام خلال الفترة 2018–2023، مع التركيز على الفجوة الغذائية ونصيب الفرد، وتحديد العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلي، وتقييم مساهمة الواردات في تلبية الطلب الوطني. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البيانات الرسمية الوطنية والدولية، بالإضافة إلى الدراسات العربية ذات الصلة. أظهرت النتائج أن الإنتاج المحلي ظل مستقرًا عند نحو 40–43 ألف طن سنويًا، بينما ارتفع الاستهلاك تدريجيًا من 55 إلى 60 ألف طن، ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية من 14 إلى 19 ألف طن. وبلغ نصيب الفرد من لحوم الأغنام حوالي 8–8.7 كجم/سنة، فيما انخفضت نسبة الأغنام ضمن إجمالي استهلاك اللحوم الحمراء، مما يعكس تغيرات في التركيبة الغذائية للسكان. وأوضحت الدراسة أن الإنتاج المحلي يتأثر بالموارد الطبيعية المحدودة، نظم التربية والتغذية التقليدية، ضعف البنية التحتية، محدودية الدعم الفني والمالي، وغياب سياسات وطنية واضحة. وتوصي الدراسة بوضع استراتيجيات لتعزيز الإنتاج المحلي عبر تحسين نظم التربية والتغذية، تقديم الدعم المالي والفني للمربين، تطوير البنية التحتية، وتشجيع اعتماد نظم إنتاج حديثة، بهدف تعزيز الأمن الغذائي الحيواني بشكل مستدام.

● **الكلمات المفتاحية**: إنتاج الأغنام، استهلاك اللحوم، نصيب الفرد، الفجوة الغذائية، الواردات، ليبيا.

* أستاذ مشارك، بقسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة بجامعة طرابلس، E-maiI: :elhamjum@yahoo.com

■ **Abstract:**

Sheep meat plays a crucial role in providing animal protein and enhancing food security in Libya. This study aims to analyze sheep meat production and consumption during 2018–2023, focusing on the food gap, per capita availability, and key factors affecting local production, as well as evaluating the contribution of imports to national demand. A descriptive-analytical approach was applied using official national and international data, supplemented by relevant Arabic studies. Results indicated that domestic production remained stable at approximately 40–43 thousand tons annually, while consumption gradually increased from 55 to 60 thousand tons, leading to a widening food gap from 14 to 19 thousand tons. Per capita availability of sheep meat was around 8–8.7 kg/year, while the share of sheep meat in total red meat consumption declined, reflecting changes in dietary patterns. Local production is influenced by limited natural resources, traditional husbandry and feeding systems, weak infrastructure, insufficient technical and financial support, and absence of clear national policies. The study recommends strategies to enhance domestic production through improving husbandry and feeding practices, providing technical and financial support to farmers, developing infrastructure, and promoting the adoption of modern production systems, aiming to strengthen sustainable animal food security.

**Keywords:** Sheep production, Meat consumption, Per capita availability, Food gap, Imports, Libya.

## ■ المقدمة

تعتبر لحوم الأغنام من المصادر الرئيسة للبروتين الحيواني في ليبيا، وتلعب دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي الحيواني، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الإنتاج المحلي لتلبية احتياجات السكان من اللحوم الحمراء (الشريف، 2023). ويعد استهلاك لحوم الأغنام جزءًا من التراث الغذائي والثقافي الليبي، حيث تحظى هذه اللحوم بمكانة خاصة في المناسبات الدينية والاجتماعية مثل عيد الأضحى والمناسبات العائلية (عبد الرحمن والسكران، 2025). على الرغم من أهميتها، يواجه قطاع إنتاج الأغنام في ليبيا تحديات متعددة تحد من قدرته على التوسع وزيادة الإنتاجية. من أبرز هذه التحديات محدودية الموارد الطبيعية،

مثل ندرة المياه وتدهور المراعي الطبيعية بسبب الرعي الجائر والتغيرات المناخية (FAO, 2023)، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على نظم التربية التقليدية التي تقلل من كفاءة الإنتاج وتؤثر على جودة اللحوم (وزارة الزراعة الليبية، 2020). كما يضاف إلى ذلك ضعف البنية التحتية، بما في ذلك مرافق الذبح والتخزين والنقل، والتي تؤدي إلى زيادة الفاقد بعد الذبح وتقليل القيمة التسويقية للمنتج المحلي (FAO, 2022). ويشهد السوق المحلي زيادة مستمرة في الطلب على اللحوم الحمراء نتيجة للنمو السكاني المستمر، وتحسن القدرة الشرائية، وتغير العادات الغذائية (وزارة التخطيط الليبية، 2023). ومع ثبات الإنتاج المحلي، أدى هذا التزايد في الطلب إلى اتساع الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك، مما دفع ليبيا إلى الاعتماد الجزئي على واردات اللحوم لسد النقص الغذائي. وتعكس هذه الفجوة الحاجة إلى دراسة شاملة لتحديد مستوى الإنتاج، نصيب الفرد، وأسباب التفاوت بين العرض والطلب، ووضع استراتيجيات لتعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق استدامة الأمن الغذائي الحيواني. تُعد الدراسات التحليلية للوضع الراهن لإنتاج واستهلاك لحوم الأغنام أداة مهمة لفهم ديناميكيات السوق الحيواني، وتقييم تأثير العوامل الاقتصادية، البيئية، والتقنية على الإنتاج، وكذلك لدعم وضع سياسات فعالة لتحسين الإنتاجية وتخفيض الاعتماد على الواردات (عبد الكريم، 2015). ومن خلال هذه الدراسة، يتم توفير رؤية شاملة للقطاع الحيواني في ليبيا خلال الفترة 2018–2023، مع التركيز على الفجوة الغذائية، نصيب الفرد، دور الواردات، والعوامل المؤثرة على الإنتاج المحلي، بما يساهم في دعم صناع القرار ووضع خطط تطويرية مستدامة.

## ■ مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهمية الاقتصادية والغذائية لحوم الأغنام في ليبيا، يظل الإنتاج المحلي شبه ثابت، في حين يزداد الاستهلاك بشكل مستمر، ما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على الواردات. ويعزى هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك محدودية الموارد الطبيعية، الاعتماد على نظم التربية التقليدية، ضعف البنية التحتية، ارتفاع تكاليف الإنتاج، ونقص الدعم الفني والمالي، إلى جانب غياب استراتيجيات

وطنية واضحة لتطوير القطاع الحيواني. ومن هذا المنطلق، تكمن مشكلة الدراسة في عدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة الطلب المتزايد على لحوم الأغنام، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة الغذائية، زيادة هشاشة الأمن الغذائي الحيواني، وتعريض الاقتصاد الوطني لتقلبات الأسعار العالمية، حيث يتم الاعتماد على الاستيراد لسد الفجوة الغذائية من لحوم الأغنام. ومن هنا ينبثق السؤال الرئيسي عن المشكلة وهو: إلى أي مدى يساهم الإنتاج المحلي من لحوم الأغنام على تلبية الطلب المحلي في ليبيا خلال فترة الدراسة وما هو حجم الفجوة الغذائية وتأثيرها على مستويات الأسعار ونصيب الفرد؟

أما السؤال الفرعي للمشكلة يتمثل في: ماهي السياسات والبرامج التي يتطلب اتباعها لضمان تقليص الفجوة من لحوم الأغنام وضمان الأمن الغذائي بنسبة عالية لمجابهة التقلبات في الأسعار العالمية؟

**■ أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع إنتاج واستهلاك لحوم الأغنام في ليبيا خلال الفترة (2018–2023)، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

1. تحليل واقع وتطور إنتاج لحوم الأغنام في ليبيا خلال الفترة (2018–2023) وبيان اتجاهاته العامة.
2. دراسة تطور الاستهلاك المحلي لحوم الأغنام ومقارنته بالإنتاج المحلي خلال فترة الدراسة.
3. قياس وتحليل الفجوة الغذائية بين إنتاج واستهلاك لحوم الأغنام وأثرها على الأمن الغذائي الحيواني.
4. تحليل أثر النمو السكاني على نصيب الفرد من لحوم الأغنام وتغير هيكل استهلاك اللحوم الحمراء.
5. تقييم دور الواردات والعوامل المؤثرة على إنتاج لحوم الأغنام، واقتراح توصيات تسهم في رفع كفاءة الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على الاستيراد.

■ **أهمية الدراسة**

تتمثل في اظهار صورة شاملة للوضع الراهن لإنتاج واستهلاك لحوم الأغنام في ليبيا، مع التركيز على الفجوة الغذائية ونصيب الفرد، ودور الواردات في سد النقص الغذائي. كما تسلط الضوء على العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلي مثل الموارد الطبيعية، نظم التربية والتغذية، البنية التحتية، والدعم الفني والتمويلي، ما يساعد صناع القرار في تطوير سياسات واستراتيجيات لتعزيز الإنتاج المحلي. كما أنها تعد مرجعًا علميًا للبحوث المستقبلية، وتقدم توصيات عملية لدعم المزارعين، زيادة الكفاءة الإنتاجية، وتحقيق الأمن الغذائي الحيواني المستدام وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

■ **منهجية الدراسة**

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح برصد وتحليل اتجاهات الإنتاج والاستهلاك لحوم الأغنام في ليبيا خلال الفترة 2018–2023، وتحديد الفجوة الغذائية والواردات بدقة، حيث تم جمع البيانات الرسمية حول الإنتاج السنوي للحوم الأغنام، بالإضافة إلى نصيب الفرد والواردات من لحوم الأغنام، خلال الفترة الزمنية المحددة. وقد تم استخدام مصادر دولية موثوقة، إضافة إلى البيانات الوطنية الصادرة عن وزارة التخطيط الليبية، وكذلك الدراسات العربية ذات الصلة لتعزيز السياق المحلي.

■ **مصادر البيانات وحدود الدراسة**

اعتمدت الدراسة على مصادر بيانات موثوقة وشاملة لضمان دقة التحليل. فقد تم استخدام البيانات الرسمية الوطنية حول السكان والإحصاءات الزراعية من وزارة التخطيط الليبية، بالإضافة إلى المصادر الدولية المختصة بالإنتاج الحيواني والأسواق. كما تم الاستفادة من الدراسات العلمية والأدبية العربية المتعلقة بالإنتاج الحيواني والأمن الغذائي لتعزيز السياق المحلي وتحليل النتائج بشكل أوسع. وتتمركز حدود الدراسة الزمنية والجغرافية والموضوعية لتكون الفترة من 2018 إلى 2023، مع التركيز على جميع مناطق إنتاج الأغنام في ليبيا، وتحليل الإنتاج المحلي، نصيب الفرد، الفجوة الغذائية، وحجم الواردات، بما يتيح تقديم رؤية شاملة للقطاع الحيواني الوطني وربط النتائج بالعوامل المؤثرة فيه.

**● الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي للحوم الأغنام في ليبيا خلال الفترة 2018-2023**

تُظهر بيانات الجدول (1) وجود اختلال هيكلي واضح بين العرض المحلي والطلب الاستهلاكي على لحوم الأغنام في ليبيا خلال الفترة 2018- 2023. فعلى مستوى الإنتاج يتضح أن الكميات المنتجة محليًا ظلت شبه ثابتة، حيث تراوحت بين 40 و43 ألف طن سنويًا، وهو ما يعكس محدودية التوسع في الطاقة الإنتاجية للقطاع الحيواني، واعتماده بدرجة كبيرة على نظم تربية تقليدية لم تشهد تحديثًا جوهريًا خلال فترة الدراسة. ويشير هذا الثبات إلى أن القطاع لم يستفد بالشكل الكافي من الإمكانات المتاحة لرفع الإنتاجية، سواء على مستوى تحسين السلالات أو نظم التغذية والتسمين. في المقابل، اتخذ الاستهلاك المحلي اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، إذ ارتفع من نحو 55 ألف طن في عام 2018 إلى حوالي 60 ألف طن في عام 2023، بزيادة تقارب 9٪ خلال فترة الدراسة. ويُعزى هذا النمو في الاستهلاك إلى الزيادة المستمرة في عدد السكان، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء، إضافة إلى المكانة الغذائية والاجتماعية التي تحتلها لحوم الأغنام في النظام الغذائي الليبي. ويعكس هذا الاتجاه ديناميكية الطلب الاستهلاكي مقارنة بجمود العرض المحلي، ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية بصورة تدريجية. ونتيجة لهذا التباين بين الإنتاج والاستهلاك، اتسعت الفجوة الغذائية من حوالي 14 ألف طن في عام 2018 إلى نحو 19 ألف طن في عام 2023. كما ارتفعت نسبة الفجوة من إجمالي الاستهلاك من 25.5٪ إلى 31.7٪، وهو ما يدل على تزايد اعتماد السوق المحلية على مصادر خارجية لتلبية الطلب، سواء عبر الواردات المباشرة أو من خلال الضغط على المخزون المحلي. ويشير هذا التطور إلى أن أي تحسن محدود في الإنتاج، كما حدث في عام 2019، لم يكن كافيًا لتعويض الزيادة المستمرة في الاستهلاك، حيث سرعان ما عادت الفجوة إلى الاتساع في السنوات اللاحقة.

**جدول (1) الفجوة الغذائية بين إنتاج واستهلاك لحوم الأغنام في ليبيا (2018-2023)**

| السنة | الإنتاج المحلي (طن) | الاستهلاك المحلي (طن) | الفجوة الغذائية (طن) | نسبة الفجوة من الاستهلاك ( ٪ ) |
|---|---|---|---|---|
| 2018 | 41,000 | 55,000 | 14,000 | 25.5 |
| 2019 | 43,000 | 56,000 | 13,000 | 23.2 |
| 2020 | 41,500 | 57,000 | 15,500 | 27.2 |
| 2021 | 41,200 | 58,000 | 16,800 | 29.0 |
| 2022 | 40,800 | 59,000 | 18,200 | 30.8 |
| 2023 | 41,000 | 60,000 | 19,000 | 31.7 |

● المصدر: ***FAO (2023); Helgi Library (2023); IndexBox (2024)***

وتعكس العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية بأن المشكلة الأساسية لا تكمن في تقلب الإنتاج من عام لآخر، بل في غياب النمو الإنتاجي طويل الأجل. فاستمرار الإنتاج عند مستويات شبه ثابتة، في ظل تزايد الطلب، يؤدي حتمًا إلى تعميق العجز الغذائي، ويجعل الأمن الغذائي الحيواني أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والبيئية. كما أن هذا الواقع يحد من قدرة القطاع الحيواني على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة محليًا دون الاعتماد على الاستيراد. وتؤكد بيانات الجدول (1) أن معالجة الفجوة الغذائية للحوم الأغنام في ليبيا تتطلب سياسات إنتاجية وهيكلية متكاملة تستهدف رفع كفاءة الإنتاج المحلي وتحسين الإنتاجية الرأسية، بالتوازي مع إدارة الطلب الاستهلاكي، بما يسهم في تقليص الفجوة الغذائية وتعزيز استدامة الأمن الغذائي الحيواني على المدى المتوسط والطويل.

**● تأثير النمو السكاني على نصيب الفرد من لحوم الأغنام في ليبيا في الفترة 2018–2023**

توضح بيانات الجدول (2) ان هناك علاقة وثيقة بين النمو السكاني وأنماط الاستهلاك الغذائي للحوم الحمراء بصفة عامة ولحوم الأغنام بصفة خاصة في ليبيا. فقد ارتفع عدد السكان تدريجيًا من نحو 6.6 ملايين نسمة في عام 2018 إلى حوالي 7.1 ملايين نسمة في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة سكانية ملحوظة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، انعكست بشكل مباشر على الطلب الكلي على الغذاء، وخاصة مصادر البروتين الحيواني. وعلى مستوى الاستهلاك الفردي، تشير البيانات إلى أن نصيب الفرد من إجمالي اللحوم الحمراء شهد اتجاهًا تصاعديًا، حيث ارتفع من نحو 20 كجم/فرد/سنة في عام 2018 إلى حوالي 23.5 كجم/فرد/سنة في عام 2023. ويعكس هذا الارتفاع تحسن القدرة الشرائية نسبيًا لبعض الفئات، وتغير أنماط الاستهلاك الغذائي، وزيادة الوعي الغذائي بأهمية البروتين الحيواني، فضلًا عن التوسع النسبي في توفر اللحوم بمختلف أنواعها في الأسواق المحلية. في المقابل، يلاحظ أن نصيب الفرد من لحوم الأغنام لم يشهد الارتفاع نفسه، إذ ظل شبه ثابت عند مستويات تراوحت بين 8 و8.7 كجم/فرد/سنة، مع غير إن طفيف نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة. ويُفسر هذا الاستقرار النسبي في نصيب الفرد من لحوم الأغنام بعدة عوامل، من أبرزها ثبات الإنتاج المحلي، وارتفاع أسعار لحوم الأغنام مقارنة ببعض البدائل الأخرى، إضافة إلى تزايد الاعتماد على أنواع أخرى من اللحوم مثل الدواجن أو اللحوم المستوردة لتغطية الطلب المتزايد. ويؤكد هذا الاتجاه ما تعكسه النسبة المئوية للحوم الأغنام من إجمالي استهلاك اللحوم الحمراء، حيث انخفضت من 42.5٪ في عام 2018 إلى نحو 34.5٪ في عام 2023. ويشير هذا التراجع النسبي إلى تغير هيكل الاستهلاك الغذائي لصالح مصادر أخرى من اللحوم، وهو ما يعكس قدرة السوق على التكيف مع فجوة العرض في لحوم الأغنام عبر تنويع مصادر البروتين الحيواني.

جدول (2) النمو السكاني وتطور نصيب الفرد من لحوم الأغنام في ليبيا (2018-2023)

| السنة | عدد السكان (مليون نسمة) | إجمالي الاستهلاك من اللحوم الحمراء (كجم/فرد/سنة) | نصيب الفرد من لحوم الأغنام (كجم/فرد/سنة) | (٪) لحوم الأغنام من إجمالي اللحوم الحمراء |
|---|---|---|---|---|
| 2018 | 6.6 | 20 | 8.5 | 42.5 |
| 2019 | 6.7 | 21 | 8.7 | 41.4 |
| 2020 | 6.8 | 22 | 8.3 | 37.7 |
| 2021 | 6.9 | 22.5 | 8.2 | 36.4 |
| 2022 | 7.0 | 23 | 8.0 | 34.8 |
| 2023 | 7.1 | 23.5 | 8.1 | 34.5 |

● المصدر: (FAO (2023); Helgi Library2023)

وعموما البيانات بالجدول (2) توضح أن النمو السكاني المستمر إلى جانب ثبات الإنتاج المحلي للحوم الأغنام، أدى إلى ضغط متزايد على نصيب الفرد، ومنع حدوث تحسن ملموس في استهلاك الفرد من هذا النوع من اللحوم. ويبرز هذا الواقع أهمية تبني سياسات إنتاجية تستهدف زيادة المعروض المحلي من لحوم الأغنام، بما يضمن الحفاظ على نصيب الفرد وتحقيق توازن أفضل بين العرض والطلب، ويعزز في الوقت نفسه استدامة الأمن الغذائي الحيواني في ليبيا.

● **واقع الواردات من لحوم الأغنام في ليبيا خلال الفترة (2018- 2023)**

تعتمد ليبيا على الاستيراد كأداة تكميلية لسد العجز القائم بين الإنتاج المحلي والطلب المتزايد على اللحوم الحمراء، إلا إن هذا الاعتماد يتسم بعدم الاستقرار والتذبذب من عام إلى آخر. ففي عام 2018، بلغت واردات لحوم الأغنام نحو 256 ألف كجم، وهو مستوى يعكس محاولة محدودة لتغطية الفجوة الغذائية في ظل إنتاج محلي شبه ثابت. ومع دخول عام 2019، ارتفعت الواردات بشكل ملحوظ لتصل إلى حوالي 410 ألاف كجم، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب الاستهلاكي المصاحب للنمو السكاني، إلى جانب محدودية قدرة الإنتاج المحلي على

الاستجابة السريعة لاحتياجات السوق، وسجلت الواردات ذروتها في عام 2020، حيث بلغت حوالي 532.8 ألف كجم، وهو أعلى مستوى خلال الفترة 2018–2023. ويُفسر هذا الارتفاع الاستثنائي بعدة عوامل متداخلة، من أهمها اضطراب سلاسل الإمداد المحلية، وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي، إضافة إلى تزايد الطلب على اللحوم الحمراء نتيجة التغيرات في أنماط الاستهلاك الغذائي، فضلًا عن اعتماد الدولة بشكل أكبر على الأسواق الخارجية لضمان توفر السلع الغذائية الأساسية. كما ساهمت الظروف الاقتصادية والبيئية غير المستقرة في الحد من التوسع الإنتاجي المحلي، ما دفع نحو تعويض النقص عبر الاستيراد. وبالنظر للشكل (1) الذي يشير إلى انخفاض ملحوظ في الواردات خلال عامي 2021 و2022، حيث تراجعت الكميات المستوردة مقارنة بعام الذروة، وهو ما قد يُعزى إلى عدة اعتبارات، منها: القيود المالية، وارتفاع أسعار اللحوم في الأسواق العالمية، وتقلبات أسعار الصرف، إضافة إلى توجهات رسمية أو غير رسمية لترشيد الاستيراد وتقليل الضغط على الميزان التجاري. كما قد يعكس هذا التراجع محاولات جزئية للاعتماد على الإنتاج المحلي، رغم محدودية أثرها الفعلي في تقليص الفجوة الغذائية. وفي عام 2023، استمرت الواردات عند مستويات متوسطة دون أن تعود إلى ذروة 2020، ما يؤكد أن الاستيراد ظل أداة ظرفية لمعالجة النقص وليس حلًا هيكليًا لمشكلة الأمن الغذائي الحيواني. وبالرغم من أهمية الواردات إلا إنها لم تكن كافية لتعويض التوسع المستمر في الفجوة الغذائية، خاصة في ظل الزيادة السكانية وارتفاع متوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء.

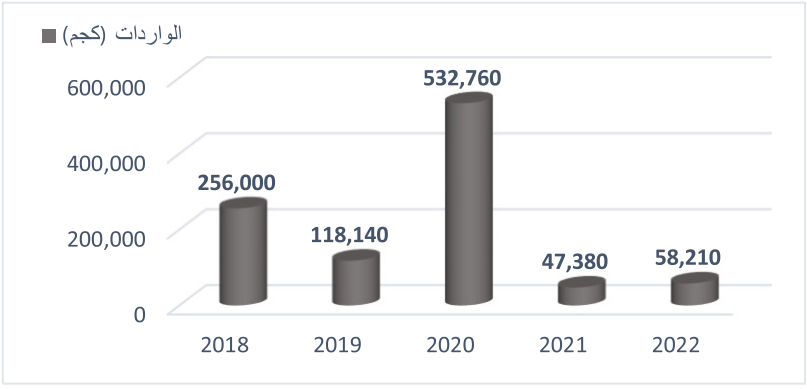


**شكل (1) الواردات الليبية من لحوم الأغنام خلال الفترة (2018–2022)**

● **المصدر: (FAO (2023); Helgi Library (2023); IndexBox 2024)**

وبوجه عام، فإن الواردات تشير إلى أن الاعتماد على الاستيراد يظل حلًا مؤقتًا عالي التكلفة ومعرضًا للتقلبات الخارجية، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى تبني سياسات طويلة الأجل تستهدف رفع كفاءة الإنتاج المحلي، وتحسين نظم التربية والتغذية، وتطوير البنية التحتية للقطاع الحيواني، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الغذائي في ليبيا.

- **العوامل المؤثرة على إنتاج لحوم الأغنام في ليبيا**

يتأثر إنتاج لحوم الأغنام في ليبيا بمجموعة متداخلة من العوامل البيئية والاقتصادية والتقنية والمؤسسية، التي ساهمت مجتمعة في بقاء الإنتاج المحلي عند مستويات شبه ثابتة خلال فترة الدراسة، رغم تزايد الطلب الاستهلاكي. وتُعد هذه العوامل من المحددات الرئيسة لقدرة القطاع الحيواني على التوسع وتحقيق كفاءة إنتاجية أعلى ومنها:

1. العوامل الطبيعية والبيئية التي تلعب دورًا محوريًا في تحديد مستوى الإنتاج، إذ تعاني ليبيا من ندرة الموارد المائية، وتكرار فترات الجفاف، وتدهور المراعي الطبيعية نتيجة الرعي الجائر والتغيرات المناخية، وهو ما أدى إلى انخفاض القدرة الإنتاجية للمراعي التقليدية وزيادة الاعتماد على الأعلاف المصنعة (السنوسي، 2019). وقد انعكس ذلك في ارتفاع تكاليف التغذية، التي تمثل النسبة الأكبر من تكاليف إنتاج لحوم الأغنام، مما حدّ من قدرة المربين على التوسع في أعداد القطعان.
2. نظم التربية والتغذية التي تعد من أبرز القيود الإنتاجية، حيث لا يزال قطاع تربية الأغنام يعتمد بدرجة كبيرة على الأساليب التقليدية، مع محدودية تطبيق نظم التسمين الحديثة والعلائق المتوازنة. وأشارت دراسات محلية إلى أن ضعف برامج التحسين الوراثي، وقلة الأعلاف المركزة، وعدم انتظام التحصينات البيطرية، تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو وارتفاع نسب النقوق، مما ينعكس سلبًا على الإنتاج الكلي من اللحوم (عبد الرحمن والسكران، 2025؛ وزارة الزراعة الليبية، 2020).
3. ضعف البنية التحتية والخدمات الإنتاجية يعد عاملاً مؤثراً آخر، حيث تعاني مرافق

الذبح والتخزين والنقل من قصور واضح، لا سيما في المناطق الريفية. ويؤدي غياب المسالخ الحديثة وسلاسل التبريد الفعالة إلى ارتفاع الفاقد بعد الذبح وانخفاض جودة المنتج، مما يقلل من القيمة التسويقية للحوم الأغنام ويضعف الحوافز الإنتاجية لدى المربين (FAO, 2022).

4. ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، خاصة الأعلاف والأدوية البيطرية، إلى جانب محدودية الحصول على التمويل والقروض الزراعية الميسرة، يشكل عائقًا رئيسيًا إمام تحسين الإنتاج. وقد أظهرت دراسات اقتصادية أن ضعف الدعم الحكومي الموجه للقطاع الحيواني يقلل من جدوى الاستثمار في تربية الأغنام، ويجعل المربين أكثر عرضة لتقلبات الأسعار والمخاطر الإنتاجية (**السنوسي، 2019؛ وزارة التخطيط الليبية، 2023**).

5. غياب استراتيجية وطنية واضحة لتطوير قطاع تربية الأغنام، حيث تتسم السياسات الزراعية بالتجزئة وعدم التنسيق بين الجهات المعنية، فضلًا عن ضعف الإرشاد الزراعي والبيطري، ما يحد من انتقال التقنيات الحديثة إلى المربين ويؤخر تبني الممارسات الإنتاجية المحسنة (FAO, 2023).

6. تأثير العوامل الاجتماعية والسوقية في مستويات الإنتاج، إذ تعتمد غالبية الأسر الريفية على تربية الأغنام كمصدر دخل تكميلي أو للاستهلاك الذاتي، مع ملكيات صغيرة للقطعان، وهو ما يقلل من فرص التوسع التجاري المنظم. إضافة إلى ذلك، تسهم تقلبات الأسعار وضعف التنظيم التسويقي في عدم استقرار العوائد، مما يؤثر سلبًا على قرارات المربين الاستثمارية (**عبد الرحمن والسكران، 2025**).

**خلاصة القول،** يتضح أن إنتاج لحوم الأغنام في ليبيا يتأثر بمنظومة معقدة من العوامل المتداخلة، ولا يمكن تحقيق نمو إنتاجي ملموس دون معالجة هذه العوامل بشكل متكامل. ويؤكد ذلك الحاجة إلى سياسات شاملة تستهدف تحسين الموارد الطبيعية، وتحديث نظم التربية والتغذية، وتعزيز البنية التحتية والدعم المؤسسي، بما يسهم في رفع الإنتاجية وتقليص الفجوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي الحيواني.

■ **النتائج**

أظهرت نتائج الدراسة أن إنتاج لحوم الأغنام في ليبيا خلال الفترة 2018–2023 اتسم بالاستقرار النسبي دون تحقيق نمو حقيقي، حيث تراوح بين 40 و43 ألف طن سنويًا، وهو ما يعكس محدودية التطور في نظم التربية والتغذية واستمرار الاعتماد على الأساليب التقليدية، إلى جانب القيود البيئية والاقتصادية. في المقابل، سجل الاستهلاك المحلي اتجاهًا تصاعديًا، إذ ارتفع من نحو 55 ألف طن إلى حوالي 60 ألف طن، مدفوعًا بالنمو السكاني وتزايد الطلب على البروتين الحيواني. وأدى هذا التباين إلى اتساع الفجوة الغذائية من نحو 14 ألف طن إلى قرابة 19 ألف طن، وارتفاع نسبتها من إجمالي الاستهلاك من 25.5٪ إلى أكثر من 31٪. كما ظل نصيب الفرد من لحوم الأغنام شبه ثابت عند حدود 8–8.7 كجم/فرد/سنة، مع تراجع أهميتها النسبية ضمن إجمالي استهلاك اللحوم الحمراء. وأوضحت النتائج أن الواردات ساهمت جزئيًا في سد الفجوة، لكنها اتسمت بالتذبذب ولم تكن كافية لمعالجة العجز المتزايد. وأكدت الدراسة أن القيود البيئية والاقتصادية والتقنية والمؤسسية مجتمعة حدّت من نمو الإنتاج المحلي، مما يستدعي تبني سياسات إنتاجية متكاملة وإصلاحات هيكلية لتعزيز الأمن الغذائي الحيواني وتحقيق الاستدامة.

■ **التوصيات**

بناءً على النتائج المتحصل عليها توصي الدراسة بما يلي:

1. ينبغي تبني برامج حديثة لتحسين التغذية والتسمين، تشمل استخدام أعلاف متوازنة، وتحسين الرعاية البيطرية، وتطبيق نظم تسمين مبتكرة، بهدف رفع الإنتاجية الفردية للقطيع وتحسين جودة اللحوم.
2. يجب توفير قروض ميسرة وبرامج دعم مالي مستدام للمزارعين، إلى جانب برامج تدريبية وإرشادية متخصصة في تربية الأغنام، مما يساهم في تحسين القدرة الإنتاجية وتقليل المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج.
3. تطوير البنية التحتية للقطاع الحيواني ويشمل ذلك إنشاء مسالخ حديثة، وتطوير

مرافق التخزين المبردة، وتحسين وسائل النقل، لضمان تقليل الفاقد بعد الذبح، والحفاظ على جودة اللحوم، وزيادة القيمة التسويقية للمنتج المحلي.

4. تشجيع التحول إلى نظم إنتاج حديثة تعتمد على تحسين السلالات، وإدارة القطيع بشكل علمي، واستخدام التكنولوجيا في المراقبة والتغذية، بهدف زيادة الكفاءة والإنتاجية والتقليل من الاعتماد على الموارد المحدودة.

5. ضرورة تطوير قاعدة بيانات وطنية شاملة لمتابعة حجم الإنتاج وعدد الذبائح ونصيب الفرد والاستهلاك، لدعم التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية المستندة إلى بيانات.

6. يجب أن تُدرج استراتيجيات تعزيز الإنتاج المحلي للأغنام ضمن السياسات الوطنية للأمن الغذائي، بهدف تقليل الاعتماد على الواردات، وزيادة الاستقرار الغذائي، خصوصًا في مواجهة التغيرات الاقتصادية والبيئية المحتملة.

7. تشجيع وتعزيز التعاون بين الجامعات، ومراكز البحث الزراعي، ووزارة الزراعة، لتطوير برامج بحثية تطبق تقنيات حديثة في التربية والتغذية، وتحليل أسباب الفجوة الغذائية ووضع حلول مبتكرة لتعزيز الإنتاج المحلي.

## ■ المراجـــــع

### ● أولًا: المراجع العربية

1- السنوسي، إسماعيل (2019). الكفاءة الاقتصادية للمدخلات المستخدمة في إنتاج لحوم الأغنام بمنطقة بني وليد في ليبيا. مجلة البحوث الزراعية الليبية، المجلد (8)، العدد (2)، ص 112–130.

2- الشريف، مصطفى (2023). الأمن الغذائي الحيواني في ليبيا وأهمية تربية الأغنام. مجلة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية، المجلد (10)، العدد (3)، ص 55–73.

3- عبد الرحمن، أحمد، والسكريان، محمد (2025). تحديات إنتاج اللحوم الحمراء في ليبيا وتحليل الفجوة الغذائية. مجلة الدراسات الزراعية العربية، المجلد (12)، العدد (3)، ص 45–62.

4- عبد الكريم، سامي (2015). الزراعة الحيوانية وإنتاج الأغنام في ليبيا: الواقع والتحديات. طرابلس: دار النشر الجامعي.

5- وزارة التخطيط الليبية (2023). تقديرات السكان والإحصاءات الوطنية 2018–2023. طرابلس: وزارة التخطيط الليبية.

6- وزارة الزراعة الليبية (2020). تقرير الدعم والإرشاد الزراعي للقطاع الحيواني. طرابلس: وزارة الزراعة الليبية.

## ● ثانيًا: المراجع الأجنبية

1- FAO .(2023) Sheep and goat meat production and trade statistics — Libya .Food and Agriculture Organization of the United Nations.

2- Helgi Library .(2023) Sheep and goat meat – Producing animals and slaughtered in Libya .Helgi Library Database.

3- IndexBox .(2024) Sheep and goat meat – Libya market analysis 2018–2023. IndexBox Market Report.

4- World Bank .(2023) World Development Indicators: Libya.

# جودة الخدمات التعليمية وأثرها على رضا الطلبة

## دراسة تطبيقية على طلبة كلية الزراعة_جامعة طرابلس_ ليبيا.

■ وسيم محمد عبد السلام البهيليل*

● تاريخ استلام البحث 2026/03/17م ● تاريخ قبول البحث 2026/05/07م

■ **المستخلص**:

استهدف البحث بصفة أساسية التعرف على أثر جودة الخدمات التعليمية المقدمة في كلية الزراعة بجامعة طرابلس على مستوى رضا الطلبة، مع تقييم واقع تلك الخدمات وتحديد العوامل المؤثرة في تقدير الطلبة لها، بما يُسهم في تحسين المخرجات التعليمية، وقد استند البحث على بيانات أولية جُمعت من طلبة الكلية عبر استبانة أُعدّت لتوفير المعلومات اللازمة لتحليل موضوع الدراسة، إلى جانب بيانات ثانوية ذات صلة، وقد استُخدِمَ التحليل الاقتصادي القياسي بتطبيق نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي *(Binomial Logistic Regression)* بهدف التنبؤ بإمكانية تحسين مستوى الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة، اعتمادًا على مجموعة من المتغيرات المستقلة مقابل متغير تابع يتمثل في مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة، وأظهرت النتائج أن تحسين مستوى الخدمات المرتبطة بإدارة المكتبة، وقاعات ومرافق الكلية، ومعالجة مشكلات تسجيل المقررات الدراسية، ومدى توفر الحاسوب لإستخدامات الطلبة يُسهم في رفع جودة الخدمات التعليمية المقدمة، حيث بلغت نسب التحسن *88 %، 83 %، 34 %* على الترتيب.

● **الكلمات المفتاحية**: جودة الخدمات التعليمية، رضا الطلبة، كلية الزراعة، جامعة طرابلس.

* محاضر- قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة طرابلس E-mail: W.albhilil@uot.edu.ly

■ **Abstract:**

The study aimed to identify the impact of the quality of educational services which provided by the Faculty of Agriculture at University of Tripoli for student satisfaction, through their evaluation of the quality of the services which provided to them. In addition, to identifying the importance of factors that students use in evaluating the quality of those services in order to achieve their satisfaction. Thus, developing the quality of the educational product. The study relied on the primary data which collected from the College of Agriculture at University of Tripoli, based on an interview and a questionnaire form to provide the amount of necessary data to analyze the study, which is not available in secondary data. It relied on the econometric analysis method by using Binomial logistic regression model to achieve the goals, and to predict the possibility of developing the educational services level in the study area, where several independent variables were used against one dependent variable, which is the quality of educational services for students. The results of the study indicate the following: Increasing or improving the levels of (the administration of library, halls and facilities in the college, solving the problems of course registration in appropriate way, the health facilities and student breaks) raises the probability of increasing the quality of services which provided to students 88 %. 83 %. 34 % percentage in the same order.

● **Keywords:** level of services, student satisfaction, College of Agriculture

■ **المقدمة:**

يتمثل مفهوم الخدمة التعليمية في توفير الاحتياجات الأساسية للنظام التعليمي، والذي يشمل مختلف أركان العملية التعليمية من : أستاذ، وطالب، وإدارة، وبنية أساسية وغيرها، ويعني ذلك النظر إلى المؤسسة التعليمية نظرة كلية شاملة، بهدف تعظيم استفادة المستفيد الأول (المجتمع) بمؤسساته وأفراده من الجهود التي تبذلها مؤسسات التعليم، ومن هذا المنطلق يتطلب الأمر من الجامعات دراسة آراء الطلبة حول مختلف جوانب الحياة الأكاديمية، للتعرّف على مستوى رضاهم والعمل على ضمان جودة ما يُقدَّم لهم من خدمات، إضافةً إلى السعي لتلبية احتياجات المستفيدين الأساسيين من العملية التعليمية، والمتمثلين في المخرج النهائي لها وهم الطلبة، وقد لا يتوافق مستوى ما تقدمه الجامعة مع توقعات الطلبة وتقييمهم، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على درجة رضاهم، ويحدّ من تحقيق

الأهداف المرجوة من تلك الجهود. وفي ضوء ما تقدم جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرّف على درجة رضا طلبة كلية الزراعة بجامعة طرابلس – ليبيا عن مستوى الخدمات المقدمة لهم.**(عزالدين، 2016).**

■ **مشكلة البحث:**

تُعد جودة الخدمات التعليمية من أهم العوامل المؤثرة في كفاءة مخرجات التعليم العالي، نتيجة العديد من التحديات التي تتعلق بضعف جودة الخدمات المقدمة للطلبة، سواء على مستوى التدريس أو البنية التحتية أو الخدمات الإدارية.

لذلك تعاني العديد من الكليات الجامعية ومنها كلية الزراعة مجموعة من الإشكاليات التي ثؤتر على مستوى رضا الطلبة والتي تتطلب دراستها وتحليل أسبابها وطرق مُعالجتها والسؤال المُنبتق عن المشكلة البحثية هو :-

ما مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة لطلبة كلية الزراعة – جامعة طرابلس؟ وما أثر هذه الجودة على مستوى رضا الطلبة .

● **مصادر البيانات:**

اعتمد البحث على البيانات الأولية التي جُمعت من كلية الزراعة بجامعة طرابلس، وذلك من خلال المقابلة الشخصية بالاستناد إلى استمارة استبيان صُممت لتوفير قدر من البيانات اللازمة لتحليل أحد جوانب الظاهرة موضع الدراسة، والتي لا تتوافر من خلال البيانات الثانوية. كما تم اختيار عينة عشوائية طبقية وفقًا للأهمية النسبية لأعداد الطلبة في أقسام الكلية.

● **الأسلوب البحثي والتحليلي:**

لتحقيق الأهداف المنشودة من البحث، تم استخدام أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي والتحليل الاقتصادي القياسي، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي *(Binomial Logistic Regression)* بهدف التنبؤ بإمكانية تحسين مستوى الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة. وقد تم استخدام عدد من المتغيرات المستقلة مقابل متغير تابع واحد وهو جودة الخدمات المقدمة للطالب.

- **منطقة الدراسة وتحديد حجم مفردات العينة:**

تضم كلية الزراعة بجامعة طرابلس عددًا من الأقسام التخصصية الرئيسة وهي: قسم علوم وتقنية الأغذية، قسم الاقتصاد المنزلي، الاقتصاد الزراعي، الهندسة الزراعية، الإنتاج الحيواني، وقاية نبات، الزراعات المائية، التربة والمياه، علوم المحاصيل، البستنة، وأخيرًا قسم المراعي والغابات،(مكتب الدراسة والامتحانات كلية الزراعة).

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم *(1)* إلى الأهمية النسبية لتخصصات كلية الزراعة وفقًا لأعداد الطلبة المسجلين في كل قسم، ويتضح أن قسم علوم وتقنية الأغذية يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الطلبة بنسبة بلغت نحو *27.82 %*، يليه في المرتبة الثانية قسم الاقتصاد المنزلي بنسبة بلغت نحو *23.78 %*، ثم تأتي بقية الأقسام تباعًا، وهي: الاقتصاد الزراعي، الهندسة الزراعية، الإنتاج الحيواني، وقاية نبات، الزراعات المائية، التربة والمياه، علوم المحاصيل، البستنة،والمراعي والغابات، بنسبة بلغت نحو *14.60 % ، 5.84 %، 5.70 %، 4.73 %، 3.76 %، 3.76 %، 3.62 %، 3.34 %، 3.06 %* على التوالي من إجمالي أعداد الطلبة في التخصصات المختلفة. ولتحديد حجم العينة تم الاستعانة بمعادلة **(هيربرت آركن)** حيث إن: **n)** ترمز إلى حجم العينة المطلوبة، **( N)** ترمز إلى حجم المجتمع، **t))** ترمز إلى الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة *(1.96 عند 95 % )*، **(P)** نسبة توفر الخاصية في المجتمع وغالباً تؤخذ *0.5*، **(SE)** نسبة الخطأ المسموح به *(0.05 أو 0.01)*، وبناءً على هذه

**الجدول رقم (1) : الأهمية النسبية لتخصصات كلية الزراعة وفقاً لأعداد الطلبة المسجلين بكل تخصص.**

| القسم | أعداد الطلبة | ٪ الأهمية النسبية لأعداد الطلبة |
|---|---|---|
| علوم وتقنية الأغذية | 200 | 27.82 |
| الاقتصاد المنزلي | 171 | 23.78 |
| الاقتصاد الزراعي | 105 | 14.60 |

| القسم | أعداد الطلبة | ٪ الأهمية النسبية لأعداد الطلبة |
|---|---|---|
| الهندسة الزراعية | 42 | 5.84 |
| الإنتاج الحيواني | 41 | 5.70 |
| وقاية نبات | 34 | 4.73 |
| التربة والمياه | 27 | 3.76 |
| الزراعات المائية | 27 | 3.76 |
| علوم المحاصيل | 26 | 3.62 |
| البستنة | 24 | 3.34 |
| المراعي والغابات | 22 | 3.06 |
| الإجمالي | 719 | 100.0 |

**المرحلة التمهيدية : ( Foundation) مرحلة قبل التنسيب للأقسام العلمية، ويتم فيه تجهيز الطالب بدراسة المقررات العامة قبل التخصص ويضم حوالي 130 طالبا وطالبة، ولم يتم احتساب هذا العدد ضمن مجتمع الدراسة.**

**● المصدر : مكتب الدراسة والامتحانات بكلية الزراعة / جامعة طرابلس، فصل الخريف من العام 2025-2026.**

المعادلة والبيانات المتوفرة عن منطقة الدراسة تم حساب الحجم المناسب للعينة ويساوي *250* مفردة، بنسبة بلغت حوالي *34.77 %* من إجمالى عدد الطلبة بمنطقة الدراسة.

**● توزيع مفردات العينة على مناطق الدراسة:**

تشير البيانات الواردة في الجدول *(2)* إلى توزيع مفردات العينة المكونة من *250* مفردة بالاقسام وفقاً للأهمية النسبية لأعداد الطلبة بحيث يخص كل من قسم علوم وتقنية

الأغذية 70 استمارة، ثم يليه قسم الاقتصاد المنزلي 60 استمارة، ثم تأتي بقية الأقسام تباعًا، وهي: الاقتصاد الزراعي، الهندسة الزراعية، الإنتاج الحيواني، وقاية نبات، الزراعات المائية، التربة والمياه، علوم المحاصيل، البستنة، والمراعي والغابات 37، 14، 14، 12، 9، 9، 9، 8، 8، استمارة بنفس الترتيب.

**جدول رقم (2): توزيع مفردات العينة البحثية على الأقسام العلمية وفقاً لأعداد الطلبة**

| القسم | أعداد الطلبة | ٪ الأهمية النسبية لأعداد الطلبة | توزيع مفردات العينة |
|---|---|---|---|
| علوم وتقنية الأغذية | 200 | 27.82 | 70 |
| الاقتصاد المنزلي | 171 | 23.78 | 60 |
| الاقتصاد الزراعي | 105 | 14.60 | 37 |
| الهندسة الزراعية | 42 | 5.84 | 14 |
| الإنتاج الحيواني | 41 | 5.70 | 14 |
| وقاية نبات | 34 | 4.73 | 12 |
| التربة والمياه | 27 | 3.76 | 9 |
| الزراعات المائية | 27 | 3.76 | 9 |
| علوم المحاصيل | 26 | 3.62 | 9 |
| البستنة | 24 | 3.34 | 8 |
| المراعي والغابات | 22 | 3.06 | 8 |
| الإجمالي | 719 | 100.0 | 250 |

• **المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1).**

■ **النتائج والمناقشة:**

استهدف البحث تحليل أثر بعض معايير الجودة في المستوى التعليمي داخل القطاع الزراعي، وهي معايير يُستدل عليها عادةً من البيانات العامة المتوافرة على المستوى القومي، ولتحقيق هذا الهدف استُخدمت بيانات ميدانية على المستوى المحلي جُمعت من عينة عشوائية من الطلبة الدارسين في كلية الزراعة بجامعة طرابلس – ليبيا، وقد جرى جمع المعلومات بواسطة استمارة استبيان استُخدمت فيها المقابلة الشخصية أداةً رئيسة للحصول على البيانات.

● **توزيع مفردات العينة البحثية وفقًا لجنس الطلبة:**

توضح النتائج المبينة في الجدول رقم (3) توزيع مفردات العينة حسب الجنس، إذ بلغ عدد الذكور 75 طالبًا بنسبة تقارب 30 ٪ من إجمالي العينة، بينما بلغ عدد الإناث 175 طالبة بنسبة بلغت نحو 70 ٪ .

**ـ متغيرات البحث والاستبانة:**

تضمّنت الاستبانة مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمشاهدات أفراد العينة، وصُنّفت جميعها ضمن متغيرات ثنائية (Binary)، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

**جدول رقم (3): ا توزيع مفردات العينة البحثية وفقًا لجنس الطلبة.**

| القسم | التكرار | ٪ النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الذكور | 75 | 30 |
| الإناث | 175 | 70 |
| الإجمالي | 250 | 100.0 |

● **المصدر : جُمعت وحُسبت من بيانات عينة الدراسة للفصل الدراسي المزمع من العام الجامعي (2025–2026م).**

**- اختبار جودة المطابقة لمتغير الخدمات العامة المقدمة للطالب (y1):**

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم *(5)* إلى نتائج اختبار جودة المطابقة للنموذج المستخدم، حيث بلغت قيمة *Chi-square* وفق اختبار *Hosmer and Lemeshow Test* نحو *12.140* مع درجة حرية *(8)*. تبين أن النتائج دالة إحصائيًا عند مستوى *0.01*، مما يدل على ملاءمة النموذج لتحليل البيانات وقدرته على التمييز بين مستويات متغير الخدمات بناءً على العوامل المفسِّرة.

**جدول رقم (4) : يوضح مُتغيرات البحث الواردة في الاستبانة.**

| | أولاً: ما مدى رضا الطالب بمستوى الخدمات العامة المقدمة من الكلية (y1) | جيد | ضعيف |
|---|---|---|---|
| 1 | مستوى إدارة المكتبة، والقاعات، والمرافق، ومدى نظافتها داخل الكلية. | (مرتفع) | (مُتدنٍّ). |
| 2 | مستوى معالجة مشكلات تسجيل المقررات الدراسية بصورة مناسبة. | | |
| 3 | مستوى المرافق الصحية واستراحات الطلبة. | | |
| 4 | مستوى الأمن والسلامة داخل الكلية. | | |
| 5 | مستوى خدمات تكنولوجيا المعلومات (الإنترنت وتوفر الحواسيب لاستخدام الطلبة). | | |
| 6 | مستوى الخدمات الإرشادية التي تساعد على الوصول إلى المباني والقاعات الدراسية. | | |

| | ثانياً: تقييم الطالب للخدمة التعليمية المقدمة من الكلية (y2) | جيد | ضعيف |
|---|---|---|---|
| 1 | مدى توفر دليل الطالب بالكلية . | (مرتفع) | (مُتدنٍّ). |
| 2 | مدى قدرة أعضاء هيأة التدريس على توصيل المعلومة بوضوح. | | |
| 3 | مدى توفر التطبيقات والزيارات العلمية التي يشرف عليها أعضاء هيأة التدريس. | | |
| 4 | مدى تنوع أساليب ووسائل التعليم المستخدمة في العملية التعليمية. | | |
| 5 | مدى تميز الأساتذة بالقدرة على النقاش. | | |
| 6 | مدى تقديم الإرشاد الأكاديمي من قبل أعضاء هيأة التدريس عند اختيار المقررات | | |
| 7 | مستوى التواصل مع أعضاء هيأة التدريس عند الحاجة. | | |

● **المصدر : جُمعت وحُسبت من بيانات عينة الدراسة للفصل الدراسي المزمع من العام الجامعي (2025–2026م).**

**جدول رقم (5): نتائج اختبار جودة المطابقة لنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي.**

| Chi-Square | Df | Sig |
|---|---|---|
| *12.140* | *8* | **0.014** |

● **المصدر: حسبت من عينة الدراسة باستخدام برنامج (Logistic Regression SPSS) للتحليل الإحصائي.**

**- نسبة التصنيف الصحيحة للمتغيرات المستخدمة للتنبؤ بمتغير الخدمات العامة (Y1).**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم *(6)* إلى أن *120* مفردة من مجموعة الخدمات الجيدة في مجموعتهم الصحيحة بنسبة تنبؤ بلغت حوالي *70.6 %* في حين إن *50* مفردة صُنفوا

فى المجموعة الخاطئة بنسبة بلغت حوالي *29.4 %*. أما فيما يخص مجموعة الخدمات الضعيفة فقد استطاع النموذج أن يُصنف ما مقدارة *60* مفردة في المجموعة الصحيحة من أصل *80* مفردة بنسبة بلغت حوالي *75 %*. في حين صنف النموذج *20* مُفردة في مجموعتهم الخاطئة بنسبة بلغت حوالي *25 %* .

**الجدول رقم (6): نسبة التصنيف الصحيح للمتغيرات (y1).**

| القيم المشاهدة | | القيم المتنبئ بها | | ٪ التنبؤ الصحيحة |
|---|---|---|---|---|
| | | متغير الخدمات (y١) | | |
| | | جيد | ضعيف | |
| متغير الخدمات (y1) | جيد | 120 | 60 | 70.6 |
| | ضعيف | 50 | 20 | 75 |
| ٪ الكلية للتنبؤ | | | | **72.8** |

● المصدر: حسبت من عينة الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(**Logistic Regression_SPSS**)

**- تقدير معلمات النموذج الخاصة بمستوى الخدمات العامة المقدمة للطالب(y1).**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم *(7)* إلى تقدير معلمات النموذج لمتغير مستوى الخدمات العامة المقدمة للطالب (Y1):

بلغت قيمة اختبار *Wald* لكل من: *(Var1)* مستوى إدارة المكتبة والقاعات والمرافق. *(Var2)* مستوى معالجة مشكلات تسجيل المقررات الدراسية. *(Var3)* مستوى المرافق الصحية واستراحات الطلبة حوالي*(7.408). (6.402).(6.815)* بنفس الترتيب، أما الترجيح *(Odds Ratio)* للمتغيرات نفسها: *(3.024.) (3.085).*

**الجدول رقم (7): تقدير معلمات النموذج لمستوى الخدمات العامة المقدمة للطالب (y1)**

| المُتغيرات المتنبئ بها | قيمة اللوجست | الخطأ المعياري | اختبار والد | درجة الحرية | الدلالة | نسبة الترجيح |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | S. E | Wald | Df | Sig | Exp(B) |
| *Var1* | *1.025* | *.413* | *6.815* | *1* | *.008* | *2.787* |
| *Var2* | *1.040* | *.645* | *6.402* | *1* | *.003* | *2.829* |
| *Var3* | *1.653* | *.336* | *7.408* | *1* | *.001* | *5.222* |
| *Var4* | *.403* | *.481* | *2.546* | *1* | *.361* | *1.496* |
| *Var5* | *-1.087* | *.521* | *7.959* | *1* | *.005* | *.337* |
| *Var6* | *-1.784* | *.567* | *5.588* | *1* | *.053* | *.167* |
| **Constant** | **.212** | **.491** | **.065** | **1** | **.387** | **1.176** |

●**المصدر: حسبت من عينة الدراسة باستخدام برنامج (Logistic Regression_SPSS) للتحليل الإحصائي.**

*(3.667)* مما يشير إلى أن ارتفاع مستويات هذه المتغيرات يزيد من احتمال تحسن جودة الخدمات المقدمة للطالب، أما بالنسبة لمتغيري: *(Var5)* مستوى تكنولوجيا المعلومات.*(Var6)* توفر الحاسوب والإنترنت لاستخدامات الطلبة مستوى الإرشادات للوصول إلى المباني والقاعات الدراسية فبلغ اختبار *Wald* لهما *(7.959)*. *(5.588)*على الترتيب، وقيم الأرجحية *(.2640)*. *(0.326)*. مما يدل على أن انخفاض مستويات هذه المتغيرات يقلل من احتمال تحسن جودة الخدمات المقدمة للطالب، أما متغير *(X4)* الخاص بمستوى الأمن والسلامة داخل الكلية، فقد تبين إنه غير دال إحصائيًا، أي إنه لا يؤثر بشكل ملموس على مستوى جودة الخدمات في عينة الدراسة.

وبناءً على ماسبق يمكن التركيز على المتغيرات الأخرى التي لها أثر أكبر على تحسين مستوى الخدمات، والتي تسهم في تعزيز وتطويرها. ويمكن ترتيب أهمية المتغيرات

المستخدمة في التنبؤ بمتغير الخدمات حسب قوة تأثير كل متغير على جودة الخدمات التعليمية، كما هو موضح في الجدول رقم *(8)*.

**- اختبار جودة المطابقة لمتغير الخدمات التعليمية المقدمة للطالب (y2).**

تُشير البيانات في الجدول رقم *(9)* إلى نتائج اختبار *Hosmer and Lemeshow* لجودة المطابقة للنموذج اللوجستي ثنائي الحدين، حيث بلغت قيمة *Chi-square* حوالي *17.111* مع درجة حرية *(7)*. وهو ما يشير

**الجدول رقم (8): نسبة تأثير المتغيرات على جودة الخدمات العامة المقدمة للطالب (y1)**

| مستوى الخدمات المقدمة من الكلية **(y1)** | ٪ التنبؤ |
|---|---|
| *Var1*: مستوى إدارة المكتبة والقاعات والمرافق بالكلية. | 88 |
| *Var2*: مستوى معالجة مشاكل التسجيل للمقررات بشكل مناسب. | 83 |
| *Var5*: مستوى تكنولوجيا المعلومات (الانترنت، وتوفر الحاسوب لاستخدامات الطلبة). | 34 |
| *Var3*: مستوى المرافق الصحية واستراحات الطلبة. | 22 |
| *Var6*: مستوى وضوح الإرشادات للوصول للمباني والقاعات الدراسية. | 18 |
| *Var4*: مستوى الأمن والسلامة داخل الكلية. | * |

● **المصدر: حسبت من عينة الدراسة باستخدام برنامج (Logistic Regression_SPSS) للتحليل الإحصائي.**

**(غير دال إحصائيًا) *.**

إلى دلالة إحصائية، ويُظهر هذا أن النموذج مطابق للبيانات ولا توجد فروق كبيرة بين النموذج التصوري وبيانات العينة، مما يدل على قدرة النموذج على التنبؤ بكل مجموعة استنادًا إلى العوامل المؤثرة.

**- نسبة التصنيف الصحيح للمتغيرات المستخدمة في التنبؤ لمتغير الخدمات التعليمية (y2).**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم *(10)* إلى أن النموذج تمكن من تصنيف المفردات بشكل دقيق نسبيًا: حيث تبين إن *150* مفردة من مجموعة الخدمات الجيدة في المجموعة الصحيحة بنسبة تنبؤ بلغت *75 %*. بينما صنف *50* مفردة في المجموعة الخاطئة بنسبة *25 %*. في حين تم تصنيف 45 مفردات بشكل صحيح من مجموعة الخدمات الضعيفة: من أصل *50* مفردة بنسبة *90 %*. بينما صنف النموذج 5 مفردات في المجموعة الخاطئة بنسبة *10 %* .

**الجدول رقم (9) يوضح الاختبار الأساسي لجودة المطابقة للنموذج اللوجستي ثنائي الحدين.**

| Chi-square | Df | Sig |
|---|---|---|
| **17.111** | **7** | **.007** |

**•المصدر: حسبت من عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS – Logistic Regression للتحليل الإحصائي.**

**الجدول رقم (10): نسبة التصنيف الصحيح للمتغيرات المستخدمة للتنبؤ بمستوى الخدمات التعليمية (y2).**

| القيم المشاهدة | | القيم المتنبئ بها | | ٪ التنبؤ الصحيحة |
|---|---|---|---|---|
| | | متغير الخدمات | | |
| | | جيد | ضعيف | |
| متغير الخدمات | جيد | 150 | 50 | 75 |
| | ضعيف | 45 | 5 | 90 |
| ٪ الكلية للتنبؤ | | | | **82.5** |

**•المصدر: حسبت من عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS – Logistic Regression.**

**- تقدير معلمات النموذج لمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطالب (y2).**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم *(11)* إلى تقدير معلمات النموذج، حيث بلغت قيمة اختبار *Wald* للمتغيرات: *(Var2، Var6، Var3)*، والمتمثلة في: مدى تميز الأساتذة بالقدرة على النقاش، مدى توفر النشاطات العلمية والزيارات الميدانية في المقررات الدراسية، مدى تعاون أعضاء هيأة التدريس مع الطلبة لمعالجة المشكلات عند الحاجة حوالي (11.036)، (5.822) ،(5.648) بنفس الترتيب، أما نسبة الأرجحية للمتغيرات نفسها فكانت تقريبًا:*(6.993) ،(6.527) ،(5.956)* على الترتيب، مما يشير إلى أن زيادة مستويات هذه المتغيرات ترفع احتمالية تحسين جودة الخدمات التعليمية.

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى *(Var1، Var4، Var5)*، والمتمثلة في: مدى توفر دليل الطالب بالكلية، قدرة الأساتذة على إدخال التنوع التعليمي باستخدام وسائل مختلفة، توفر النصيحة الجيدة من قبل أعضاء هيأة التدريس عند تحديد خيارات الدراسة والتواصل عند الحاجة، فلم تُثبت أي دلالة إحصائية، مما يشير إلى الحاجة إلى زيادة الإمكانيات وتعزيز هذه الجوانب لتحسين جودة الخدمات التعليمية، إضافة إلى الاهتمام بتطوير الوسائل التعليمية والمراجع العلمية والدوريات الحديثة التي تدعم تنوع أساليب التدريس وتطويرها. كما يمكن ترتيب أهمية المتغيرات المستخدمة في التنبؤ بمتغير الخدمات التعليمية وفقًا لقوة تأثير كل متغير، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم *(12)*.

**جدول رقم (11): تقدير معلمات النموذج الخاصة بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطالب (y2).**

| المُتغيرات المتنبئ بها | قيمة اللوجست | الخطأ المعياري | اختبار والد | درجة الحرية | الدلالة | نسبة الترجيح |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | B | S. E | Wald | Df | Sig | Exp(B) |
| *Var1* | *660.* | *741.* | *910.* | *1* | *346.* | *1.934* |
| *Var2* | *1.945* | *833.* | *11.036* | *1* | *000.* | *6.993* |
| *Var3* | *1.876* | *878.* | *5.822* | *1* | *011.* | *6.527* |

| المُتغيرات المتنبئ بها | قيمة اللوجست | الخطأ المعياري | اختبار والد | درجة الحرية | الدلالة | نسبة الترجيح |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *Var4* | *-.466* | *876.* | *262.* | *1* | *595.* | *628.* |
| *Var5* | *-.129* | *1.064* | *079.* | *1* | *831.* | *879.* |
| *Var6* | *1.785* | *783.* | *5.648* | *1* | *020.* | *5.956* |
| *Var7* | *-1.128* | *891.* | *3.648* | *1* | *104.* | *.324* |
| **Constant** | **-1.420** | **1.135** | **1.375** | **1** | **121.** | **221.** |

**• المصدر: حسبت من عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS – Logistic Regression للتحليل الإحصائي.**

**جدول رقم (12): نسبة تأثير المتغيرات المستخدمة في التنبؤ بجودة الخدمات التعليمية المقدمة للطالب**

| مستوى الخدمات التعليمية المقدمة من الكلية للطالب(y2). | % التنبؤ |
|---|---|
| Var2: مدى تميز الأساتذة بالقدرة على النقاش | **99** |
| Var6: مدى تعاون أعضاء هيأة التدريس مع الطلبة لمعالجة المشاكل عند الحاجة. | **95** |
| Var3: مدى توفر النشاطات العلمية والزيارات الميدانية في المقررات الدراسية | *53* |
| Var1 مدى توفر دليل الطالب بالكلية. | * |
| Var4: مدى قدرة الأساتذة على إدخال التنوع التعليمي باستخدام وسائل مختلفة. | * |
| Var5: مدي توفر النصيحة الجيدة من قبل أعضاء هيأة التدريس عند تحديد خيارات الدراسة. | * |
| Var7: التواصل بين أعضاء هيأة التدريس عند الحاجة إليهم. | * |

**• المصدر: حسبت من عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS – Logistic Regression للتحليل الإحصائي.**

**(*): غير دال إحصائيًا.**

**توصلت الورقة البحثية لعدد من النتائج أهمها:**

*1.* وجود مستوى متوسط إلى منخفض بين جودة الخدمات التعليمية فى بعض الجوانب خصوصاً الخدمات الإدارية، والبنية التحتية.

*2.* وجود علاقة طردية دات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة

*3.* وجود فروق فى مستوى الرضا حسب بعض المتغيرات مثل السنة الدراسية أو التخصص.

**- بعض التوصيات المقترحة لتحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية بكلية الزراعة:**

من خلال دراسة بعض معايير الجودة بكلية الزراعة، أمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها مساعدة رؤساء الأقسام وإدارة الكلية على تحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

1 ضرورة اهتمام الكلية بتحسين جودة الخدمات التعليمية، خاصة الأبعاد التي أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى رضا الطلبة عنها.

2 العمل على تعزيز مستويات الأمن والسلامة داخل الكلية، إضافة إلى توفير دليل الطالب وتفعيل التواصل المستمر بين أعضاء هيأة التدريس والطلبة، مع تزويدهم بالقواعد والتعليمات المعتمدة، مما يسهم في رفع مستوى إحساس الطلبة بجودة الخدمات المقدمة لهم.

3 تقييم الأداء الأكاديمي والإداري بشكل دوري، مع التركيز على جعل رضا الطلبة أحد أهم المعايير المعتمدة في عملية التقييم.

4 إجراء تقييم مستمر لمستوى جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الكلية بمختلف أبعادها، بما يضمن تحسين الأداء وتحقيق رضا الطلبة.

## ■ المراجع

1. الكريبي، مبروكة محمد، حواء على أبو حنك(2023)، أثر إدارة المعرفة في جودة الخدمات التعليمية دراسة ميدانية على الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد (21)، مايو (2023)، ليبيا.

2. المومنتي، ربيع فخرى الفلاح (2018)، أثر بعض معايير جودة التعلبم على رضا الطلبة في جامعة الزرقاء، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد (2)، العدد(22)، الأردن.

3. زقاي، حمدي محمد زقاي، ومحمد وزاني (2017)، مستوى جودة الخدمات التعليمية وأثرها في رضا الطلبة، دراسة تطبيقية على طابة جامعة سعيدة، المجلة العربية لضمان جودة التعاليم العالي، الزراعية، المجلد (10)، العدد (30)، الجزائر.

4. عزالدين، مدثر حسن عزالدين، وأيمن مصطفى العرموطي (2016)، درجة رضا الطلبة نحو الخدمات التعليمية، دراسة خاصة على جامعة أبوظبي_ فرع العين، مجلة الدراسات، مجلد (43)، ملحق (3).

5. عثمان، الطيب حمد الزين عمر، وسمر محمد السقاف (2023)، جودة الخدمة التعليمية وأثرها على رضا الطلاب بجامعة شندي، مجلة جامعة شندي للعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد التاسع يونيو، 2023، السودان.

6. علي، شمس الدين أحمد، إبراهيم أحمد السيد (2019)، التحديد حجم العينة في البحث العلمي، مجلة جامعة شندي للعلوم التطبيقية، العدد (1) المجلد (49) السودان.

7. كلية الزراعة، جامعة طرابلس، **قسم الدراسة والامتحانات**، الفصل الدراسي الخريف من العام الجامعي 25_26، ليبيا.

# تحليل أداء سياسات سعر الصرف
# في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان
## دراسة قياسية خلال الفترة من 1992 - 2022 م

■ د. محمد عبد الله محمد احمد*

● تاريخ استلام البحث 21 - 01 - 2026م ● تاريخ قبول البحث 07 - 05 - 2026م

■ **المستخلص:**

هدفت الورقة إلى دراسة تحليل أداء سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1992-2022، وإلى أي مدى تُعتبر هذه العوامل مُحددات لسعر الصرف في السودان. افترضت الورقة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطي النقدي وحجم الصادرات والواردات وسعر الصرف. وتوصلت الورقة إلى أهم النتائج وهي أن هناك علاقة طردية موجبة بين سعر الصرف وكل من الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي النقد الأجنبي وحجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك، هناك علاقة عكسية سالبة بين سعر الصرف وحجم الواردات. وسجل معامل التحديد ($R^2$) قيمة 0.96، أي إن 96٪ من إجمالي التغير في سعر الصرف الرسمي (OEX) يفسر بالمتغيرات المستقلة المتضمنة في نموذج سعر الصرف (الناتج المحلي الإجمالي، FR، M، X)، بينما يعزى 4٪ فقط إلى متغيرات أخرى غير متضمنة في النموذج والتي تساهم في الخطأ العشوائي.

وأكدت إحصائية F البالغة 155.7328 ($p < 0.01$) دلالة النموذج. وكان معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيفًا، أقل من واحد، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد الخطوط. وقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المُعزز (ADF) لتقييم ثبات بيانات السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك لجوهانسن للكشف عن العلاقات طويلة الأجل، وأشارت اختبارات السلاسل الزمنية إلى عدم الاستقرار في سعر الصرف

* أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الامام المهدي السودان EmaiI:ballel37@gmail-com

نتيجةً للتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الناجم عن انفصال جنوب السودان عام 2011 وانخفاض التدفقات النقدية الخارجية من صادرات النفط. وقد ساهم ذلك في عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات، وعدم استقرار سعر الصرف. وبناءً على هذه النتائج، أوصت الورقة بضرورة بناء وتنويع احتياطي النقد الأجنبي لزيادة فعالية سياسة سعر الصرف، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخفض الواردات، وزيادة الصادرات. وعند صياغة سياسة سعر الصرف، يجب مراعاة تأثير الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف، إذ يؤدي إلى استنزاف كبير للدخل من خلال الإنفاق على الواردات، مما قد يكون له تداعيات سلبية على سعر الصرف.

● **الكلمات المفتاحية**: السودان، سعر الصرف، الاحتياطيات الأجنبية، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات.

■ **Abstract:**

The paper aims to study the analysis performance of the exchange rate policies in achieving economic stability in Sudan during the period from 1992-2022, and to what extent these factors are considered determinants of the exchange rate in Sudan. The paper assumed that the Statistically significant between the gross domestic product, the monetary reserve, the volume of exports and imports, and the exchange rate.The paper reached the most important results, which are that There is a positive direct relationship between exchange rate and gross domestic product , foreign exchange reserve, export Volume, Conversely, there is a negative inverse relationship between the exchange rate and import volume.The coefficient of determination ($R^2$) registered a value of 0.96, meaning that 96 % of the total change in the official exchange rate (OEX) is explained by the independent variables included in the exchange rate model (GDP, FR, M, X), while only 4 % is attributed to other variables not included in the model that contribute to random error.The F-statistic of 155.7328 ($p < 0.01$) confirmed the model's significance. The correlation coefficient between the independent variables was weak, less than one, indicating the absence of a multicollinear correlation problem. with the Augmented Dickey-Fuller (ADF) test used to assess the stationarity of time

series data and ,the Johansen cointegration test applied to detect long-term relationships. Time series tests indicated exchange rate instability resulting from economic fluctuations and the instability caused by the secession of South Sudan in 2011 and the decline in external cash flows from oil exports. This contributed to the state's budget deficit, balance of payments deficit, and exchange rate instability. Based on these results, the paper recommended, It is essential to build and diversify foreign exchange reserve to increase the effectiveness of exchange rate policy, by increasing real GDP, reducing imports, and increasing exports. When formulating exchange rate policy, the impact of the GDP on Exchange rate must be considered, as it leads to a significant drain on income through import expenditure, which can have negative repercussions on the exchange rate.

- **Keywords:** Sudan, exchange rate, foreign reserves, gross domestic product, exports, imports.

## ■ المقدمة:

السودان إحدى الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية ومشكلات اقتصادية قادت الدولة إلى تبني وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي منذ يونيو 1978م، إلا إن تلك السياسات خلال الفترة من 1978م-1990م لم تفلح في إحداث النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار في كافة القطاعات الإنتاجية المختلفة، حيث صاحب ذلك جمود اقتصادي نتيجة لعوامل داخلية وخارجية أبرزها تصاعد فجوة الموارد الداخلية والخارجية حيث نما الإنفاق العام بمعدلات أعلى من الإيرادات العامة مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة بأكثر من 13 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم حتى وصلت إلى 70 ٪ في المتوسط كما سجل الميزان التجاري عجز كبير نتيجة لضعف نمو الصادرات 1.8 ٪ مقارنة بالنمو الكبير في الواردات 7 ٪ في المتوسط ولمعالجة ذلك الوضع انتهجت الدولة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية في فبراير 1992م والتي من أهمها: سياسة تحرير سعر الصرف الجنيه السوداني، حيث يلعب سعر الصرف دوراً اساسياً في توازن ميزان المدفوعات وتحقيق درجة من الاستقرار الاقتصادي، كما يعتبر ذا اهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى الزيادة في حصيلة البلاد من النقد الأجنبي.

فما هي العوامل المحددة لسياسات سعر الصرف خلال الفترة من 1992-2022م .؟ وإلى مدى يؤثر أداء سياسات الصرف على الاستقرار الاقتصادي في السودان ؟.وبناء على هذه الأسئلة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

■ **فرضيات البحث**:

وجود علاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي .

وجود علاقة بين سعر الصرف ومكونات ميزان المدفوعات(صادرات ،واردات) .

وجود علاقة بين سعر الصرف واحتياطي النقد الأجنبي .

■ **هدف البحث**:

هدفت الورقة إلى تحليل أداء سعر الصرف فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1992-2022م ، وذلك من خلال الآتي:-

1- توضيح أثر سياسات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

2- تحليل أداء سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات(صادرات، واردات) .

3- معرفة تأثير سياسات سعر الصرف على احتياطي النقد الأجنبي .

■ **منهج البحث** :

تعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك ببناء وتقدير نموذج سعر الصرف كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التي تمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي النقد الأجنبي وقيمة الصادرات والواردات). وذلك من خلال دراسة ما ورد من بيانات السلاسل الزمنية في بعض المصادر الثانوية (النشرات والدوريات المتخصصة في الفترة من(1992م-2022م ).

■ **الدراسات السابقة:**

- **دراسة محمد عبد الله محمد أحمد(2024)**:أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف في السودان خلال الفترة من (2020 - 2022)

هدفت الورقة إلى دراسة أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف ،اتبعت الورقة المنهج القياسي من خلال نموذج الانحدار الخطي على بيانات سلاسل زمنية ،توصلت الورقة إلى نتائج أهمها، أن الإنفاق الحكومي يؤثر طرديا وإيجابيا في سعر الصرف ،وجاءت أهم التوصيات عند صياغة سياسة سعر الصرف لابد من الأخذ في الاعتبار أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف، لأنه يفضي إلى استنزاف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي ،قد تكون له آثار سلبية على سعر الصرف.

- **دراسة محاسن عثمان محمد نور(2019م)**:

أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة من 2010 – 2018م، هدفت الورقة لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف من خلال دراسة أثر الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والقياسي في تقدير نموذج الدراسة وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: هنالك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف واوصت الدراسة بتشجيع الاستثمار الأجنبي وخلق بيئة مواتية للاستثمار.

- **دراسة سهام أحمد دفع الله بابكر(2014م)**:

محددات سعر الصرف باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للفترة من 1978 -2010م، هدفت الدراسة إلى معرفة سعر الصرف والمتغيرات المؤثرة فيه، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف والمتغيرات المفسرة له واوصت الدراسة بتقريب الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

- **دراسة عبيد الله محجوب عبيد الله (2013م)**:

قياس تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من 1979-2009م، استخدم الباحث الوصفى التحليلي القياسي باستخدام نموذج الانحدار

الذاتي المشروط بعدم التجانس، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن تقلب سعر الصرف كان له تأثير ايجابي على الميزان التجاري، وأوصت الدراسة بادارة سياسة سعر الصرف في السودان.

**-دراسة هيثم ضيف الله ابكر(2011م):**

نموذج قياسي لمحددات سعر الصرف في السودان للفترة من 1980-2011م، هدفت الدراسة إلى معرفة محددات سعر الصرف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع سعر الصرف واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالصادرات باعتبارها أهم مورد للنقد الأجنبي.

■ **المحور الأول: الإطار النظري لاتجاهات سياسات سعر الصرف:**

● **ماهية سعر الصرف:**

ان تطور العلاقات الاقتصادية وتداخل المصالح بين الدول وتزايد عمليات التبادل التجاري عن طريق الاستيراد والتصدير، استوجب وجود نسبة تبادل بين عملات الدول، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات، وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

● **مفهوم سعر الصرف:**

يعرف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى (السيد السربيتي2009 ،م، ص.246)، ونستنتج من ذلك ان تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة لتسوية هذه المبادلات، فاقتناء سلعة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملات المحلية إلى العملات الأجنبية. ويعرف أيضا على إنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبي. مقدرة بوحدات العملة الوطنية، كما يمكن ان نعرفه بطريقة عكسية على أنه قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة اجنبية.(**محمد خليل2004 ،م ،ص.17**).

● **أنظمة سعر الصرف:**

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي. والذي يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المتربطة بين الاقتصادات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول.حيث يتم تحديد أسعار الصرف كأي سلعة وفقا لقوى (العرض والطلب) بدلالة نظام الصرف المتبع، الشيء الذي أدى إلى تعدد الانظمة المفسرة لسياسات سعر الصرف تبعا لتطور الانظمة النقدية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي على مر التاريخ وهي:

**1 – قاعدة أو معيار الذهب:**

بدأ هذا النظام بشكل شامل واتخذ شكلا عالميا عام 1879م عندما انضمت إليه كل البلدان الصناعية في ذلك الحين، وأهم خصاص هذا النظام تتمثل في الآتي:

- تثبيت سعر رسمي للذهب وعليه يتم التحويل بحرية بين العملة المحلية والذهب.
- حرية التجارة في الذهب والعملات الأخرى.
- دعم الصكوك والأوراق النقدية باحتياطات من الذهب.

إلا إن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاً. وهو ما يعرف بنظام سعر الصرف الثابت الذي تطور فيما بعد إلى نظام سعر الصرف المعوَم المدار، وهو النظام السائد حتى وقتنا الحاضر. وفيما يلي نستعرض هذا التطور بشكل موجز.(فريد، وعبدالوهاب2012 ، م .ص.22).

**2 – نظام سعر الصرف الثابت:**

تم الإعلان عن هذا النظام سنة 1945م في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث تم التوصل إلى اتفاقية بريتونوودز (Britton Woods) بالولايات المتحدة الأمريكية

التي أرست أسس النظام النقدي العالمي الجديد، ومتضمنةً اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي وبموجب تلك الاتفاقية تلتزم كل دولة عضو في الصندوق باستثناء الولايات المتحدة الامريكية، بتحديد سعر صرف عملتها بالدولار أو الذهب. كما تفرض على الدول التدخل في سوق الصرف العالمي لمنع التقلبات في أسعار صرف عملاتها بأكثر من 1 ٪ حول اسعارها الرسمية المعلنة. وكان من نتائج هذه الاتفاقية ان تم إحلال قاعدة الدولار محل قاعدة الذهب التي كانت سائدة سابقًا ( عبد الفتاح أبو شرار2006 ،م، ص35) .

**3 – نظام سعر الصرف المعوَّم:**

مع تنامي الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الامريكية على الحرب الكورية في الخمسينات والحرب الفيتنامية في الستينات من القرن العشرين زادت مديونيتها الخارجية، مما شكل تهديدا للأرصدة الامريكية من الذهب، وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى اعلان التخلي عن التزامها الدولي وفق اتفاقية بريتونوودز بصرف الدولار بالذهب، في 15 اغسطس 1971م.

وفي 18 ديسمبر من نفس العام اضطرت الولايات المتحدة إلى خفض سعر صرف الدولار مقابل عملات 14 دولة صناعية بنسبة 12 ٪، ثم لحقته بتخفيض آخر في شهر فبراير 1973م بنسبة 8 ٪. وعلي إثر ذلك بدأ العالم مرحلة العمل بنظام تعويم أسعار سعر صرف العملات العالمية (Floating Exchange Rate System) أي ترك أسعار الصرف تتحدد في السوق حسب آلية العرض والطلب.

**المحور الثاني: سياسات سعر الصرف في السودان:**

تمثل سياسة سعر الصرف ركناً اساسياً من اركان السياسة الاقتصادية إذ إن سعر الصرف ماهو إلا انعكاس لكل التوازنات أو الاختلالات في الاقتصاد، وان الاصلاح الاقتصادي الحقيقي هو الذي يحقق في النهاية التوازن في سوق الصرف الأجنبي. كما ان استقرار العملة يؤثر على ما هو أكثر من قيمتها تجاه العملات الأخرى. إذ إن آثار عدم استقرارها تتشعب لتشمل كل الاداء الاقتصادي على اتساعه، وذلك لأن سعر الصرف يمس قرار المستثمر المحلي والخارجي على السواء، كما يمس موقف المدخرين واختباءهم لأوعية الادخار

المتاحة ويمس أيضا سوق المال وأسعار الصادرات والواردات من سلع وخدمات (مصطفى عبد الله 2016 ،م، ص.5).

لقد مرت سياسات تحرير سعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة بعدة مراحل يمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية:

**1 - سياسة تحرير سعر الصرف 1992-1999م:**

في 2 فيراير 1992م تم الاعلان عن انتهاج سياسات التحرير الكامل للاقتصاد السوداني، حيث شملت السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات سعر الصرف النقد الأجنبي وتمثلت اللوائح والإجراءات في مجال سعر الصرف في الآتي:-

- إلغاء نظام السوق الرسمي والسوق الحر وقيام السوق الموحد للتعامل بالنقد الأجنبي.
- تقويم سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبي. بواسطة لجنة من البنوك التجارية وفقا لمؤشرات العرض والطلب.( مجدي نورين ،يونيو2010م، ص65).

وأدى تحرير سعر الصرف في ظل انعدام احتياطات النقد الأجنبي إلى انخفاض كبير في سعر صرف الجنيه ليصل في اكتوبر 1993م إلى 300 جنيه للدولار، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم واتساع الفجوة في الموارد الخارجية وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة مما حدا بتحديد سعر جديد من قبل البنك المركزي هو 522 جنيها للدولار.واستمر هذا الوضع حتى يونيو عام 1994م حيث تم إلغاء نظام السعرين وسمح لكل بنك تجاري بتحديد أسعار البيع والشراء يوميا ويقوم بنك السودان بحساب متوسط ترجيحي يتم التعامل به من قبل بنك السودان، وفي عام 1995م تمت إجازة لائحة تنظيم اعمال الصرافة بموجب قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي حيث تم تقنين نشاط شراء وبيع النقد الأجنبي.

وتمثلت اهداف سياسة تحرير سعر الصرف في:(عبد الوهاب عثمان2001 ،م ،ص.95)

1 - تحقيق عائد مجزي للمصدرين يساعد على زيادة وتحريك الصادرات.

2 - تشجيع المستثمرين الأجانب والسودانيين لزيادة حصيلة النقد الأجنبي.

3 - اتباع سياسة واقعية لسعر الصرف تعكس التكلفة الحقيقية للصادرات والواردات.

منذ العام 1997م اتبعت الدولة سياسة مالية انكماشية تزامنت مع سيطرة كاملة على التوسع النقدي بواسطة البنك المركزي عبر سياسة نقدية انكماشية، حيث تم رفع الاحتياطي القانوني وتقليص تمويل القطاع الخاص، ومما تجدر الاشارة إليه ان هذه الفترة شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي من الصين وماليزيا وغيرها من الدول التي استثمرت في مشروعات البترول السوداني، وأدى ذلك إلى توفر النقد الأجنبي وتم تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وإزالته بنهاية العام 1999م .

**2 - التعويم المدار 1999-2008م:**

شهدت هذه الفترة استقرار سعر الصرف بشكل لم يسبق له مثيل نتيجة لزيادة تدفقات عائدات النفط والتي اسهمت في توفير موارد مقدرة لسوق النقد الأجنبي. وفي هذه الفترة طبقت السلطات النقدية نظام سعر الصرف المرن المدار حيث أصبحت قوى العرض والطلب هي المحدد الأساسي لسعر الصرف ويكون التدخل في سوق النقد الأجنبي لتصحيح المسار ولإدارة السيولة في الاقتصاد.

**3 - التعويم المدار والأزمة المالية العالمية 2009م- 2011م:**

نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية في الموجة الثانية فقد تقلصت عادات البترول بشكل واضح واصبحت عائدات الصادرات غير البترولية في تراجع، وذلك بدأت بعض الضغوطات تظهر في سوق النقد الأجنبي ومن أهم المؤشرات التي تقيس ذلك بروز السوق الموازي مرة أخرى في اوائل عام 2009م وبدات أسعار الصرف تتعدد. كما تمثل الآثار المترتبة على انفصال جنوب السودان أهم الاسباب التي عمقت من مشكلة ندرة موارد النقد الأجنبي. حيث فقدت البلاد 67 ٪ من موارد النقد الأجنبي وحوالي 65 ٪ من الايرادات العامة للدولة، وسرعان ما انتقلت الصدمة إلى القطاعات الانتاجية المختلفة وشهدت البلاد ارتفاع الضغوط التضخمية منذ 2011م وتدني الانتاج الحقيقي في القطاعات الانتاجية وارتفع عجز الموازنة العامة وترتب على ذلك تنامي الكتلة النقدية وارتفاع تكاليف المعيشة تبعا لذلك.**(مصطفى عبد الله 2016 ،م، ص.6)**

**4 – التعويم المدار وشح النقد الأجنبي 2011م–2220م:**

نتيجة لانفصال جنوب السودان وفقدان عادات البترول تعمقت مشكلة ندرة موارد النقد الأجنبي. فهدفت سياسة سعر الصرف في 2011م على المحافظة على استقرار أسعار الصرف وتشجيع الصادرات غير البترولية وترشيد الطلب على الند الأجنبي وتم منع اصدار خطابات الضمان بالعملة الأجنبي. لمستفيدين بالداخل باستثناء الخطابات المصدرة لصالح حكومة وشركات البترول. واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبي. بهدف الوصول إلى سعر صرف مستقر ومتزن، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في 2012م وتخفيض سعر الصرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية من 2.670 جنيهان للدولار إلى 4.398 جنيه بنسبة 65 ٪ وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 جنيه للدولار إلى حدود 5.600 جنيه للدولار بنسبة 94 ٪ وكذلك في عام 2013م تم تصحيح سعر صرف الجنيه في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية من 4.4 جنيهات للدولار إلى 5.7 جنيهات للدولار، وبلغت الفجوة بين السعر الرسمي(6.2) والموازي(8.8) 42 ٪ بنهاية عام 2014م، وقفزت إلى 85 ٪ في نهاية عام 2015م، وفي عام 2016م اتخذ بنك السودان المركزي العديد من السياسات أدت إلىإحداث استقرار نسبي في سعر الصرف حيث تقلست الفجوة بين السعر الرسمي والموازي إلى 5 ٪ فقط بنهاية عام 2016م، وتم أيضاً التعديل في سعر الصرف التاشيري للسوق المنظم عدة مرات في عام 2017م وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ومواصلة لجهود بنك السودان المركزي للمحافظة على استقرار سعر الصرف تم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لاعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق، ونتيجة لهذه الإجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202 ٪ في ديسمبر 2017م إلى 71 ٪ في ديسمبر 2018م.وعلى مدى العامين الماضيين استمر التدهور في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الامريكي حتى وصل إلى قيمته إلى 250 جنيها سودانيا لكل واحد دولار امريكي في عام 2020م، حيث يعتقد ان 90 ٪ من المعاملات تتم بسعر الصرف الموازي. ولتقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي تم

التخلي عن سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة تحرير سعر الصرف بالكامل في عام 2021م، وقفز سعر الصرف إلى 375 حنيه للدولار واستمر التراجع في سعر الصرف حتى تجاوز سعر صرف الجنيه 571 جنيها للدولار كأعلى معدل له بنهاية عام 2022م(**أحمد محمد، 2024، ص41**).

■**المحور الثالث: تحليل أداء سياسات سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان:**

لقد شهد الاقتصاد السوداني عدداً من السياسات المتعلقة بتخفيض سعر الصرف، التي ترمي إلى تحقيق هدف أساسي هو تحسين أداء الاقتصاد السوداني ورفع كفاءته من خلال التأثير في مؤشراته الكلية المرتبطة بسعر الصرف، حيث إن تدهور سعر صرف العملة الوطنية يعمل على زيادة أثر القطاع الخارجي على ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة في ارتفاع الضغوط التضخمية، إذ إن أثر سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان أكبر وأهم من أثر التغيرات النقدية، أي أثر نمو الكتلة النقدية، وإن عدم الاستقرار الحالي لسعر الصرف وتزايد الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، الذي وصل إلى أكثر من ٪25، خلق مناخاً أثّر سلباً على مصادر النقد الأجنبي، وأدى ذلك إلى تسارع وتيرة ارتفاع سعر الصرف الموازي عن السعر الرسمي حتى وصلت قيمته إلى 250 جنيهاً سودانياً لكل دولار أمريكي واحد في عام 2020م (**أحمد محمد، 2024، ص43**).

إن استقرار أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي يُعد حاجة ضرورية، وهو المرآة العاكسة لتفاعل العرض الكلي والطلب الكلي، ويتمثل ذلك في سعر الصرف، وموقف الحساب الجاري، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن الاختلال في أداء هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية ينجم عنه عدم الاستقرار في نظام أسعار الصرف وضعف قدرة الصادرات على التنافس في الأسواق الخارجية، فينعكس ذلك بدوره على الحساب الجاري وميزان المدفوعات، الذي عانى عجزاً متواصلاً عبر سنوات طويلة تسببت فيه صعوبات مرتبطة بهيكل الاقتصاد السوداني، حيث سجل ميزان المدفوعات في عام 2019م عجزاً قدره 1.9 مليار دولار مقارنة بـ1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018م. كما سجل الميزان التجاري عجزاً كبيراً نتيجة لضعف نمو الصادرات بنسبة ٪1.8 مقارنة بالنمو الكبير في الواردات بنسبة ٪7 في المتوسط. وأدى العجز الكبير في ميزان المدفوعات إلى

تراجع احتياطيات النقد الأجنبي، مما تسبب في نقص متقطع في السلع الأساسية مثل الوقود والقمح والأدوية، ومما يترتب على ذلك تدهور البنيات الأساسية وتراجع الخدمات الاجتماعية ومستويات المعيشة وزيادة معدلات الفقر في السودان(هويدا ابراهيم، يونيو 2016م، ص 34.).

يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي هدفا اساسيا تسعى له جميع الدول لكونه يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي ،الادخار والاستثمار اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .ومن ناحية أخرى يمثل مزيدا من السلع والخدمات المنتجة داخليا وبالتالي تقليل الاعتماد على العالم الخارجي ،واتباع سياسة سعر الصرف المناسبة تؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري بتصدير الفائض إلى الخارج وجلب مزيد من العملات الصعبة وزيادة احتياطي النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات .كما سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا سالبا نتيجة لانكماش الاقتصاد السوداني في عام2018 م وانخفض بنسبة 8.2 ٪في عام2020 م ،نتيجة إلى الازمة الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كوفيد ،19- حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة62 ٪ تقريبا خلال الخمس سنوات الماضية من 1.910٪ دولار أمريكيا في عام2015 م إلى 0.730 دولار أمريكيا في عام2020 م(محاسن نور، 2020م، ص36).

ونتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ونقص الايرادات العامة للدولة عانى السودان عجزا ماليا مستمرا حتى وصل في عام 2019م إلى 11 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي ،كما تفاقم العجز المالي أكثر بسبب انخفاض نسبة الضرائب مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي ،حيث بلغت الايرادات العامة 5.4 ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام2020 م.(جوفاس اساري وآخرون، ديسمبر 2020م، ص43).

فيما عكست ميزانية 2020م عجزا بلغ 1.6٪ مليار دولار ،ويمثل الإنفاق الحكومي 19 ٪من الناتج المحلي الاجمالي ،مع تكبد الحكومة لتكاليف كبيرة من خلال تقديم الاعانات والدعم للقمح والوقود والكهرباء أو من خلال الدعم الضمني من خلال سعر صرف الدولار الجمركي المبالغ في قيمته ،والمحدد بـ 55جنيها سودانيا لكل واحد دولار أمريكي، لذا نشأ سعر صرف مواز ومتباين عن السعر الرسمي على مدى العامين الماضيين وصلت قيمته حوالي 250جنيها سودانيا لكل واحد دولار امريكي في عام 2020م ،حيث يعتقد ان90٪ من المعاملات تتم بسعر الصرف الموازي.

## ■ المحور الرابع: بناء نموذج الدراسة:

إن التعبير عن الظاهرة الاقتصادية في شكل رياضي، اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة على ما تقدمه النظرية الاقتصادية. سعر الصرف هنا كظاهرة اقتصادية يشبه الدوال السلوكية في إنه يتأثر ببعض المتغيرات فمن هذا المنطق تم تحدد متغرات النموذج، فسعر الصرف المتغير التابع يعرف بأنه المتغير الذي تحديد قيمته تبعًا للقيم التى تتحددها متغيرات اخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة.

### ● صياغة العلاقات الاقتصادية:

صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في شكل رياضي يمكن من قياس معاملاتها، وتحديد المتغيرات، ولتقدير نموذج العوامل المؤثر على سعر الصرف، والبيانات التي تم تناولها في هذا النموذج هي قيم الناتج المحلي الإجمالي وقيم الصادرات والواردات وبالإضافة إلى الاحتياطي النقدي الأجنبي. ولأهمية سعر الصرف في قطاع التجارة الخارجية تم صياغة دالة سعر الصرف في السودان في الفترة (2000-2022م) . وفقاً للصيغة التالية:

$$OEX = f( GDP, FR, X , M)$$

حيث إن:

**(OEX)**: معدل سعر الصرف الرسمي متغير تابع، و(GDP): الناتج المحلي الإجمالي،

و**(FR)**: احتياطي النقد الأجنبي، (X): قيمة الصادرات، قيمة الواردرات (M)، وجميعها تمثل المتغيرات المستقلة لمعادلة سعر الصرف.

### ● تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (قد يكون نموذجا خطيا أو غير خطي) والشكل الرياضي يوضح ان سعر الصرف دالة في الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات وقيمة الواردات واحتياطي النقد الأجنبي.

$$OEX = \beta 0 + \beta 1\, GDP + \beta 2\, FR + \beta 3X + \beta 4M + Ut$$

● **تحليل ومعالجة البيانات:**

العلاقات الاقتصادية عادة ما تشمل على متغيرات تفسيرية ترتبط بمتغيرات تابعة من خلال معلمات مجهولة يتم تقديرها من قبل التحليل القياسي في ظل وجود الاخطاء العشوائية الناتجة من اخطاء في القياس لهذه المتغيرات وعليه فإن دقة التقديرات تعتمد بشكل أساسي على حجم وطبيعة الاخطاء لذا لابد من تحسين دقة النموذج القياسي عن طريق التحليل الاولي للبيانات وخاصة إذا كانت البيانات مرتبطة بالسلاسل الزمنية.

● **اختبار استقرار وسكون السلسة:**

السلسة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات التي تتولد عبر الزمن وتتميز بأن بياناتها غير مستقرة وترتبط ببعضها البعض ويقود الاستقرار هذا إلى تنبؤات غير موثوق بها. وعلي الصعيد التطبيقي هنالك العديد من الاختبارات التي يمكن تطبيقها في بيانات السلسة الزمنية من أهمها:

1 - **اختبار جذور الوحدة:** وعند اختبار جذور الوحدة من الضروري تحديد ما إذا كانت المتغيرات موضوع الدراسة ساكنة في مستواها أو عند حساب الفرق الاولي، وعلي المستوى التطبيقي هنالك عدة اختبارات يمكن استخدامها من خلال حزم البرمجيات الجاهزة لاختبار سكون السلسة ومن أهمها:

● **اختبار ديكي فلر:**

لقياس دقة البيانات ومقدرات النموذج واختبار سكون واستقرار السلسلة أو جزر الوحدة بواسطة اختبار ديكي فلر، الذي يقوم على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوات الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي واحد فإن النموذج يؤدي إلى وجود مشكلة جزر الوحدة الذي يعاني من عدم استقرار السلسلة ( طارق محمد الرشيد وآخرون2014 ،م، ص45).

**جدول رقم(1) نتائج اختبار ديكي فلر لاستقرار متغيرات الدراسة**

| متغيرات الدراسة | القيمة المحسوبة (قيمة اختبار ديكي فلر) | القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥ ٪ | مستوي استقرار السلسة |
|---|---|---|---|
| OEX | -2.414263 | -2.981038 | الفرق الأول |
| GDP | 14.33021 | -2.991878 | الفرق الأول |
| FR | -2.459056 | -2.971853 | الفرق الأول |
| X | -1.855238 | -2.976263 | الفرق الأول |
| M | -2.783040 | -2.967767 | الفرق الأول |

● **المصدر :اعداد الباحث باستخدام برنامج.(Eviews)**

ومعلوم إنه إذا كانت قيمة اختبار ديكي فلر (القيمة المحسوبة) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 ٪ لسلسة بيانات المتغير فإن ذلك يدل على استقرار السلسة ومن خلال الجدول(1) وبعد اجراء الاختبار وجد ان جميع المتغيرات استقرت في الفرق الاول.

2 -**اختبار التكامل المشترك**:

يقصد بالتكامل المشترك امكانية وجود توازن في الاجل الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها ،فبيانات السلاسل الزمنية إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يكون فيها الانحدار المقدر حقيقيا وغير خاطئ( **طارق محمد الرشيد واخرون2014 ،م، ص55).**

**جدول رقم(2) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك**

| **Hypothesized** | | **Trace** | **0.05** | |
|---|---|---|---|---|
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |

| | 0.05 | Trace | | Hypothesized |
|---|---|---|---|---|
| 0.0000 | 47.85613 | 82.10980 | 0.826541 | None * |
| 0.0333 | 29.79707 | 31.30723 | 0.459480 | At most 1* |
| 0.0988 | 15.49471 | 13.46575 | 0.365494 | At most 2 |
| 0.6011 | 3.841466 | 0.273401 | 0.009383 | At most 3 |

- **المصدر :اعداد الباحث باستخدام برنامج.(Eviews)**

ومن خلال نتائج اختبار التكامل المشترك اتضح أن وجود تكامل مشترك من غير إن واحد .وهذا يدل على استقرار السلاسل الزمنية وتوازن النموذج في الاجل الطويل وأن عدم استقرار البيانات في مستوياتها لا يؤدي إلى تقدير خاطئ.

**3\اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة:**

لاكتشاف مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة تم استخدام مصفوفة الارتباطات الخطية لمعرفة المشكلة والجدول التالي يبين نتيجة الاختبار.

**جدول رقم(3) مصفوفة الارتباط الخطي المتعدد**

| M | X | FR | GDP | |
|---|---|---|---|---|
| 0.2940547378974892 | 0.06627650771691689 | -0.06708202812270982 | 1 | GDP |
| 0.3969577486832864 | 0.6174327209525824 | 1 | -0.06708202812270982 | FR |
| 0.79067360051983 | 1 | 0.6174327209525824 | 0.06627650771691689 | X |
| 1 | 0.79067360051983 | 0.3969577486832864 | 0.2940547378974892 | M |

- **المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج(Eviews).**

بالنظر إلى مصفوفة الارتباط الخطي المتعدد نلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيف من حيث درجة الارتباط وأقل من الواحد الصحيح، وهذا يشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة التفسيرية.

تقدير النموذج : باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بواسطة برنامج Eviews

**جدول رقم (3) يوضح نتائج تقديرالنموذج الخطي لدالة سعرالصرف**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 9.611631 | 9.487184 | 1.013117 | 0.3203 |
| GDP | 0.082972 | 0.003403 | 24.38394 | 0.0000 |
| FR | 0.024130 | 0.011625 | 2.075637 | 0.0480 |
| X | 0.006691 | 0.003089 | 2.165756 | 0.0397 |
| M | -0.011771 | 0.002595 | -4.535260 | 0.0001 |

● **المصدر :اعداد الباحث باستخدام برنامج.(Eviews)**

R-squared =0.96 ، Adjusted R-square = ، 0.95 F-statistic = 155

Prob(F-statistic) =0.000000 ، Durbin-Watson stat = 1.57

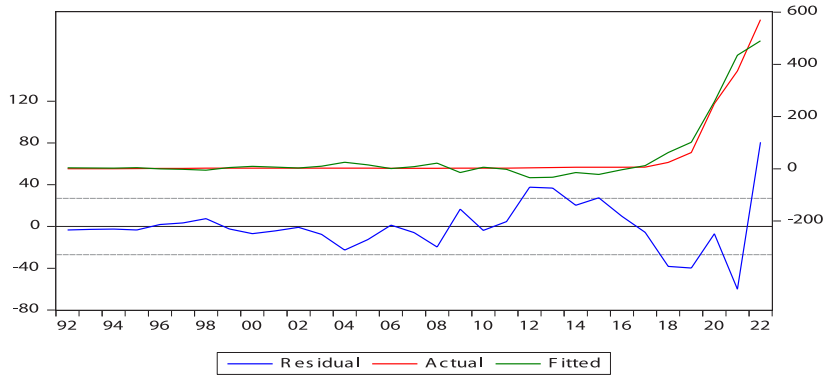


**الشكل رقم(1) العلاقة بين سعر الصرف الفعلي والمصحح والبواقي.**

● **المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج(Eviews).**

■ **تقييم نتائج التقدير للنموذج المقدر:**

● **تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:**

يتم تقييم نموذج الدراسة حسب المعيار الاقتصادي من خلال إشارات مقدرات معلمات نموذج الدراسة كما يلي:

1- إشارة الثابت موجبة توافق النظرية الاقتصادية حيث إن قيمة الثابت تمثل متوسط قيمة سعر الصرف عندما تصبح قيمة المتغيرات المستقلة صفر.

2- معامل الناتج المحلي الإجمالي موجب يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث إن رفع قدرات اقتصاد السودان الإنتاجية والسلع التي تدخل في العملية الإنتاجية ( تحسن من قيمة سعر الصرف الرسمي).

3 - إشارة معامل الصادرات موجبة توافق النظرية الاقتصادية إذ إن ارتفاع قيمة الصادرات يعني انخفاض سعر الصرف.

4 - إشارة معامل الورادات سالبة توافق النظرية الاقتصادية إذ إن ارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة الواردات.

5- إشارة معامل الاحتياطي النقدي الأجنبي موجبة توافق النظرية الاقتصادية، وان ارتفاع حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي له أثر في رفع قيمة سعر صرف العملة المحلية.

● **تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي:**

**1- جودة توفيق المعادلة المقدرة:**

يتم ذلك بواسطة اختبار (R-squared) هوما يسمى بمعامل التحديد، فإذاكانت قيمته عالية دل ذلك على جودة توفيق النموذج، لفحص جودة توفيق النموذج نستخدم معامل التحديد المعدل Adjusted R-squaredالذي يفسر إجمالي التغير في المتغير التابع الناتج عن التغير في المتغيرات المستغلة. وهذا يعني أن 96 ٪ من إجمالي التغير في

سعر الصرف تفسره المتغيرات المضمنة في معادلة سعر الصرف الرسمي وهي(X , M . FR, GDP,) بينما 4 ٪ منه يعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن صراحة في المعادلة تدخل في حد الخطأ العشوائي . 96 ٪ من إجمالي التغير في سعر الصرف الرسمي(OEX) يفسره المتغيرات المضنمنة في معادلة سعر الصرف الرسمي وهي(X , M . FR, GDP ) ومامقداره 4 ٪ يعزى لمتغيرات أخرى لم تضمن في المعادلة تدخل في حد الخطأ منها عوامل نفسية والمضاربات وعامل الدولرة يعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن صراحة في المعادلة تدخل في حد الخطأ العشوائي.

**2- فحص معنوية المقدرات (فحص اعتماد تأثير المتغيرات المستقلة):**

تستخدم إحصائية (t) لفحص المقدرات كل على حدة للحكم على مدى اعتمادها إحصائيا (اختلافها عن الصفر). وبناء على بيانات الجدول السابقة يلاحظ اختلاف مقدرات جميع متغيرات نموذج الدراسة عن الصفر، ويظهر ذلك في كل القيم الاحتمالية (Prob) والتي تقل جميعها عن (0.05) مما يدل على إنها معتمدة احصائيا وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة كل على حدة لها أثر حقيقي على المتغير التابع سعر الصرف

**3- فحص اعتماد النموذج احصائيا: معنوية النموذج الكلية:**

يتم ذلك بواسطة اختبار(F) ويتم مقارنتها بالقيمة الاحتمالية ومستوي الدلالة المعنوية (0.05) فاذاكانت القيمة أقل من مستوى المعنوية يتم قبول الفرض البديل وان نموذج الانحدار معنوي، أما اذاكانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية يتم قبول فرض العدم وان نموذج الانحدار غير معنوي. ومن الجدول رقم (2) من خلال قيمة (Prob(F-statistic والتي كانت (0.000000). يكون النموذج ككل معنوي. وهذا يدل على اعتماد النموذج إحصائيا، أن هنالك أثراً حقيقياً للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع سعر الصرف.

**4 - تقييم النموذج وفقا للمعيار القياسي:**

**مشكلة الارتباط الذاتي:** للتأكد من أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً يتم اختبار ذلك بواسطة اختبار ديربن – واتسون (Durbin-Watson ) فاذا كانت قيمة اختبار ديربين واتسون(1.57)، ملحق (2) تساوي القيمة المعيارية (2) أو قريبة منها، هذا

يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي. أما اذاكانت أقل من (1.5) يعني ذلك وجود ارتباط ذاتي موجب، واذاكانت القيمة أكبر من (2.5) يعني ذلك وجود ارتباط ذاتي سالب.

### 5- اختبار التوزيع الطبيعي:

يتم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لتحديد وجود افتراضات التوزيع الطبيعي في نموذج الانحدار .ويمكن الكشف عن التوزيع الطبيعي للمتغيرات من خلال النظر إلى الاحتمالية أو قيمة probability باستخدام اختبار ،skewness وتظهر النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة أن القيمة الاحتمالية تبلغ 0.000000 وهي أقل من 0.05 أو عند،α=5 وبهذا تكون بيانات الدراسة موزعة بشكل طبيعي.

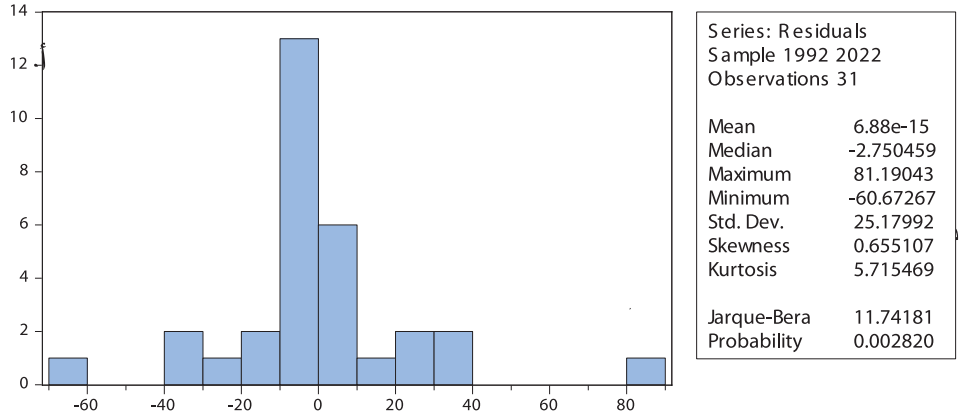


**الشكل رقم(2) التوزيع الطبيعي للبواقي**

- **المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج(Eviews).**

### 6 - اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

من الاختبارات التي تستخدم لمعرفة قدرة النموذج على التنبؤ اختبار تساوي ثايل، وكل ما كان معامل ثايل أقل من الواحد الصحيح كل ما كان النموذج له القدرة على التنبؤ بالقيم المستقبلية، والعكس الصحيح، وفي هذا النموذج نجد ان قيمة معامل ثايل تساوي (40.09) وهي أقل من الواحد وهذا يعني ان النموذج له القدرة على التنبؤ بالقيم المستقبلية.

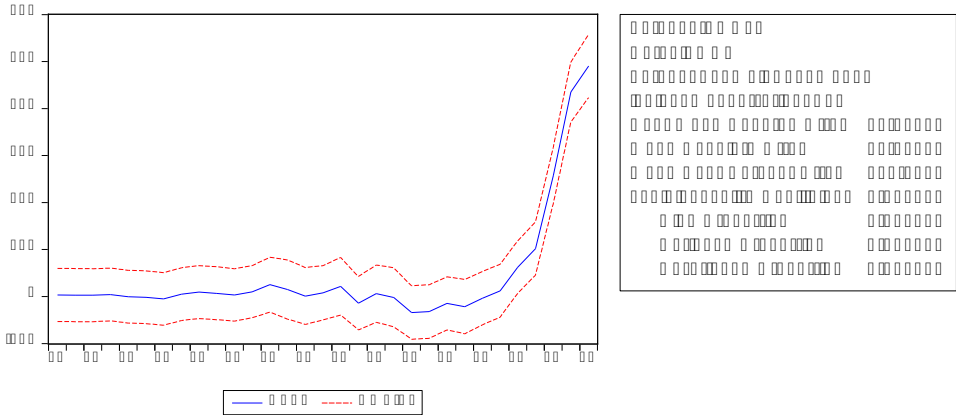

**الشكل رقم(3) اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ**

- **المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج(Eviews).**

## ■ النتائج :

وحسب النظرية الاقتصادية هنالك علاقة طردية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي واحتياطي النقد الأجنبي وحجم الصادرات وتخفيض سعر الصرف. وهنالك علاقة عكسية سالبة بين تخفيض سعر الصرف وحجم الواردات و يمكن توضيحها كالآتي:

العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض سعر الصرف الجنيه السوداني لم تؤد إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي لم تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتسهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري وذلك للآتي:

معظم الصادرات السودانية عبارة عن سلع زراعية مما يعني ضعف استجابتها لسعر الصرف لأن مرونتها العرضية قليلة وتتأثر بعوامل طبيعة وعوامل اقتصادية داخلية وخارجية.

**العوامل الطبيعة** تتمثل في الظروف المناخية وملائمتها لنوع السلع مما جعل كثير من الصادرات السودانية موسمية.

**والعوامل الاقتصادية** تتمثل في اعتماد الصادرات السودانية على مدخلات انتاج مستوردة من الخارج وأن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة تكلفة الانتاج مما يعوق منافستها في الاسواق العالمية.

العلاقة العكسية بين حجم الواردات وانخفاض سعر الصرف العملة المحلية لم تؤد إلى انخفاض حجم الواردات و زيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى بنك السودان، ولم تساهم في انخفاض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك الاسباب الآتية:

معظم واردات السودان سلع استهلاكية أساسية وسلع رسمالية استراتيجية ضرورية ومدخلات انتاج وهذه الخصوصية تجعلها ضعيفة المرونة بالنسبة للتغيير في سعر الصرف.

وعليه فإن سياسة تخفيض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبي. بقصد زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات وزيادة حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي كانت ضعيفة الأثر وبالتالي ظل ميزان المدفوعات يعاني من عجز مستمر.

■ **التوصيات:**

على ضوء نتائج الدراسة يمكن إستخلاص بعض التوصيات، أهمها :

1 - ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والتعدينية واستخدامها كمصدر رئيسي لتمويل الواردات.

2 - عند صياغة السياسات سعر الصرف لابد من الأخذ في الاعتبار أثر الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف، لأنه من يفضي إلى استنزاف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي, قد تكون له آثار سلبية على سعر الصرف .

3 -إن تشجيع إنتاج السلع التي يمتميز فيها السودان بميزة نسبية من خلال الإعفاء من الضرائب، أفضل لسياسة إحلال الواردات. لأن هناك بعض السلع المستوردة لاتستجيب للزيادة في سعر الصرف و الضريبة على الواردات .

■ **المراجع:**

1 -مجدي الأمين نورين، أثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي في السودان، مجلة المصرفي، العدد السادس والخمسون، يونيو2010م.

2 - عبد الوهاب عثمان منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، مطابع العملة، 200م.

3 - على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – الأردن – سنة 2006م .

4 - مصطفى محمد عبدالله، أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم في السودان، بنك السودان مجلة المصرفي العدد80، يونيو2016م.

5 - فريد بشير طاهر، وعبدالوهاب الأمين، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة المتنبي، المملكة العربية السعودية، الدمام الطبعة الاولى، 2012م.

6 - التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام من 2000-2021م.

7 - طارق محمد الرشيد وآخرون، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، الخرطوم، جي تاون للنشر، 2014م.

8 - جوفاس أساري وآخرون، السودان والاقتصاد العالمي فرص نحو التكامل والنمو الشامل، مركز النمو الدولي، ديسمبر 2020م

9 - هويدا محجوب ابراهيم، تطور أداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة من 2004 إلى 2014م، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد الثمانون يونيو 2016م.

10 - السيد محمد أحمد السربيتي، التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2009م،

11 - محمد كمال خليل، سوق الصرف الأجنبي. دار المعارف، مصر، 2004

12 - محاسن عثمان محمد نور: أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على سعر الصرف في السودان للفترة من 2010 – 2018م، ورقة علمية منشورة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 16 العدد 22 السنة 2020م.

13 - سهام أحمد دفع الله بابكر: محددات سعر الصرف باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للفترة من 1978 -2010م، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2014م.

14 - عبيد الله محجوب عبيد الله: قياس تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة من 1979-2009م، ورقة عمل ، الأبحاث الاقتصادية، اكتوبر 2013م.

15 - هيثم ضيف الله ابكر: نموذج قياسي لمحددات سعر الصرف في السودان للفترة من 1980-2011م، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا2011م.

16 - محمد عبدالله محمد أحمد، أثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف في السودان خلال الفترة من 2000-2022، مجلة جامعة النيل الأبيض الدراسات والبحوث، العدد ، 24، سبتمبر 2024،

ISSN , 6643 - 1858 : Journal@wnu.edu.sd & www.wnu.edu.sd.

# استحداث الدراسات البينية في أبحاث الجامعات الليبية

## "دراسة حالة تطبيقية – المفهوم والتطبيق والتحديات"

■ د. حسين فرج الشتيوي* ■ د. آمان محمد الرمالي**

● تاريخ استلام البحث 2026/03/26م ● تاريخ قبول البحث 2026/05/06م

■ **المستخلص:**

تستعرض هذه الورقة تجربة تطبيقية رائدة في بعض الجامعات الليبية هدفت إلى تعزيز التكامل بين فروع العلوم التطبيقية ومختلف حقول المعرفة، من خلال تبني منهجية عملية لتجسير الفجوة بين التخصصات. وقد انطلقت هذه التجربة منذ عام 2006 كمبادرة مبتكرة في الربط بين العلوم لإجراء بحوث علمية تطبيقية، دون أن تصنف حينها ضمن مفهوم "الدراسات البينية" بصيغته المعاصرة. وركزت التجربة على تنفيذ مشاريع بحثية تطبيقية في كليات العلوم والصحة والتقنية خلال الفترة (2006–2025)، حيث تم دمج تخصصات متعددة في إطار تكاملي يتجاوز التعاون الأكاديمي التقليدي نحو شراكات أكاديمية-صناعية تهدف إلى تقديم حلول عملية لمشكلات المجتمع. وتعرض الورقة المنهجية المعتمدة في هذا السياق، إلى جانب نتائج تطبيق أربع دراسات بينية تم تنفيذها عبر مشاريع طلابية مشتركة بين أقسام وكليات وجامعات ليبية مختلفة. أظهرت النتائج قدرة هذه التجربة على تجاوز الفجوات البحثية بين التخصصات، وتحقيق تكامل معرفي فعال على مدى تسعة عشر عامًا، مع تطوير تدريجي للمنهجية المتبعة. كما بينت أن التحديات الإدارية والتمويلية لم تعق مسار التنفيذ، بل تم التعامل معها بمرونة أسهمت في استدامة التجربة.

وقد حظيت مخرجات هذه التجربة باهتمام متزايد من الجامعات الليبية، باعتبارها نموذجًا واعدًا لتطوير البحث العلمي، خاصة على مستوى الدراسات العليا. وتخلص الورقة إلى أهمية

* أستاذ متعاون بالجامعات الليبية، قسم علوم الحاسوب، كلية العلوم، جامعة الزاوية E-maiI:mfkhadiga@gmail.com
** أستاذ مشارك، الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس E-maiI:a.ramali@yahoo.co.uk

تبني الدراسات البينية كمدخل استراتيجي لتعزيز التكامل المعرفي، وتجاوز الحواجز التقليدية بين التخصصات، بما يسهم في تحسين جودة المخرجات البحثية وخدمة قضايا التنمية.

● **الكلمات المفتاحية**: الدراسات البينية، العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية، الفجوة البحثية، الجامعات الليبية

■ **Abstract**

This paper presents a pioneering applied experience in selected Libyan universities aimed at enhancing integration among applied sciences and various fields of knowledge through a practical methodology designed to bridge disciplinary gaps. Initiated in 2006, this experience emerged as an innovative approach to linking scientific disciplines for conducting applied research, although it was not explicitly defined at the time as "interdisciplinary studies" in its contemporary sense. The experience focused on implementing applied research projects within faculties of science, health, and technology during the period (2006–2025). These projects integrated multiple disciplines within a collaborative framework that moved beyond traditional academic cooperation toward academic–industrial partnerships, aiming to develop practical solutions to societal challenges. The paper outlines the adopted methodology and presents the outcomes of four interdisciplinary studies conducted through joint student projects across different departments, faculties, and Libyan universities. The findings demonstrate the effectiveness of this experience in bridging research gaps between disciplines and achieving meaningful knowledge integration over nineteen years, supported by a progressively developed methodology. Despite administrative and financial challenges, the experience proved resilient and sustainable. The outcomes have attracted increasing interest from Libyan universities as a promising model for advancing research, particularly at the graduate level. The paper strongly advocates for adopting interdisciplinary approaches as a strategic pathway to enhance knowledge integration, overcome traditional disciplinary barriers, and improve research quality in support of national development.

● **Keywords**: interdisciplinary studies, humanities, social and applied sciences, research gap, Libyan universities.

## ■ المقدمة

تعد الدراسات البينية (Interdisciplinary) وافداً جديداً على أسلوب ومنهجية البحث العلمي في الجامعات الليبية. هذه الورقة تعنى بتجربة تطبيق مفهوم الدراسات البينية في العلوم التطبيقية التي أنجزت في بعض من الجامعات الليبية للوصول بالبحث العلمي لمرحلته الأخيرة من تنفيذ وتطبيق لنتائجه. لا شك أن مفهوم الدراسات البينية تم خوضه في عدد من الكليات العلمية بالجامعات الليبية منذ سنة 2006 كمفهوم وليس كمصطلح متعارف عليه ودون حتى مراجعة الأدبيات.

تشير مراجع بعض الأدبيات لأبحاث منشورة سابقاً في بعض المجلات لدراسات بينية (بدير، 2023)، أن هذه الدراسات ذات صلة بمفهوم تجربتنا المطبقة ببعض الجامعات الليبية والتي تستعرضها هذه الورقة البحثية. الدراسات البينية ليس حكراً على صنف معين من العلوم كالعلوم الإنسانية فقط بل تشمل كل العلوم والأبحاث التي لا تكتفي بالتخصص الفردي الدقيق لتحقق التكامل المعرفي بين العلوم المختلفة، وحيثما وجدت المشاكل البحثية المعقدة برز دور الدراسات البينية المعمقة. فالدراسات البينية ليست هي التي تجمع بين تخصص معين وتخصص آخر مختلف فقط، بل هي أيضاً التي تجمع التعاون بين أكثر من قسم وكلية وجامعة في الجانب الأكاديمي والبحثي. وهي الدراسات التي تتعلق بالدراسات البينية الإنسانية والاجتماعية وكذلك العلوم التطبيقية الأخرى. طبقا للأدبيات السابقة، فإن تجربتنا في مفهوم الدراسات البينية ليست الرائدة بين تجارب الدول الاخرى، ولكنها الرائدة في تجربة الجامعات الليبية فيما يتعلق بالعلوم التطبيقية على وجه الحصر. إن الحاجة إلى استكمال الأبحاث في العلوم التطبيقية مختلفة الاختصاصات وتداخلها كانت الدافع لخوض هذه التجربة من إجراء الدراسات البينية في عدد من الكليات والجامعات الليبية التي كانت أبحاثها من اهتمام الأستاذ الباحث. تداخل التخصصات العلمية وتكاملها تم في إنجاز بعض الأبحاث دون حتى تسلل مصطلحات البينية في سلوك البحث العلمي الممارس في الجامعات الليبية ولا حتى في الدراسات الإنسانية المنجزة أيضاً. فالحاجة كانت

ملحة لانتهاج مفهوم الدراسات البينية لاستكمال أبحاث الطلبة لحل مشكلة فنية قائمة أو تطوير تطبيق لتحسين خدمات هندسية تجمع بين أكثر من تخصص في العلوم الهندسية والحاسوبية. أثبتت التجربة البحثية في العلوم التطبيقية أن هناك حاجة وضرورة ملحة إلى العلم الجامع الذي يأتي بعد التخصص الدقيق. هذا بدوره يحتاج إلى إعادة صياغة مفاهيم البحث الفردي في مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث الليبية. يستوجب البحث العلمي في عصر الثورة الصناعية الرابعة إلغاء الحدود بين حقول المعرفة المختلفة كما أشير إليه في إلغاء الحدود بين حقول المعرفة المختلفة تحت مسمى الخارطة الاستراتيجية لتفعيل مدخل الدراسات البينية في التعليم العالي لمواكبة التخصصات المستقبلية (بارة، 2013). إن أهمية تطبيق الدراسات البينية وفق التجربة الليبية في العلوم التطبيقية نابع من استخدام الأساتذة البحاث والأكاديميين تقنيات وأساليب متعددة في العلوم الهندسية والحاسوبية والتي تتطلب تعاونا وثيقا وتفاعل بين تخصصات مختلفة، مما تتجاوز الاعتماد على تخصص بعينه لحل مشكلة فنية غالباً ما توصف بالمعقدة. هذا يتجاوز العمل الفردي والتخصص الوحيد لينطلق للجمع بين التخصصات لإنجاز أبحاث مشتركة تؤسس لتكوين فرق بحثية لإنتاج معرفة جديدة ومبتكرة، حيث تعد العلوم الهندسية والرياضيات والبرمجة الحاسوبية من أساسيات البحوث العلمية التطبيقية لفهم الظواهر وتحليل البيانات واشتقاق الحلول من المعارف الجديدة. وهذا لا شك إنه من مبررات اختيار النهج متعدد التخصصات في الدراسات البينية. وحيث أن مبررات اختيار النهج متعدد التخصصات في الدراسات البينية التي تعمل على تجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات لحل المشاكل المعقدة بفهم أشمل وأعمق، وله إسهاماته في إنتاج معارف جديدة، فإن مبررات اختيار النهج أحادي التخصص له مبرراته أيضاً من حيث إنه يتعلق بالقدرة على التعمق في مجال معرفي واحد وتطوير خبرة متخصصة. وفي ظل التسارع في الثورات التكنولوجية وتغير المناخ وأبحاث الطاقة، فالدراسات البينية غالباً ما تشجع على التفاعل بين التخصصات المتعددة وتكاملها، وكان ذلك ظاهراً وجلياً في إحدى توصيات تقرير اليونسكو (*UNESCO, 2010*). إن اتباع

نهج البحث العلمي متعدد التخصصات أصبح ضروري في العلوم التطبيقية، حيث يسمح هذا النهج بدمج تخصصات ومهارات وخبرات مختلفة من تخصصات متعددة لتحقيق أهداف البحث العلمي ليصل لمرحلة التطبيق والتنفيذ. هذا النهج يساعد على تجاوز الحدود بين التخصصات الأكاديمية، ويشجع على التفكير النقدي مما يؤدي إلى حلول إبداعية ومبتكرة للمشكلات المعقدة التي قد لا يمكن معالجتها من خلال تخصص واحد، وخاصة في العلوم الطبيعية التطبيقية. وعلى الرغم من أن أنشطة الدراسات البينية التي أصبحت اليوم محط اهتمام المؤسسات التعليمية والبحثية، إلا إنها تواجه عملياً عوائق معقدة وتحديات وانتقادات جسيمة. ويمكن تقسيم أهم العقبات والتحديات التي واجهتها الأنشطة متعددة التخصصات في العقدين الماضيين إلى عقبات «مهنية» و«تنظيمية» و«ثقافية» (Khorsandi, 2011). إن القيم المضافة التي حققتها التجربة الليبية تتمثل في توافقها أولاً، مع ما ورد في أدبيات الدراسات البينية السابقة، وثانياً، مع ما حققته من نقلة جوهرية تمثلت في كسر حاجز البحث الفردي والتخصص الوحيد وعدم استكمال الأبحاث العلمية التي تترك على رفوف المكتبات في انتظار الوصول بها إلى قيمة اقتصادية قابلة للتنفيذ من خلال بحاث من اختصاصات علمية أخرى. كما تمثلت في كسر قيد التواصل بين الأقسام المختلفة والكليات والجامعات لإقامة أبحاث مشتركة وتأهيل فريق بحثي متعدد الاختصاصات العلمية للوصول بالبحث العلمي إلى خلق شركات ناشئة من قبل أصحاب الأبحاث أنفسهم تسهم في دعم الاقتصاد الوطني. كما ساهمت هذه التجربة في إقامة شراكة فاعلة بين مؤسسات التعليم العالي من جهة، والمؤسسات الصناعية والاقتصادية من جهة أخرى. كما أسهمت في التواصل والتعاون الصناعي والأكاديمي محلياً وإقليماً، ونتج عن ذلك بناء القدرات الشبابية البحثية، والمشاركة في الموارد، وتكوين فرق البحث العلمية، وإقامة علاقات عمل موثوقة بين جماعات الباحثين والممارسين من أصحاب المصلحة كالصناعيين. يمثل هذا البحث سدًا للفجوة المكانية من حيث تبنيها وتطبيقها في الجامعات الليبية، وفجوة زمانية من حيث الشروع في تطبيقها كتجربة تشكل نموذج منذ سنة 2006 ولتاريخه وفق منهجية تفسر وجود هذه الفجوة،

وفجوة بحثية مفهومية من حيث تطبيقها في الدراسات البينية للعلوم التطبيقية، نظراً لأنه تناولتها دراسات بينية في العلوم الإنسانية بجامعات بلدان عربية كقطر والسعودية، على سبيل المثال.

**■ مشكلة البحث**

إن البحوث العلمية التقليدية التي تعتمد على جهد ومهارات باحث واحد في قسم علمي واحد واختصاص واحد لم تعد مصدر لحلول معرفية وخاصة في عصر الذكاء الاصطناعي، وإن أصحاب المهارات المحدودة والأبحاث المبتورة من البحاث الأكاديميين يواجهون صعوبة في الحصول على فرص العمل وفق متطلبات سوق العمل في ضوء الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي. **إن** الوظائف الجديدة التي يفرضها سوق العمل تتطلب مهارات جديدة ومتعددة للعمل في مجموعات الفرق البحثية وتحليل البيانات واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والبرمجيات وإجادة اللغات. قضايا الاقتصاد والمناخ والبيئة والطاقات المتجددة والاقتصاد تتطلب تكامل العلوم والاختصاصات وتعدد المهارات. كل ذلك يحتاج إلى إجراء الدراسات البينية وإدخالها في مناهج التعليم العالي لتحقيق إضافة علمية في حل قضايا المجتمع ولجسر الهوة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل. إن الإشكالية التي تعالجها تجربتنا وتستعرضها الورقة تكمن في تقديم حلول مبتكرة وفعالة للعديد من المشكلات البحثية وخاصة في العلوم التي تتطلب مقاربات متعددة التخصصات. فالدراسات البينية الإنسانية والدراسات البينية التطبيقية المتعلقة بالعلوم الطبيعية وكذلك الدراسات البينية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية يمكنها حل قضايا لم تكن تحل لولا تكامل العلوم والاختصاصات. فيمكن للدراسات البينية أن تجمع بين البيولوجيا والكيمياء والفيزياء لدراسة الأمراض أو البيئة، كما يمكن للدراسات البينية أن تجمع بين علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد لدراسة ظواهر اجتماعية معقدة مثل الفقر أو التمييز، وكذلك يمكن للدراسات البينية أن تجمع بين الأدب والتاريخ والفلسفة لدراسة قضايا معاصرة تهم الأفراد والسكان، ويمكن أيضاً للدراسات البينية أن تجمع بين

علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد لدراسة ظواهر اجتماعية معقدة تتعلق بحياة ومعيشة السكان وعلاقاتهم مع بعض. تفرض الثورة الصناعية الرابعة والخامسة وأهداف التنمية المستدامة تعاوناً وثيقاً بين التخصصات المختلفة لحل قضايا المجتمع وذلك من خلال تفاعل العلوم والتخصصات وتداخلها والتكامل بينها *(Borrego & Lynita, 2010)*. وتتبلور أهمية تطبيق الدراسات البينية في العلوم التطبيقية وفق التجربة الليبية في تعميم تطبيق الدراسات البنية في كل الجامعات والكليات الليبية وسواء كانت في الدراسات البينية للعلوم التطبيقية أو في بقية العلوم كالإنسانية والاجتماعية. ومن خلال بناء النموذج التجريبي في إجراء الدراسات البينية في بعض من الجامعات الليبية، يمكن تعزيز الوعي المعرفي بأهمية التكامل بين التخصصات في الأقسام والكليات وتطوير السياسات والاستراتيجيات الداعمة لذلك.

- **الفرضيات**

تداعيات الثورة الصناعية الرابعة والخامسة على مستقبل الاقتصاد والبيئة وسوق العمل، والحاجة لإدخال الدراسات البينية في الجامعات لمتطلبات سوق العمل، والحاجة لتعدد المهارات على فرص التوظيف.

- **أهداف البحث**

· خلق نموذج لتطبيق الدراسات البينية في الجامعات الليبية ومراكز الأبحاث لحل المشاكل المعاصرة في البيئة والتنمية والصحة والمناخ والاقتصاد.

· عرض ودراسة التجربة الليبية في الدراسات البينية للعلوم التطبيقية ومقارنتها بالدراسات البينة في الدراسات الإنسانية.

· الاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق الدراسات البينية في مؤسسات التعليم العالي وخاصة تجربة دول الخليج وبالأخص قطر.

- **أهمية التجربة الليبية من مفهوم الدراسات البينية**

لا شك أن مفهوم الدراسات البينية الذي خاضته التجربة الليبية ساهم في معالجة

القضايا العصرية المعقدة وخاصة المتعلقة بالطاقة والمناخ والبيئة والصحة والزراعة الذكية من خلال مشاريع بحثية بينية. إن للثورة الصناعية الرابعة الأثر الكبير في كسر حاجز التخصص الواحد والأبحاث الفردية وخاصة في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي. إن برنامج الدراسات البيئية في ليبيا يركز على التفاعل بين العلوم البيئية، الهندسية، والاقتصاد، مع التركيز على الاستدامة وإدارة الموارد. وتعتبر الهندسة والرياضيات والعلوم من التخصصات المهمة للغاية، حيث تلعب دوراً حيوياً في تطوير المجتمع والتكنولوجيا. وتهدف تجربتنا الليبية في الدراسات البينية لتعزز التعاون ليس فقط بين الجامعات الليبية ولكن حتى لتبادل الخبرات العربية والدولية، وتشجع على الابتعاد عن العزلة البحثية وتسعى لتعزيز التعاون بين التخصصات مما يسهم في تطوير المعرفة والإبداع.

- **التحديات**

يعد دعم سياسات برامج الدراسات والبحوث البينية في الجامعات، ونشر الوعي بأهمية وضرورة الدراسات البينية وتنفيذ المشاريع البحثية المشتركة من أهم التحديات الحالية في تنفيذ الدراسات البينية، كما إنه لا توجد خارطة طريق للدراسات والأبحاث البينية في الجامعات. لا تتوفر ميزانيات أو تغطية مالية أو جهات تمويل للأبحاث البينية وتعتبر عبئا إضافيا لتنوع جهات التعاون والمشاركة. عدم نشر ثقافة الدراسات والأبحاث البينية وتركيز الجهد على التخصص الفردي والسعي به لتلبية متطلبات الدرجة العلمية عوضاً عن استخدام كل فروع العلوم والمعرفة لحل المشاكل الفنية في الاقتصاد والطاقة والطب والصناعة وحيثما تطلب تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجية الحيوية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. لم تعقد في ليبيا مؤتمرات تتعلق بالدراسات والأبحاث البينية كتلك التي عقدت في سنة (2015) بجامعة السلطان قابوس حول العلاقات البينية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى، أو التي عقدت في سنة (2019) بجامعة المنيا حول الدراسات البينية في العلوم العربية والإسلامية في ضوء التسارع التكنلوجي والمعرفي. كل هذه التحديات حالت دون تبني رؤية وطنية في الدراسات البينية وجسر الهوة بين العلوم المختلفة، حتى أتت هذه التجربة المتواضعة والهامة كنموذج للدراسات والأبحاث البينية في الجامعات الليبية.

■ **الدراسات السابقة**

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت للدراسات البينية وتناولتها من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. التجربة الليبية في إدخال مفهوم الدراسات البينية في بعض الجامعات الليبية كانت متطابقة مع مفهوم هذه الدراسات إلا إن الاختلاف في التجربة الليبية كان يتعلق بالدراسات البينية في العلوم التطبيقية بينما كانت الدراسات السابقة تتعلق بالدراسات الإنسانية.

● **استعراض بعض الدراسات العربية السابقة التي تناولت الدراسات البينية**

خلصت بعض الدراسات السابقة إلى أن الدراسات البينية يمكن تعريفها بأنها دراسات تشمل أكثر من حقل معرفي واحد (القرقوري، 2024). فالدراسات البينية لم تكن تتعلق فقط بالدراسات الإنسانية وإنما تهتم بدراسات العلوم التطبيقية التكنولوجية أيضاً، وكانت الدول الاسكندنافية تمثل نموذجاً في التعاون بين الحكومة والمؤسسات البحثية، والقيام ببحوث علمية مشتركة بين المؤسسات (عبد الحي، 2002). إن تحليل واقع التعليم العالي في ظل متطلبات الثورة الصناعية الرابعة يحتم التوجه الفعال نحو توليد أساليب جديدة قائمة على التعاون في إطار المجموعات العلمية ضمن مفهوم الدراسات البينية، ظهر في دراسة (وطفة، 2021). وهكذا يؤكد أن سياسات واستراتيجيات البحث العلمي في الجامعات الليبية تحتاج إلى تطوير وتجديد في ظل الثورة الصناعية الرابعة وبزوغ تطبيقات الذكاء الاصطناعي. كما أن بناء فرق العمل البحثية وخاصة في المجال التكنولوجي يتطلب تعاونا أكثر من قسم وأكثر من تخصص لخوض مشاريع ريادة الأعمال والابتكار. فالسياسات الحالية للجامعات الليبية تقيد الطلاب بالعمل الفردي في أبحاث مشاريع التخرج لتقييم أداء الطلاب كأفراد. ولكن أصبح هناك توجه نحو خوض تجربة الفريق البحثي بالرغم من إنه مازال تحت إدارة وإشراف القسم الواحد مما يجعل تنويع الاختصاصات غير متاح ومقيد.

● **استعراض بعض الدراسات الأجنبية السابقة التي تناولت الدراسات البينية**

كان من أبرز نتائج دراسة تناولت نهج التعاون بين تخصصات مختلفة ومتعددة هو

الوصول إلى حلول تقنية أكثر شمولية وابتكاراً، حيث تجمع الدراسات البينية بين تخصصات أكاديمية متعددة في نشاط واحد (مشروع بحثي) (Nissani, 1995). هذا يعزز تجربة ليبيا التي تتضمن إدخال الدراسات البينية متعددة التخصصات في الأبحاث العلمية التطبيقية في الجامعات الليبية. التجربة التي تبنت نهج دمج المعارف والمهارات من تخصصات أكاديمية متعددة لتنفيذ أبحاث تطبيقية. ويشجع هذا النهج فرق البحث وخاصة الهندسية على التفكير النقدي والمهارات الفنية لحل المشكلات (Debnath, 2005) وأن أي مشروع في العلوم الإنسانية أو الاجتماعية أو التطبيقية واسع الأفق يتطلب تداخل التخصصات، يظهر التاريخ أمثلة كثيرة، كمهمة لايبنتز في القرن السابع عشر لإنشاء نظام عدالة عالمية، والتي تطلّبت علوم اللغويات، والاقتصاد، والإدارة، والأخلاق، والقانون، والفلسفة، والسياسة، وحتى علم الحضارة الصينية (*Andrés-Gallego, 2013*).

- **أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة**

اتفقت الدراسات السابقة مع تجربتنا في ليبيا على هدف مشترك وهو التوجه نحو دمج المعارف والاختصاصات في ظل متطلبات الثورة الصناعية الرابعة وأهداف التنمية المستدامة لدعم الجهود البحثية من تخصصات متعددة ومختلفة، وسواء تعلق ذلك بالدراسات البينية الإنسانية أو الاجتماعية أو التطبيقية، وقد اختلفت تجربتنا في منهجها عن بقية الدراسات في كونها مبادرات وليست سياسات عامة وإنها تناولت جانبا عمليا لأبحاث مشاريع التخرج لتصبح نهج مستقبلي عند نجاح هذا النموذج في الدراسات البينية التطبيقية.

- **الفجوة العلمية التي تعالجها تجربتنا الحالية**

من خلال أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة وتجربتنا، فإن تجربتنا اهتمت بالآتي:

- تجربتنا لم تخضع ولم تبن عن دراسات أو تجارب سابقة وإنما اهتمت بالمتغيرات المعاصرة التي فرضتها الثورة الصناعية الرابعة وأهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة.

- تجربتنا اهتمت بثلاثة توجهات دراسة بينية تمثلت في التعاون البيني داخل أقسام الكلية الواحدة، وبين الكليات في الجامعة الواحدة، وبين الجامعات المختلفة ومراكز البحث العلمي. كما تم التعاون البيني بين حضور بعض طلبة مشاريع البحث العلمي بحضور محاضرات في أقسام أخرى في نفس الكلية أو في كليات أخرى لإثراء رصيدهم العلمي من تخصصات أخرى. وسلك آخرون دراسة تخصصية في كليات أخرى.

■ **المنهجية**

لم يعتمد في تجربة الجامعات الليبية هذه عندما انطلقت سنة 2006 على الإلمام بالأسس النظرية للدراسات البينية، ولم يتم الاطلاع على التجارب الدولية المتقدمة المطبقة لتفعيل مفهوم الدراسات البينية في التعليم العالي، بل كان الأساس في ذلك الحاجة لتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة لحل مشاكل فنية، وذلك من قبل أكثر من جهة كقسم وكلية وجامعة وأصحاب المصلحة للحاجة لمهارات وتخصصات مختلفة ومتنوعة لا تتوفر لدى جهة واحدة. تم النظر إليها نهجاً مبتكراً يجمع ويدمج المعرفة من تخصصين أو أكثر من العلوم لحل مشكلات يتعذر حلها من خلال تخصص واحد، وبالتالي كانت هناك حاجة أيضا لنشرة ثقافة التعاون البحثي المشترك. إن من أساسيات تنفيذ الدراسات البينية التي بنيت عليها التجربة الليبية هو:

**أولاً**: نشر ثقافة هذا النوع من الدراسات بين أعضاء هيأة التدريس والطلبة بهدف خلق القدرة على إنتاج معرفة بينية، ثم تلاها تعزيز ورعاية البحوث متعددة التخصصات في أقسام وكليات الجامعة الواحدة ثم التعاون مع بقية الجامعات الأخرى، للوصول لخلق النموذج الأولي للدراسات البينية وتعظيم قيمتها العلمية والاقتصادية وبناء القدرات.

**ثانياً**، السعي لتحقيق رسالة الجامعة في المساهمة في حل مشكلات المجتمع من خلال تطوير وترقية البحث العلمي من خلال تنفيذ البحوث والدراسات البينية، ومتابعة التطور في هذا المجال بالتعاون مع أصحاب المصلحة. لحل المشكلات لتطوير

القطاع الصناعي والصحي والزراعي من خلال تطوير التطبيقات التكنولوجية لأنظمة المحاكاة لبناء النماذج.

**ثالثاً**، إتاحة الفرصة للطالب دراسة أكثر من تخصص في وقت واحد، وذلك انطلاقاً من تمكينه من حضور محاضرات في تخصصات أخرى. هذا يفضي إلى سد النقص في مواصفات الخريج المعرفية، أو المهارية، أو التقنية، حيث يتميز بنواتج تعلم جديدة مستمدة من تكامل نواتج تعلم فرعين أو أكثر من فروع بهدف توسيع مدارك الطالب وتعليمه لاكتشاف الحلول الإبداعية لحل المشاكل التقنية وتطوير الحلول التكنولوجية من خلال فريق عمل. فالمشاريع البحثية المطروحة في هذه الورقة تتعلق بتطبيقات الحاسب الآلي في التعامل مع البيانات الطبية والصناعية والزراعية، وتركز على المجسمات والمستشعرات والأنظمة الذكية والمصانع الرقمية واستخدام أنظمة الاتصالات الرقمية. هذه التطبيقات تسهم في تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، وتسهيل خدمة أغراض الرعاية الصحية من تشخيص ووصف دوائي واختزال زمن الانتظار في الحصول على العلاج في الوقت الفعلي. وبناء على كل ذلك، تم التصميم المشترك للأبحاث البينية المذكورة بهذه الورقة بتعاون الشركاء الأكاديميون وغير الأكاديميين من أصحاب المصلحة، في المرحلة المبكرة من تصميم البحوث، في مشروع علمي جامع للتخصصات للتوافق بشأن المشكلة الملموسة التي يتعين معالجتها وخاصة ذات الطابع التكنولوجي. يتم استعراض المعارف والمهارات المطلوبة لتنفيذ المشروع البحثي. يتم استخلاص رؤى جديدة من هذه المعارف المدمجة لتحديد عناصر الفريق البحثي. يتم إقامة علاقات عمل موثوقة بين الفريق البحثي والممارسين من أصحاب المصلحة.

- **منهجية تنفيذ المشروع البحثي للطلبة**

المخطط رقم (1) يبين خطوات وتسلسل إجراءات التعاون البيني في تنفيذ المشروعات البحثية ومتطلباتها. المخطط يوضح انسيابية اتخاذ القرار من فكرة المشروع إلى إنهاء المشروع والإحالة للتطبيق العملي مرورا بمراحل المقارنة والاختبار والتجريب. المرحلة

التأسيسية مكملة للمرحلة التنفيذية ومهمة في البحث عن شركاء مناسبين لتنفيذ المشروع، وقد تم البدء في تنفيذ تجربة التعاون من خلال مشاريع تجريبية قصيرة أو صغيرة الحجم. هذه الخطوة تساعد في تقييم توافق رؤى الفريق وقدراته، وهي تأتي في مرحلة المتابعة والتقييم من خلال الاختبار والتجريب.

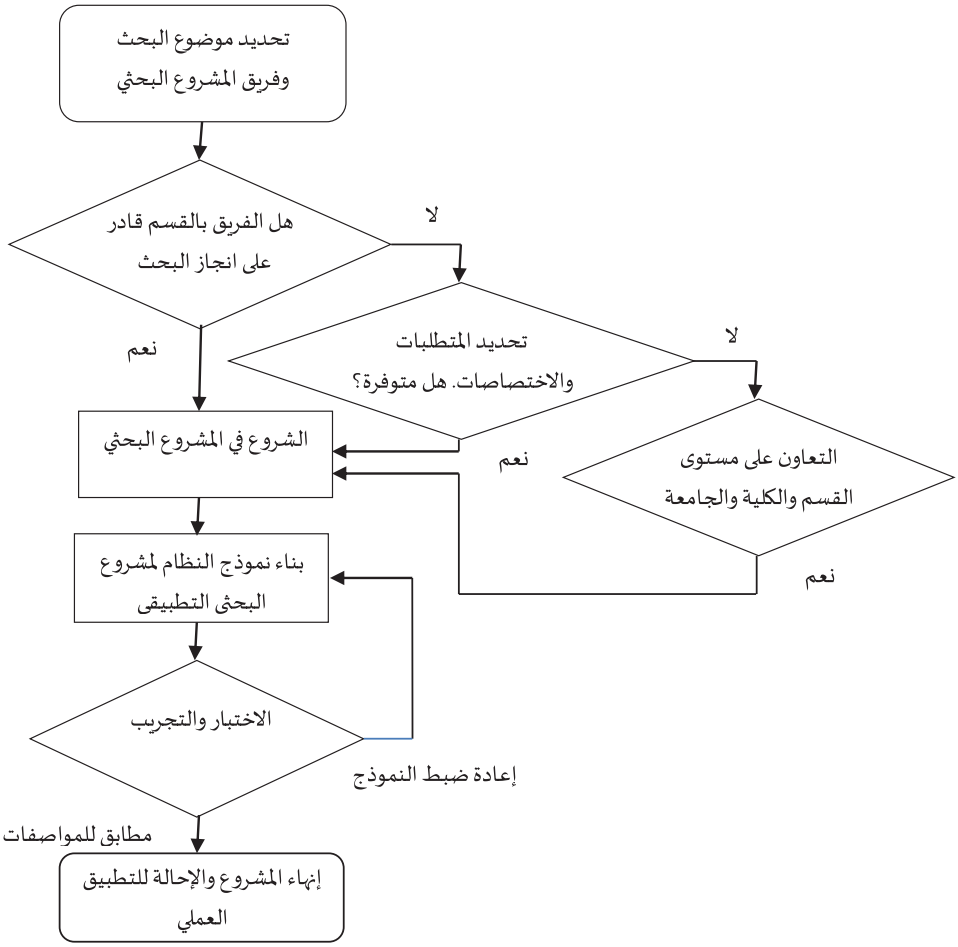


**مخطط رقم (1): خطوات وتسلسل إجراءات تنفيذ المشروع البحثي**

- **أمثلة عن المشاريع البحثية المنفذة في الجامعات الليبية في إطار الدراسات البينية**

إن المشاريع البحثية التي يتم عرضها في فقرة النتائج التالية، تمثل تجربة في الدراسات

البينية التطبيقية التي نفذت وتنفذ بإشراف من قبل أستاذ متعاون من وزارة الصناعة والمعادن. غالباً ما يتعاون أعضاء هيأة التدريس من جهات مختلفة في البرامج البيئية في فرق عمل بحثية من الطلبة والأكاديميين وأصحاب المصلحة. إن وزارة الصناعة والمعادن تعد من أصحاب المصلحة، وهي تعمل على تعزيز التعاون بين المؤسسات الصناعية والجامعات، مما يسهم في تحويل الأبحاث إلى تطبيقات عملية. وتعمل الوزارة على إدخال مفهوم وتطبيق الدراسات البينية التطبيقية في برامج التعاون مع الجامعات، وتعتبرها جزءاً مهما في نظام التعاون الصناعي التعليمي. وتركز على التفاعل بين العلوم البيئية، الهندسة، والاقتصاد، الصحة العامة لتطوير تقنيات جديدة تحسن من جودة الحياة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية. أهتمت هذه المشاريع البحثية بالمجالات التي تتطلب دمج عدة اختصاصات علمية بهدف تكوين باحثين قادرين على التفكير النقدي والإبداعي لخلق تفاعل بين العلوم الطبيعية والهندسة والبيئية والطبية، مما يعزز التكامل بين مختلف الحقول المعرفية بغرض لتطوير تقنيات وحلول جديدة في مجالات العلوم التطبيقية. وهنا يظهر دور التخصصات البينية التي تتطلب مثلاً، الجمع بين الهندسة، الرياضيات، والعلوم، والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتطوير النماذج الرياضية لاختبار سلوك الأنظمة المعقدة والتنبؤ بالنتائج واستنتاج رؤى قيمة.

## ■ النتائج

تم إنجاز (3) مشاريع بحثية، وبحث رابع قيد الإنجاز، يأتي التعاون بين الأقسام والكليات والجامعات المختلفة ضمن مفهوم الدراسات البينية والتي تمثل التجربة الليبية موضوع الورقة البحثية. تتعلق المشاريع البحثية لطلبة السنة الرابعة والتي تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتطوير برامج وتطبيقات لبناء نماذج وأنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي. هذه الفرق البحثية متعددة التخصصات لحل المشكلات الفنية والصحية والبيئية المعقدة التي تحتاج إلى أكثر من تخصص. وتأتي هنا رسالة الجامعة في المساهمة في حل مشكلات المجتمع من خلال تطوير وترقيه البحث العلمي في مجال البحوث والدراسات البينية.

- **الدراسة البينية الأولى**

عبارة عن مشروع بحثي نفذ من قبل فريق من طلبة قسم علوم الحاسوب، وكان المشروع البحثي ضمن دراسة بينية متعددة التخصصات تجاوزت البحث التقليدي الذي يعتمد على الباحث الواحد محدود المهارات. احتاج فيه الطلبة حضور محاضرات في أقسام وكليات أخرى، الجدول رقم (1) يبين الإجراء التقليدي في تنفيذ المشروع البحثي.

**جدول رقم (1): الإجراء التقليدي في تنفيذ المشروع البحثي**

| الدراسات والأبحاث التقليدية | تنفيذ فريق في قسم واحد في كلية واحدة وفي جامعة واحدة. |
|---|---|
| اسم الدراسة/ المشروع البحثي | تطوير منظومة للاستشعار عن بعد في التطبيقات المدنية. |
| الكلية/الجامعة | كلية العلوم (العجيلات) جامعة الزاوية/ ليبيا. |
| القسم | علوم الحاسوب. |
| الباحث | فريق بحثي من طلبة القسم (لم تكن دراسة بينية، ولكن تجاوزت البحث التقليدي). |
| مخرجات البحث | منظومة محاكاة قابلة للتطبيق. |

تمت ملاحظة افتقار كثيرا من أساتذة الجامعات إلى أسلوب الدراسات والأبحاث البينية والى أساليب تطبيقه

- **الدراسة البينية الثانية**

عبارة عن مشروع بحثي تضمن استخدام مجموعة واسعة من التخصصات العلمية، نفذ من قبل فريق من طلبة أكثر من قسم واحد (علوم الحاسوب، قسم علم البيئة قسم علم النبات). كان نموذج أولي لدراسة بينية متعددة التخصصات. لا يحتاج الطلبة لحضور محاضرات في أقسام أو كليات أخرى، فتنوع الأقسام مع توفر المهارات الفردية يحقق

متطلبات تنفيذ مشروع البحث، الجدول رقم (2) يبين الخطوة الأولى في تنفيذ المشروع البحثي البيني.

**جدول رقم (2): الخطوة الأولى في تنفيذ المشروع البحثي البيني**

| الدراسات والأبحاث البينية | تنفيذ فريق من عدة أقسام في كلية واحدة وفي جامعة واحدة. |
|---|---|
| اسم الدراسة/ المشروع البحثي | تطوير منظومة للزراعات الذكية باستخدام المستشعرات. |
| الكلية/الجامعة | كلية العلوم (صبراتة) جامعة صبراتة/ ليبيا. |
| القسم | قسم علوم الحاسوب، قسم علم البيئة، قسم علم النبات. |
| الباحث | فريق بحثي من طلبة الأقسام المذكورة (دراسة بينية تجاوزت البحث التقليدي). |
| مخرجات البحث | منظومة محاكاة قابلة للتطبيق. |

تمت ملاحظة افتقاد الكليات وحتى الجامعات للرؤية الدقيقة والمناسبة لكيفية بناء وتطوير الدراسات والأبحاث البينية.

- **الدراسة البينية الثالثة:**

عبارة عن مشروع بحثي يتضمن استخدام مجموعة واسعة من التخصصات العلمية، نفذ من قبل فريق من طلبة قسم الإدارة الصحية من كليتين مختلفتين ولكن من جامعة واحدة. يحل مشكلة في الصحة العامة والتطبيب عن بعد. وكان نموذج أولي لدراسة بينية متعددة التخصصات، الجدول رقم (3) يبين الخطوة الثانية في تنفيذ المشروع البحثي البيني.

**جدول رقم (3): الخطوة الثانية في تنفيذ المشروع البحثي البيني**

| الدراسات والأبحاث البينية | تنفيذ فريق من أقسام وكليات مختلفة ولكن في جامعة واحدة. |
|---|---|
| اسم الدراسة/ المشروع البحثي | تطوير منظومة للتطبيب عن بعد. |
| الكلية/الجامعة | كلية العلوم الصحية (العجيلات) جامعة الزاوية/ ليبيا.<br>المعهد العالي للعلوم والتقنية (العجيلات) جامعة الزاوية/ ليبيا. |
| القسم | قسم الإدارة الطبية، قسم تقنية المعلومات. |
| الباحث | فريق بحثي من طلبة الكلية وطلبة المعهد بالأقسام المذكورة (دراسة بينية). |
| مخرجات البحث | منظومة محاكاة قابلة للتطبيق. |

تمت ملاحظة اتفاق منهجية تنفيذ هذه الأبحاث البينية في العلوم التطبيقية مع نظيراتها في العلوم الإنسانية.

- **الدراسة البينية الرابعة:**

عبارة عن مشروع بحثي يتضمن استخدام مجموعة واسعة من التخصصات العلمية، ينفذ من قبل فريق من طلبة قسم الحاسب الآلي من كليتين مختلفتين تتبعان لجامعتين مختلفتين. دراسة وتنفيذ المشروع يتناول نظريات ونماذج ومفاهيم تخصصات أخرى مستقلة. هو مشروع متعدد التخصصات يهدف إلى معالجة القضايا البيئية، مثل الاحتباس الحراري والتلوث، ويتضمن استخدام مجموعة واسعة من التخصصات العلمية، الجدول رقم (4) يبين الخطوة الثالثة في تنفيذ المشروع البحثي البيني.

**جدول رقم (4): الخطوة الثالثة في تنفيذ المشروع البحثي البيني**

| الدراسات والأبحاث البينية | مشاركة جامعات، وكليات، وأقسام وجهات أخرى في الدراسة البينية. |
|---|---|
| اسم الدراسة/ المشروع البحثي | تطوير منظومة للمراقبة والتحكم عن بعد في الملوثات الصناعية باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومنظومة المعلومات الجغرافيا. |
| الكلية/الجامعة | كلية العلوم (صبراتة) جامعة صبراتة/ ليبيا.<br>كلية التربية (طرابلس) جامعة طرابلس/ليبيا. |
| القسم | قسم علم الحاسوب، قسم الجغرافيا. |
| الباحث | فريق بحثي من طلبة الكليات والاقسام المذكورة (دراسة بينية). |
| مخرجات البحث | منظومة محاكاة قابلة للتطبيق (قيد البحث). |

يمكن ملاحظة إنه يمكن تقديم نموذج للدراسات والأبحاث البينية الناتجة عن التكامل المعرفي في العلوم التطبيقية.

- **مناقشة النتائج**

تعد نماذج الدراسات والأبحاث البينية الأربعة المذكورة هنا تجارب ناجحة في بعض الجامعات الليبية، وتعتبر انطلاقة نحو الأبحاث والدراسات البينية بالجامعات الليبية وفي شتى العلوم. ومثلت هذه التجارب قصص نجاح لروادها وحافزاً لمزيد من الأبحاث واستكمال الدرجات العلمية العليا، ونسعى لتطوير منصة رقمية للجامعات ومراكز الأبحاث تتعلق بالدراسات والبحوث البينية لنشر هذه الثقافة وآلية تفعيلها. إن عدم جسر الهوة بين التخصصات المختلفة ودمج المعارف يشكل فجوة بحثية في أبحاث الدراسات العليا. لم تنشر الأدبيات التي تم مراجعتها على إنه تم البحث فيها أو مراجعتها في أبحاث الجامعات الليبية، وإن النتائج تؤكد على وجود مثل هذه الفجوة في أبحاث الجامعات الليبية قبل إجراء هذا البحث، وأن دراسة هذه الفجوة يمثل إضافة علمية مهمة لمنهجية المجال

العلمي من خلال تبني مفهوم الدراسات البينية. إن إشكالية وجود هذه الفجوة يرجع إلى القيود المنهجية المتمثلة في الاختصاصات الإدارية الموكلة للأقسام والكليات والجامعات، إضافة للثقافة المتوارثة لتنفيذ الأبحاث بالجامعات. وبشكل عام، هناك فجوة بين الأبحاث النظرية في مجال الدراسات البينية والتطبيقات العملية لتنفيذ الأبحاث في المجالات التي تتعلق بتطبيق التكنولوجيا الحديثة. إن مفهوم الدراسات البينية الذي تبنته وطبقته التجربة الليبية، ومن خلال المشاريع البحثية المنفذة وسعت القاعدة المعرفية لدى الفرق البحثية من طلبة الجامعات، وأسهمت في تطوير خطط دراسية متعددة التخصصات، مما زاد من قدرة الخريجين على تطوير تقنيات وحلول جديدة في مجالات العلوم التطبيقية وعزز من التكامل بين مختلف الحقول المعرفية، وإن الدراسات البينية الأربع المذكورة في التجربة الليبية مثالاً جيداً على ذلك. وبالتالي، أثبتت هذه الورقة أنها قدمت من خلال التجربة التطبيقية، مساهمة منهجية في الدراسات البينية في العلوم التطبيقية على وجه الخصوص. وهي تتطابق منهجياً ونظرياً مع الدراسات البينية في العلوم الإنسانية التي أشارت إليها الأدبيات في الدراسات السابقة. كما أن العلوم الإنسانية تتفاعل مع العلوم الطبيعية والهندسة، والذي بدوره يعزز التكامل بين مختلف الحقول المعرفية. نتائج هذه التجربة يعزز التعاون بين المؤسسات الصناعية الحكومية وبين الجامعات لتحويل الأبحاث إلى تطبيقات عملية، وذلك على غرار الجامعات الأوروبية. ويسهم في تكوين فرق بحثية متعددة التخصصات لإيجاد حلول ابتكارية لمواضيع بحثية عجزت أساليب البحث العلمي التقليدية على حلها، ولا حلول مكتملة ومناسبة لها خارج نطاق التكامل بين العلوم المختلفة.

## ■ الخاتمة

تعتبر الدراسات البينية في العلوم التطبيقية أساس التعاون بين الصناعة والأكاديميات في التجربة الليبية، وتمثل مدخلا مهما في تعزيز التعاون بين المؤسسات الصناعية والجامعات والمراكز البحثية. هذا التعاون يعزز بناء الجسور بين التخصصات المختلفة، ويقوم على نماذج التجارب الناجحة للبحوث القائمة على الشراكات البينية. قامت التجربة الليبية

على دمج المعارف في التخصصات البينية التي تجمع بين الهندسة، الرياضيات، والعلوم، والذكاء الاصطناعي لتنفيذ المشاريع البحثية بين طلاب أكثر من قسم وكلية وجامعة. تخلق هذه المشاريع الشركات الناشئة للخريجين لتطويرهم حلول مبتكرة للمشاكل المعاصرة في الصناعة والبيئة والطاقة والمناخ والزراعة والطب. وأثبتت نتائج تنفيذ المشروعات البحثية البينية من خلال هذه التجربة والتي تتوافق مع سرد الأدبيات المتعلقة بالدراسات البينية، إن الدراسات البينية توجه علمي لحل مشكلات المجتمع وتؤثر إيجابا في الاقتصاد وسوق العمل.

## ■ قائمة المراجع:

### ● أولاً: المراجع العربية


- القرقوري، فاطمة. «الدراسات الاستشرافية البينية: قراءة في تنوع مناهج البحث وتعدد التخصصات». مجلة نقد وتنوير، ع 20 (2024): 17- 35.
- بارة، عبد الغني بارة. «خطاب التجاوز وتحولات المعرفة في النظرية النقدية المعاصرة في تفكيك النسق المفاهيمي». مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج 10، ع 7 (2013): 185- 203.
- بدير، كريمان محمد. «الدراسات البينية كتوجه علمي لحل مشكلات المجتمع المستحدثة». مجلة البحث العلمي في التربية، مج 24، ع 10 (2023): 26- 36.
- عبد الحي، وليد. مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
- وطفة، علي أسعد. «مستقبل التعليم العالي الخليجي في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، قراءة نقدية في اشكالية الصيرورة والمصير». المجلة التربوية، مج 35، ع 139 (2021): 373- 381.


### ● ثانياً: المراجع الأجنبية


- Andrés-Gallego, José. "Are Humanism and Mixed Methods Related? Leibniz's Universal (Chinese) Dream". Journal of Mixed Methods Research, Vol 9, No. 2 (2013): 118- 132.
- Borrego M., Lynita K. "Definitions of Interdisciplinary Research: Toward Graduate-Level Interdisciplinary Learning Outcomes". The Review of Higher Education, Vol 34, No. 1 (2010): 6184-.

- Debnath, Sukumar C. "College Student Motivation: An Interdisciplinary Approach to an Integrated Learning Systems Model". Journal of Behavioral and Applied Management, Vol 6, No. 3 (2005): 168- 188.
- Khorsandi, Ali Taskoh. Interdisciplinary Higher Education; Criticism, Challenges and Obstacles. Archived from the original on 15 November 2011. Retrieved 19 July 2011.
- Nissani, Moti. "Fruits, Salads, and Smoothies: A Working definition of Interdisciplinarity". The Journal of Educational Thought, Vol 29, No. 2 (1995): 121128-.
- UNESCO. "World Social Science Report Knowledge Divides", The International Socia Science Council (ISSC), 2010, Date of Visit: 102025/7/, https://unesco.unesco.org/ark:/48223/pf0000188395

# البعد الجمالي والمضمون الفكري في شعارات كليات جامعة طرابلس

## دراسة وصفية تحليلية في الهوية البصرية

■ د. فوزي محمد فريسن *

● تاريخ استلام البحث 2026/02/19م ● تاريخ قبول البحث 2026/04/25م

■ **المستخلص:**

يهدف هذا البحث إلى دراسة الترابط البصري بين البعد الجمالي والمضمون الفكري في شعارات كليات جامعة طرابلس، باعتبارهما من العناصر الأساسية في تشكيل الهوية البصرية للمؤسسات التعليمية . ترتكز الدراسة على أهمية تحليل الأبعاد الجمالية والفكرية للشعار الجامعي باعتباره عنصر دلاليا ضمن المنظومة البصرية التي تسهم في تجسيد قيم المؤسسة، وتمثيل الرسالة التعلمية والثقافية للمؤسسة التعليمية . اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل العناصر الجمالية والرمزية للشعارات في ضوء السياق السيميائي، بهدف الكشف عن طبيعة العلاقات البصرية والدلالات التي تحملها، وكيفية ترجمة الأفكار والرؤى الجامعية إلى مضامين بصرية واضحة . وشملت عينة الدراسة أربعة شعارات تمثل تخصصات مختلفة داخل الجامعة، مع الاستناد إلى بيانات رسمية، وبعض المقابلات، واستبيان موجّه لمتخصصين في التصميم والفنون لتقييم مدى انسجام البعد الجمالي مع المضمون الفكري . وتنبع أهمية الدراسة من محاولة فهم دور الشعار الجامعي كعنصر دلالي يعكس القيم الأكاديمية ويعبّر عن الرسالة التعليمية والثقافية للمؤسسة . أظهرت النتائج أن متوسط البعد الجمالي تراوح بين (1.82–2.07)، والبعد الفكري بين (1.84–1.96)، بمتوسط كلي بلغ (1.93 من 3)، مما يشير إلى مستوى متوسط، مع وجود تفاوت بين الشعارات من حيث تحقيق التوازن بين الجماليات والمضمون الفكري .

● **الكلمات المفتاحية:** البعد الجمالي، المضمون الفكري، الشعارات، الهوية البصرية، جامعة طرابلس .

* أستاذ مساعد بقسم الفنون الجميلة - كلية الفنون والتصميم - جامعة طرابلس E-maiI:f.freasen@uot.edu.ly

■ **Abstract:**

This study examines the relationship between the aesthetic dimension and the intellectual content in the logos of the colleges at the University of Tripoli, as key elements in shaping institutional visual identity. It highlights the role of university logos as symbolic components that reflect academic values and represent the institution's educational and cultural mission. A descriptive-analytical approach was adopted to analyze the aesthetic and symbolic features of the logos within a semiotic framework, aiming to understand how visual relationships convey meaning and translate academic ideas into visual forms. The sample included four logos representing different academic disciplines, and data were collected through official sources, interviews, and a questionnaire addressed to design and art specialists. The findings indicate that the aesthetic dimension ranged from 1.82 to 2.07 and the intellectual dimension from 1.84 to 1.96, with an overall mean of 1.93 out of 3, reflecting a moderate level with variations among the logos.

- **Keywords**: aesthetic dimension, intellectual content, logos, visual identity, University of Tripoli.

■ **المقدمة:**

تمثل الشعارات المؤسسية للجامعات عنصراً بصرياً في بناء الهوية البصرية، إذ تؤدي وظيفة مزدوجة تجمع بين القيمة الجمالية والرسالة الفكرية التي تتبناها المؤسسة . ويعد الشعار وسيلة للتواصل المعرفي والثقافي، كونه تجسيداً بصرياً لمجموعة من القيم والتطلعات الأكاديمية التي تسعى الجامعات إلى ترسيخها . تركز هذه الدراسة على معرفة العلاقة الجوهرية بين الجماليات البصرية والمضامين الفكرية للشعارات، وبيان الدور الذي تؤديه العلامات البصرية في تعزيز الإنتماء المؤسسي لدى الطلبة وأعضاء هيأة التدريس، وتسعى لبيان كيفية توظيف عناصر التصميم البصري في صياغة هوية متماسكة وفعالة لكليات الجامعة.

■ **مشكلة البحث:**

تتمثل مشكل البحث في الإجابة عن السؤال الرئيسي:

ما العلاقة التبادلية بين البعد الجمالي والمضمون الفكري لعناصر شعارات كليات جامعة طرابلس ؟

■ **أسئلة البحث**:

1 ما أبرز الخصائص الجمالية المكونة لشعارات كليات جامعة طرابلس ؟

2 ما الدلالات الفكرية والرمزية التي تحملها هذه الشعارات ؟

3 كيف تؤثر العلاقة بين الشكل البصري والرسالة الفكرية في بناء الهوية ؟

4 كيف يساهم تصميم الشعار في التعبير عن رسالة الكلية وتعزيز هويتها ؟

5 إلى أي مدى تعكس الشعارات القيم الفكرية للمؤسسات الجامعية ؟

■ **أهمية البحث**

1. بيان أهمية الدراسة العلمية للبعد الجمالي والمضمون الفكري لشعارات المؤسسات التعلمية .
2. دعم ثقافة الصورة في المحيط الجامعي .
3. المساهمة في تنمية القدرات الإبداعية لدى طلبة الفنون والتصميم .
4. مساعدة المؤسسات التعليمية في تطوير الهوية البصرية وتعزيز مكانتها وفق أسس منهجية وعلمية .

■ **أهداف البحث**

1. تحليل العناصر البصرية والجمالية المكونة لشعارات الكليات .
2. الكشف عن الدلالات الفكرية والرمزية التي تحملها الشعارات .
3. تفسير العلاقة بين الشكل البصري والرسالة الفكرية.
4. تحديد مدى انسجام البنية الجمالية للشعارات مع القيم الأكاديمية للكليات .
5. توعية الجهات التعليمية بأهمية الهوية البصرية في تعزيز قيم المؤسسة .

■ **حدود البحث**

- **الحدود المكانية**: الشعارات الخاصة بكليات جامعة طرابلس .
- **الحدود الزمانية**: العام الجامعي 2026/2025 .
- **الحدود الموضوعية**: تحليل شعارات الجامعة من حيث البعد الجمالي والمضمون الفكري وفق المنهج الوصفي التحليلي السيميائي.

■ **الإطار النظري**

- **مفهوم الجمال**

– **التعريف اللغوي**: (عند الفلاسفة) : صِفَةٌ تُلْحَظُ في الأَشياء، وتبعث في النفس سُرُوراً ورِضاً . (almaany, 2025)

- **التعريف الإصطلاحي**: يعرف البعد الجمالي بأنه مجموع الخصائص والعلاقات البصرية التي تمنح العمل الفني قيمته الشكلية والدلالية، من خلال تنظيم عناصره التشكيلية مثل التناسق، والاتزان، المحاداة، والعلاقات التركيبية، بما يؤثر في إدراك المتلقي وإستجابته . ويكسب العمل طابعاً جمالياً مميزاً . (Beardsley, 1982) ؛ (Feldman, 1994)

- **التعريف الإجرائي**: يقصد بالبعد الجمالي في هذا البحث تحليل العناصر البصرية المكونة لشعارات كليات جامعة طرابلس والمتمثلة في النقاط التالية وفق معايير التحليل الوصفي السيميائي: مثل التناسق العام للعناصر البصرية، وضوح الرمز والشكل، الإتزان البصري في تكوين الشعار، جودة الخط وقابلية القراءة .

و يوظف هذا المفهوم إجرائيا في تحليل شعارات كليات جامعة طرابلس من خلال رصد فاعلية البنية التشكيلية في التعبير عن المضمون الفكري وهوية المؤسسة، على مؤشرات بصرية تشمل: ارتباط الشعار بهوية الكلية، وضوح الرسالة الفكرية للشعار، عمق الدلالة الرمزية المستخدمة، الانسجام مع الهوية المؤسسية للجامعة

- **أهمية الجمال في تصميم شعارات المؤسسات التعليمية:**
- يعد الجمال قيمة ربانية وإنسانية تسهم في تنمية الوعي الروحي والإدراكي لدى الإنسان (Al-Ghazali, n.d) .
- أما الجانب الفلسفي يرى أرسطو أن الجمال قيمة أساسية تؤثر في السلوك الإيجابي الفردي والجماعي. (Aristotle, 1998)
- تسهم التربية الجمالية في تنمية الذائقة الفنية وتعزيز التفاعل الاجتماعي الايجابي، وترسيخ القيم الإنسانية والثقافية في المجتمع . (Norman, 2004)
- يبرز الجمال في تصميم شعارات المؤسسة التعليمية كونه أساسا جوهريا في بناء الهوية البصرية . يحقق الانسجام بينه وبين الوظيفة، وينقل القيم والاهداف الاستراتيجية للمؤسسة بصورة حسنة . (Lupton & Phillips, 2015)
- **الشعار والهوية البصرية:**

- **الشِّعارُ**: رسم أو علامة أو عبارة مختصرة يستخدم لتمثيل مؤسسة أو شركة أو جهة ما، بهدف التعريف بها والتعبير عن هويتها . (almaany, 2025)

- **الهوية البصرية**: منظومة تصميمية متكاملة تتوحد فيها الصورة البصرية، تعزز القيم الفكرية والثقافية للمؤسسة . وتحقق نظرية الاتصال البصري .

- **المضمون الفكري في شعارات كليات جامعة طرابلس**

يشير المضمون الفكري إلى مجموعة المعاني والقيم والرموز التي تحملها الشعارات، باعتبارها تجسيدا بصريا لرسالة المؤسسة . ويتضمن هذا المضمون ما يلي:

1 - **العمق الروحي والثقافي**: تعكس شعارات الجامعة رؤية وآفاقا جمالية وإنسانية واسعة، تتجسد فيها خصوصية الهوية .

2 - **التوازن بين الالتزام والقضايا**: تظهر الشعارات اهتمام المؤسسة بالقضايا الأساسية وتدعم هويتها الأكاديمية .

**3. المضمون الجمالي والفكري**: يدعم المضمون الفكري البعد الجمالي للشعارات، مما يعزز من أثر السياق التعليمي .

**4. الإبداع في التصميم**: تجسد الإبداع في التصميم من خلال توظيف الرموز المستمدة من القيم الثقافية والإسلامية .

1● **العلاقة بين البعد الجمالي والمضمون الفكري**

- التكامل بين الجمال والمعنى ضروري لنجاح الشعار.

- السمات الجمالية بدون مضمون فكري تفقد الشعار عمقه الدلالي.

- التوازن بين الشكل والمعنى يوفر تجربة متكاملة للمتلقي.

● **التحليل السيميائي للشعار**

تعرف السميائيات بأنها علم العلاقات الذي يدرس الإشارة كوسيلة لنقل المعنى، ويقوم على ثلاثة مكونات رئيسية:

1. **الدال**: **(signifier)** المظهر أو الشكل المادي للعلاقة .

2. **المدلول**: **(signified)** الفكرة أو المعنى الذي تشير إليه العلامة .

3. **المرجع**: **(referent)** السياق الثقافي أو المؤسسي الذي يمنح العلامة معناها .

● **الرمزية والإشارة**:

الرمز هو أساس تاريخي وفكري للفن، ويستخدم للتعبير عن الأفكار عبر علاقة بين الشكل والشيء المعبر عنه، سواء كان قريبا من الطبيعة المرئية أو بعيدا عنها في هيأة رموز هندسية أو تجريدية . (رشوان، 2011)

● **توضح نظرية الإشارة الترابط بين**:

- الوجود الذهني (الصورة العقلية)

- الوجود الخارجي (المادي المحسوس)

- الوجود اللفظي (الأصوات الدالة)

- الوجود الكتابي (الحروف المكتوبة)

هذا الترابط يبرز أن الشعار، بوصفه إشارة بصرية، تجمع بين الذهن والمادة واللغة والشكل، مما تجعله أداة فعالة في تمثيل الهوية البصرية وتعزز حضوره الفكري والثقافي .

- **أنواع العلامات في الشعارات:**

1. الأيقونة: رمزية مشابهة للشيء الذي تمثله مثل: (الكتاب أو القلم) .

2. الرمز: علامة تعتمد على اتفاق ثقافي مثل: (الميزان للعدالة-الحمامة للسلم) .

3. المؤشر: علامات تشير إلى شيء دون أن تشبهه مثل: ( إشارات المرور-الاتجاهات) .

- **الفرق بين المسمّى والمعنى:**

يوضح عالم اللغويات فريجه الفرق بين المسمى (Nominate) والمعنى (Meaning)، حيث يشير المسمى إلى الشيء ذاته، بينما يشير المعنى إلى الطريقة التي يقدم بها هذا الشيء ذهنيا . **(يونس، 2004)**

**19 الدلالة الإدراكية والدلالة الإيحائية:**

- الدلالة الإدراكية: المعاني المشتركة التي يدركها أفراد المجتمع، وتعتمد على الإدراك العقلي .

- الدلالة الإيحائية: المعاني العاطفية المصاحبة للمعنى الإدراكي، تختلف من فرد لآخر، وتركز على التأثير الوجداني .

- **مستويات التحليل السيميائي**

1. المستوى الوصفي: تحديد العناصر البصرية (شكل، رمز، لون، خط) .

2. المستوى الدلالي: تفسير المعاني المباشرة وغير المباشرة .

3. المستوى الثقافي: فهم ارتباط الشعار بقيم المؤسسة والبيئة الثقافية المحيطة .

■ **الدراسات السابقة**

● **الدراسات العربية**

أظهرت الدراسات العربية الحديثة أن الشعارات الجامعية تعمل كأدوات اتصالية وجمالية تعكس الهوية المؤسسية والقيم الثقافية والاجتماعية للمؤسسات التعليمية .

1- (الصاعدي، 2020) ركزت على العلاقة بين الفكر التصميمي لشعارات السعودية والهوية البصرية، مشيرة إلى أن توظيف البعد الفكري والرمزي يعزز الهوية المؤسسية ويرسخ قيمها.

2- (الحربي، 2019) حللت الشعارات من حيث العناصر الجرافيكية والرمزية، موضحة أن الخط العربي والرموز البصرية يعززان الاتصال البصري ويعكسان القيم الثقافية والاجتماعية.

3- (العتوم، 2018) قيمت مدى تحقق الهوية البصرية في شعارات الجامعات الأردنية بالمنهج الوصفي التحليلي، وكشفت عن نقاط القوة والضعف في البنية التصميمية للشعارات .

**إجمالا**: تؤكد الدراسات العربية السابقة أن الشعارات الجامعية تمثل أدوات اتصالية وجمالية تعكس الهوية البصرية والقيم الفكرية، الثقافية والاجنماعية للمؤسسات التعليمية، وهو ما يدعم الجانب التحليلي للدراسة الحالية.

● **الدراسات الأجنبية**:

تؤكد الدراسات الأجنبية على أهمية البعد السيميائي والجمالي في تشكيل الهوية المؤسسية من خلال شعارات الجامعات:

1- (Yılmaz, 2025) حللت شعار جامعة كارابوك في تركيا باستخدام منظور سيميائي وفق نظرية رولان بارت، موضحة أن انسجام البنية البصرية مع القيم المؤسسية يعزز فاعلية الاتصال البصري.

2- (Mohamed, 2020) درست شعارات الجامعات الإثيوبية عبر التحليل السيميائي والمحتوى، ووجدت أن الدمج بين العناصر التراثية والاتجاهات الحديثة يحتاج إلى تنظيم بنائي أوضح، لتعزيز وضوح الهوية البصرية.

3- (Wang, 2024) تناولت شعارات جامعات مشروع (985) الصينية كرموز للهوية المؤسسية، موضحة أن الشعارات تحمل أبعاداً جمالية وفكرية متعددة تسهم في تشكيل صورة المؤسسة وتعزيز هويتها.

- **موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

تتميز هذه الدراسة بتركيزها على السياق الليبي المحلي من خلال تحليل شعارات كليات جامعة طرابلس، مع اهتمام خاص بدراسة العلاقة بين البعد الجمالي والمضمون الفكري . كما تعتمد على تكامل التحليل الجمالي والسيميائي والتفسيري، مدعوماً بأداة استبيان موجهة للمختصين، بما يعزز من عمق النتائج ومصداقيتها. وبذلك تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية، وتقديم قراءة تحليلية معمقة لهذه الشعارات ضمن سياقها الثقافي والمؤسسي .

■ **منهجية وإجراءات البحث**

- **منهج البحث**: ركزت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لفهم خصائص شعارات جامعة طرابلس، وتحليل مكوناتها البصرية . حاولت الدراسة أن تبين ما إذا كانت هذه العناصر تحمل معاني تتماشى مع الهوية المؤسسية لكل كلية من كليات الجامعة، بناء على عينات مختارة . كما اعتمد البحث على السيميائيات، التي تساعد في تفكيك العلامات البصرية والرموز .

■ **مجتمع وعينة البحث**:

- المجتمع: شعارات كليات جامعة طرابلس .

- العينة: أربعة شعارات مختارة من تخصصات مختلفة (الإنسانية-الاجتماعية-التطبيقية).

■ **أدوات جمع البيانات:**

1. جمع النسخ الرسمية للشعارات من الموقع الرسمي للجامعة .
2. تحليل السمات الفنية الظاهرة في تصاميم الشعارات الحالية .
3. استبيان موجه لمختصين في الفنون البصرية والتصميم .

■ **أساليب تحليل البيانات:**

1. التحليل السيميائي: تحليل دلالي وثقافي للرموز والعلامات البصرية .
2. التحليل الجمالي: دراسة التوازن، التناسق، جودة الألوان والخط، انسجام الشكل والمضمون .
3. تحليل المضمون الفكري: تفسير الرسائل الفكرية وربطها بقيم الجامعة، وعلاقتها بالموروث الثقافي .
4. تحليل الاستبيان: معالجة آراء المختصين ومقارنتها بنتائج التحليل السيميائي .

■ **التحليل السيميائي والجمالي لشعارات كليات جامعة طرابلس**

يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل بصري وسيميائي وجمالي لمجموعة من شعارات كليات جامعة طرابلس، وفق المستويات التحليلية الثلاثة: الوصفي، التحليلي، والثقافي . ويعتمد التحليل على معايير التصميم البصري . إضافة إلى توظيف منهج التحليل السيميائي لفهم الرموز والعلاقات الفكرية التي تعكسها الشعارات . وقد تم اختيار العينة بحيث تمثل حقولا معرفية مختلفة المجالات (الإنسانية والاجتماعية، التطبيقية) .

**شكل (1) شعار جامعة طرابلس**

● **أولًا: الوصف العام**

يتألف الشعار من دائرة ذهبية تتشعّب منها خطوط منتظمة، في إشارة إلى انتشار النور بوصفه رمزا للمعرفة . في المركز يظهر "اللوح الخشبي التقليدي" بتكوين متوازي، الذي استُخدم في التعليم الديني قبل شيوع الورق، ما يعكس امتداد جذور التعليم في الثقافة المحلية .

● **ثانيًا: المستوى الدلالي (العلامات والرموز)**

يعكس الشعار دلالات التميز الأكاديمي من خلال الهالة الذهبية، ويرتبط بالأصالة التراثية عبر رمز اللوح الخشبي، بما يجسد استمرارية التعليم وتطوره . كما تعزز الخلفية والكتابة العربية الانتماء الوطني والهوية الثقافية العربية الإسلامية .

● **ثالثًا: المستوى التركيبي (العلاقات البصرية)**

يقوم التكوين على محور مركزي يحقق توازناً بين الشكل الدائري والمستطيل في نقطة التقاء الدائرة الشعاعية، بما يعكس العلاقة بين البعد الروحي والمادي والتطور المعرفي . في المقابل، لا تسهم الخلفية المرتبطة بالعلم الوطني في تعزيز القيمة الجمالية للتصميم.

**رابعاً: التحليل السيميائي:**

1. **البعد الجمالي**: بساطة البناء وتوازن العناصر، مع تباين اللون الذهبي الذي يضفي الفخامة .

2. **المضمون الفكري**: امتداد التعليم من البيئة التقليدية إلى الأكاديمية الحديثة، مع إشارة إلى الانفتاح على المجتمع العلمي .

**شكل (2) شعار كلية العلوم**

- **أولًا: الوصف العام**

**المصباح العتيق**: يرمز إلى النور والمعرفة، يبدو أن الشعلة التقليدية استبدلت بالرقم (0) المضيء من الداخل، في إشارة تجمع بين التراث العلمي الإسلامي وفكر الرياضيات الحديث .

- **ثانياً: المستوى الدلالي (العلامات والرموز)**

**الخلفية على هيأة درع**: جاءت الخلفية بشكل درع، إلا إن حضورها البصري لم يحقق توازناً كافياً مع الشكل الكلاسيكي للمصباح . المصباح العتيق: يعد علامة تراثية تعبر عن المثابرة والبحث والاكتشاف في السياق الثقافي والمعرفي . استبدال الشعلة الفتيل بالصفر . (الرقم 0): قد يشير إلى دلالة ضمنية على إسهام الخوارزمي في تأسيس مفهوم الصفر ضمن الفكر العربي الإسلامي . الهلال: رمزاً إسلامياً يجسد دور الحضارة الإسلامية كمنارة للعلم والمعرفة رغم ضعف الانسجام اللوني في التكوين العام.

- **ثالثًا: المستوى الثقافي** تعكس الرموز أهمية العلوم في المجتمع، مع امتداد جذورها إلى التراث العربي في العلم والمعرفة .
- **رابعاً: التحليل الجمالي**: اتزان ضعيف بين عناصره لم تدرس الألوان بشكل معاصر وفق الهوية والاتصال البصري. أما الخط تقليدي رديء لا يعزز الطابع الرسمي والهوية العلمية .

**شكل (3) شعار كلية الفنون**

● **أولا: الوصف العام**

الشعار يقوم على نمط المونوغرام (Monogram) لحروف الكلمة، مع دائرة تربط أقسام الكلية وتعكس وحدة الإبداع .

● **ثانيا: المستوى الدلالي (العلامات والرموز)**

يعتمد المستوى الدلالي على توظيف الدائرة كشكل مركزي يعزز مفهوم الوحدة والترابط. فيما تعكس ليونة الحروف وانسيابية النقاط طابعا حركيا يحاكي ضربات الفرشاة الفنية . كما يجمع الخط السنبلي بين الحداثة والهوية الفنية، وتدعم الألوان المستخدمة: الذهبي والرمادي - دلالات الإبداع والطموح مقابل الاحترافية والاتزان .

● **ثالثا: المستوى التركيبي (العلاقات البصرية)**

توازن بصري واضح حول المركز . أما الانسيابية والحركة تدل على الاستمرارية والتكامل.

● **رابعا: التحليل السيميائي**

1. **البعد الجمالي**: الانسيابية والمرونة، تباين بين الشكل الهندسي والخط الفني .
2. **المضمون الفكري**: الوحدة والترابط بين الفن كفعل إبداعي والشكل البصري .

**شكل (4) شعار كلية الزراعة**

● **أولًا: الوصف العام**

سنبلة خضراء داخل دائرة تتوسطها قطرة ماء، ضمن إطار أزرق يحمل اسم الجامعة والكلية على خلفية ترابية هادئة .

● **ثانيًا: المستوى الدلالي**

يعكس المستوى الدلالي مفاهيم الخصوبة والنمو من خلال السنبلة، والحياة والطبيعة عبر اللون الأخضر، فيما ترمز القطرة إلى الماء كمصدر أساسي للحياة، وتؤكد الخلفية الترابية معنى الأرض والعطاء، بينما تعبر الدائرة الزرقاء عن الاحتواء والاستمرارية البيئية.

● **ثالثا: المستوى التركيبي**

تتمركز الرؤية البصرية حول القطرة، مع انسجام لوني بين الأخضر والأزرق والترابي، وبنية دائرية تعزز مفهوم التوازن ودورة الطبيعة.

● **رابعا: التحليل السيميائي**

1. **البعد الجمالي**: توازن بصري، ألوان طبيعية متناسقة .
2. **المضمون الفكري**: الانسجام بين الطبيعة والزراعة، ودور الكلية في الأمن الغذائي والاستدامة .

■ **نتائج التحليل السيميائي والجمالي للعينات المختارة**

1. اعتماد واضح على الرموز المرتبطة بين الهوية المحلية والأكاديمية .
2. البعد الجمالي بسيط، غير متوازن، يميل للطابع التقليدي .
3. العلاقة بين الشكل والمضمون قوية، تعزز وظيفة الشعار .
4. الحاجة لتحديث بصري لمعالجة البساطة والمرونة والاستخدام الرقمي .

■ **نتائج الدراسة الميدانية (الاستبيان)**

**تمهيد**: يتناول هذا الإطار عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها في ضوء أهداف البحث وتساؤلاته، وذلك بالاعتماد على البيانات المستخلصة من استجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الاستبيان، إضافة إلى تحليل الشعارات محل الدراسة . ويهدف هذا الإطار

إلى تقديم قراءة تحليلية منظمة للنتائج، وتفسير دلالاتها العلمية بما يسهم في الوصول إلى استنتاجات دقيقة تدعم موضوع الدراسة . يُستهل الفصل بعرض خصائص عينة الدراسة، بوصفها الإطار البشري الذي تستند إليه النتائج .

■**خصائص عينة الدراسة (Sample Characteristics)**:

تشير بيانات عينة الدراسة إلى تنوع علمي ومهني يعكس خلفيات أكاديمية متعددة، مما يعزز موثوقية النتائج. وقد تم توصيف العينة وفقا لعدة متغيرات، شملت التخصص العلمي، والدرجة العلمية، وسنوات الخبرة الأكاديمية .

■ **التخصصات العلمية**:

توزعت تخصصات أفراد العينة بين عدة مجالات، حيث بلغت نسبة كل من الرسم والتصوير والتصميم الداخلي (35.7 ٪) لكل منهما، تليها التربية الفنية (10.7 ٪)، ثم التصميم والطباعة (7.1 ٪)، في حين سجلت الفنون المرئية والتصميم الإعلاني (3.6 ٪) لكل منهما، إضافة إلى تخصصات أخرى بنسبة (25 ٪).

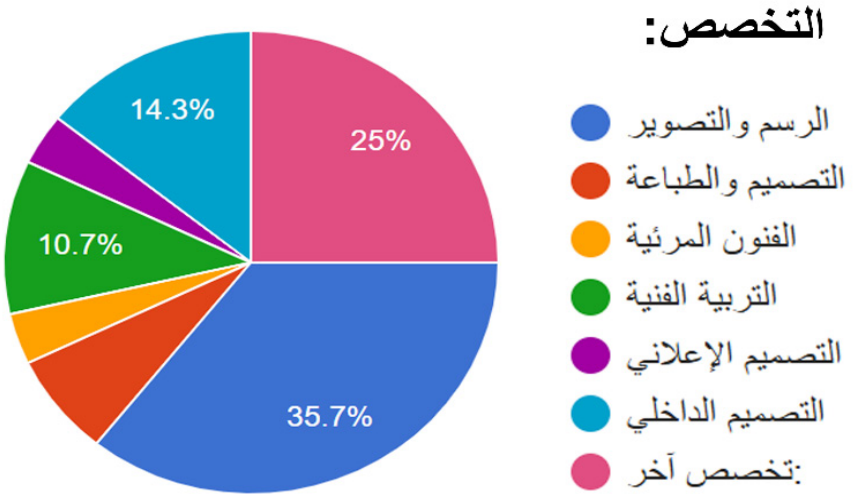


**شكل 5**

■ **الدرجة العلمية:**

أظهرت النتائج أن فئة المحاضرين تمثل النسبة الأكبر (42.9 ٪)، تليها فئة أستاذ مساعد (21.4 ٪)، ثم أستاذ مشارك (14.3 ٪)، وأستاذ (10.7 ٪)، وأخيرا مساعد محاضر (7.1 ٪)، مما يعكس تنوعا في المستويات الأكاديمية داخل العينة.10.7 ٪

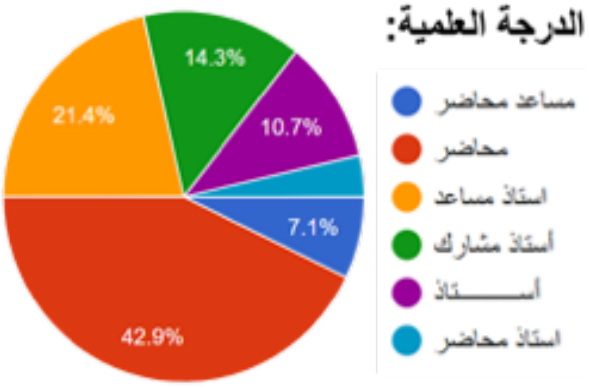


**شكل 5**

■ **سنوات الخبرة الأكاديمية:**

بيّنت النتائج أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة تزيد عن 20 سنة (57.1 ٪)، تليها فئة من 10 إلى 20 سنة (28.6 ٪)، ثم أقل من 10 سنوات (14.3 ٪).

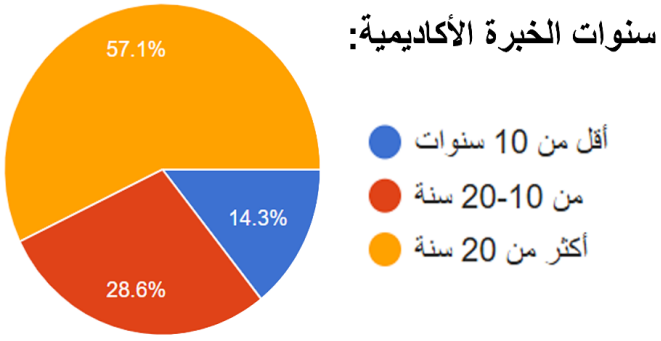


**شكل 6**

و تعكس هذه المعطيات حضورا واضحا لخبرات تراكمية طويلة في المجالين الأكاديمي والتطبيقي، بما يعزز موثوقية التقييمات .

40 **النتائج**:

41 **النتائج الكمية (تحليل الشعارات)**: تم تحليل (12) شعارا تمثل كليات الجامعة، وأسفرت النتائج عن الآتي:

- **متوسط البعد الجمالي**: تراوح بين 1.82 و2.07.
- **متوسط البعد الفكري**: تراوح بين 1.84 و1.96.
- **المتوسط الكلي لجميع الشعارات**: 1.93 من أصل 3، ما يشير إلى مستوى متوسط في تحقيق المعايير الجمالية والفكرية.

■ **دلالات التحليل**:

1. تفوق بعض الشعارات في البعد الفكري على البعد الجمالي، ما يعكس ضعفا نسبيا في المعالجة البصرية .
2. الحاجة إلى تعزيز الربط بين الرسالة الفكرية والرمزية مع الهوية المؤسسية.
3. يرتبط البعد الفكري غالبا بعناصر الهوية الجامعية.
4. يتميز البعد الجمالي بالانسجام اللوني والوضوح البصري في معظم الشعارات.

**جدول شكل (8): متوسطات البعد الجمالي والمضمون الفكري**

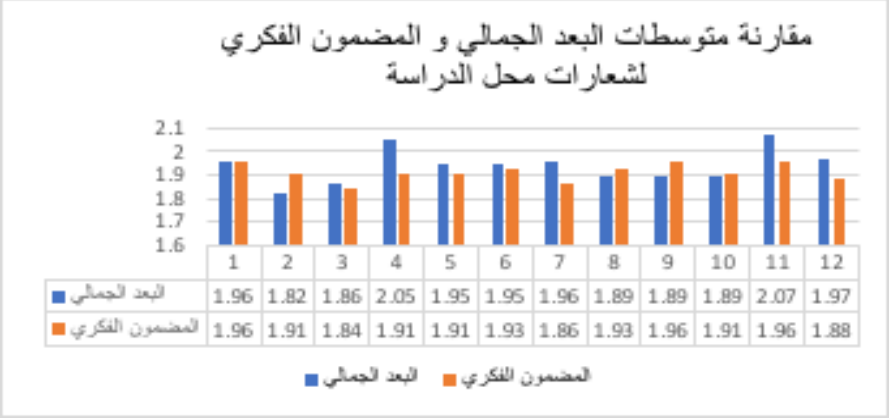

■ **نتائج تحليل آراء المشاركين**

- أشارت آراء المشاركين إلى أهمية **الوضوح، البساطة، والتعبير الدقيق عن الهوية** في تصميم الشعارات.
- لوحظت الحاجة إلى **توازن بين الجاذبية البصرية والعمق الرمزي** .

● **المعايير الأساسية لتصميم شعارات معاصرة**

- البساطة والوضوح لضمان سهولة القراءة والتذكر .
- التميز والفرادة .
- التناسق البصري (توازن الألوان والخطوط والأشكال) .
- التعبير عن الهوية والمضمون المؤسسي .
- المرونة وقابلية التطبيق في مختلف الوسائط .
- توظيف الرموز والدلالات بصورة واضحة ومباشرة .

■ **الخاتمة**:

اعتمدت نتائج البحث على تحليل البيانات الأصلية للشعارات وآراء المشاركين باستخدام أدوات منهجية منظمة، مع عرض موضوعي يضمن الدقة والموثوقية. أظهرت النتائج تفاوتا بين الشعارات، حيث تفوق بعضها جماليا، بينما يحتاج البعض الآخر إلى تعزيز ارتباطه بالهوية المؤسسية والرسالة الفكرية، ويشير المتوسط الكلي (1.93 من 3) إلى مستوى متوسط في تحقيق المعايير الجمالية والفكرية .

■ **التوصيات**:

● **التوصيات المستندة إلى التحليل الكمي**

1. **تعزيز الانسجام الفكري مع الهوية المؤسسية**: ربط الرموز والعناصر البصرية برسالة الكلية والجامعة بوضوح أكبر .

2. **تحسين وضوح الرسالة الرمزية**: استخدام رموز قابلة للفهم مع الحفاظ على البساطة.

3. **المحافظة على القوة الجمالية**: الاستمرار في دعم جودة التكوين اللوني والبصري مع تحسينات منهجية مدروسة .

4. **اعتماد معايير تصميم موحدة**: توحيد الألوان والخطوط والبنية البصرية لضمان انسجام شامل بين الشعارات .

- **التوصيات المستندة إلى آراء المشاركين**

1. الاستعانة بالمتخصصين والفنانين المحترفين في تصميم الشعارات .

2. تنظيم مسابقات تصميم غير ربحية لتشجيع الابتكار .

3. تبسيط الرموز وتجريدها لزيادة قابلية التذكر .

4. مراعاة البعد الثقافي والتاريخي للمؤسسة مع إعداد دليل هوية بصرية (Brand Guidelines) يضبط الاستخدامات المستقبلية .

- **المراجع العربية**:

د فاطمة الزهراء كمال رشوان. (2011). الشعار في الفن التشكيلي. القاهرة: كلية التربية النوعية-جامعة جنوب الوادي، ط1.

د. سهيل بن سالم الحربي. (2019). تحليل شعارات الجامعات السعودية ودلالاتها البصرية. **مجلة بحوث التربية النوعية-جامعة المنصورة-العدد 55**.

عبير بنت مسلم الصاعدي. (2020). الفكر التصميمي لشعارات جامعات المملكة العربية السعودية وعلاقتها بهويتها البصرية. **مجلة الزرقاء للبحوث والدارسات الإنسانية – المجلد العشرون – العدد الثالث**.

علي محمد يونس. (2004). **مقدمة في علم الدلالة والتخاطب**. بيروت-لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.

عماد ياسر يوسف العتوم. (2018). **درجة تحقق الهوية البصرية في تصميم شعارات الجامعات الأردنية**. عمان-الأردن: جامعة الشرق الأوسط-كلية العمارة والتصميم-قسم التصميم الجرافيكي.

## • المراجع الأجنبية:

Al-Ghazali. (n.d). إحياء علوم الدين. Retrieved from almeshkat: Retrieved from https://www.almeshkat.net

almaany. (2025, 9 11). الجمال. Retrieved from almaany: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AC %D9 %85 %D8 %A7 %D9 %84/

almaany. (2025, 9 11). الشعار. Retrieved from almaany: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B4 %D8 %B9 %D8 %A7 %D8 %B1/

Aristotle. (1998). *Poetics (S. Halliwell, Trans.)*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Beardsley, M. C. (1982). The aesthetic point of view: Selected essays. Ithaca, NY: : Cornell University Press.

Feldman, E. B. (1994). Practical art criticism (2nd ed.). Englewood Cliffs: NJ: Prentice Hall.

Lupton, E., & Phillips, J. C. (2015). *Graphic design: The new basics* . New York: Princeton Architectural Press 2nd ed.

Mohamed, J. (2020). The Theory of Ethiopian Logos: A Semiotics Analysis. *Jurnal Komunikasi: Malaysian Journal of Communication*, 41-60.

Norman, D. A. (2004). *Emotional design: Why we love (or hate) everyday things*. New York: Publisher: Basic Books.

Wang, Z. &. (2024). University Emblem Symbol Constitution and Connotation on the Base of Identity Construction. *PROCEEDINGS OF ASIA DESIGN AND INNOVATION CONFERENCE*.

Yılmaz, H. (2025). Semiotical Analysis of Karabük University Logo Design. *International Journal of Communication and Media Research*.

# أداء مساعدة الشهرة الذكي "البحث العلمي بالذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا – رؤية 2030"

■ أ.عبد الباسط صلاح محمد الشكري*

● تاريخ استلام البحث 2026/03/25م ● تاريخ قبول البحث 2026/05/10م

■ **المستخلص:**

انصب اهتمام هذه الدراسة على تصميم نموذج عملي يعرف بـ «مساعدة الشهرة الذكي» (Lovable AI)، الغرض منه محاولة فهم كيفية توظيف البحث العلمي المعزز بالذكاء الاصطناعي لمساعدة ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. حاول الباحث قدر الإمكان وضع هذا العمل على الطيف العملي للنظريات، مع الانتباه إلى تحسين نوعية المخرجات البحثية ورفع كفاءة الاستخدام وتناولت الدراسة المنهج التجريبي التطبيقي، القائم على المحاسبة ومعالجة البيانات الفعلية ودون استعمال الاستبيانات، وأثر ذلك على استعمال محركات البحث الذكية، ومحاصرتها بالكتب والدراسات الموثقة وذات رقم التعريف المعياري الدولي (DOI) لضمان دقة ومصداقية الإطار النظري. وقد تمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الليبية ذات المستودعات الرقمية، وأظهرت النتائج أن الأداء الذكي قد أتاح بيئة بحثية متكاملة، وقد أدى إلى تحسين دقة النتائج وتجاوز فجوة النقص في الخبرة التقنية، مما مكّن الباحثين من تخصيص جهدهم نحو التحليل الاستراتيجي ودعم اتخاذ القرارات القائمة على البيانات الدقيقة. وتوصي الدراسة بضرورة استيعاب الجامعات هذه النماذج الذكية وتعزيز البنيات التحتية الرقمية وتدريب العاملين على أدوات الذكاء الاصطناعي.

● **الكلمات المفتاحية:** الذكاء الاصطناعي، التنمية المستدامة، البحث العلمي، رؤية ليبيا 2030، جودة البحث، مساعدة الشهرة الذكي.

*ماجستير محاسبة _ الأكاديمية الليبية للدراسات العليا بدرنة E-maiI: Alshukri2k2@gmail.com

■ **Abstract:**

This study seeks to establish a prototype named Shuhra Smart Assistant (Lovable AI) to conceptualize the function of AI in improving the quality of scientific research aimed towards the attainment of sustainable development goals (SDGs) in Libya in the context of Libya Vision 2030. For this study, the researcher is tackling the problem of the theory and practice divide in research. There is, however, a focus on the theory of practice of research and the more effective utilization of the practice of research. Without the use of any surveys, an applied experimental approach was used based on the processing of real data. In order to maintain the theoretical integrity of the research, the study employed intelligent search engines to locate references with DOIs. The target population of the referenced study was, specifically, the Libyan academia and research institutions having digital repositories. The Smart Assistant was able to establish a digital research environment and enhance the precision of the outcomes while bridging the gap in technological proficiency of the researchers so that they could focus more on the cognitive tasks of data analysis and decision making The study recommends the adoption of such smart frameworks in universities, building the digital infrastructure, and training the academic and research staff on AI-based research tools..

● **Keywords:** Artificial Intelligence, Sustainable Development, Scientific Research, Libya Vision 2030, Research Quality, Shuhra Smart Assistant.

## ■ الإطار العام:

### ● مقدمة الدراسة:

أصبحت وتيرة تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي سريعة بشكل غير مسبوق، حيث أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي واحدة من القوى المحركة الأساسية في أغلب مستويات التنمية على مستوى العالم. وفي سياق عالمي، يعتبر الذكاء الاصطناعي من أبرز التقنيات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، من خلال تحسين العمليات وتيسير اتخاذ القرارات المعتمدة على البيانات، وزيادة سرعة الابتكارات في مجالات متعددة، مثل: الصحة، والطاقة، والزراعة، والتعليم (Leal Filho et al., 2026).

يسجل الذكاء الاصطناعي في الدراسات الأكاديمية باعتباره من التقنيات الفائقة، بل اعتباره

قوة تمكينية للممارسة التي تعيد تشكيل مجالات التنمية عبر تلاقيها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتوقع التوجهات في البيئة وتحسين استعمال الطاقة وتعزيز جودة الخدمات العامة. ويجسد هذا الدمج بين الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة، تناغم التحليل الكمي مع الجهود المستدامة (Gohr et al., 2025).

مع أن العالم يمتلك تقنيات ذات قيمة كبيرة، إلا إن الواقع يتطلب مقاربات بحثية ذات مستوى عالٍ من المنهجية تأخذ بعين الاعتبار التنوع على المستويات المجالية والقطرية لتجنب تنفيذ سياسات تطويرية غير فعالة. ويزداد هذا الأمر تعقيدًا في الدول النامية التي تعتزم استخدام الذكاء الاصطناعي في الدرجات الأولى من خططها التنموية. في هذا السياق، ومع التوجهات المجتمعية والاقتصادية في ليبيا، تصبح الحاجة لاستدامة أغراض خطة2030 ذات أهمية، حيث يمكن أن يمثل الذكاء الاصطناعي أداة ليشق الطريق نحو تحسين الخدمات، وزيادة الشفافية، وتعزيز النمو الاقتصادي المعتمد على المعرفة، وهذا في ظل كون سياق ليبيا مناسبًا.

■ **الدراسات السابقة** :

**تناولت دراسة (بلفارو آخرون، 2020) بعنوان: «استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية المستدامة»**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية ومكانة الذكاء الاصطناعي في صناعة مستقبل أهداف التنمية المستدامة، في ظل احتدام المنافسة في مجالات الذكاء الاصطناعي، خاصة من قبل الدول المتقدمة في مختلف المجالات. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت ببيانات ومعلومات من عدة مصادر، منها الكتب، المقالات، وتقرير الأمم المتحدة عن الحكومة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى أن توظيف الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة، من شأنه التسهيل على المستوى الفردي، وزيادة المستوى الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، وحماية البيئة، إضافة إلى تسليط الضوء على أهمية تمكين الدول من ممارسة الحكومة الإلكترونية. ونقضت الدراسة أهمية توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجالات إدارة المياه والطاقة، وإقامة مدن ذكية،

إضافة إلى صوغ تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي توازن بين الاعتبارات القانونية والأخلاقية، وتأهيل العنصر البشري.

**تناولت دراسة (العنزي، 2022) بعنوان:«الذكاء الاصطناعي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال وفقاً لمرتكزات رؤية المملكة 2030»**

استهدفت الدراسة تحليل دور الذكاء الاصطناعي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال في ضوء مرتكزات رؤية المملكة العربية السعودية 2030. اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة عدد (20) دراسة سابقة تناولت موضوع الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال في الفترة من 2017 - 2021 بهدف بناء إطار نظري حول أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. بينت دراسة الذكاء الاصطناعي في الأعمال أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد أثبتت فعاليتها في تطوير بيئة الأعمال من خلال إدخال تحسينات على تقليل الوقت والجهد المبذول، وإيجاد الحلول لمشكلات الأعمال وتقديم الحلول للاستثمارات المستهدفة، مما ساهم في تحقيق عوائد كبيرة للدول المتقدمة التي تبنت هذا المدخل. وقد أظهرت الدراسات أن المملكة العربية السعودية من الدول التي احتلت المراكز المتقدمة في المؤشرات العالمية للذكاء الاصطناعي، وأن مرتكزات رؤية 2030 تتطلع لمواكبة المستجدات في هذا المجال، مما يعكس آمالاً كبيرة على أن تحقيق الذكاء الاصطناعي من استدامة النمو الاقتصادي. وتخلص الدراسة إلى أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**تناولت دراسة (بلعسل وبن يحي، 2022) بعنوان: «الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة»**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته, ودراسة دوره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 في ظل التطورات السريعة في الثورة الصناعية الرابعة. استخدمت الدراسة الطريقة التاريخية الوصفية, من خلال تتبع ونقدم مراحل نشوء الذكاء الاصطناعي وتطوره, ودراسة العلاقة بين تطبيقاته وأهداف التنمية المستدامة. توصلت

الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل حدودا جديدة في التاريخ البشري, وأصبح من الأدوات الأساسية في جميعَ القطاعات, ويساهم الذكاء بمكافحة أهداف التنمية المستدامة, وأهمها القضاء على الفقر والجوع, تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية, ضمان توفر المياه والطاقة النظيفة, وتحسين مستوى المدن الذكية والعمل المناخي. وركزت الدراسة على ضرورة وضع أسس وضوابط قانونية, وأخلاقيات استعمال الذكاء الاصطناعي لحماية المجتمع من الآثار السلبية المترتبة على توظيف الذكاء الاصطناعي, ومن ضمنها البطالة, وانتهاك حق الخصوصية, واستخدامه في مجالات السلاح. وكانت من النتائج, ضرورة تقدُّم الشراكات الاِستراتيجية الدولية وبناء الإنسان واِنتاج أفكار تتماشى مع التطور الاستراتيجي، ولتطلق الابتكار.

**تناولت دراسة (لطرش، 2023) بعنوان: «واقع استخدام أعضاء هيأة التدريس لأدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي (دراسة ميدانية على أعضاء هيأة التدريس في المعهد العالي للعلوم والتقنية/كلية)»**

هدفت الدراسة إلى معرفة استخدام أعضاء هيأة التدريس بالمعهد العالي للعلوم والتقنية- بلدية ككلة/ ليبيا، لإمكانات الذكاء الاصطناعي في المجال الأكاديمي، والتعرف على أهم المعوقات التي تعترضهم في هذا المجال. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على المسح الاجتماعي الشامل، وتمّ استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة قوامها (30) عضو هيأة تدريس في المعهد العالي للعلوم والتقنية- بلدية ككلة، في الفصل الدراسي الأول 2023. أظهرت النتائج أن 80 ٪ من العينة تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، أظهرت النتائج كذلك أن 70 ٪ من أفراد العينة استخداموا الانترنت كأداة رئيسة في التعرف على أدوات الذكاء الاصطناعي، وأشارت أيضاً أن 71 ٪ من أفراد العينة يستخدمون مايكروسوفت وورد كأداة لإدارة المراجع، و82 ٪ يستخدمون مايكروسوفت وورد كأداة للترجمة، و76 ٪ يستخدمون مايكروسوفت باور بوينت كأداة لإعداد العروض التقديمية. في المحصلة، بينت النتائج أن 63 ٪ من أفراد العينة تعاني من جملة من المعوقات وعاء عدم وجود الخبرة والمهارة الكافية، وبذل الجهد بسبب عوائق

قانونية، وتدني تكاليف بعض أدوات الذكاء الاصطناعي، ونقص الدعم للغة العربية. وأوصت الدراسة إلى ضرورة وجود دعم تقني ومالي، وبرامج تدريبية متخصصة، لتنظيم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بكفاءة.

**تناولت دراسة (عبودمات والعزومي، 2024) بعنوان: «دراسة مستقبل التعليم والبحث العلمي في ظل ثورة الذكاء الاصطناعي في ليبيا»**

سعت الدراسة إلى معرفة تأثير الذكاء الاصطناعي على التعليم والبحث العلمي في ليبيا، من خلال معرفة رأي شريحة واسعة من المهتمين، من إيجابيات وسلبيات. اعتمدت الدراسة المنهج المسحي من خلال تصميم استبيان إلكتروني، وزّعت على عيّنة عشوائية قوامها 86 من طلاب، وأعضاء هيأة تدريس، ومعيد، من مؤسسات التعليم العالي في مدينة بنغازي، بالإضافة إلى وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم التقني الميداني. وأظهرت معظم نتائج عيّنة الدراسة أن المشاركين يمتلكون معرفة بطبيعة عمل الذكاء الاصطناعي، وعليهم نتائج إيجابية فيما يخص الذكاء الاصطناعي في التعليم والبحث من حيث التوفير في الوقت والجهد، وعبّر أكثر من 50 ٪ عن تفاؤلهم في تأثيره على تطوير التعليم العالي. ومن أهم ما ناقشته الدراسة هو الاعتماد التكنولوجي المبالغ فيه، وخسارة التكنولوجية، وقلّة الموارد، وعدم توفر النتائج الموثوقة، والتي تعدّ من التحديّات المعيقة للمستخدمين. توصي الدراسة بضرورة وضْع ميثاق أخلاقيات في الذكاء الاصطناعي، وتطوير موجهات للشفافية، ومسؤوليّة، بالإضافة إلى توفير الدورات، وورشة عمل على ذمّة المجانيّات، واستخدامه في أقلّ الإكماليّات في الجامعات.

- **تتميز الدراسة الحالية عن سابقتها بما يلي:**

رغم اتساع دائرة الدراسات التي تناولت دور الذكاء الاصطناعي في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين أداء البحث العلمي، فإن معظمهم لا يزالون يكتفون بطرح تطبيقات عامة أو تحليلية، دون تقديم تصميم لأداء ذكي متكامل وبشكل عملي، لتطبيقه في بيئات بحثية، واقتصادية، محددة. كما تَركزت غالبية الدراسات السابقة على تحليل تأثيرات الذكاء الاصطناعي على تحسين كفاءة العمليات، أو قياس أثر استخدام أداة ما على الباحثين،

أو دمج الذكاء الاصطناعي مع بيئات الأعمال في الدول المتقدمة تكنولوجياً دون التطرق للمحددات الوطنية في السياق الليبي على مستوى البنية، أو الموارد البشرية، أو السياسات والتنظيمات.

كما أن الجانب الأكبر من الدراسات التي تطرقت صوب جزء من التعليم، أو استخدام أداة الذكاء الاصطناعي من منظور فردي، لم يساهم في إنشاء حقل منهجي متكامل ومكتمل، يربط بين تصميم أداء ذكي للبحث العلمي، وتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة الوطنية، وفق رؤية ليبيا 2030. كما إن غياب البحث عن نماذج عملية، من شأنه أن يعزز من القيمة النوعية للبحث العلمي، ويساهم في دعم اتخاذ القرار، ويدفع صوب السياسات الوطنية على أساس تحليلات البيانات الذكية، والتنبؤات، هو غياب متعمد.

تتمثل إسهامات الدراسة الحالية في محاولة معالجة هذا الفراغ من خلال تقديم إطار بحثي تطبيقي يهدف إلى تصميم نظام أداء ذكي قائم على الذكاء الاصطناعي مخصص لمجال البحث العلمي الليبي، مع الأخذ في الاعتبار التحديات المحلية، كندرة الخبرات، وضعف الدعم المولِد للموارد، والأخذ بعين الاعتبار تقديم قياسات واضحة لمدى إسهامه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفرد الدراسة بتركيزها على آليات التنفيذ والتقييم، وهي عبارة عن عناصر غائبة في أغلب الدراسات السابقة، وبذلك تكون الدراسة إضافة نوعية في حقل الربط بين الاستراتيجيات التكنولوجية والتنمية الوطنية.

**■ مشكلة الدراسة:**

رغم التطورات الضخمة في مجال الذكاء الاصطناعي وفي مجالات البحث العلمي والتنمية المستدامة، فإن ليبيا تفتقر لنماذج تطبيقية عملية في البحث العلمي تعتمد الذكاء الاصطناعي وبالتالي تعجز عن تقييم أثر هذه التقنية على جودة البحث العلمي وأهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية 2030. وهذه الفجوة البحثية تعني افتقاد التصميم التجريبي التطبيقي بؤر الظروف الوطنية ومنها: ضعف وتقلص البنى التحتية وغياب الخبرة والتعاونية والقانونية والمالية، وهذه جميعها تحد من قدرة الباحثين على توظيف الذكاء الاصطناعي. لذا، أصبح ضرورياً تطوير نموذج الذكاء الاصطناعي القابل للاستخدام كنموذج عملي داعم

للبحث العلمي والتنموية المستدامة في ليبيا **وتنبثق وتتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي**:

كيف يمكن لأداء البحث العلمي المصمم بالذكاء الاصطناعي أن يسهم في تعزيز جودة البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا وفق رؤية 2030؟

**وتم اشتقاق التساؤلات الفرعية من خلال التساؤل الرئيسي**:

1. ما المكونات التقنية والمنهجية اللازمة لتصميم هذا الأداء المصمم بالذكاء الاصطناعي في السياق الليبي؟
2. كيف يمكن قياس فاعلية الأداء المصمم في تحسين جودة البحث العلمي؟
3. ما العلاقة بين الأداء المصمم بالذكاء الاصطناعي وتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة الوطنية؟
4. ما التحديات والقيود التي تواجه تطبيق الأداء المصمم في بيئة البحث العلمي الليبية؟
5. ما الاستراتيجيات والآليات المقترحة لتعظيم أثر الأداء المصمم على تحقيق أهداف رؤية ليبيا 2030؟

**1-4 أهداف الدراسة**:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تصميم أداء بحثي عملي بالذكاء الاصطناعي يتوافق مع خصوصيات البحث العلمي في ليبيا ويستجيب لمتطلبات رؤية 2030 للتنمية المستدامة.
2. تحديد المكونات التقنية والمنهجية اللازمة لبناء الأداء الذكي وتطبيقه بشكل فعال في بيئة البحث العلمي الليبية.
3. قياس فاعلية الأداء المصمم في تحسين جودة البحث العلمي من حيث الدقة، السرعة، وكفاءة استخدام الموارد البحثية.

4. تحليل العلاقة بين الأداء المصمم وأهداف التنمية المستدامة الوطنية، بما يشمل مؤشرات الشفافية، النمو الاقتصادي، والاستفادة من المعرفة.
5. تحديد التحديات والقيود التي تواجه تطبيق الأداء المصمم في السياق الوطني، ووضع استراتيجيات للتغلب عليها.
6. اقتراح آليات لتعظيم أثر الأداء الذكي على البحث العلمي والتنمية المستدامة، بما يسهم في دعم اتخاذ القرارات العلمية والاستراتيجية وفق رؤية ليبيا 2030.

■ **أهمية الدراسة:**

تكتسب الدراسة الحالية **أهميتها العلمية** من كونها تسهم في تطوير المعرفة الأكاديمية حول تصميم الأداء البحثي باستخدام الذكاء الاصطناعي في السياق الليبي، إذ تعالج الفجوة البحثية المتعلقة بعدم وجود نماذج تطبيقية عملية يمكن الاعتماد عليها في تحسين جودة البحث العلمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية 2030. كما توفر الدراسة إطارًا منهجيًا متكاملاً يمكن للباحثين من خلاله تصميم واختبار الأداء الذكي، وتحليل أثره على مؤشرات البحث العلمي والتنمية المستدامة، مما يضيف مساهمة جديدة للأدبيات البحثية التي ركزت في السابق على التحليل النظري أو الاستخدام الجزئي للذكاء الاصطناعي دون ربطه عمليًا بالسياق الوطني.

أما من **الناحية العملية**، فإن الدراسة تمثل أداة قابلة للتطبيق للمؤسسات البحثية والجامعات الليبية، حيث تساهم في تحسين كفاءة العمليات البحثية ودقة النتائج، كما توفر معلومات تحليلية تدعم اتخاذ القرار الاستراتيجي على مستوى المؤسسات التعليمية والبحثية. إضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة توصيات عملية للسياسات الوطنية وآليات لتعظيم أثر الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي والتنمية المستدامة، بما يسهم في تعزيز جودة البحث العلمي، تحسين الخدمات، ودعم تحقيق أهداف رؤية ليبيا 2030 بطريقة عملية وواقعية.

■ **منهجية الدراسة**

تعتمد الدراسة على منهج البحث التجريبي التطبيقي، حيث يتم تطبيق الأداء المصمم بالذكاء الاصطناعي على بيانات البحث العلمي المتاحة بغرض تحسين جودة البحث وتعزيز التنمية المستدامة في ليبيا وفق رؤية 2030. يبدأ التصميم بتحديد متطلبات الأداء الذكي، بما يشمل البنية التحتية الرقمية والموارد البحثية والخوارزميات المناسبة، بهدف معالجة البيانات بشكل منهجي وفعال وتم تطبيق الأداء على مجموعة بيانات فعلية من الأبحاث والمصادر الرقمية، مع قياس أثره على سرعة معالجة المعلومات، دقة النتائج، تنظيم البيانات، وكفاءة استخدام الموارد البحثية. يعتمد التحليل على أساليب كمية وتجريبية لتقييم مؤشرات الأداء، دون اللجوء إلى استبيانات أو مقابلات، بما يضمن استنباط النتائج مباشرة من التجربة العملية للأداة وتركز الدراسة أيضًا على تقييم مساهمة الأداء المصمم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تعزيز المعرفة العلمية ودعم اتخاذ القرار البحثي وتحسين استغلال الموارد. تهدف المنهجية إلى تقديم إطار تطبيقي عملي يعتمد على الأداء المصمم كأداة رئيسية للبحث، مع توفير قياسات دقيقة لمستوى تحسين جودة البحث العلمي ومؤشرات التنمية المستدامة، مما يجعل الدراسة نموذجًا عمليًا قابلًا للتطبيق في المؤسسات البحثية والتعليمية الليبية.

■ **نموذج الدراسة:**

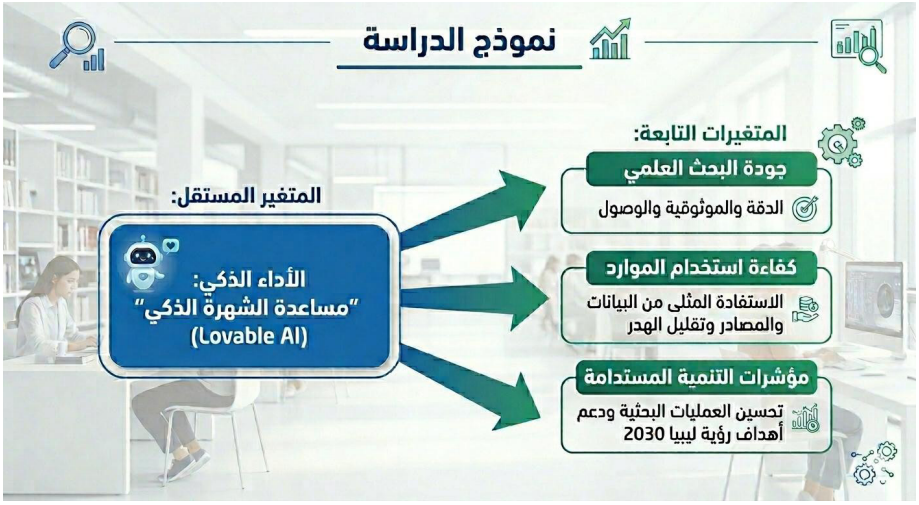


من إعداد الباحث، بالاعتماد على أدبيات الدراسة

■ **المصطلحات الإجرائية للدراسة:**

**1. الأداة المساعدة " الشهرة الذكي"**

هي أداة تم تصميمها باستخدام تقنيات Lovable AI بواسطة الباحث وتعمل على تحليل البيانات البحثية وتنظيمها واستخراج المعلومات بطريقة منهجية تهدف إلى تحسين جودة البحث العلمي، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، ودعم اتخاذ القرارات المبنية على البيانات الدقيقة، ضمن بيئة بحثية رقمية متكاملة.

**2. البحث العلمي (Scientific Research):**

يرى الباحث بأنه مجموعة من العمليات المنهجية التي يقوم بها الباحث لجمع وتحليل البيانات واستنتاج النتائج بشكل دقيق ومنهجي، ويُقاس هنا بمدى جودة المعلومات ودقتها وكفاءتها في دعم القرارات البحثية التي يوفرها الأداء الذكي «مساعدة الشهرة الذكي» المبني على Lovable AI، مع التركيز على إنتاج معرفة علمية قابلة للتطبيق ضمن سياق التنمية المستدامة في ليبيا.

**3. التنمية المستدامة (Sustainable Development):**

يري الباحث مستوى تحقيق مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفق أهداف رؤية ليبيا 2030، ويتم قياسه من خلال أثر الأداء الذكي على تحسين العمليات البحثية وكفاءة الموارد.

**4. رؤية ليبيا 2030 (Libya Vision 2030):**

يرى الباحث بأنه الإطار الوطني للتنمية المستدامة في ليبيا، الذي تحدد أهدافه مجالات التعليم والبحث العلمي والخدمات العامة والنمو الاقتصادي، والذي يُستخدم كمقياس لتقييم أثر الأداء الذكي.

■ **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على المؤسسات التعليمية والبحثية في ليبيا التي تتوفر لديها بيانات رقمية وأبحاث منشورة.

- **الحدود الزمنية**: تغطي الفترة من 2025 إلى 2026، مع التركيز على التجربة العملية الأولية للأداء المصمم.
- **الحدود الموضوعية**: تقييم أثر الأداء المصمم بالذكاء الاصطناعي على جودة البحث العلمي وكفاءة استخدام الموارد ومؤشرات التنمية المستدامة، دون التطرق لجوانب اجتماعية أو اقتصادية خارج نطاق البحث العلمي.
- **الحدود البشرية**: لا تشمل الدراسة استبيانات أو مقابلات مع الباحثين أو أعضاء هيأة التدريس، بل تعتمد على التحليل المباشر للأداء على البيانات الفعلية.
- **الحدود الإجرائية**: تعتمد الدراسة على تجربة الأداء المصمم بالأدوات والخوارزميات الرقمية المتاحة، دون استخدام أدوات خارجية أو تدخل بشري إضافي في جمع البيانات أو تحليلها.

## ■ الإطار النظري:

### ● الذكاء الاصطناعي كتمكين تكنولوجي

خلال السنوات العشر الأخيرة، تغير الذكاء الاصطناعي من كونه أداة تكنولوجية مساعدة، إلى كونه تكنولوجيا يمكن أن تعيد تشكيل طرق البحث والتطوير. من أهم ما يميز الذكاء الاصطناعي، القدرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات، واكتشاف وانتشال البيانات وتنظيمها من أجل صناعة القرار، وبالتالي خفض التكلفة وزيادة فعالية العمليات البحثية، من أجل تطوير استراتيجية. في البحث العلمي، الذكاء الاصطناعي يساهم في تحسين جودة المخرجات العلمية من خلال تنظيم المصادر، تدقيق البيانات، وغيرها من الوسائل. هذه القدرات تمكن الباحث لكي يكون دوره استراتيجياً ويقوم بفهم وإعادة تنظيم النتائج، وتطوير استراتيجيات، بدلاً من الانشغال بالأعمال الروتينية، وتخفيض الخطأ البشري وزيادة الدقة في الوصول والاستنتاج. هذا التمكين هو الدافع لدمج البحث العلمي مع أهداف التنمية المستدامة، نظراً لأن الذكاء الاصطناعي يحمل القدرة على تحسين الاستثمار في اتخاذ القرارات المبنية على البيانات من أجل توجيه الاستثمارات البحثية بصورة فعالة (Gohr et al., 2025).

في هذا المفهوم، الذكاء هو مصطلح يستخدمه الباحث للتعبير عن قدرة الخوارزمية على فهم وتحليل ودراسة وتلخيص كميات كبيرة من البيانات وبناءً عليه، جودة البحث العلمي. وفي هذا السياق، تعتبر الأدوات الذكية من نوع Lovable AI على سبيل المثال من النماذج الذكية، حيث تمكن من تحسين تنظيم المصادر، رفع وتدقيق كفاءة النتائج، وزيادة وفاعلية الوصول لما يمكن أن يكون ذا قيمة علمية ويمثل ادماج الذكاء الاصطناعي في العملية البحثية ترجمة فعلية لامتياز البحث من تقليل الهدر من الموارد بناءً على أو استهداف رؤية ليبيا 2030.

- **جودة البحث العلمي وكفاءة الموارد**

يرتبط تحسين جودة البحث العلمي وكفاءة استخدام الموارد بشكل مباشر بتوظيف الذكاء الاصطناعي في العملية البحثية. تُسهم أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل الأداء الذكي «مساعدة الشهرة الذكي»، في تسريع الإجراءات الروتينية وتقليل الوقت والجهد المبذول في جمع البيانات، تحليلها، وتنظيم المراجع، مما يعزز إنتاجية الباحثين ويرفع مستوى دقة النتائج. من خلال هذا التمكين، يصبح التركيز أكبر على الجوانب التحليلية والاستنتاجية للبحث، مما يسهم في تطوير المعايير الأكاديمية وتحسين جودة المخرجات العلمية وعلى الرغم من هذه الفوائد، تواجه البيئات البحثية في ليبيا تحديات واضحة، أبرزها نقص الخبرة التقنية لدى الباحثين وصعوبة الوصول إلى الأدوات الذكية المتقدمة نتيجة ارتفاع تكلفتها. هذه القيود قد تحد من الاستفادة المثلى من الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة البحث وكفاءة الموارد، وتستدعي وضع استراتيجيات تدريبية ودعم فني لتسهيل الاستخدام الأمثل للأدوات الرقمية الحديثة وعلاوة على ذلك، يتيح استخدام الذكاء الاصطناعي تقليل الأخطاء البشرية وزيادة موثوقية البيانات، بالإضافة إلى تسهيل تنظيم المعلومات وتحليلها بشكل منهجي. يترجم ذلك إلى كفاءة أعلى في استغلال الموارد البحثية وتقليل الهدر، وهو أمر محوري في بيئات محدودة الإمكانيات مثل ليبيا.(عبودمات & العزومي, 2024).

- **التنمية المستدامة ورؤية ليبيا 2030**

يرتبط بتحليل مدى مساهمة نتائج البحث العلمي المدعومة بالأداء المصمم بالذكاء

الاصطناعي في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، لا سيما تلك المحددة ضمن رؤية ليبيا 2030. تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعمل كأداة مركزية في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة عبر تحسين الأداء في مجالات متعددة كالصحة، التعليم، الطاقة النظيفة، والإدارة البيئية، وذلك عبر قدرته على تحليل البيانات المعقدة وتقديم تنبؤات دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية (Leal Filho et al., 2026).

من منظور الباحث في سياق رؤية ليبيا 2030، تُولي الخطة الوطنية أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية المستدامة، تحسين جودة التعليم، وتعزيز الشفافية والنمو القائم على المعرفة. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف توظيف تقنيات حديثة تُعزّز من قدرة المؤسسات على الابتكار، وتوفير بيانات تحليلية دقيقة لدعم السياسات التخطيطية والتنفيذية. في هذا الإطار، يمثل الأداء الذكي المصمم بالذكاء الاصطناعي جزءًا من الأدوات التي يمكن أن تُسهِم في الربط بين نتائج البحث العلمي وتحقيق الأثر التنموي، من خلال تقديم رؤى قابلة للتطبيق في القطاعات ذات الأولوية الوطنية وبالاعتماد على النتائج التجريبية لأداء النظام الذكي، يمكن مراقبة أثره على مؤشرات التنمية المستدامة مثل تحسين عمليات اتخاذ القرار، دعم السياسات القائمة على الأدلة، وتوجيه الموارد نحو المجالات ذات الأثر الكبير. هذا الربط بين المنهجيات الذكية وأهداف التنمية يعزز من فرص تحقيق التقدم الوطني، ويضع البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي كرافد أساسي لتحقيق رؤية ليبيا 2030.

■ **الإطار العملي:**

● **نموذج المعالجة والتحليل الذكي**

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام أداة «مساعدة الشهرة الذكي» من منصة Shuhra Digital Research لتنفيذ العمليات البحثية، وذلك ضمن منهجية تجريبية تطبيقية تهدف إلى قياس أثر الأداء الذكي على جودة البحث العلمي وكفاءة الموارد وتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا وفق رؤية 2030. تم تقسيم الإطار العملي إلى أربع مراحل رئيسية:

**1. مرحلة المدخلات الرقمية (Input Phase)**

في البداية، تم إدخال البيانات الأساسية للدراسة في الأداة:

- **عنوان البحث**: «أداء مساعدة الشهرة الذكي: البحث العلمي بالذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا – رؤية 2030».
- **الكلمات المفتاحية**: الذكاء الاصطناعي، التنمية المستدامة، ليبيا، رؤية 2030.
- **المنهجية**: التجريبي التطبيقي.
- **نظام التوثيق**: APA لضمان اتساق المخرجات مع المعايير الأكاديمية العالمية.

**2. مرحلة الاسترجاع الذكي والبحث العميق (Deep Search)**

تم تفعيل محركات البحث المدمجة في المنصة، مثل Semantic Scholar وOpenAlex، للوصول إلى مراجع حقيقية وموثقة DOI، مع التركيز على الدراسات الحديثة الصادرة بين 2020 و2026. هذه المرحلة ضمنت حداثة الإطار النظري ومعالجة مشكلة المراجع الوهمية وتشتت المصادر البحثية في الدراسات التقليدية.

**3. مرحلة توليد وتحليل المحتوى (Content Generation & Analysis)**

اعتمدت الدراسة على خاصية توليد البحث داخل الأداة، حيث قامت بربط المتغير المستقل (الأداء الذكي) بالمتغيرات التابعة (جودة البحث العلمي، كفاءة الموارد، والتنمية المستدامة في ليبيا). كما تم تحليل المحتوى لاستخلاص الدراسات السابقة الأكثر صلة بالواقع الليبي، ما وفر كفاءة زمنية عالية مقارنة بالطرق التقليدية.

**4. مرحلة جودة المخرجات والتحقق الرقمي (Validation)**

تم استخدام أدوات كشف الانتحال وAI للتأكد من أصالة البحث، إضافة إلى إنشاء خريطة ذهنية لعرض الروابط بين الابتكار التكنولوجي وأهداف التنمية المستدامة. هذه المرحلة ضمنت موثوقية النتائج ودقتها في دعم اتخاذ القرار البحثي.

- للاطلاع على أداء الأداة وتجربة محاكاتها العملية، يمكن زيارة الرابط التالي:

أداء الشهرة الرقمية للأبحاث العلمية

| Shuhra Digital Research https://share.google/hmOAIuPBnzueUDbFV

■ **مناقشة نتائج الدراسة**

تتمحور المناقشة حول فعالية الأداء البحثي المصمم بالذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف الدراسة:

1. **تصميم أداء بحثي متوافق مع السياق الليبي**: أظهرت التجربة العملية نجاح أداة «مساعدة الشهرة الذكي» في معالجة بيانات بحثية فعلية ضمن البيئة المحلية، مما سد الفجوة التي أشارت إليها الدراسات السابقة، مثل دراسة بلفار (2020) التي ركزت على النماذج النظرية العامة دون تطبيقات تنفيذية.
2. **تحسين جودة البحث العلمي**: أظهرت مرحلة «الاسترجاع الذكي» قدرة الأداة على الوصول إلى مراجع موثقة DOI، متجاوزة مشكلة المراجع الوهمية، ما يعزز الدقة ويقلل الأخطاء البشرية، وهو ما تدعمه نتائج (Gohr et al. 2025).
3. **كفاءة استخدام الموارد**: أتمتة العمليات الروتينية مثل تنظيم المراجع والترجمة وفرت وقتاً وجهداً كبيرين للباحثين، ما يسمح بالتركيز على التحليل الاستراتيجي، ويعالج مشكلة محدودية الإمكانيات في السياق الليبي.
4. **الربط برؤية ليبيا 2030**: وفر الأداء الذكي بيانات تحليلية دقيقة تدعم اتخاذ القرار، ما يجعله أداة أساسية لتحقيق أهداف الرؤية في الشفافية، جودة التعليم، والنمو القائم على المعرفة.

● **نتائج الدراسة:**

من خلال التجربة التطبيقية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية من خلال الباحث :

1. فعالية الأداء الذكي كإطار منهجي متكامل يربط بين مدخلات البحث ومعالجته الذكية وصولاً إلى مخرجات عالية الجودة.
2. تجاوز العقبات التقنية عبر واجهة Lovable AI التي سهلت الوصول للمعلومات الموثقة والتغلب على تشتت المصادر وضعف المهارات التقنية.

3. تعزيز الموثوقية باستخدام أدوات التحقق الرقمي وكشف الانتحال لضمان أصالة البحث ومطابقة معايير APA.

4. دعم التنمية المستدامة من خلال العلاقة الإيجابية بين جودة البيانات واستخدامها لاتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة.

● **توصيات الدراسة:**

في ضوء النتائج، توصي الدراسة بالآتي:

1. **تبني النماذج التطبيقية**: اعتماد المؤسسات الجامعية والبحثية لنماذج أداء ذكية مشابهة لـ «مساعدة الشهرة الذكي» لتعزيز كفاءة البحث العلمي.

2. **الاستثمار في البنية التحتية الرقمية**: تطوير البيئة التكنولوجية لتسهيل وصول الباحثين للأدوات المتقدمة وتقليل تكاليفها.

3. **التدريب وبناء القدرات**: إطلاق برامج تدريبية لأعضاء هيأة التدريس والباحثين لتمكينهم من استخدام Lovable AI والأدوات الرقمية.

4. **مأساة الأخلاقيات الرقمية**: وضع أطر قانونية وإرشادات أخلاقية لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية.

5. **تكامل البحث مع الرؤية الوطنية**: توجيه الأبحاث المدعومة بالذكاء الاصطناعي نحو القطاعات ذات الأولوية في رؤية ليبيا 2030، مثل الطاقة والتعليم والصحة، لضمان الأثر التنموي الملموس.

■ **قائمة المصادر والمراجع:**

● **أولا: المصادر العربية**

العنزي، ثامر عطية صبر. (2022). الذكاء الاصطناعي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال وفقاً لمرتكزات رؤية المملكة 2030. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 6(13)، 48–63.

بلعسل، ياسين، وبن يحي، محمد الصغير. (2022). الذكاء الاصطناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 5(1)، 1153–1177.

بلفار، شوقي، فنيدس، أحمد، وبوكتاب، خالد. (2020). استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية المستدامة. في أعمال المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة (ص ص 1–13). الجزائر.

عبودمات، عيسى مفتاح عبدالنبي، والعزومي، هدى صالح حسن. (2024). دراسة مستقبل التعليم والبحث العلمي في ظل ثورة الذكاء الاصطناعي في ليبيا. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)، 1(1)، 1–18.

لطرش، مريم عمر سعيد. (2023). واقع استخدام أعضاء هيأة التدريس لأدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي (دراسة ميدانية على أعضاء هيأة التدريس في المعهد العالي للعلوم والتقنية/كلية). مجلة القلم المبين، (15)، 74–98.

## ● ثانياً: المصادر الأجنبية

Gohr, C., Rodríguez, G., Belomestnykh, S. et al. Artificial intelligence in sustainable development research. Nat Sustain 8, 970–978 (2025). https://doi.org/10.1038/s418936-01598-025-

Leal Filho, W., Ben Hassen, T., Martins, V.W.B. et al. The contribution of artificial intelligence to achieving the united nations sustainable development goals. Environ Dev Sustain (2026). https://doi.org/10.1007/s106680-07415-026-

# الكيمياء الخضراء ودورها في الحد من التلوث قبل حدوثه

■ أ. نزهة مختار العلوص* ■ أ. عبد الحميد العزومي*

● تاريخ استلام البحث 2026/03/27م ● تاريخ قبول البحث 2025/05/02م

■ **المستخلص:**

تناولت هذه الدراسة مراجعة نظرية لمفهوم الكيمياء الخضراء وأهميتها في الحد من التلوث. حيث استعرض البحث دور الكيمياء الخضراء في تقليل تلوث الهواء والتربة والمياه، وتطبيقاتها الحيوية في الصناعات الغذائية والدوائية عبر استخدام مواد صديقة للبيئة. كما ركزت الدراسة على رفع الوعي المجتمعي بأهمية البيئة الصحية وكيفية الوصول إليها، لما لذلك من انعكاسات مباشرة على صحة الإنسان وسلامة النظم البيئية بشكل عام.

● **الكلمات المفتاحية:** الكيمياء الخضراء، التلوث، الصحة، البيئة، أنواع التلوث.

■ **Abstract:**

In this study, we conducted a theoretical review of green chemistry and its significance in reducing pollution. The paper discusses the role of green chemistry in mitigating air, soil, and water pollution, as well as its importance in the food and pharmaceutical industries through the use of eco-friendly materials. Furthermore, it emphasizes raising community awareness regarding a healthy environment and the means to achieve it, highlighting the overall benefits to human health.

● **Keywords:** Green Chemistry, Pollution, Health, Environment, Types of Pollution.

* أستاذ مساعد بالقسم العام - كلية طرابلس للعلوم والتقنيات الطبية E-maiI: nozhamoktar26@gmail.com

** أستاذ مساعد بالقسم العام - كلية طرابلس للعلوم والتقنيات الطبية E-maiI:hamidch769@gmail.com

**■ مقدمة**

تُعد الكيمياء الخضراء فرعاً حديثاً من فروع علم الكيمياء، يهدف إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن عمليات التصنيع الكيميائي إلى أدنى حد ممكن. كما تسعى إلى ابتكار مواد كيميائية جديدة صديقة للبيئة، وتطوير بدائل للمواد التي تسبب عمليات إنتاجها آثاراً سلبية، أو تلك المستخلصة من الأنواع الحية المهددة بالانقراض (مثل الزيوت الكبدية المستخرجة من الحيتان وقروش البحر)، مما يسهم في حماية التنوع البيولوجي.

بدأ تطبيق الكيمياء الخضراء فعلياً في الولايات المتحدة عام 1990م عقب توقيع «قانون منع التلوث»، الذي استهدف حماية البيئة عبر خفض الانبعاثات الضارة من المصدر. وبموجب هذا القانون، قدمت الحكومة منحاً لتطوير منتجات كيميائية من خلال المعاهد والجامعات لتقليل مخاطر المواد الكيميائية التقليدية، ووضع بدائل ومعادلات كيميائية تمنع التلوث قبل وقوعه.

إن التلوث هو إدخال ملوثات تسبب تغيراً سلبياً في البيئة الطبيعية، سواء كانت مادية (صلبة، سائلة، غازية) أو طاقية (إشعاع، حرارة، ضوضاء). وتعمل الكيمياء الخضراء على جعل الكيمياء علماً متكاملاً يمنع تكون هذه الملوثات في المقام الأول، خاصة في الصناعات الثقيلة كالبترول والبلاستيك والصناعات الدوائية.

● **أنواع التلوث**:

1. التلوث الهوائي.
2. التلوث المائي.
3. تلوث التربة.
4. التلوث الضوئي.
5. التلوث البلاستيكي.
6. التلوث الإشعاعي.
7. التلوث الحراري.

■ **مشكلة الدراسة**

تكمن المشكلة في تزايد الملوثات الناتجة عن الصناعات والعمليات الكيميائية التقليدية، والتي تُعد من أبرز التحديات البيئية التي تواجه البشرية. تهدف الدراسة إلى إبراز دور الكيمياء الخضراء كمنهج استباقي للتغلب على التلوث قبل حدوثه وتفادي أضراره الجسيمة.

● **أهمية الحلول الخضراء**

تُقدم الكيمياء الخضراء حلولاً جوهرية لتحسين العمليات الصناعية وتقليل استخدام المواد الضارة، وتعزيز الاعتماد على «المواد الخضراء». ومن خلال تبني هذه الحلول، يمكن للمجتمعات والبلديات تحسين جودة الهواء والمياه والتربة، والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

● **أضرار التلوث على صحة البشر**

يتسبب التلوث في مخاطر صحية وخيمة، منها:

- أمراض الجهاز التنفسي: الربو، النزلات الشعبية، تليف الرئة، وسرطان الرئة.
- تدمير الجهاز العصبي واضطرابات النخاع الشوكي، مما يؤدي للإصابة بالسرطانات.
- أمراض الكبد والجهاز الهضمي: التليف الكبدي، دوالي المريء، وارتفاع حموضة المعدة.
- أضرار الأجنة: التخلف العقلي لدى الأطفال، نقص أوزان الأجنة، التشوهات، وحالات الإجهاض.

**دور الكيمياء الخضراء في الحد من التلوث ومخاطره**

**أولاً: تقليل التلوث الهوائي**: ساهمت الكيمياء في تطوير تقنيات مثل «المحولات الحفازة» للمركبات، والتي تحول الغازات السامة (مثل أول أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين) إلى مواد أقل ضرراً. كما أدت إلى ابتكار أنواع وقود بديلة كالوقود الحيوي والهيدروجين.

**ثانياً: إدارة النفايات وإعادة التدوير**: تركز التقنيات الخضراء على إعادة تدوير المواد القابلة للتحلل بدلاً من إلقائها في المكبات، مما يقلل من الأمراض الناتجة عن تراكم النفايات الصناعية.

**ثالثاً: استخدام المواد الحيوية والنظيفة**: تحث الكيمياء الخضراء على استخدام مواد مستخلصة من موارد طبيعية متجددة في تصنيع المنتجات الاستهلاكية (مثل الأدوات المنزلية)، وتطبيق «التقنيات النظيفة» التي تستهلك طاقة ومياهاً أقل، مما يحد من تلوث الصناعات الصيدلانية والبتروكيميائية.

- **المبادئ الاثنا عشر للكيمياء الخضراء**

1. **الوقاية**: منع تكوين المخلفات أفضل من معالجتها.
2. **اقتصاد الذرات**: تصميم طرق تحضير تدمج معظم المتفاعلات في المنتج النهائي.
3. **تخليق كيميائي أقل خطورة**: استخدام مواد ذات سمية منخفضة أو معدومة.
4. **تصميم مواد كيميائية آمنة**: الحفاظ على الكفاءة الوظيفية مع تقليل السمية.
5. **مذيبات ومواد مساعدة آمنة**: التقليل من استخدام المذيبات، واختيار غير الخطرة منها عند الضرورة.
6. **التصميم من أجل كفاءة الطاقة**: إجراء التفاعلات في درجة الحرارة والضغط المعتادين لتوفير الطاقة.
7. **استخدام مواد خام متجددة**: الاعتماد على المصادر المتجددة بدلاً من المستنزفة.
8. **التقليل من المشتقات**: تجنب الخطوات الكيميائية غير الضرورية.
9. **الحفز**: استخدام العوامل الحفازة (المتخصصة) أفضل من النسب المتكافئة.
10. **التصميم من أجل التحلل**: تصميم منتجات تتحلل بعد أداء وظيفتها ولا تترسب في البيئة.
11. **التحليل في الوقت الحقيقي لمنع التلوث**: مراقبة التفاعل لحظياً للسيطرة على المواد الخطرة قبل تكونها.

12. **كيمياء آمنة بطبيعتها لمنع الحوادث**: اختيار مواد تقلل احتمالات الانفجارات والحرائق.

■ **الاستنتاجات**

1. تعمل الكيمياء الخضراء على خفض تلوث الهواء والتربة والماء عبر السيطرة على النفايات وإعادة تدويرها.

2. يسهم استخدام المواد الصديقة للبيئة في الصناعات الغذائية والطبية في المحافظة على الصحة العامة.

3. تساعد الكيمياء الخضراء في خلق بيئة صحية متوازنة تحد من مخاطر التلوث الشاملة.

**التوصيات**

1. ضرورة التوعية بعلم الكيمياء الخضراء وأهميته في بناء بيئة صحية مستدامة.

2. اتباع الإرشادات والمعايير الصحية للحد من التلوث بكافة أشكاله.

● **الخلاصة**

تناول هذا البحث التعريف بالكيمياء الخضراء وأهميتها الاستباقية في منع التلوث. تم استعراض أنواع التلوث ومخاطره على الإنسان والحيوان والنبات، مع توضيح كيفية تطبيق المبادئ الخضراء لتفادي ظواهر بيئية خطيرة مثل الاحتباس الحراري وثقب الأوزون، وصولاً إلى بيئة صحية أفضل للمجتمع.

■ **المراجع**

● **المراجع العربية**:

- قانون حماية البيئة الأردني رقم 52 لسنة 2006.
- قانون حماية البيئة لسنة 2017.

● **المراجع باللغة الانجليزية**

- **Anastas, P. T., & Warner, J. C. (1998).** *Green Chemistry: Theory and Practice*. Oxford University Press.

- **Cravotto, G., & Cintas, P. (2006).** Power ultrasound in organic synthesis: moving cavitational chemistry from academia to innovative and large-scale applications. *Chemical Society Reviews*, 35(2), 180-196.

- **Graham, K. J., Jones, T. N., Schaller, C. P., & McIntee, E. J. (2014).** Implementing a Student-Designed Green Chemistry Laboratory Project in Organic Chemistry. *Journal of Chemical Education*, 91(11), 1895–1900. https://doi.org/10.1021/ed5000394

- **Gross, E. M. (2013).** Green Chemistry and Sustainability: An Undergraduate Course for Science and Nonscience Majors. *Journal of Chemical Education*, 90(4), 429–431. https://doi.org/10.1021/ed200756z

- **Günter, T., & Alpat, S. K. (2017).** The Effects of Problem-Based Learning (PBL) on the Academic Achievement of Students Studying 'Electrochemistry'. *Chemistry Education Research and Practice*, 18(1), 78–98. https://doi.org/10.1039/c6rp00176a

- **Roesky, H. W. (2009).** *Experiments in Green and Sustainable Chemistry*. Wiley-VCH.

- **Schwager, P., Decker, N., & Kaltenegger, I. (2016).** Exploring Green Chemistry, Sustainable Chemistry and innovative business models such as Chemical Leasing in the context of international policy discussions. *Current Opinion in Green and Sustainable Chemistry*, 1, 18-21. https://doi.org/10.1016/j.cogsc.2016.07.004

- **Simons, S. (2007).** *Concepts of Chemical Engineering 4 Chemists*. Royal Society of Chemistry Green Chemistry Series, RSC publications.

- **UNEP. (2011).** *Towards Sustainable Chemicals Management: Chemicals and Waste Briefing Note 2*. United Nations Environment Programme.

- **Winterman, N. (2010).** *Chemistry for Sustainable Technologies*. Royal Society of Chemistry Green Chemistry Series, RSC publications.

- **Zhang, Q., & Zhao, X. (2021).** Recent Progress in Green Chemistry: Advanced Materials, Energy Conversion and Storage, and Environmental Remediation. *Advanced Materials*, 33(17), 2007687. https://doi.org/10.1002/adma.202007687

# مدى إدراك المحاسبين لأثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية

## دراسة حالة على المصرف التجاري الوطني – الإدارة العامة

■ د. سمية عمار عمران اعمار*

● تاريخ استلام البحث 2026/03/29م ● تاريخ قبول البحث 2026/05/07م

■ **المستخلص:**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك المحاسبين لأثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني – الإدارة العامة، حيث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام استبانة كوسيلة لجمع البيانات، حيث تم توزيع (45) استبيانا على عينة من المحاسبين العاملين بالمصرف استرجع منها (37) استبيانا صالحاً للتحليل بنسبة استرجاع (82 ٪)، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وتوصلت الدراسة إلى إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدراك المحاسبين بممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية في المصرف، ويوجد إدراك لدى المحاسبين بممارسات المحاسبة الإبداعية وبأهمية جودة القوائم المالية في المصرف، وأوصت الدراسة بالعمل على ان تكون المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل، والعمل على ان يقوم المصرف بزيادة ثقافة الشفافية للحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، ويجب أن يتم تطبيق الأسس والمعايير الأخلاقية المهنية للحد من عمليات التلاعب في القوائم المالية.

● **الكلمات المفتاحية:** المحاسبة الإبداعية – جودة القوائم المالية.

* أستاذ مشارك، وعضو هيأة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس،

E-maiI:ommaab_omran @yahoo.com

■ **Abstract:**

The study aimed to examine the extent to which accountants perceive the impact of creative accounting practices on the quality of financial statements, through an applied study on the National Commercial Bank – General Administration. The descriptive-analytical approach was adopted, and a questionnaire was used as a tool for data collection. A total of (45) questionnaires were distributed to a sample of accountants working at the bank, of which (37) valid responses were retrieved for analysis, representing a response rate of (82 %). The data were analyzed using the SPSS program.

The study found that there is a statistically significant effect of accountants' awareness of creative accounting practices on the quality of financial statements in the bank. It also revealed that accountants are aware of creative accounting practices and the importance of the quality of financial statements. The study recommended ensuring that accounting information presented in financial statements is suitable for predicting the future, enhancing a culture of transparency within the bank to reduce the practice of creative accounting, and applying professional ethical principles and standards to limit manipulation in financial statements.

■ **المقدمة:**

تعتبر المحاسبة الإبداعية من الممارسات المحاسبية التي أثارت اهتمام الباحثين والممارسين، بسبب تأثيرها الكبير على جودة المعلومات والتقارير المالية، وتشير الأدبيات المحاسبية إلى أن تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها «استخدام الإدارة للمرونة والإمكانات المتاحة في المبادئ والمعايير المحاسبية بهدف تعديل المعلومات المالية بطريقة تؤثر في إدراك المستخدمين لتلك القوائم، سواء بتحسين الصورة المالية أو بتجاوز الأداء الحقيقي للمؤسسة» (**المكي وموسى، 2021**).

إن جودة القوائم المالية وما تمثله الخصائص النوعية (الموثوقية والملاءمة والقابلية للمقارنة والشفافية) من الأهمية بمكان إذ تمكن مستخدمو المعلومات من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، ويمثل مستوى الالتزام بالمبادئ المحاسبية التي تضمن هذه الخصائص، ومع ذلك تظهر

المحاسبة الإبداعية كعامل يمكن أن يعوق هذه الخصائص، ويؤدي إلى ضعف مصداقية المعلومات المالية لدى المستثمرين والمستخدمين الآخرين (عبدالحق وعبد القادر، 0202).

ووفقا لدراسة كلا من (Abed et al,2022,Tassadaq & Malik2015, Riyadh et al ,2024)، فإن ممارسات المحاسبة الإبداعية تحدث تغييرات متعمدة في نتائج القوائم المالية وذلك من خلال استغلال المبادئ والقواعد المحاسبية، مما يؤثر سلبا على شفافية وموثوقية التقارير المالية ويضعف قدرة المستخدمين الخارجيين على الحكم الدقيق على أداء المؤسسة. لذلك تصبح دراسة مدى إدراك المحاسبين لأثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية ذات أهمية بمكان خاصة في المؤسسات المصرفية، حيث تعتمد الكثير من قرارات المستثمرين والعملاء المتعاملين مع المصارف وغيرهم على دقة وشفافية القوائم المالية، ونظرا لدور المصرف التجاري الوطني باعتباره أحد المصارف التجارية الليبية، فإن إدراك المحاسبين العاملين لهذا الأثر يساعد على كشف الثغرات وتعزيز جودة الممارسات المحاسبية المطبقة فيه.

■ **مشكلة الدراسة:**

تكمن مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين الممارسات الفعلية للمحاسبة الإبداعية وبين فهم وتأثير هذه الممارسات على جودة القوائم المالية من وجهة نظر المحاسبين. فعلى الرغم من أن مرونة المبادئ المحاسبية تتيح إمكانية إعداد تقارير مختلفة، إلا إن هذا قد يستغل لتحقيق أغراض إدارية على حساب جودة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين (المكي وموسى، 1202).

وتؤكد الدراسات أن أساليب المحاسبة الإبداعية، إذا لم يتم التحكم فيها، تؤدي إلى تقليل موثوقية وشفافية القوائم المالية، وبالتالي تضعف ثقة المستثمرين والمستخدمين الآخرين في المعلومات المالية المنشورة (عبدالحق وعبد القادر، 2021). وفي البيئة الليبية بينت دراسة (عبد الهادي والشليبي، 2025) أن زيادة مستويات الإفصاح والشفافية ترتبط بانخفاض ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما أشارت دراسة (الساعدي وفرج، 2025) أن مستوى الوعي بممارسات المحاسبة الإبداعية لدى المحاسبين والمراجعين الليبيين يتراوح بين معتدل للأبعاد العامة لكنه ضعيف في بعض الأساليب المحددة مثل التغيرات غير

المبررة في تقدير الاستهلاك وعدم الكشف عن الأرباح غير المتكررة، مما دفع الباحثة إلى دراسة مدى إدراك المحاسبين لأثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية، خصوصاً في القطاع المصرفي الذي يتميز بحساسية عالية للمعلومات المالية.

- **لذلك تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:**

ما مدى إدراك المحاسبين بالمصرف التجاري الوطني لأثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية؟

● **التساؤلات الفرعية:**

1 - إلى أي مدى يدرك المحاسبون بالمصرف مفهوم وممارسات المحاسبة الإبداعية؟

2 - إلى أي مدى يدرك المحاسبون بالمصرف أهمية جودة القوائم المالية؟

3 - هل هناك علاقة بين إدراك المحاسبين بالمصرف لممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة القوائم المالية بالمصرف؟

■ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-التعرف على مدى إدراك المحاسبين لمفهوم وممارسات المحاسبة الإبداعية.

2- قياس إدراك المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية وتأثير ذلك على ممارستهم اليومية بالمصرف.

3-استكشاف العلاقة بين إدراك المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية وإدراكهم لجودة القوائم المالية.

■ **فرضيات الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة على الفرضيات الآتية:

**الفرضية الرئيسية:** يوجد إدراك لدى المحاسبين بالمصرف التجاري الوطني لأثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية.

ومنها نشتق فرضيتان فرعيتان هما:

**الفرضية الفرعية الأولى**: يوجد إدراك لدى المحاسبين بالمصرف التجاري الوطني لممارسات المحاسبة الإبداعية.

**الفرضية الفرعية الثانية**: يوجد إدراك لدى المحاسبين بالمصرف التجاري الوطني بأهمية جودة القوائم المالية.

■ **أهمية الدراسة**:

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدب المحاسبي من خلال تناول موضوع المحاسبة الإبداعية وعلاقتها بجودة القوائم المالية في البيئة المصرفية الليبية، بما يدعم البحوث المحاسبية الحديثة المتعلقة بالشفافية والمصداقية وجودة المعلومات المالية، كما تقدم نتائجها أدلة عملية لإدارة المصرف التجاري الوطني – الإدارة العامة على تعزيز الوعي لدى المحاسبين بسلبيات الممارسات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة القوائم المالية.

■ **محددات الدراسة**:

اقتصرت الدراسة على المحاسبين والمراجعين العاملين بالمصرف التجاري الوطني – الإدارة العامة، باعتباره من أكبر المصارف التجارية في ليبيا، ولارتباط الإدارة العامة مباشرة بإعداد ومتابعة إعداد التقارير والقوائم المالية، مما يجعلها بيئة مناسبة كدراسة حالة.

■ **الدراسات السابقة**:

**1 - (دراسة الساعدي وفرج، 2025) بعنوان: مدى إدراك مراجعي الحسابات في ليبيا لممارسات المحاسبة الإبداعية**:

تهدف الدراسة إلى التحقق من مستوى إدراك مراجعي الحسابات الخارجيين في ليبيا لممارسات المحاسبة الإبداعية والإجراءات اللازمة للحد من تأثيرها على القوائم المالية، حيث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وتوزيع (50) استبانة على عينة عشوائية من المراجعين والمحاسبين المزاولين للمهنة في المنطقة الغربية، وتوصلت إلى أن لدى المراجعين الليبيين مستوى متوسطا من فهم ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقد كان الوعي منخفضا فيما يتعلق بتقنيات محددة.

2 - (دراسة Abdalhadi, S.,& Al- Shailabi, N. S, 2024) بعنوان:

**The effect of measurement, disclosure, and transparency on reducing creative accounting practices: An analytical and Econometric Study on Libyan Banks during (20112019-).**

**أثر القياس والإفصاح والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة تحليلية قياسية على المصارف الليبية خلال الفترة (2011-2019):**

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر عمليات القياس المحاسبية، والافصاح المالي والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية داخل المصارف الليبية على مدى فترة من 2011-2019 مع التركيز على السمات المصرفية مثل حجم المصرف والسيولة. واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية لأربعة مصارف ليبية مستخدمة حزمة STATA وتوصلت إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحسين مصداقية التقارير المالية، كما أظهرت أن المصارف الأكبر حجما أقل ميلا لممارسات المحاسبة الإبداعية، وأن مستويات السيولة المرتفعة مرتبطة بانخفاض الممارسات الإبداعية في إعداد القوائم المالية.

**3-دراسة (حلمي وآخرون، 2023) بعنوان: أثر المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية:**

هدفت الدراسة إلى مناقشة تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية لدى المصارف التجارية بالجزائر. وقد تم استخدام التحليل الوصفي وتوزيع استبيان لجمع البيانات وتحليلها من عينة الدراسة، وقد تم التوصل إلى: تعتبر المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المالية من المواضيع البحثية المهمة والحديثة نسبياً، وخاصة عندما تستخدم المصارف التجارية أساليب المحاسبة الإبداعية لبيان نتيجة نشاطها الخاص ومركزها المالي، حيث تدرك هذه الأخيرة تواجدها الطويل والأهداف قصيرة المدى على حساب الآخرين، مقرونة بأهمية مخرجات القوائم المالية، حيث ينعكس دور المحاسبة الإبداعية فيها باستخدام الأساليب الإبداعية.

**4-دراسة (العياشي، 2021) بعنوان: أثر المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية:**

هدفت الدراسة إلى إبراز الأثر الذي تخلقه كلا من الممارسات المضللة والمغالطة بالطرق القانونية والتي ينجم عنها ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية عند معالجة البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات مالية في شكل مخرجات بالقوائم المالية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في شكل دراسة الحالة، وذلك عن طريق دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين في مجال المحاسبة والمالية والمراجعة والمهنيين، وتم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة، وتوصلت إلى: أن المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التحايل المحاسبي والذي يمارس دون خرق للقوانين والمعايير المحاسبية حيث يؤثر سلبا على جودة القوائم المالية.

**5- دراسة (المكي وموسى، 2021) بعنوان: أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على درجة الثقة في القوائم المالية:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارة الشركات للتأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية ومدى تأثيرها على درجة الثقة في هذه القوائم، وأسباب ودوافع أساليب التلاعب والتي تؤدي إلى زعزعة ثقة مستخدمي هذه المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وبيان أهم الوسائل التي يمكن استخدامها للتقليل من آثارها على قراراتهم الاستثمارية. واستخدم الباحثان المنهج الاستنباطي بالإضافة إلى التحليل الاحصائي، حيث تمثل مجتمع وعينة الدراسة في مجموعة من المحاسبين والمراجعين والأكاديميين، وتوصلت إلى أن التلاعب في نسبة استهلاك الأصول طويلة الأجل تؤثر على بنود قائمة المركز المالي.

- **تقييم الدراسات السابقة:**

توصلت الدراسات إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المحاسبة الإبداعية هي ممارسات مبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون باستخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات المؤسسات أو التلاعب بقصد تحقيق أهداف محددة، كما أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تغطي أوجها مختلفة من المؤسسات الأمر الذي يؤثر على

مصداقية أداء هذه المؤسسات وذلك بسبب إخفاء مشاكل الأداء والخروج بصورة مرغوب فيها فيما يتعلق بنتيجة الأعمال والمركز المالي. أما دراسة (الساعدي وفرج، 2025)، فقد بينت أن لدى المراجعين الليبيين مستوى متوسطا من فهم ممارسات المحاسبة الإبداعية وكان الوعي منخفضا فيما يتعلق بتقنيات محددة. كما بينت دراسة (**Abdalhadi, S.,& Al- Shailabi, N. S, 2024**)، وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحسين مصداقية التقارير المالية.

● **ما يميز هذه الدارسة عن الدراسات السابقة:**

من حيث موضوع الدراسة تعنى الدراسة بمدى إدراك المحاسبين لأثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية، ومن حيث عينة الدراسة تم تطبيقها على المصرف التجاري الوطني - الإدارة العامة، وبالتحديد قسم المحاسبة والإدارة المالية.

■ **الإطار النظري:**

● **أولاً: مفهوم المحاسبة الإبداعية:**

حظيت المحاسبة الإبداعية باهتمام متزايد في الأدبيات المحاسبية، لما قد تسببه من تأثير على مصداقية التقارير وجودة المعلومات المحاسبية. ويشير مفهوم المحاسبة الإبداعية إلى استخدام المرونة المتاحة في المعايير والمبادئ المحاسبية بطريقة تسمح للإدارة بالتأثير في المركز المالي للمنشأة بما يخدم أهدافها (Amat, Blak,& Dowds,1999). كما عرفها (Mulford & Comiskey, 2002) بأنها مجموعة من الممارسات المحاسبية التي تهدف إلى إدارة الأرباح أو تعديل الأرقام المحاسبية ضمن الإطار الذي تسمح به المعايير المحاسبية، وذلك لإظهار صورة مالية معينة قد تختلف عن الأداء الحقيقي للمنشأة لتحقيق أهداف تنظيمية أو تعاقدية.

وفي السنوات الأخيرة، توسع الاهتمام بهذا المفهوم نتيجة الأزمات المالية والانهيارات التي شهدتها الشركات العالمية، والتي كشفت عن استخدام ممارسات محاسبية تهدف إلى تحسين الصورة المالية بشكل غير حقيقي خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على جودة التقارير المالية وشفافية المعلومات المحاسبية (Riyadh,Sukoharsono,& Alfaiza,2020).

● **ثانياً: دوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية:**

من أبرزها ما يلي:

1-تحقيق أهداف الأداء المالي: مثل إظهار أرباح مستقرة أو تحسين مؤشرات الربحية.

2-التأثير في أسعار الأسهم أو جذب المستثمرين من خلال تحسين الصورة المالية للشركة.

3-الوفاء بالمتطلبات التعاقدية مثل اتفاقيات القروض أو الحوافز الإدارية المرتبطة بالأرباح.

4-الاستفادة من المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية والتقديرات المهنية للمحاسبين (Healy & Wahlen, 1999).

● **ثالثاً: أساليب المحاسبة الإبداعية:**

من أبرز هذه الأساليب:

1-إدارة الأرباح من خلال تغيير توقيت الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات.

2-التلاعب في التقديرات المحاسبية مثل تقدير مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أو العمر الإنتاجي للأصول.

3-إعادة تصنيف البنود المحاسبية بهدف التأثير في عرض القوائم المالية.

4-التلاعب في سياسات الاستهلاك والمخصصات لتحقيق نتائج محددة (Mulford & Comiskey,2002).

● **رابعاً: مفهوم جودة القوائم المالية:**

تشير جودة القوائم المالية إلى مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تمثيل الواقع للمنشأة بصورة صادقة وموثوقة، بما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (IASB,2018).

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من الخصائص النوعية التي تعكس

جودة المعلومات المالية، ومن أهمها: الملائمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة، قابلية التحقق، التوقيت المناسب، قابلية الفهم، وتعد هذه الخصائص معياراً أساسياً للحكم على جودة التقارير المالية، حيث تسهم في تعزيز ثقة المستخدمين بالمعلومات المالية المنشورة (IASB,2018).

● **خامساً العلاقة بين المحاسبة الإبداعية وجودة القوائم المالية:**

اهتمت العديد من الدراسات بالعلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية وجودة التقارير المالية، حيث تشير الأدبيات إلى أن الاستخدام المفرط لهذه الممارسات قد يؤدي إلى تقليل موثوقية المعلومات المالية وإضعاف مستوى الشفافية (Heely & Wahlen,1999). كما أظهرت دراسات أخرى أن المحاسبة الإبداعية قد تؤثر بشكل مباشر في جودة القوائم المالية من خلال إدارة الأرباح أو التلاعب بالتقديرات المحاسبية، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية والتأثير في القرارات الاستثمارية (Riyadh et al.,2020).

■ **منهجية الدراسة:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع طبيعة الدراسة وأهدافها، كما تم الاعتماد على الدراسة الميدانية والتي تم الحصول من خلالها على البيانات الأولية اللازمة للدراسة من خلال تصميم استبانة والتي تم إعدادها لهذا الغرض.

■ **أداة الدراسة:**

تم استخدام الاستبانة في جمع البيانات اللازمة والتي أعدت خصيصا لهذا الغرض وتم تعديلها وتحكيمها تم تحليلها حيث احتوى الاستبيان على جزئين رئيسيين يمكن تصنيفهما كما يلي:

**الجزء الأول**: يشمل هذا الجزء على عدد (10) عبارات متعلقة بمدى إدراك المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية.

**الجزء الثاني**: يشمل هذا الجزء على عدد (11) عبارة متعلقة بمدى إدراك المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية.

■ **التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة:**

● **مقياس الدراسة:**

لتحليل الفرضيات تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert)، ولتحديد طول الفترة (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في محاور الدراسة. الجدول رقم (1) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

**الجدول رقم (1) مقياس ليكرت الخماسي**

| التقدير | موافق بشدة | موافق | موافق إلى حد ما | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
| أطوال الفترات | (4.21) إلى (5.00) | (3.41) إلى (4.20) | (2.61) إلى (3.40) | (1.81) إلى (2.60) | (1) إلى (1.80) |

■ **مجتمع وعينة الدراسة:**

يشمل مجتمع الدراسة الموظفين بقسم المحاسبة والإدارة المالية بالمصرف التجاري الوطني- الإدارة العامة. أما عينة الدراسة فقد كانت عينة عشوائية بسيطة من الموظفين، حيث تم توزيع عدد (45) استبانة، وكانت الاستبانات الصالحة للتحليل (37) استبانة أي بنسبة استرجاع (82 ٪) كما هو موضح في الجدول رقم (2).

**جدول رقم (2) يوضح عدد الاستبانات الموزعة.**

| الاستبانات الموزعة | الفاقد | المستبعدة | الصالحة للتحليل | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| 45 | 4 | 4 | 37 | ٪ 82 |

■ **اختبار صدق وثبات الاستبانة:**

● **طريقة ألفا كرونباخ (Alph Cronbach):**

اعتمدت الباحثة على معامل ألفا كرونباخ في التحقق من ثبات المقياس، حيث يتضح من نتائج الجدول التالي أن قيمة ألفا كانت مرتفعة لجميع المحاور وتتراوح بين (71 ٪، 85 ٪)، وكذلك قيمة ألفا لجميع المتغيرات 85 ٪، وهي قيمة ثبات ممتازة في العرف الإحصائي مما يشير إلى ثبات الاستبانة وإمكانية الاعتماد عليها في تجميع بيانات الدراسة، ويعرض الجدول رقم (3) نتائج هذا الاختبار.

**الجدول رقم( 3) نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لصدق وثبات الاستبانة**

| الرقم | العبارات | عدد الاسئلة | معامل ألفا |
|---|---|---|---|
| 1 | يوجد إدراك لدى المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية في المصرف. | 10 | .708 |
| 2 | يوجد إدراك لدى المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية في المصرف. | 11 | .841 |
| | أثر المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية في المصرف. | 21 | .852 |

● **اختبار معاملات الارتباط:**

لقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بحساب معاملات الارتباط بين كل فرضية من فرضيات الدراسة والمعدل الكلي للفرضية وقد كانت معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك تعتبر الاستبانة صادقة لما وضعت من أجله، والجدول رقم (4) ورقم (5) يوضح ذلك.

**الجدول رقم (4) قيم معاملات الارتباط بين الفرضية الفرعية الأولى ودرجتها الكلية**

| الرقم | المقياس | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | تهدف المحاسبة الإبداعية من خلال أساليبها إلى تغيير القيم الحقيقية لبنود القوائم المالية وإظهارها بشكل غير صحيح. | .386* | 0.018 |
| 2 | يعد منح حرية الحكم الشخصي للمحاسب عند وضع التقديرات المحاسبية عاملاً مشجعاً لممارسة المحاسبة الإبداعية | .642** | 0.000 |
| 3 | يعد التطبيق غير الملائم للسياسات المحاسبية من طرف مُعدي القوائم المالية أحد أهم أسباب ممارسة المحاسبة الإبداعية. | .607** | 0.000 |
| 4 | يعد إعطاء المحاسب حرية اختيار تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية دافع لممارسة المحاسبة الإبداعية. | .377* | 0.021 |
| 5 | يتم التلاعب في القوائم المالية من خلال استعمال المرونة واستغلال الثغرات في الأنظمة المحاسبية. | .477** | 0.003 |
| 6 | يعد التطور التكنولوجي والابداع الفكري من الأسباب الرئيسية لانتشار ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصرف. | .492** | 0.002 |
| 7 | يدفع عدم وجود الهيآت الرقابية على عمل مُعدي القوائم المالية دافع لاستخدام المحاسبة الإبداعية بشكل أكبر. | .564** | 0.000 |
| 8 | يساهم عدم تطبيق الأسس و المعايير الأخلاقية المهنية في انتشار عمليات التلاعب في القوائم المالية. | .505** | 0.001 |
| 9 | يؤثر عدم التزام المحاسب بالسلوك الأخلاقي والمهني بشكل سلبي على صحة القوائم المالية ويجعلها عرضة للتحريف. | .525** | 0.001 |
| 10 | يعد غياب ثقافة الشفافية أحد العوامل التي تسمح بممارسة المحاسبة الإبداعية. | .648** | 0.000 |

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

**الجدول رقم (5) قيم معاملات الارتباط بين الفرضية الفرعية الثانية ودرجتها الكلية**

| الرقم | المقياس | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها. | .479** | 0.003 |
| 2 | تعد المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز. | .631** | 0.000 |
| 3 | تعبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية عن الوضعية المالية للمصرف. | .746** | 0.000 |
| ٤ | توفر القوائم المالية معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. | .600** | 0.000 |
| ٥ | تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل. | .721** | 0.000 |
| 6 | توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو المصارف المماثلة. | .667** | 0.000 |
| 7 | يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمصرف. | .736** | 0.000 |
| 8 | تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن التغيرات في المركز المالي للمصرف. | .582** | 0.000 |
| 9 | يتم الإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية في المصرف. | .645** | 0.000 |
| 10 | تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة. | .458** | 0.004 |
| 11 | تكون مخرجات النظام المحاسبي أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة عندما لا تمارس عليها المحاسبة الإبداعية. | .667** | 0.000 |

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

■ **التحليل الإحصائي الوصفي:**

**أولاً:** نتيجة الموافقة حول محور يوجد إدراك لدى المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية في المصرف:

**الجدول رقم (6) يوجد إدراك لدى المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية في المصرف**

| ت | العبارة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أعلى قيمة | النتيجة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تهدف المحاسبة الإبداعية من خلال أساليبها إلى تغيير القيم الحقيقة لبنود القوائم المالية وإظهارها بشكل غير صحيح. | 3.89 | 1.048 | 2 | 5 | موافق | 5 |
| 2 | يعد منح حرية الحكم الشخصي للمحاسب عند وضع التقديرات المحاسبية عاملاً مشجعاً لممارسة المحاسبة الإبداعية | 3.84 | 1.167 | 1 | 5 | موافق | 6 |
| 3 | يعد التطبيق غير الملائم للسياسات المحاسبية من طرف مُعدي القوائم المالية أحد أهم أسباب ممارسة المحاسبة الإبداعية. | 3.65 | .978 | 1 | 5 | موافق | 8 |
| 4 | يعد إعطاء المحاسب حرية اختيار تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية دافع لممارسة المحاسبة الإبداعية. | 4.00 | .850 | 2 | 5 | موافق | 3 |
| 5 | يتم التلاعب في القوائم المالية من خلال استعمال المرونة واستغلال الثغرات في الأنظمة المحاسبية. | 3.73 | .932 | 1 | 5 | موافق | 7 |

| ت | العبارة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أعلى قيمة | النتيجة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | يعد التطور التكنولوجي والإبداع الفكري من الأسباب الرئيسية لانتشار ممارسات المحاسبة الإبداعية في المصرف. | 4.11 | .994 | 2 | 5 | موافق | **2** |
| 7 | يدفع عدم وجود الهيآت الرقابية على عمل مُعدي القوائم المالية دافع لاستخدام المحاسبة الإبداعية بشكل أكبر. | 3.89 | 1.100 | 1 | 5 | موافق | **5** |
| 8 | يساهم عدم تطبيق الأسس والمعايير الأخلاقية المهنية في انتشار عمليات التلاعب في القوائم المالية. | 4.14 | .918 | 1 | 5 | موافق | **1** |
| 9 | يؤثر عدم التزام المحاسب بالسلوك الأخلاقي والمهني بشكل سلبي على صحة القوائم المالية ويجعلها عرضة للتحريف. | 3.95 | 1.026 | 1 | 5 | موافق | **4** |
| 10 | يعد غياب ثقافة الشفافية أحد العوامل التي تسمح بممارسة المحاسبة الإبداعية. | 3.57 | 1.015 | 2 | 5 | موافق | **9** |
| | **المتوسط الكلي** | 3.88 | .528 | **موافق** | | | |

يبين الجدول السابق المتوسط المرجح والانحراف المعياري لإجابات المشاركين حول العبارات المتعلقة بوجود إدراك لدى المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية في المصرف، وتقع قيمة المتوسط للعبارات ضمن الفترة (4.14 –3.57 ) بحيث إن أعلى متوسط كانت للفقرة رقم (8) وأقل متوسط كان للفقرة رقم (10)، وقد كان المتوسط الكلي للعبارات (3.88) مما يشير إلى أن المشاركين لديهم موافقة في الإجابة على العبارات المتعلقة بالمحور.

- **ثانياً**: نتيجة الموافقة حول محور يوجد إدراك لدى المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية في المصرف:

**الجدول رقم (7) يوجد إدراك لدى المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية في المصرف**

| ت | العبارة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أعلى قيمة | النتيجة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها. | 4.27 | .693 | 2 | 5 | موافق بشدة | 1 |
| 2 | تعد المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز. | 3.70 | 1.051 | 1 | 5 | موافق | 10 |
| 3 | تعبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية عن الوضعية المالية للمصرف. | 4.05 | .743 | 3 | 5 | موافق | 5 |
| 4 | توفر القوائم المالية معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. | 3.84 | .727 | 2 | 5 | موافق | 8 |
| 5 | تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل. | 3.54 | 1.216 | 1 | 5 | موافق | 11 |
| 6 | توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو المصارف المماثلة. | 4.19 | .776 | 3 | 5 | موافق | 2 |
| 7 | يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمصرف. | 3.81 | .877 | 2 | 5 | موافق | 9 |

| ت | العبارة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أعلى قيمة | النتيجة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن التغيرات في المركز المالي لأداء المصرف. | 3.89 | .774 | 1 | 5 | موافق | 7 |
| 9 | يتم توضيح السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم في المصرف. | 3.97 | .799 | 2 | 5 | موافق | 6 |
| 10 | تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة. | 4.03 | .928 | 1 | 5 | موافق | 4 |
| 11 | تكون مخرجات النظام المحاسبي أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة عندما لا تمارس عليها المحاسبة الإبداعية. | 4.08 | .722 | 3 | 5 | موافق | 3 |
| | **المتوسط الكلي** | 3.94 | .534 | موافق | | | |

يبين الجدول أعلاه المتوسط المرجح والانحراف المعياري لإجابات المشاركين حول العبارات المتعلقة بأنه يوجد إدراك لدى المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية في المصرف، وتقع قيمة المتوسط للعبارات ضمن الفترة (3.54–4.27) بحيث إن أعلى متوسط كانت للفقرة رقم (1)، وأقل متوسط كان للفقرة رقم (5)، وبلغت قيمة المتوسط الكلي للعبارات إجمالاً (3.94)، مما يشير إلى أن المشاركين كانت نتيجة إجاباتهم موافق للعبارات المتعلقة بالمحور.

■ **اختبار فرضيات الدراسة:**

● **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدراك المحاسبين بممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية في المصرف:

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى للدراسة

| متغيرات الدراسة | R معامل الارتباط بيرسون | $R^2$ معامل التحديد | B معلمات الانحدار | | df درجات الحرية | Sig. مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إدراك المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية . | .552 | .304 | B0 | 3.057 | 1 | .000 |
| | | | B1 | 6.991 | 35 | |
| إدراك المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية. | | | | | 36 | |

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن قيمة معامل الارتباط البسيط R قد بلغ (.552)، بينما بلغ معامل التحديد R2 (0.304)، مما يعني وجود علاقة خطية طردية موجبة بين المتغير المستقل (إدراك المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية) والمتغير التابع (إدراك المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية)، ومن الجدول يتضح أن مستوى الدلالة معنوي وبالتالي نقبل فرضية الدراسة الرئيسية بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدراك المحاسبين بممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية في المصرف.

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

يوجد إدراك لدى المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية في المصرف:

جدول رقم (9) نتائج اختبار "T" لعينة واحدة للفرضية الفرعية الأولى

| الفرضية | قيمة «T" | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| **يوجد إدراك لدى المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية في المصرف.** | 10.082 | 0.000 |

توضح نتائج الجدول رقم (9) أن قيمة Sig أقل من (0.01) وقيمة T المحسوبة (10.082) أكبر من قيم T الجدولية (2.4314)، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى ويمكن القول بوجود إدراك لدى المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية في المصرف.

■ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

يوجد إدراك لدى المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية في المصرف:

**جدول رقم (10) نتائج اختبار «T" لعينة واحدة للفرضية الفرعية الثانية**

| الفرضية | قيمة «T" | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| **يوجد أدراك لدى المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية في المصرف.** | 10.745 | 0.000 |

توضح نتائج الجدول رقم (10) أن قيمة Sigأقل من (0.01) وقيمة T المحسوبة (10.745) أكبر من قيم T الجدولية (2.4314)، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثانية ويمكن القول بوجود إدراك لدى المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية في المصرف.

■ **النتائج والتوصيات:**

● **أولاً: النتائج:** لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدراك المحاسبين بممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية في المصرف.
2. يوجد إدراك لدى المحاسبين لممارسات المحاسبة الإبداعية في المصرف.
3. يوجد إدراك لدى المحاسبين بأهمية جودة القوائم المالية في المصرف.
4. إن عدم تطبيق الأسس والمعايير الأخلاقية المهنية يساهم في انتشار عمليات التلاعب في القوائم المالية.
5. إن غياب الشفافية تعد أحد العوامل التي تسمح بممارسة المحاسبة الإبداعية.

● **ثانياً: التوصيات:** بعد تقييم نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

1. العمل على أن تكون المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.
2. العمل على أن يقوم المصرف بزيادة ثقافة الشفافية لأنها أحد العوامل التي تحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

3.يجب أن يتم تطبيق الأسس والمعايير الأخلاقية المهنية لتقليل من انتشار عمليات التلاعب في القوائم المالية.

■ **المراجع**:


1-المكي، أميرة وموسى، الطيب (2021)، أثر أنماط أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على درجة الثقة في القوائم المالية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر، العدد 26 المجلد (1)، ص 181-215.

2-عبد الحق، سعدي وعبد القادر، شيخ (2012)، المحاسبة الإبداعية وأثرها على جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة أوراق اقتصادية، العدد (5)، المجلد (1)، ص 1-21.

3-الساعدي، الصديق وفرج، شمس الدين (2025)، مدى إدراك مراجعي الحسابات في ليبيا لممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة دراسات محاسبية، العدد 8، 13-49.

4 -Abdalhadi, S.,& Al- Shailabi, N. S,(2025). The effect of measurement, disclosure, and transparency on reducing creative accounting practices: An analytical and Econometric Study on Libyan Banks during (20112019-). Al-Mukhtar Journal of Economic Sciences, vol.12 No.2.

5-حلمي، سارة ومطرف، عواطف وبهلول، لطفي (2023) أثر المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد 7، العدد 1، ص 51-76.

6-عياشي، الأخضر وعياشي، عبد الله (2021) أثر المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد (4)، العدد (3)، 555-570.

7-Amat, O., Blake,J., & Dowds,J.(1999).The ethics of creative accounting. Economic Working Paper, 349, 115-.

8- Mulford,C .W., & Comiskey, E.E.(2002). The financial numbers game: Detecting creative accounting practices. John Wiley & Sons.

9- Riyadh, H .A., Sukoharsono,E. G., & Alfaiza, S.A.(2020). The impact of creative accounting practices on financial reporting quality. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 13 (1), 115-.

10- Healy, P.M., & Wahlen, J.M.(1999). A review of the earning management literature and its implications for standard setting. Accounting Horizons, 13 (4), 365383-.

11- IASB.(2018). Conceptual framework for financial reporting. International Accounting Standards Board.

# تقييم تأثير طرق الزراعة المختلفة على إنتاجية القمح الطري (*Triticum aestivum* L.) تحت نظام الري التكميلي في المنطقة الغربية من ليبيا

■ فرج على جبيل* ■ مختار عمر عقوب**
■ عبدالرحيم محمد بن سعيدان*** ■ حسن تنتون*** ■ أبولبيدة المجدوب***

● تاريخ استلام البحث 2026/04/02م ● تاريخ قبول البحث 2026/05/12م

■ **المستخلص:**

أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الزراعي (2024 - 2025) بمحطة مصراتة للبحوث الزراعية التابعة لمركز البحوث الزراعية والحيوانية، وبهدف دراسة تأثير طرق الزراعة على إنتاجية القمح الطري *Triticum aestivum* L.)) صنف بحوث 210 بنظام الري التكميلي في المنطقة الغربية من ليبيا. استخدم تصميم القطاعات العشوائية الكاملة (RCBD) بثلاثة مكررات، شملت المعاملات ثلاث طرق للزراعة هي. الزراعة باستخدام آلة البذار، الزراعة بالناثرة القمعية مع التغطية بالمحراث الحفار (سكة رجل البطة)، والزراعة التقليدية بالنثر اليدوي مع التغطية بالمحراث الدوراني (الشاهد). بلغت مساحة القطعة التجريبية الواحدة 1200 م$^2$. تضمنت الدراسة جمع البيانات وقياس صفات النمو ومكونات المحصول والإنتاجية. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين طرق الزراعة في عدد النباتات، ارتفاع النبات، عدد السنابل، طول السنبلة، عدد حبوب السنبلة، وزن ألف حبة، الوزن النوعي، الإنتاج الحيوي، إنتاجية الحبوب، إنتاجية التبن، رغم وجود فروق عددية بين المتوسطات. سجلت فروق معنوية في وزن حبوب السنبلة حيث تفوقت معاملة

*أستاذ دكتور قسم الهندسة الزراعية – كلية الزراعة – جامعة طرابلس. البريد الالكتروني: farj.jabelgi@gmail.com

**أستاذ مشارك مركز البحوث الزراعية والحيوانية. البريد الالكتروني: moagob@gmail.com

*** باحثين مركز البحوث الزراعية والحيوانية. البريد الإلكتروني:bensaidan64@gmail.com

الزراعة باستخدام آلة البذار بتحقيق أعلى متوسط (1.91 جم)، وتشير النتائج إلى أن الزراعة باستخدام آلة البذار تعد الأكثر كفاءة من الناحية الإنتاجية تحت ظروف منطقة الدراسة. لذلك نوصي باعتمادها في زراعة محصول القمح الطري لتحسين إنتاجية الحبوب.

● **الكلمات المفتاحية**: القمح الطري، طرق الزراعة، آلة البذار، الناثرة القمعية، الإنتاجية.

■ **Abstract:**

This study was conducted during the 2024–2025 growing season at the Misrata Agricultural Research Station affiliated with the Agricultural and Animal Research Center, with the aim of evaluating the effect of sowing methods on the productivity of bread wheat (Triticum aestivum L.), cultivar Buhuth 210, under a supplemental irrigation system in the western region of Libya. A Randomized Complete Block Design (RCBD) with three replications was used. The experiment included three sowing methods: sowing using a seed drill, sowing with a funnel broadcaster followed by covering using a chisel plow (duck-foot share), and the conventional manual broadcasting method followed by covering using a rotary tiller (control treatment). The area of each experimental plot was 1200 $m^2$. Data were collected to evaluate growth traits, yield components, and productivity parameters. The results showed no significant differences among sowing methods in plant population, plant height, number of spikes, spike length, number of grains per spike, thousand-grain weight, test weight, biological yield, grain yield, and straw yield, although numerical differences among treatment means were observed. Significant differences were detected in spike grain weight, where the seed drill treatment recorded the highest mean value (1.91 g). The results indicate that sowing using a seed drill was the most efficient method in terms of productivity under the environmental conditions of the study area. Therefore, the adoption of seed drill sowing is recommended for bread wheat cultivation to improve grain productivity.

● **Keywords:** Bread wheat, sowing methods, seed drill, funnel broadcaster, productivity.

## ■ المقدمة

يعد القمح (*Triticum spp.*) من أهم محاصيل الحبوب الاستراتيجية في العالم، إذ يمثل الركيزة الأساسية للأمن الغذائي ومصدرا رئيسيا غذاء الإنسان في العديد من الدول، لما يتميز به من قيمة غذائية عالية، وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لعام 2025 إلى أن المساحة المزروعة بالقمح عالميا تجاوزت 220 مليون هكتار، بإنتاج يقارب 795 مليون طن، تتصدره دول مثل الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. (FAO، 2025). وعلى المستوى العربي تقدر المساحة المزروعة بالقمح بنحو 9.5 ملايين هكتار بإنتاج يقارب 28 مليون طن، مع تركز الإنتاج في دول مثل مصر والمغرب والجزائر. كما تظهر البيانات تفاوتا واضحا في إنتاج القمح بين الأنظمة الزراعية المختلفة، حيث تصل إنتاجية القمح في الأراضي المروية نحو 6.5 طن/هكتار، بينما تنخفض في المناطق المطرية إلى متوسط يقارب 2.9 طن/هكتار نتيجة التذبذب المطري وضعف كفاءة بعض العمليات الزراعية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2024). أما على المستوى المحلي فتقدر المساحة الزراعية في ليبيا بحوالي 167 مليون هكتار، ويعتمد النشاط النباتي والحيواني بصورة رئيسية على مياه الأمطار في المناطق الشمالية، إضافة إلى أنظمة الري الدائم والتكميلي في مناطق أخرى. حيث تعد محاصيل القمح بنوعيه (الطري والصلب) والشعير من أهم المحاصيل الاستراتيجية في البلاد. (الشريدي، 2009). كما تعد الزراعة بالنثر من أكثر الطرق انتشارًا في النظم الزراعية التقليدية، إلا إنها تعاني من عدم انتظام توزيع البذور، وصعوبة التحكم في عمق الزراعة ومعدل البذر، مما يؤدي إلى تباين في الكثافة النباتية وعدم تجانس نمو المحصول. وينعكس هذا التباين سلبًا على كفاءة العمليات الزراعية (الصغير وقاسم، 1983). وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية اختيار طريقة الزراعة المناسبة في تحسين نمو وإنتاجية القمح. حيث أوضح Abo-EL-Naga وآخرون (2009) أن استخدام النظم الميكانيكية في الزراعة والتغطية أدى إلى تحسين نسبة الإنبات وزيادة إنتاجية الحبوب. كما بين Noor وآخرون (2020) أن طرق البذر المنتظمة تسهم في تحسين مكونات المحصول وزيادة إنتاجية الحبوب. كذلك أكدت

دراسات كل من Khurshid (2022) و*Singh* وآخرون (2022) أن استخدام آلات البذار أدى إلى انتظام أفضل لتوزيع النباتات وتحسين صفات النمو والإنتاجية مقارنة بالزراعة التقليدية. كما أوضحت دراسة Adhikari وآخرون (2024) تفوق الزراعة على سطور في زيادة إنتاجية الحبوب وتحسين صفات النمو مقارنة بالزراعة بالنثر. وعلى الرغم من تعدد الدراسات المتعلقة بطرق زراعة القمح، فإن الدراسات المحلية التي تناولت تأثير طرق الزراعة المختلفة تحت نظام الري التكميلي في المنطقة الغربية من ليبيا ما تزال محدودة، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها في نمو وإنتاجية القمح الطري وكفاءة العمليات الزراعية اللاحقة. لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير بعض طرق الزراعة في نمو وإنتاجية القمح الطري (*Triticum aestivum* L.) تحت نظام الري التكميلي في المنطقة الغربية من ليبيا، ودراسة انعكاس ذلك على كفاءة الأداء الحقلي وتحسين كفاءة العمليات الزراعية والإنتاجية.

## ■ المواد وطرائق البحث

أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الزراعي 2024 - 2025 بمحطة مصراتة للبحوث الزراعية التابعة لمركز البحوث الزراعية، وبهدف دراسة تأثير طرق الزراعة المختلفة على إنتاجية القمح الطري (*Triticum aestivum* L.) بنظام الري التكميلي في المنطقة الغربية من ليبيا. وتقع منطقة الدراسة ضمن الشريط الساحلي في شمال غرب ليبيا، نفذت التجربة باستخدام تصميم القطاعات العشوائية الكاملة (RCBD) بثلاثة مكررات، وشملت ثلاث معاملات لطرق الزراعة وهي. الزراعة باستخدام آلة البذار بعرض شغال 3.80 متر، تحتوي على 13 خطا بمسافة 13 سم بين الخطوط. والزراعة باستخدام الناثرة القمعية للبذور بعرض شغال6 أمتار، مع التغطية بمحراث حفار (سكة رجل البطة). والزراعة اليدوية (شاهد) نثر البذور يدويا، وتغطيتها باستخدام المحراث الدوراني (العزاقة) بعرض شغال 1.65 م. بلغت مساحة القطعة التجريبية 1200 م$^2$ (10 × 120 مترا)، كما نفذت عمليات التسميد ونظام الري التكميلي خلال الموسم الزراعي وفق توصيات قسم بحوث الري بمحطة مصراتة للبحوث الزراعية، وتمت الزراعة بتاريخ 2 ديسمبر 2024 بمعدل كثافة بذار 125 كجم /هـ، باستخدام صنف القمح الطري بحوث

210. سجلت القياسات الحقلية وفق مقياس زادوكس، وشملت، الكثافة النباتية، ارتفاع النبات عدد السنابل /م$^2$، طول السنبلة، وعدد الحبوب في السنبلة، كما أجريت القياسات المعملية والتي تضمنت، الإنتاجية البيولوجية، إنتاجية الحبوب، إنتاجية التبن، وزن 1000 حبة، والوزن النوعي. كما أجريت عملية الحصاد في الوقت المناسب، تم تحليل البيانات إحصائيا باستخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) بواسطة البرنامج الإحصائي GenStat 12، وتمت مقارنة متوسطات المعاملات باستخدام اختبار أقل فرق معنوي (LSD) عند مستوى معنوية 0.05.

- **عدد النباتات (م$^2$)**

تعد صفة عدد النباتات في وحدة المساحة من المؤشرات المهمة المرتبطة بكفاءة الإنبات ونجاح عملية الزراعة، إذ تمثل المرحلة الأولى في تكوين المحصول النهائي، وقد أظهرت نتائج جدول (1) عدم وجود فروق معنوية عند مستوى 0.05 بين طرق الزراعة المختلفة. ورغم ذلك سجلت فروق عددية بين المتوسطات، حيث سجلت الزراعة التقليدية (النثر اليدوي مع التغطية بالمحراث الدوراني) أعلى متوسط بلغ 234 نبات/م$^2$، تليها الزراعة باستخدام آلة البذار بمتوسط 187 نبات/م$^2$، في حين سجل أدنى متوسط في الناثرة القمعية مع التغطية بالمحراث الحفار أقل متوسط بلغ 171نبات م/$^2$. ويرجع التفوق العددي في الزراعة التقليدية بأن النثر اليدوي يؤدي إلى توزيع غير متجانس للبذور، مما قد يسبب تراكمها في بقع معينة وبالتالي رفع الكثافة النباتية، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه كل من Shtewyوآخرون (2020) وAl-Sharifiوآخـرون (2021). كما ساهمت كفاءة التغطية بالمحراث الدوراني في تحسين مرقد البذرة وظروف الإنبات، وهو ما كما أكده Al-Shaheed (2023) حيث أوضح أن السرعات غير المنتظمة أو تذبذب حركة المحراث إلى عدم استقرار البذور في أسفل الاخدود، مما يؤدي لتغطية غير كافية لبعض البذور وبالتالي انخفاض نسبة الإنبات الحقلية. وعلى الرغم من عدم معنوية الفروق، فإن استخدام آلة البذار يعد أكثر كفاءة من حيث انتظام توزيع البذور وتحسين الأداء التشغيلي، بما يشمل تقليل الوقت والجهد والتكاليف العمليات الزراعية وضمان انتظام أفضل للكثافة النباتية داخل الحقل وهو ما يدعمه Hussainوآخرون (2021).

● **ارتفاع النبات (سم)**

تشير النتائج في جدول (1) إلى تقارب متوسطات ارتفاع النبات (سم) بين معاملات طرق الزراعة المختلفة، حيث بلغ ارتفاع النبات 74 سم عند الزراعة باستخدام آلة البذار، و76 سم في الزراعة الناثرة القمعية، و76 سم في الزراعة التقليدية، وبلغ المتوسط العام للارتفاع 75 سم. وأظهر التحليل الإحصائي عدم وجود فروق معنوية عند مستوى 0.05، مما يدل على أن طريقة الزراعة لم تؤثر معنويا في الصفة، ويرجع ذلك هذا التقارب إلى أن ارتفاع النبات يرتبط بدرجة أكبر بالتركيب الوراثي للصنف مقارنة بتأثير العمليات الزراعية. وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه *Al-Sharifi* وآخرون (2020) في دراستهم على محصول القمح، حيث أكدوا أن صفات النمو الخضري ومنها ارتفاع نبات ترتبط أساسا بالتركيب الوراثي للصنف أكثر من العمليات الزراعية.

**الجدول (1) عدد النباتات (م$^2$) وارتفاع النبات (سم) لمحصول القمح الطري صنف (بحوث 210) خلال الموسم الزراعي 2025/2024.**

| المعاملات | عدد النباتات (م$^2$) | ارتفاع النبات (سم) |
|---|---|---|
| الزراعة بواسطة آلة البذار | 187 | 74 |
| الزراعة بواسطة الناثرة القمعية للبذار والتغطية باستخدام المحراث الحفار (سكة رجل البطة) | 171 | 76 |
| الزراعة التقليدية نثر البذور يدويا تم التغطية باستخدام المحراث الدوراني (العزاقة) (الشاهد) | 234 | 76 |
| المتوسط | 197 | 75.4 |
| معامل الاختلاف CV ( ٪ ) | 17.8 | 6.2 |
| أقل فرق معنوي LSDعند مستوى 0.05 | غ/م | غ/م |

● **متوسط عدد السنابل (سنبلة/ لكل متر مربع)**

أشارت نتائج جدول (2) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى 0.05 بين معاملات طرق الزراعة في متوسط عدد السنابل 185 سنبلة /م$^2$، حيث سجلت الزراعة التقليدية النثر اليدوي والتغطية بالمحراث الدوارني (الشاهد) أعلى عدد سنابل بلغ 219 سنبلة /$^2$، مقارنة الزراعة باستخدام آلة البذار التي سجلت 175 سنبلة م/$^2$، والزراعة باستخدام الناثرة القمعية مع التغطية بالمحراث الحفار التي سجلت 160 سنبلة /$^2$، إلا إن هذه الفروق كانت غير معنوية إحصائيا. ويرجع ارتفاع عدد السنابل في الزراعة التقليدية إلى زيادة الكثافة النباتية الناتجة عن التوزيع العشوائي للبذور، مما يؤدي إلى زيادة التفريع، إلا إنه يسبب تنافسا أكبر بين النباتات على الماء والعناصر الغذائية، وتتفق هذه النتائج مع الفقيه وآخرون (2018)، حيث سجلت دراستهم قيما متقاربة لعدد السنابل للمتر المربع، مما يؤكد أن الكثافة المحققة في دراستنا تقع ضمن المعدلات الطبيعية لنمو القمح في المنطقة.

● **متوسط طول السنبلة (سم)**

تبينت نتائج جدول (2) إلى عدم وجود فروق معنوية بين طرق الزراعة عند مستوى 0.05 في صفة طول السنبلة، إذ سجلت معاملة الزراعة باستخدام آلة البذار أعلى متوسط لطول للسنبلة بلغ 10.33 سم، يليها معاملة الزراعة الناثرة القمعية بمتوسط بلغ 10 سم. بينما سجلت معاملة الزراعة التقليدية (الشاهد) أقل متوسط لطول السنبلة بلغ 8.33 سم، إلا إن هذه الفروق كانت غير معنوية احصائيا، ويرجع ذلك إلى أن طول السنبلة يتأثر بدرجة أكبر بالتركيب الوراثي للصنف بحوث 210 والظروف البيئية السائدة بالمنطقة خلال موسم النمو، مقارنة بتأثر طريقة الزراعة. وتتفق هذه النتائج مع دراسة حسين جعفر ومحمد على (1988)، بعدم وجود فروق معنوية بين طرق الزراعة في هذه الصفة. كما أكدت دراسة الحداد وآخرون (2019) المنفذة في منطقة الجبل الأخضر بليبيا، والتي اشارت إلى أن تحسين العمليات الزراعية والتحكم في عمق الزراعة يساهم في تحسين نمو النبات، إلا إن التركيب الوراثي للصنف هو العامل المحدد لصفة طول السنبلة.

● **متوسط عدد حبوب السنبلة (حبة/ سنبلة)**

أوضحت نتائج جدول (2) عدم وجود فروق معنوية عند مستوى 0.05، بين معاملات طرق الزراعة في صفة عدد حبوب السنبلة، إذ حققت معاملة آلة البذار أعلى متوسط بلغ 46 حبة/ سنبلة، تليها الناثرة القمعية والتغطية بالمحراث الحفار بمتوسط بلغ 43 حبة/ سنبلة، بينما سجلت الزراعة التقليدية النثر اليدوي والتغطية بالمحراث الدوائي (الشاهد) أقل متوسط 35 حبة/ سنبلة، إلا إن هذه الفروق كانت غير معنوية إحصائيا. ويرجع انخفاض عدد الحبوب السنبلة في الزراعة التقليدية إلى زيادة عدد النباتات الناتجة عن النثر العشوائي للبذور، مما يؤدي إلى المنافسة بين النباتات خلال مرحلتي التفريع والتزهير، مما تؤثر على تكوين الحبوب وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه Miralles وSlafer (2007). حيث أشار إلى أن عدد حبوب السنبلة يتأثر بدرجة كبير بالظروف البيئية السائدة بالمنطقة قبل وبعد التزهير. كما تتفق دراسة الحداد وآخرون (2019) في ان الزراعة أعماق منتظمة باستخدام آلة البذار تضمن كفاءة أعلى للنبات في انتاج الحبوب.

● **متوسط وزن حبوب السنبلة (جم)**

أظهرت نتائج جدول (2) وجود فروق معنوية عند مستوى 0.05 بين معاملات طرق الزراعة في صفة وزن حبوب السنبلة، إذ تفوقت معاملة آلة البذار مسجلة أعلى متوسط بلغ 1.91 جم، يليها معاملة الناثرة القمعية مع التغطية بالمحراث الحفار بمتوسط بلغ 1.46جم، بينما سجلت الزراعة التقليدية النثر اليدوي والتغطية بالمحراث الدوراني (الشاهد) أدنى متوسط بلغ 1.19جم، ويرجع هذا التفوق إلى انتظام توزيع البذور وضبط عمق الزراعة عند استخدام آلة البذار، مما أدى إلى تحسين تجانس النباتات و تحسين النمو الخضري، و كفاءة التمثيل الضوئي، وتحسين على امتلاء الحبوب خلال مرحلة النضج الفسيولوجي، خاصة تحت نظام الري التكميلي. وتتفق هذه النتائج مع Gooding وآخرون (2003)، الذين أشاروا إلى أن تحسين طرق الزراعة، يؤدي إلى زيادة وزن الحبوب.. كما تدعم هذه النتيجة دراسة الحداد وآخرون (2019) التي أثبتت أن الزراعة على أعماق منتظمة تنعكس طرديا على الوزن النهائي لحبوب السنبلة، ويتوافق هذا التفسير مع ما طرحه Slafer وآخرون (2014)

والفقيه وآخرون (2018) حول تحسين علاقة المصدر والمصب، حيث مكنت آلة البذار النبات من استغلال المواد المتاحة لزيادة قدرة السنبلة على استيعاب المواد الكربوهيدراتية وتحويلها إلى وزن فعلي للحبوب.

**الجدول (2) متوسط عدد السنابل لكل متر مربع، طول السنبلة (سم)، عدد حبوب السنبلة ووزن حبوب السنبلة (جم) لمحصول القمح الطري صنف (بحوث 210) خلال الموسم الزراعي 2025/2024**

| المعاملات | عدد السنابل ($م^2$) | طول السنبلة (سم) | عدد حبوب السنبلة (حبة) | وزن حبوب السنبلة (جم) |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة بواسطة آلة البذار | 175 | 10.33 | 46 | 1.91 |
| الزراعة بواسطة الناثرة القمعية للبذار والتغطية باستخدام المحراث الحفار (سكة رجل البطة) | 160 | 10 | 43 | 1.46 |
| الزراعة التقليدية نثر البذور يدويا تم التغطية باستخدام المحراث الدوراني (العزاقة) (الشاهد) | 219 | 8.33 | 35 | 1.19 |
| المتوسط | 185 | 9.56 | 41.3 | 1.52 |
| معامل الاختلاف CV ( ٪ ) | 17.9 | 14.6 | 17.6 | 14.7 |
| أقل فرق معنوي LSDعند مستوى 0.05 | غ/م | غ/م | غ/م | 0.50 |

- **متوسط وزن الألف حبة (جم)**

تشير نتائج جدول (3) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى 0.05 بين معاملات

طرق الزراعة في صفة وزن الألف حبة، حيث حققت معاملة آلة البذار أعلى متوسط بلغ 38 جم، بينما سجلت طريقتا الزراعة بالناثرة القمعية مع التغطية باستخدام المحراث الحفار، والزراعة التقليدية (الشاهد) متوسطا بلغ 34 جم. ويرجع ذلك إلى انتظام توزيع البذور وتجانس عمق الزراعة، مما ساهم في تحسين ظروف الانبات والنمو وزيادة امتلاء الحبوب، ويعد وزن الألف حبة من المؤشرات المهمة التي تعكس كفاءة عملية البناء الضوئي خلال مرحلة امتلاء الحبوب، وتتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه الحداد (2019) كما استنتج Riazوآخرون (2022) ان استخدام الآلات الحديثة يحسن في زيادة وزن الحبوب، مقارنة بالطرق التقليدية. كما أوضح Hadi وآخرون (2012) أن الظروف البيئية غير الملائمة خاصة نقص الرطوبة، قد تؤدي إلى انخفاض وزن الحبوب. وهو ما يتفق أيضاً مع ما توصل إليه Oweis وآخرون (2000). كما أن تقارب وزن ألف حبة بين المعاملات من العوامل المهمة في تحقيق تجانس في حجم ووزن الحبوب،

- **الوزن النوعي (كجم/هكتولتر).**

لم تظهر نتائج جدول (3) وجود فروق معنوية عند مستوى 0.05 بين معاملات طرق الزراعة في صفة الوزن النوعي، إذ بلغ متوسطة 70 كجم/ هكتولتر في جميع المعاملات، مما يدل على تجانس هذه الصفة. ويرجع ثبات الوزن النوعي إلى أن هذه الصفة تتأثر بدرجة أكبر بالعوامل الوراثية للصنف والظروف البيئية السائدة خلال مرحلتي تكوين وامتلاء الحبوب، مقارنة بتأثرها بطرق الزراعة. وتتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه Gaines وآخرون (1997) بأن الوزن النوعي يعتمد أساسا على خصائص الحبة مثل الحجم والكثافة ودرجة الامتلاء، كما أوضح Rharrabtiوآخرون (2003) ان الظروف البيئية خلال تكوين الحبوب تعد العامل الرئيسي في تحديد الوزن النوعي، في حين يكون تأثير العمليات الزراعية محدودا عند ثبات الصنف والظروف البيئية. كذلك بين Goodingوآخرون (2003) ان توفر الرطوبة واعتدال درجات الحرارة خلال مرحلة امتلاء الحبوب يسهمان في تحسين جودة الحبوب وزيادة كثافتها مما نعكس على الوزن النوعي.

**الجدول (3) وزن 1000 حبة (جم) والوزن النوعي (كجم/هكتولتر) لمحصول القمح الطري صنف (بحوث 210) خلال الموسم الزراعي 2024/2025.)**

| المعاملات | وزن 1000 حبة (جرام) | الوزن النوعي (كجم/هكتولتر) |
|---|---|---|
| الزراعة بواسطة آلة البذار | 38 | 70 |
| الزراعة بواسطة الناثرة القمعية للبذار والتغطية باستخدام المحراث الحفار (سكة رجل البطة) | 34 | 70 |
| الزراعة التقليدية نثر البذور يدويا تم التغطية باستخدام المحراث الدوراني (العزاقة) (الشاهد) | 34 | 70 |
| المتوسط | 35 | 70 |
| معامل الاختلاف CV ( ٪ ) | 5.9 | -- |
| اقل فرق معنوي LSDعند مستوى 0.05 | غ/م | -- |

**● الإنتاج الحيوي (طن/ه)**

الإنتاج الكلي (الإنتاج البيولوجي) يتكون من إجمالي كمية المادة الجافة للمحصول فوق سطح التربة ويشمل الحبوب والتبن، وأظهرت نتائج جدول (4) عدم وجود فروق معنوية عند مستوى 0.05، بين المعاملات في طرق الزراعة حيث سجلت معاملة الزراعة التقليدية (الشاهد) أعلى قيمة للإنتاج الحيوي فبلغت 5.95 طن/ه، تليها معاملة الزراعة بواسطة آلة البذار سجلت 5.88 طن/ه، بينما سجلت أقل قيمة معاملة الناثرة القمعية مع التغطية بالمحراث الحفار 5.74 طن/ه، ويرجع هذا التقارب إلى أن الإنتاج الكلي يتأثر بدرجة أكبر بالظروف البيئية مثل كمية الأمطار، درجة الحرارة، وطول الموسم، إضافة إلى التركيب الوراثي للصنف، أكثر من تأثره بطريقة الزراعة. كما أن تجانس الظروف المناخية والعمليات الزراعية بين المعاملات ساهم في تقليل الفروق في النمو الخضري الكلي. وتتفق

هذه النتائج مع Donald and Hamblin (1976)، حيث أوضحا أن الإنتاجية الكلية (البيولوجية) غالبا ما تكون أقل تأثرا بطرق الزراعة مقارنة بإنتاجية الحبوب، خاصة في حالة عدم وجود فروق معنوية في كثافة المحصول أو مدة النمو. كما أشار Evans (1993) إلى أن الصنف يعتمد بشكل كبير في تحديد الإنتاجية الكلية، بينما تؤثر المعاملات الزراعية بشكل أساسا على توزيع هذه المادة الجافة بين الحبوب والتبن.

- **إنتاجية الحبوب (طن/هـ)**

تشير نتائج جدول (4) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى 0.05 بين معاملات طرق الزراعة، في إنتاجية الحبوب، رغم وجود تباين عددي بين المتوسطات. حيث سجلت الزراعة باستخدام الة البذار أعلى إنتاجية بلغت 2.88 طن/هـ، تليها الزراعة التقليدية بلغت 2.68 طن/هـ، بينما سجلت الناثرة القمعية مع التغطية بالمحراث الحفار أقل إنتاجية بلغت 2.40 طن/هـ، ويرجع تفوق آلة البذار إلى قدرتها على ضبط عمق الزراعة وتوزيع البذور بمسافات منتظمة، مما يقلل من التنافس بين النباتات ويحسن الانبات وامتلاء الحبوب، وتتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه Slafer وآخرون، (2014). الذين اوضحوا أن انتظام توزيع النباتات يحسن الاستفادة من الموارد البيئية ويزيد من إنتاجية الحبوب. كما أشار Tanveer (2003)؛ Majeedوآخرون (2015). إلى أن الزراعة بالسطور باستخدام آلة البذار تؤدي إلى تحسين الكثافة النباتية وكفاءة امتصاص الماء والعناصر الغذائية، وهو ما أكدته أيضا دراسات Mishra وآخرون (2015)؛ Sharmaوآخرون (2019)، التي أوضحت ان الزراعة باستخدام آلة البذار ترفع الإنتاجية مقارنة بالزراعة التقليدية.

- **إنتاجية التبن (طن/هـ)**

بينت نتائج الجدول (4) عدم وجود فروق معنوية عند مستوى 0.05 بين معاملات طرق الزراعة في إنتاجية التبن، حيث سجلت معاملة الناثرة القمعية مع التغطية بالمحراث الحفار أعلى إنتاجية بلغت 3.34 طن/هـ، تليها الزراعة التقليدية 3.27 طن/هـ، بينما سجلت آلة البذار أقل إنتاجية بلغت 3.01 طن/هـ، ويرجع ارتفاع إنتاجية التبن في معاملة الناثرة القمعية إلى زيادة الكثافة النباتية وعدم انتظام توزيع البذور مما أدى إلى زيادة النمؤ الخضري

على حساب تكوين الحبوب، نتيجة زيادة التنافس بين النباتات على الماء والعناصر الغذائية، وتتفق هذه نتائج مع ما أشار إليه Abou El-Enein وآخرون (2019). حيث أوضحوا أن زيادة الكثافة النباتية تؤدي إلى ارتفاع المادة الجافة الكلية (التبن) وانخفاض المحصول الاقتصادي. كما أشار Fischer (2011) إلى أن زيادة الكثافة النباتية تؤدي إلى زيادة النمو الخضري نتيجة التنافس على الضوء، مما قد يؤثر في امتلاء الحبوب، كذلك فإن التوزيع غير المنتظم للنباتات في الزراعة التقليدية قد يرفع إنتاجية التبن على حساب إنتاجية الحبوب.

**الجدول (4) الإنتاجية الكلية (الحاصل البيولوجي) وانتاجية الحبوب والتبن (طن/ه) لمحصول القمح الطري صنف (بحوث 210) خلال الموسم الزراعي 2025/2024.**

| المعاملات | الإنتاجية الكلية (طن/ه) | | |
|---|---|---|---|
| | الحيوي | الحبوب | التبن |
| الزراعة بواسطة آلة البذار | 5.88 | 2.88 | 3.01 |
| الزراعة بواسطة الناثرة القمعية للبذار والتغطية باستخدام المحراث الحفار (سكة رجل البطة) | 5.74 | 2.40 | 3.34 |
| الزراعة التقليدية نثر البذور يدويا ثم التغطية باستخدام المحراث الدوراني (العزاقة) (الشاهد) | 5.95 | 2.68 | 3.27 |
| المتوسط | 5.86 | 2.65 | 3.21 |
| معامل الاختلاف CV ( ٪ ) | 12.9 | 10.1 | 18.1 |
| اقل فرق معنوي LSDعند مستوى 0.05 | غ/م | غ/م | غ/م |

## ■ الاستنتاجات

1. تفوقت الزراعة باستخدام آلة البذار (السطارة) مقارنة بطرق الزراعة الأخرى حيث حققت انتظاما أفضل في توزيع البذور وضبط عمق الزراعة مما أسهم في تقليل فاقد

البذور وتحسين كفاءة الحصاد الآلي.

2. ساهمت عمليات إعداد التربة وتسوية سطح الحقل في تحسين تجانس نمو النباتات وتسهيل عمليات الزراعية.

3. تعد طريقة الزراعة باستخدام الناثرة القمعية مع التغطية المناسبة وتسوية سطح التربة، كبديل في المناطق التي لا تتوافر فيها الآت البذار التخصصية، إذ وفرت ظروف إنبات ونمو متقاربة مع الطرق الحديثة.

4. تؤكد النتائج أهمية اختيار طريقة الزراعة المناسبة كعامل رئيسي في تحسين إنتاجية القمح وكفاءة العمليات الحقلية تحت نظام الري التكميلي في المنطقة الغربية من ليبيا.

■ **التوصيات**

1. اعتماد آلة البذار (السطارة) في زراعة محاصيل الحبوب، لما أثبتته النتائج من انتظام في توزيع البذور وضبط عمق الزراعة، وزيادة إنتاجية القمح الطري وتحسين كفاءة استخدام المياه تحت نظام الري التكميلي.

2. في المناطق التي لا تتوافر فيها الآت البذار التخصصية يمكن استخدام طريقة الزراعة بالناثرة القمعية كبديل، حيث أثبتت قدرتها على توفير بيئة إنبات ونمو متقاربة مع الطرق الحديثة.

3. تحسين إدارة مياه الري التكميلي من خلال تنظيم مواعيد وكميات الري بما يتناسب مع المراحل الحرجة لنمو محصول القمح، بهدف رفع كفاءة استخدام المياه وتقليل الفاقد المائي، خصوصًا في ظل محدودية الموارد المائية في ليبيا.

4. تعزيز دور الإرشاد الزراعي في تدريب المزارعين على تطبيق أفضل طرق الزراعة الحديثة وأساليب إدارة الري المناسبة، ونشر التقنيات الزراعية الملائمة للظروف البيئية في المناطق الغربية من ليبيا.

5. التوسع في الدراسات والبحوث التطبيقية المستقبلية لتقييم أداء طرق الزراعة في مناطق بيئية مختلفة، وعلى أصناف متعددة من القمح الطري والصلب والشعير، وتحت أنظمة زراعية مختلفة (مطرية، ري تكميلي، ري دائم).

6. إدخال التقنيات الحديثة وانظمة الاستشعار في الآلات الزراعية بهدف تحسين كفاءة الأداء الحقلي والعمليات الزراعية.

● **المراجع العربية:**

الحداد، عادل، وفرج، محمد فاطمة، وبوهدمة، أحمد. (2019). تأثير عمق الزراعة في بعض صفات النمو والمحصول ومكوناته لثلاثة أصناف من القمح (*Triticum aestivum* L.) تحت الظروف البعلية بالجبل الأخضر – ليبيا. مجلة البيان العلمية، (4)، -6379.

حسين جعفر محمد علي. (1988). تأثير طريقة الزراعة ومعدل البذار في غلة القمح الطري بشمال السودان. مجلة راكس، 7(1–2).

الشريدي، علي سالم. (2009). دراسة مرجعية حول تحسين محاصيل الحبوب في ليبيا. اتفاقية تعاون بين المركز الدولي للبحوث الزراعية بالمناطق الجافة (إيكاردا) ومركز البحوث الزراعية، ص15–16.

الشريدي، علي سالم، وسليمان، محمد السباعي، ومختار، عمر عقوب. (2023). المرشد لزراعة القمح في ليبيا (الطبعة الأولى). مركز البحوث الزراعية والحيوانية، ص 92–94.

الصغير، خيري، وقاسم، السيد سعد. (1983). أسس إنتاج المحاصيل. طرابلس، ليبيا: منشورات جامعة الفاتح.

الفقيه، فاطمة محمد أحمد، وناجي، مها عبد الله ناصر، والغاز، أحمد سالم صالح. (2018). تأثير مواعيد الزراعة على بعض صفات النمو والمحصول ومكوناته لقمح الخبز (*Triticum aestivum* L.) صنف غنيمي تحت ظروف دلتا أبين. مجلة العلوم الزراعية – جامعة عدن، (39)، -1118.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2024). التقرير الزراعي العربي السنوي. الخرطوم، السودان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)..

● **المراجع الأجنبية:**

Abo-EL-Naga, A., Mohamed, A. and Hassan, M. (2009) 'Optimization of wheat sowing and covering mechanization systems for cultivated lands', *Journal*

*of Agricultural Engineering Research*, 52(3), pp. 215–226. doi: 10.1016/j.jagreres.2009.05.012.

Abou El-Enein, M.M., El-Kholy, M.A. and Basha, H.A. (2019) 'Effect of planting methods and plant density on growth and yield of wheat (*Triticum aestivum* L.)', *Journal of Plant Production*, 10(3), pp. 215–222.

Adhikari, A., DC, B., Regmi, S., Timilsena, K. and Lamsal, S. (2024) 'Effect of sowing methods and varieties on growth and yield of wheat (*Triticum aestivum* L.) in Dang, Nepal', *Archives of Agriculture and Environmental Science*, 9(1), pp. 58–63. doi:10.2683224566632.2024.090109/.

Al-Abeidi, K.H., Al-Janabi, M.A. and Hassan, A.A. (2017) 'Effect of modern agricultural techniques on harvest index and wheat productivity', *Iraqi Journal of Agricultural Sciences*, 48(4), pp. 1021–1030.

Al-Shaheed, M.A.A. (2023) 'The effect of disc seeder performance and the type of seed coating on the germination percentage of wheat grain', *International Journal of Latest Research in Engineering and Management (IJLERA)*, 8(12), pp. 55–61.

Alsharifi, S.K.A., Shtewy, N. and Al-Janabi, T. (2020) 'The effect of sowing methods on the growth characteristics of wheat in Alhashemia, Iraq', *International Journal of Agricultural and Statistical Sciences*, 16(1), pp. 675–685.

Alsharifi, S.K., Alaamer, S.A.I. and Nayyef, H.R. (2021) 'Effect of sowing methods, sowing depth and sowing distances on some characteristics of growth and wheat yield', in *Proceedings of the 3rd International Conference on Food, Agriculture and Veterinary*. Izmir, Turkey, 19–20 June, pp. 1204–1214.

Donald, C.M. and Hamblin, J. (1976) 'The biological yield and harvest index of cereals as agronomic and plant breeding criteria', *Advances in Agronomy*, 28, pp. 361–405. doi:10.1016/S00653-60559(08)2113-.

Evans, L.T. (1993) *Crop Evolution, Adaptation and Yield*. Cambridge: Cambridge University Press.

Fischer, R.A. (2011) 'Wheat physiology: A review of recent developments', *Crop and Pasture Science*, 62(2), pp. 95–114. doi:10.1071/CP10344.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2025) *FAOSTAT Statistical Database*. Rome, Italy: FAO. Available at: FAOSTAT (Accessed: 7 May 2026).

Gaines, C.S., Finney, P.L. and Andrews, L.C. (1997) 'Influence of kernel size and shriveling on soft wheat test weight and milling yield', *Cereal Chemistry*, 74(5), pp. 700–704.

Gooding, M.J., Ellis, R.H., Shewry, P.R. and Schofield, J.D. (2003) 'Effects of restricted water availability and increased temperature on the grain filling, drying and quality of winter wheat', *Journal of Cereal Science*, 37(3), pp. 295–309.

Gooding, M.J., Pinyosinwat, A. and Ellis, R.H. (2003) 'Responses of wheat grain yield and quality to seed rate', *The Journal of Agricultural Science*, 141(1), pp. 1–14.

Hadi, H., Khazaei, F., Babei, N., Daneshian, J. and Hamidi, A. (2012) 'Evaluation of water deficit on seed size and seedling growth of sunflower cultivars', *International Journal of Agriculture Science*, 2(3), pp. 280–290.

Hay, R.K.M. (1995) 'Harvest index: A review of its use in plant breeding and crop physiology', *Annals of Applied Biology*, 126(1), pp. 197–216. doi:10.1111/j.17441995 .7348-.tb05098. x.

Hussain, M., Mehmood, S., Khan, M.B. *et al.* (2021) 'Effectiveness of different sowing methods in improving the productivity of wheat under different tillage systems', *Scientific Reports*, 11(1), pp. 1–12. doi:10.1038/s41598-021-02604-w.

Khaliq, A., Qasim, M.Z., Ahmad, F., Mahmood, H.S. and Cuong, D.M. (2024) 'Impact of combine harvester speed on wheat grain loss: A field study in Multan, Pakistan', *Pakistani Journal of Agricultural, Agricultural Engineering, and Veterinary Sciences*, 40(2), pp. 120–126. doi:10.474322024.40.2.9/.

Khurshid, M., Ali, A., Ahmad, S. and Iqbal, M. (2022) 'Effect of different sowing methods on growth and yield performance of wheat (*Triticum aestivum* L.)', *Pakistan Journal of Agricultural Research*, 35(2), pp. 215–223.

Majeed, A., Minhas, W.A., Mehboob, N. and Farooq, M. (2015) 'Effect of different sowing methods on growth, yield and yield components of wheat (*Triticum aestivum* L.)', *American Journal of Plant Sciences*, 6, pp. 2386–2392.

Miralles, D.J. and Slafer, G.A. (2007) 'Sink limitations to yield in wheat', *Field Crops Research*, 105(1), pp. 19–31.

Mishra, J.S., Singh, V.P. and Yaduraju, N.T. (2015) 'Influence of tillage and crop establishment methods on wheat productivity and resource-use efficiency', *Indian Journal of Agronomy*, 60(3), pp. 403–408.

Noor, H., Min, S., Khan, S. *et al.* (2020) 'Different sowing methods increasing the yield and quality of soil water consumption of dryland winter wheat on the Loess Plateau of China', *Journal of Agriculture, Shanxi Agricultural University*, 82, p. 85.

Oweis, T., Zhang, H. and Pala, M. (2000) 'Water use efficiency of rainfed and irrigated bread wheat in a Mediterranean environment', *Agronomy Journal*, 92(2), pp. 231–238.

Rharrabti, Y., Villegas, D., García del Moral, L.F., Aparicio, N. and Royo, C. (2003) 'Environmental and genetic determination of test weight and its relationship with grain yield in durum wheat', *Crop Science*, 43(3), pp. 989–998.

Riaz, A., Aziz, M., Ghaffar, A., Ahmed, W., Mubeen, K. and Usman, M. (2022) 'Evaluation of different sowing methods for enhancing productivity and water use efficiency of wheat under limited water conditions', *International Journal of Agriculture and Extension*, 10(1), pp. 23–31. doi:10.33687/ijae.010.01.3522.

Sharma, P., Singh, R. and Verma, A. (2019) 'Influence of sowing methods on growth, yield and economics of wheat production', *International Journal of Current Microbiology and Applied Sciences*, 8(5), pp. 1456–1464.

Shreidi, A.S.I., Zentani, A. and Karata, H. (2016) 'The history of wheat breeding in Libya', in Bonjean, A.P., Angus, W.J. and van Ginkel, M. (eds.) *The World Wheat Book: A History of Wheat Breeding*. France: Lavoisier Publishing, pp. 479–500.

Shtewy, N. and Al-Sharifi, S.K. (2020) 'Effect of sowing methods, sowing depth and sowing distances on technical characteristics and wheat yield', *Asia Life Sciences*, 10(5), pp. 775–781.

Singh, C.K., Singh, S., Yadav, A.S. *et al.* (2022) 'Effect of seed rate and sowing methods on growth and yield of wheat (*Triticum aestivum* L.)', *The Pharma Innovation Journal*, 11(5), pp. 1142–1146. Available at: The Pharma Innovation Journal article (Accessed: 7 May 2026).

Slafer, G.A., Savin, R. and Sadras, V.O. (2014) 'Coarse and fine regulation of wheat yield components in response to genotype and environment', *Field Crops Research*, 157, pp. 71–83. Doi: 10.1016/j.fcr.2013.12.004.

Tanveer, S.K., Hussain, I., Sohail, M., Kissana, N.S. and Abbas, S.G. (2003) 'Effect of different planting methods on yield and yield components of wheat', *Asian Journal of Plant Sciences*, 2(10), pp. 811–813.

# مدى فعالية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها وسيطًا في العملية التعليمية

## " التيليجرام أنموذجًا"

■ أ . انتصار ابوبكر الجماعي *

● تاريخ استلام البحث 23 /2026/02م ● تاريخ قبول البحث 2026/05/08م

■ **الملخص :**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ظاهرة استخدام الطلاب مواقع التواصل الاجتماعي في التعليم ومساهمتها في رفع مستوى التحصيل العلمي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي أسلوب المسح، ولجمع البيانات تم تطبيق استمارة استبيان على عينة من طلبة كلية الإعلام والاتصال، جامعة اجدابيا واختيرت العينة العمدية، بلغ عددها(100) مفردة بحثية، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: بينت الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي» التيليجرام» يساهم في رفع المستوى العلمي لطلاب كلية الإعلام والاتصال، له فعالية بشكل كبير، وهذا ينعكس على المستوى العلمي على الطلاب بطريقة إيجابية، اتضح من خلال الدراسة أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على وجود صعوبات عند استخدام مجموعات التيليجرام في العملية التعليمية كصعوبات الحصول على المنهج المقرر من الأستاذ بصيغ إلكترونية.

● **الكلمات المفتاحية**.: مواقع التواصل الاجتماعي– التيليجرام – كلية الإعلام والاتصال

■ **Abstract :**

The study aimed to reveal the phenomenon of students using social media in education and its contribution to raising the level of academic achievement. The study adopted the descriptive approach using the survey method. To collect data, a questionnaire was applied to a sample of students from the Faculty of Media and Communication, Ajdabiya University, and their number was (100). The purposive sample was chosen.

*محاضر بقسم الصحافة - كلية الإعلام والاتصال بجامعة اجدابيا E-maiL:entesaraljmae@gmail.com

The study reached several conclusions, most notably: The study showed that the social media platform «Telegram» is highly effective in raising the academic level of students in the Faculty of Media and Communication, and this is reflected positively in their academic performance. The study also revealed that the participants encountered drawbacks and difficulties when using Telegram groups in the educational process, such as the difficulty of obtaining the prescribed curriculum from the professor in electronic format.

- **keywords.:** Social media – Telegram – College of Media and Communication

■ **المقدمة:**

تؤكد كل الدراسات والأبحاث ما أحدثته المواقع الإلكترونية من قفزة هائلة في العلاقات والمشاركات بين الجمهور الأمر الذي بات واضحًا في الزيادة الكبيرة لمستخدمي المواقع الإلكترونية بشكل عام وتطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي، التي يستخدمها الطلاب بالمراسلات والتعارف وكذلك تبادل العلاقات المهنية والعلمية، مع اختلاف تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي من خلال مميزاتها، ومساحاتها التي تسمح لهم بتشكيل مجموعات ودردشات خاصة وعامة، الأمر الذي جعل من هذه التطبيقات ومنها التيليجرام وسيلة لتبادل المعلومات العلمية وذلك من خلال المجموعات الدراسية والتراسل العلمي من أجل نشر الفائدة وإضافة الشرح والمعلومات بينهم.

■ **مشكلة الدراسة:**

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي التي أحدثت نقلة نوعية في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية من تغيرات متلاحقة سواءً من خلال مواقعها وأدواتها في مجال الاتصالات طرفًا مهمًا في تغيير مجالات الحياة، والعلاقات من خلال توفير بيئة فاعلة من التفاعلات العامة والخاصة، حيث تنبثق مشكلة الدراسة من خلال ملاحظة الباحثة الانتشار الواسع لاستخدام مجموعات التيليجرام من قبل الطلاب، ونظرًا للمميزات التي يتمتع بها "التيليجرام" وفوائده في تسهيل الحصول على المعلومات من المقررات العلمية، غير إن

الواقع يكشف عن تباين في استخدام هذه المجموعات من قبل الطلاب، وتباين في تصور الجدوى وفائدة "التيليجرام" في تزويدهم بالمعلومات، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة لتسليط الضوء على ضرورة معرفة مدى فعالية تطبيق "التيليجرام" باعتباره وسيطًا في العملية التعليمية.

■ **تساؤلات الدراسة:**

1. مدى فعالية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي" التيليجرام" في العملية التعليمية لطلاب كلية الإعلام والاتصال؟
2. مدى فعالية مواقع التواصل الاجتماعي" التيليجرام في رفع المستوى العلمي لطلاب كلية الإعلام والاتصال؟
3. ما أهمية المجموعات العلمية بمواقع التواصل الاجتماعي" التيليجرام" في عملية التحصيل العلمي لطلاب كلية الإعلام والاتصال؟
4. ما تصورات الطلاب حول أبرز سمات مواقع التواصل الاجتماعي" التيليجرام" باعتبارها وسيطًا في العلمية التعليمية لطلاب كلية الإعلام والاتصال؟
5. ما أبرز مزايا وعيوب مواقع التواصل الاجتماعي" التيليجرام" باعتبارها وسيطًا في العلمية التعليمية لطلاب كلية الإعلام والاتصال؟

■ **أهمية الدراسة:**

1. تحاول التعرف مدى فعالية توظيف وسائل التواصل الاجتماعي" التيليجرام" باعتبارها وسيطًا في العلمية التعليمية.
2. تساهم هذه الدراسة في التعرف على فعالية مواقع التواصل الاجتماعي "التيليجرام" باعتبارها وسيطًا في العلمية التعليمية.
3. تبرز أهمية الدراسة من خلال تحديد الصعوبات التي تواجه الطلاب في استخدامهم مواقع التواصل الاجتماعي" التيليجرام" باعتبارها وسيطًا في العلمية التعليمية.

4. تنبع أهمية الدراسة في الكشف عن مدى فعالية وسائل التواصل الاجتماعي" التيليجرام" باعتبارها وسيطًا في العلمية التعليمية إلكترونيًا وبوصفة تقنية حديثة في العملية التعليمية.

■ **أهداف الدراسة:**

1. الكشف عن الاستخدامات العلمية التي تضيفها مواقع التواصل الاجتماعي «التيليجرام» لطلاب كلية الإعلام والاتصال من خلال المجموعات العلمية.
2. الكشف عن ظاهرة استخدام الطلاب مواقع التواصل الاجتماعي في التعليم ومساهمتها في رفع مستوى التحصيل العلمي.
3. إبراز أهمية قنوات "التيليجرام" في العملية التعليمية من خلال المجموعات الدراسية التي تعنى بجميع طلبة المقررات الدراسية.
4. التعرف على مزايا وعيوب استخدام مواقع التواصل الاجتماعي "التيليجرام" باعتبارها وسيطًا في العلمية التعليمية.

■ **حدود الدراسة:**

**الحدود المكانية:** ترتكز الحدود المكانية في كلية الإعلام والاتصال بجامعة اجدابيا.

**والزمانية:** انحصرت في الفترة التي تم إعداد الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2025-2026).

**الحدود الموضوعية:** تمثلت في محاولة دراسة مدى فعالية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها وسيطًا في العلمية التعليمية تعليمية " التيليجرام أنموذجًا" من واقع تجربة طلاب كلية الإعلام والاتصال.

■ **مصطلحات الدراسة:**

**وسائل التواصل الاجتماعي:** تعرف مواقع التواصل الاجتماعي على إنها عبارة عن مواقع ويب تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحادثة الفورية، والرسائل

الخاصة، والبريد الالكتروني، وذلك من خلال إنشاء صفحات خاصة بالمستخدمين من مؤسسات إعلامية وشركات وأفراد لنشر مختلف أنواع المحتوى الالكتروني الذي ترغب في نشره. (1)

**التيليجرام**: هو برنامج يستخدم في التواصل والتراسل بشكل فوري، ويتيح العديد من الإمكانات مثل إرسال الملفات ومختلف الوسائط، إضافة إلى إجراء المكالمات الصوتية أو بالفيديو. تم إنشاؤه في البداية في أغسطس 2013، ثم تم تطويره فيما بعد من خلال عدة إصدارات وإضافة العديد من الإمكانات الحديثة التقنية والأمنية. (2)

**العملية التعليمية**: تعرف العملية التعليمية على أنها العملية التي ينتج عنها ظهور سلوك جديد للمتعلم يختلف تمامًا عن السلوك الذي كان يتبعه سابقا نتيجة حصوله على المعلومات اللازمة لإحداث هذا التغيير الإيجابي، وبالتالي فهي تشكل نموًا في استجابات المتعلم التي يكتسبها بفعل المثيرات البيئية المحيطة به. (3)

- **نوع الدراسة والمنهج المستخدم**:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على استخدامات طلبة كلية الإعلام والاتصال في جامعة اجدابيا، ويصف هذا المنهج الواقع من خلال جمع البيانات حول الظاهرة كما إنه يحلل ويفسر البيانات من أجل الوصول إلى نتائج حول الظاهرة المدروسة.

■ **مجتمع وعينة الدراسة**:

يتكون مجتمع الدراسة من طلبة كلية الاعلام والاتصال في جامعة اجدابيا، ويرجع السبب وراء اختيار الباحثة مجتمع الدراسة باعتبار الطلاب من جميع التخصصات بالكلية يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير وذلك من خلال إنشاء المجموعات الافتراضية في تطبيق التيليجرام للمقررات الدراسية.

تم تطبيق الاستمارة على الطلاب من الأقسام العلمية بالكلية، واعتمدت الباحثة على العينة العمدية، حيث يتم اختيار هذا النوع من العينات في حالات يعتقد أنها تمثل المجتمع في الجانب الذي تتناوله الدراسة، وبذلك طبقت الدراسة على عينة عمدية قوامها (100) مفردة من طلبة كلية الإعلام والاتصال.

● **أداة جمع البيانات:**

تستخدم هذه الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد تضمنت الجوانب المختلفة التي تسعى الدراسة إلى التعرف عليها وفقاً لأهداف الدراسة وتساؤلاتها.

**اختبار الصدق والثبات والمعالجة الإحصائية:**

للتأكد من صحة استمارة الاستبيان وصلاحيتها للتطبيق، ومدى تمثيلها لأغراض الدراسة، تم إجراء اختبار قبلي على عينة 10 ٪ من المبحوثين، وذلك للتحقق من الصدق الظاهري للبيانات.

وللتأكد من ثبات البيانات استخدمت الباحثة أسلوب إعادة الاختبار Test Re Test، حيث قامت الباحثة بإعادة تطبيق 20 استمارة بما يعادل 10 ٪ من العينة، وبلغت نسبة الثبات 0,84، وهي نسبة تدل على وضوح الاستمارة، والثقة في صلاحيتها للتطبيق النهائي، وقد تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي في العلوم الاجتماعية SPSS.

■ **الدراسات السابقة:**

**1. دراسة قرناصة المرغني، أمل مسيمير (2026)، بعنوان:» وجهات نظر الطلاب حول استخدام التيليجرام للتواصل مع المعلمين، دراسة حالة في كليتي التربية والآداب بالجامعات الليبية "**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهات نظر الطلاب الليبيين حول استخدام تطبيق التيليجرام للتفاعل مع معليميهم وتركز الدراسة على فهم كيفية إدراك الطلاب الفاعلية وفائدة التيليجرام كأداة اتصال في البيئات التعليمية المشاركون في هذه الدراسة هم (20) طالبا ليبيين يدرسون اللغة الإنجليزية في كلية التربية بجامعة الزيتونة وكلية الآداب بجامعة مصراتة لتصميم هذا البحث قامت الباحثتان باستخدام المنهج الكمي لضمان تجميع بيانات دقيقة وجيدة. أما أدوات جمع البيانات فقد كانت الاستبانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الطلاب الليبيين يقدرون تطبيق تليجرام لميزاته في الرسائل الفورية والتعاون الجماعي، ولكنهم يواجهون تحديات مثل الاستخدام غير المنتظم، والمشاكل التقنية، وبطء استجابة أساتذتهم. وبمعالجة هذه المشكلات

يمكن أن يحسن فعالية تليجرام كأداة تواصل ويعزز تجربة التعلم للطلاب. (4)

**2. دراسة خديجة القريو(2022)، بعنوان: "أثر مواقع التواصل الاجتماعي على التحصيل الدراسي لدى الشباب الجامعي"**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على التحصيل الدراسي للشباب الجامعي من طلبة كلية التربية زوارة، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة الزاوية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على المسح الاجتماعي نظرًا لملائمته لأغراض الدراسة، التي أجريت بتوزيع استمارة استبيان على عينة مكونة من (50) طالبًا وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مواقع التواصل الاجتماعي لها أثر كبير في التحصيل الدراسي للشباب الجامعي، وأن مواقع التواصل لها أثر الإطار متوسط في التحصيل الدراسي للشباب الجامعي، كما أكدت نتائج الدراسة أن الشباب الجامعي يفضلون استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بهدف اجتماعي وتثقيفي.(5)

**3. دراسة أطبيقة عبد الله وحامد مصباح، دليلة (2017) بعنوان: "الآثار الاجتماعية لمواقع التواصل الاجتماعي على طلاب الجامعات الليبية، دراسة ميدانية على طلاب كلية الآداب جامعة سرت"**

هدفت الدراسة للتعرف على الآثار الاجتماعية المواقع التواصل الاجتماعي على طلاب كلية الآداب بجامعة سرت واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي بطريقة المسح الاجتماعي عن طريق العينة التي بلغ عددها (321) طالبا وطالبة من كلية الآداب، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج: أهمها: أن الطالبات أكثر استخداما المواقع التواصل الاجتماعي بنسبة 69.4 ٪، وأن الطالبات أكثر استخداما لتطبيق الفيس بوك بنسبة 87 ٪ من الطلاب. كما أن طلاب كلية الآداب يتفقون على أن مواقع التواصل الاجتماعي تساهم في سهولة الحصول على المراجع العلمية. (6)

- **ما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة:**

أن هذه الدراسة تناولت بالدراسة كلية الإعلام والاتصال بجامعة اجدابيا، بينما الدراسات السابقة قد درست كليات أخرى، وهذا له أثر على نتائج تلك الدراسات وبالتالي

فإن نتائج الدراسة الحالية تختلف باختلاف مجتمع الدراسة، كما تأتي هذه الدراسة استكمالاً لجهود الباحثين في مجال دور مواقع التواصل الاجتماعي والتغيرات التي طرأت من استخدام هذه المواقع على المجتمع الليبي والبيئة التعليمية.

■ **الإطار النظري للدراسة**

تعتبر نظرية الاستخدامات والإشباعات المتلقي عنصرا فعالا وأساسيا في العملية الاتصالية، وبإمكانها توظيف وسائل الإعلام انطلاقًا من حاجة ودوافع المستخدمين، عرف «العدلي» نظرية الاستخدامات والإشباعات على إنها:»[7] دراسة جمهور وسائل الإعلام الذين يتعرضون بدوافع معينة لإشباع حاجات فردية معينة" بينما عرفتها الباحثة إجرائيًا في الدراسة الحالية على إنها النظرية المفسرة لفعالية استخدام " التيليجرام" دون غيره من مواقع التواصل الاجتماعي لإشباع حاجات الطلاب العلمية، باعتبار مدخل الاستخدامات والإشباعات في الأساس يعنى بجمهور الوسيلة الإعلامية التي تشبع رغباته وتلبي حاجاته الكامنة في داخله، ومعنى ذلك أن الجمهور ليس سلبيًا يقبل كل ما تعرضه عليه وسائل الإعلام بل يمتلك غاية محددة من تعرضه يسعى إلى تحقيقها وإشباعها وكلما كان هناك مضمون معين قادراً على تلبية احتياجاته كلما زادت نسبة اختيارهم لها.

**ويحقق مدخل الاستخدامات والإشباعات عدة أهداف منها:**

1. تفسير كيفية استخدام الجمهور وسائل الاتصال المختلفة لإشباع احتياجاتهم.
2. فهم دوافع التعرض لوسائل الإعلام وأنماط التعرض المختلفة.
3. معرفة النتائج المترتبة على مجموعة الوظائف التي تقدمها وسائل الاتصال. [8]

**أما فروض النظرية: كما قسمها كاتز وزملاؤه إلى:**

1. أن جمهور وسائل الإعلام مشاركون فعالون في عملية الاتصال الجماهيري يستخدمون وسائل الاتصال لتحقيق أهداف مقصودة تلبي توقعاتهم.
2. يعبر استخدام وسائل الاتصال عن الحاجات التي يبحث عنها الجمهور، ويتحكم في ذلك عوامل الفروق الفردية وعوامل التفاعل الاجتماعي وتنوع الحاجات باختلاف الأفراد.

3. التأكد على أن الجمهور هو الذي يختار المضمون الذي يشبع حاجاته، فالأفراد هم الذين يستخدمون وسائل الاتصال، وليس العكس.

4. يستطيع الجمهور أن يجدد حاجاته ودوافعه ومن ثم يختار الوسائل التي تشبع تلك الحاجات.

5. يمكن الاستدلال على المعايير الثقافية السائدة من خلال استخدامات الجمهور لوسائل الاتصال، وليس من خلال محتوى الرسائل فقط.[9]

## ■ الإطار المعرفي للدراسة

### ● مواقع التواصل الاجتماعي:

المصطلح يشير إلى تلك المواقع على شبكة الإنترنت والتي ظهرت مع ما يعرف بالجيل الثاني للويب، حيث تتيح التواصل بين مستخدميها في بيئة مجتمع افتراضي، يجمعهم وفقا لاهتماماتهم أو انتماءاتهم (جامعة بلد صحافة شركة ... إلخ)، وتتنوع أشكال وأهداف تلك الشبكات الاجتماعية، فبعضها عام يهدف إلى التواصل العام وتكوين صداقات حول العالم، وبعضها الآخر يتمحور حول شبكات اجتماعية في نطاق محدود ومنحصر في مجال معين مثل شبكات المحترفين وشبكات المصورين وشبكات الإعلاميين.[01]

وتعرف بأنها مجموعة من الأشخاص يتحاورون ويتخاطبون باستخدام الوسائل الإعلامية الجديدة لأغراض مهنية أو ثقافية أو اجتماعية أو تربوية وفي هذا المجتمع تتميز العلاقات بأنها لا تكون بالضرورة متزامنة، والأعضاء لا يحضرون في نفس المكان والتواصل يتم دون الحضور، وقد يكون المجتمع الافتراضي أكثر قوة وفاعلية من المجتمع الحقيقي، وذلك لأنه يتكون بسرعة وينتشر عبر المكان، ويحقق أهدافه بأقل قدر من القيود والمحددات.[11]

### ● نشأة التيليجرام:

ظهر تطبيق "التيليجرام" للمرة الأولى في عام 2013 أي بعد ثلاثة أعوام من افتتاح "الواتس آب" لسوق المحادثات الفورية على الأجهزة الذكية، لكنه بدأ وكأنه محاولة لاستنساخ "واتس

آب" ولمعالجة عيوبه في نفس الوقت لكسب ود مستخدميه، وقد وصل عدد مستخدمي تطبيق التراسل الفوري "تيليجرام" إلى أكثر من 900 مليون مستخدم نشط شهريًا يتبادلون أكثر من 10 مليارات رسالة يوميًا حسبما أعلن فريق عمل "تيليجرام" في أغسطس 2015 وفي الوقت الذي يتربع فيه "واتس آب" على عرش تطبيقات التراسل الفوري إلا إن "تيليجرام" يوفر لمستخدميه عدد من المميزات التي لا يوفرها "واتس آب".[21]

- **الخصائص التعليمية لمواقع التواصل الاجتماعي:**

تمتاز شبكات مواقع التواصل الاجتماعي بالمعالجة الذاتية، فهي تعتبر أهم طريقة لتعليم مناهج المقررات باعتبارها وسيطًا في العملية التعليمية يعتمد على الحوار والتعاون من خلال:

1. التعامل مع المعلومات على أنها حق عام.
2. تحويل العملية التعليمية من التعليم إلى التعلم.
3. تجمع بين الفردية والاجتماعية في التعلم بحيث تشكل بيئة تعلم تعاوني تكاملي.
4. التحريض على الإبداع إذ يمكن لمجموعة من الطلاب أن يؤلفون أداة أو أكثر للتعلم.

يرى بعض المهتمين بالعملية التعليمية أن مواقع التواصل الاجتماعي في حل مشاكل التعليم التقليدي وتطبيق التعليم الإلكتروني الذي لقى قبولا من أطراف عديدة، حيث أضافت طابعا جديدا ألا وهو مشاركة وتفاعل العنصر البشري مع العملية التعليمية مما ساعد على جذب المتعلمين وزيادة الرغبة في التعلم.[31]

**العملية التعليمية:** هي نشاط ذاتي يقوم به الفرد بإشراف هيأة التدريس أو بدونها لاكتساب معرفة أو مهارة أو تغيير سلوك، والتعلم هو كل ما يكتبه الإنسان عن طريق الممارسة والخبرة، ويختلف التعليم عن التعلم في كون التعليم يقدم شخصا مؤهلا لتسهيل اكتساب المتعلم للمعارف والمهارات المطلوبة أما التعلم فهو الجهود الذاتية التي يقوم المتعلم لاكتساب ما يسمى آلية من معارف ومهارات.[14]

## ■ الدراسة الميدانية

### ● عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

**جدول رقم(1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 43 | 43 ٪ |
| أنثى | 57 | 57 ٪ |
| المجموع | 100 | 100 ٪ |

توضح نتائج الجدول رقم(1) وجود فرق واضح في الجنس بين أفراد عينة الدراسة، حيث نجد النسبة الغالبية من الإناث بنسبة 43 ٪، في حين أن الذكور بلغت نسبتهم، 57 ٪ وهذا الاختلاف راجع إلى طبيعة اختيار العينة العمدية للباحثة نظراً لملاحظتها أن الطلاب الذكور أكثر نشاطًا من الإناث في المجموعات الدراسية بحسب بيانات الطلاب ممن يتولون إدارة مجموعات مواقع التواصل الاجتماعي التعليمية.

**جدول رقم(2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأقسام العلمية**

| القسم | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| القسم العام | 25 | 25 ٪ |
| العلاقات العامة | 35 | 35 ٪ |
| الاتصال | 16 | 16 ٪ |
| الإذاعة والتلفزيون | 19 | 19 ٪ |
| الصحافة | 5 | 5 ٪ |
| المجموع | 100 | 100 ٪ |

يتبين من الجدول (3) أعلاه بحسب توزيع الأقسام العلمية بالكلية أن (35 ٪) من أفراد عينة الدراسة من قسم العلاقات العامة، بينما (25 ٪) من القسم العام، و(19 ٪) من قسم الإذاعة والتلفزيون، و(16 ٪) من قسم الاتصال، كما بينت النتائج أن (5 ٪) فقط من أفراد عينة الدراسة من قسم الصحافة، وهذا يوضح أن عينة الدراسة اشتملت على جميع الأقسام العلمية بالكلية.

**جدول رقم (4) يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمدى فعالية مواقع التواصل الاجتماعي» التيليجرام» باعتبارها وسيطًا في العملية التعليمية في رفع المستوى العلمي لطلاب كلية الإعلام والاتصال**

| الرقم | الفئة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تتيح مجموعات التيليجرام الفرصة للإطلاع على المعلومات وحفظها وتخزينها | 3.500 | .8102 | 1 |
| 2 | تساهم مجموعات التيليجرام في تبادل المعلومات والمستندات بين الطلاب | 2.500 | .9795 | 5 |
| 3 | تفيد مجموعات التيليجرام العلمية تبادل المعلومات العلمية وزيادة العلاقات بين الطلاب والأساتذة | 2.950 | 1.028 | 3 |
| 4 | تتيح مجموعات التيليجرام فرص التعاون بين الطلاب والتفاعل العلمي مع المجموعات المناظرة لها | 3.000 | 1.490 | 2 |
| 5 | تساهم مجموعات التيليجرام في رفع المستوى التعليمي للطلاب في المقررات الدراسية | 2.600 | 1.1191 | 4 |

يتضح من خلال الجدول رقم(4) أعلاه وعند سؤال أفراد عينة الدراسة عن مدى فعالية مواقع التواصل الاجتماعي «التيليجرام» باعتبارها وسيطًا في العملية التعليمية في رفع المستوى العلمي لطلاب كلية الإعلام والاتصال، أن فقرة « تتيح مجموعات التيليجرام الفرصة للإطلاع على المعلومات وحفظها وتخزينها» جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي

بلغ (3.500) في حين جاءت فقرة « تتيح مجموعات التيليجرام فرص التعاون بين الطلاب والتفاعل العلمي مع المجموعات المناظرة لها» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.000) ثم فقرة «تفيد مجموعات التيليجرام العلمية تبادل المعلومات العلمية وزيادة العلاقات بين الطلاب والأساتذة» ثالثة بمتوسط حسابي (2.950) وجاءت فقرة «تساهم مجموعات التيليجرام في رفع المستوى التعليمي للطلاب في المقررات الدراسية» في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.600) وأخيراً فقرة «تساهم مجموعات التيليجرام في تبادل المعلومات والمستندات بين الطلاب» في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.500)

تشير النتائج إلى أن مدى فعالية مواقع التواصل الاجتماعي" التيليجرام" باعتبارها وسيطًا في العملية التعليمية في رفع المستوى العلمي لطلاب كلية الإعلام والاتصال جيدة، حيث يرى 65 ٪من أفراد عينة الدراسة أن طلاب الكلية يستخدمون مجموعات التيليجرام في العملية التعليمية وهذا ينعكس على رفع المستوى العلمي لديهم.

**جدول رقم (5) يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأهمية المجموعات العلمية بمواقع التواصل الاجتماعي» التيليجرام» في عملية التحصيل العلمي لطلاب كلية الإعلام والاتصال**

| الرقم | الفئة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | إنشاء مقرر إلكتروني ومشاركة كل الطلاب للمقرر والمساهمة في تبادل المعلومات والآراء وتشجيع الطلاب على التواصل | 2.380 | 1.089 | 3 |
| 2 | إمكانية توثيق كل المعلومات الخاصة بالمقررات والرجوع إليها عند الحاجة | 2.310 | .9177 | 4 |
| 3 | استخدام المحتوى الإلكتروني للمقررات في مجال التواصل وتبادل المعلومات طول الوقت | 2.480 | 6739 | 1 |
| 4 | التواصل الفوري والآني بين طلاب المقررات والأساتذة | 1.800 | .6030 | 5 |
| 5 | توظيف أكثر من وسيلة (صور، فيديو. إلخ) لتسهيل فهم المعلومات المتعلقة بالمقرر | 2.470 | 1.218 | 2 |

يبين الجدول رقم(5) والخاص بإجابات أفراد عينة الدراسة عن أهمية المجموعات العلمية بمواقع التواصل الاجتماعي «التيليجرام» في عملية التحصيل العلمي لطلاب كلية الإعلام والاتصال أن فقرة «استخدام المحتوى الإلكتروني للمقررات في مجال التواصل وتبادل المعلومات طول الوقت» جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.480) في حين جاءت فقرة « توظيف أكثر من وسيلة (صور، فيديو. إلخ) لتسهيل فهم المعلومات المتعلقة بالمقرر» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.470) ثم فقرة « إنشاء مقرر إلكتروني ومشاركة كل الطلاب للمقرر والمساهمة في تبادل المعلومات والآراء وتشجيع الطلاب على التواصل» ثالثة بمتوسط حسابي (2.380) وجاءت فقرة « إمكانية توثيق كل المعلومات الخاصة بالمقررات والرجوع إليها عند الحاجة» في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.310) وأخيرا فقرة « التواصل الفوري والآني بين طلبة المقررات والأساتذة» في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.800)

يتضح من ذلك أن غالبية أفراد عينة الدراسة عند تعداد الإجابات بموافق مطلقًا، وموافق، يجدون أن المجموعات التعليمية من خلال تطبيق "التيليجرام" أفضل من التعليم التقليدي بالنسبة لهم، كما أن المجموعات سهلت عملية الاتصال والتواصل بصورة كبيرة من خلال التفاعل بين الطلاب، ويرى أكثر 82 ٪من الطلاب أن "التيليجرام" أسهم في زيادة ترابط الطلاب وكذلك التحصيل الدراسي وهذه المجموعات لها أهمية كبيرة لطلاب كلية الإعلام والاتصال في جمع المراحل والأقسام العلمية.

**جدول رقم (6) يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري مدى الاستفادة من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي» التيليجرام» باعتبارها وسيطًا في العملية التعليمية لطلاب كلية الإعلام والاتصال**

| الرقم | الفئة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | افادتك المجموعات العلمية عبر التيليجرام | 2.410 | .8176 | 3 |
| 2 | المعلومات التي تتداول بين الطلاب في المجموعات ذات قيمة علمية وفائدة تضيف لمقرراتكم العلمية | 2.360 | .9158 | 5 |

| الرقم | الفئة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتب |
|---|---|---|---|---|
| 3 | تزيد مجموعات وقنوات التيليجرام من الاستفادة العلمية | 2.600 | .9744 | 1 |
| 4 | يساهم التيليجرام في رفع مستواك العلمي | 2.550 | 1.038 | 2 |
| 5 | تتحصل على استفادة علمية دقيقة بعد التفاعل مع المجموعات والقنوات | 2.400 | .6666 | 4 |

يوضح الجدول رقم (6) عند سؤال أفراد عينة الدراسة عن «مدى الاستفادة من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي» التيليجرام» باعتباره وسيطًا في العملية التعليمية لطلاب كلية الإعلام والاتصال» جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.600) في حين جاءت فقرة « يساهم التيليجرام في رفع مستواك العلمي» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.550) ثم فقرة « أفادتك المجموعات العلمية عبر التيليجرام فعالة» في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.410) وجاءت فقرة «تتحصل على استفادة علمية دقيقة بعد التفاعل مع المجموعات والقنوات» في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.400) وأخيراً فقرة «المعلومات التي تتداول بين الطلاب في المجموعات ذات قيمة علمية وفائدة تضيف لمقرراتكم العلمية» في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.360)

يتضح من ذلك أن مدى الاستفادة من مجموعات التيليجرام التعليمية ذات فعالية عالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث كانت إجاباتهم بموافق مطلقاً، وموافق، في الإجابات الأكثر تكراراً، في حين إن عدد أفراد عينة الدراسة الذين كانت إجابتهم بلا أوافق، كانت نسبتهم قليلة ولم يجب أياً منهم بلا أوافق مطلقاً، وهو ما يؤكد مدى الاستفادة من استخدام التيليجرام في كونه وسيطًا في العملية التعليمية لطلاب كلية الإعلام والاتصال.

**جدول رقم (7) يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لتصورات الطلاب حول أبرز سمات مواقع التواصل الاجتماعي» التيليجرام» باعتباره وسيطًا في العملية التعليمية لطلاب كلية الإعلام والاتصال**

| الرقم | الفئة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تحفز مجموعات التيليجرام على التفكير الناقد والابتكار | 3.200 | .7645 | 2 |
| 2 | تنمي مجموعات التيليجرام القدرة على الحوار والنقاش العلمي والتواصل | 1.900 | .7849 | 5 |
| 3 | تزيد مجموعات التيليجرام العلمية من إثراء الطلاب بالمعلومات والمحتوى علمي والواضح والبسيط | 3.000 | 1.005 | 3 |
| 4 | استخدام مجموعات التيليجرام كوسيلة تعليمية يمنح المتعة والوضح والفهم للطلاب | 3.700 | .6435 | 1 |
| 5 | تساهم مجموعات التيليجرام من استمرار الفائدة العلمية خارج وقت المحاضرات | 2.540 | .9890 | 4 |

يتضح من خلال الجدول رقم (7) من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة عن «تصورات الطلاب حول أبرز سمات مواقع التواصل الاجتماعي «التيليجرام» باعتباره وسيطًا في العملية التعليمية لطلاب كلية الإعلام والاتصال، إن «استخدام مجموعات التيليجرام كوسيلة تعليمية يمنح المتعة والوضح والفهم للطلاب» جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.700) في حين جاءت فقرة « تحفز مجموعات التيليجرام على التفكير الناقد والابتكار» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.200) ثم فقرة «تزيد مجموعات التيليجرام العلمية من إثراء الطلاب بالمعلومات والمحتوى علمي والواضح والبسيط « في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.000) وجاءت فقرة «تساهم مجموعات التيليجرام من استمرار الفائدة العلمية خارج وقت المحاضرات» في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.540) وأخيراً

فقرة «تنمي مجموعات التيليجرام القدرة على الحوار والنقاش العلمي والتواصل» في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.000).

وتشير النتائج هنا حسب تكرارات الإجابات لأفراد عينة الدراسة كانت بأوافق مطلقاً وأوافق أن هناك تصورات عالية بخصوص مواقع التواصل الاجتماعي، وأن هناك مجموعة من السمات لاستخدام التيليجرام في العملية التعليمية، كما أن 40 ٪ من أفراد عينة الدراسة يتوقعون من خلال تصوراتهم سمات جيدة لمجموعات التيليجرام، ولكن يرى 80 ٪ من أفراد عينة الدراسة أن استمرار الفائدة العلمية خارج وقت المحاضرات من أبرز سمات الاستخدام.

**جدول رقم (8) يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأبرز عيوب استخدام مواقع التواصل الاجتماعي» التيليجرام» باعتباره وسيطًا في العملية التعليمية لطلاب كلية الإعلام والاتصال**

| الرقم | الفئة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تخوف الطلاب من مصداقية المعلومات التي تتداول في المجموعات والقنوات | 1.980 | .8403 | 5 |
| 2 | عدم الحصول على المنهج المقرر من الأستاذ بصيغة إلكترونية | 2.910 | 1.045 | 1 |
| 3 | دخول الكثير من الطلاب غير الدارسين بالمقررات بالمجموعات وكثرة التعليقات وضياع الفائدة | 2.350 | 1.242 | 3 |
| 4 | وجود العديد من الملخصات تؤدي إلى ضعف الفائدة العلمية | 2.590 | .9111 | 2 |
| 5 | عدم استخدام وثقة بعض الطلاب لمنصات التواصل الاجتماعي كوسيلة للتعليم | 2.320 | 1.188 | 4 |

يتضح من خلال الجدول رقم(8) من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة لأبرز عيوب

استخدام مواقع التواصل الاجتماعي «التيليجرام» باعتباره وسيطًا في العملية التعليمية لطلاب كلية الإعلام والاتصال، أن فقرة « عدم الحصول على المنهج المقرر من الأستاذ بصيغة إلكترونية» جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.910) في حين جاءت فقرة « كثرة الملخصات تؤدي إلى ضعف الفائدة العلمية» في المرتبة الثانية. بمتوسط حسابي (2.590) ثم فقرة «دخول الكثير من الطلاب غير الدارسين بالمقررات وكثرة التعليقات وضياع الفائدة» في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.350) وجاءت فقرة «عدم استخدام وثقة بعض الطلاب لمواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة للتعليم الإلكتروني» في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.320) وأخيراً فقرة «تخوف الطلاب من مصداقية المعلومات التي تتداول في المجموعات والقنوات» في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.980).

وتشير النتائج هنا حسب تكرارات الإجابة بأوافق مطلقاً وأوافق، إن أفراد عينة الدراسة يتوقعون بأن هناك عيوبا وصعوبات عند استخدام مجموعات التيليجرام في العملية التعليمية.

■ **نتائج الدراسة:**

1 -بينت الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي" التيليجرام" في رفع المستوى العلمي لطلاب كلية الإعلام والاتصال لها فعالية بشكل كبير وهذا ينعكس على المستوى العلمي لديهم بطريقة إيجابية.

2 -أكدت الدراسة أن "التيليجرام" أسهم في زيادة ترابط الطلاب وكذلك التحصيل الدراسي، كما أن لهذه المجموعات أهمية كبيرة لطلاب كلية الإعلام والاتصال في جميع المراحل والأقسام العلمية.

3 -أفادت الدراسة أن هناك فعالية عالية في مدى الاستفادة من مجموعات "التيليجرام" التعليمية وأن المعلومات التي تتداول بين الطلاب في المجموعات ذات قيمة علمية وفائدة تضاف لمقرراتهم الدراسية.

4-بينت الدراسة أن استمرار الفائدة العلمية خارج وقت المحاضرات من أبرز سمات

الاستخدام لمواقع التواصل الاجتماعي" التيليجرام".

5 - اتضح من خلال الدراسة أن أفراد عينة الدراسة يعتقدون بأن هناك عيوبا وصعوبات عند استخدام مجموعات التيليجرام باعتباره وسيطًا في العلمية التعليمية، كصعوبة الحصول على المنهج المقررات العلمية من الأساتذة بصيغ إلكترونية.

## ■ المراجع


1. ماهر الشمايلة، (2015)، الإعلام الرقمي الجديد، عمان، دار الإعصار العلمي.
2. (مدونة تعليم جديد https://www.new-educ.comثامر الملاح (2019-07-29) مقال: التيليجرام في التعليم وبيئات التعليم الإلكترونية)
3. خديجة عبد العزيز علي إبراهيم (2014)، واقع استخدام شبكات التواصل في العلمية التعليمية، مجلة العلوم التربوية، المجلد 22 العدد 3، جامعة القاهرة. ص28
4. دراسة قرناصة المرغني، أمل مسيمير (2026)، بعنوان:" وجهات نظر الطلاب حول استخدام التيليجرام للتواصل مع المعلمين، دراسة حالة في كليتي التربية والآداب بالجامعات الليبية، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد (11) العدد الأول، ص 548-560.
5. خديجة عمر صالح القريو (2022) أثر مواقع التواصل الاجتماعي على التحصيل الدراسي لدى الشباب الجامعي مجلة العلوم الإنسانية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلد 38، العدد (38).
6. عبد الله محمد اطبيقة، دليلة مصباح حامد (2017)، الآثار الاجتماعية لمواقع التواصل الاجتماعي على طلاب الجامعات الليبية دراسة ميدانية على طلاب كلية الآداب جامعة سرت، مجلة بحوث الاتصال ترهونة، المجلد 1، العدد 1.
7. مرزوق عبد الحكيم العادلي(2004)، الإعلانات الصحفية دراسة في الاستخدامات والإشباعات، دار الفجر القاهرة، ص 109.
8. عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد(2008)، نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 300.
9. محمد بن سعود البشر(2014)، نظريات التأثير الإعلامي، دار العبيكان للنشر، ص 134
10. سعود صالح (2011)، الإعلام الجديد وقضايا المجتمع (التحديات والفروض)، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي الآني للإعلام الإسلامي، ص10
11. حسنين شفيق(2012)، نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي، القاهرة، دار فكر وفن للطباعة والتوزيع، ص105.

12. فراس اللو، (2017) مقال: بعنوان ما الذي يخفيه التيليجرام عن منافسيه، https://www.aljazeera.net

13. علياء عبد الله الجندي، فاعلية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في تحصيل العلوم والاتجاه نحو مجتمع المعرفة لدى طالبات الصف الثالث المتوسط بالمدينة المنورة، أطروحة دكتوراه منشوة، قسم المناهج وطرق التدريس، جامعة أم القرى، السعودية، ص 5.

14. فاطمة محمد العبودي(2015)، استراتيجيات التعلم والتعليم والتقويم، كتاب صادر عن عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، كلية التربية للبنات، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، السعودية، ص13

# الارتباط التشكيلي للصورة المرئية وتوظيف الميكانزمات الدلالية لها

■ د. بشير محمد الضاوي *

● تاريخ استلام البحث 2026/02/23م ● تاريخ قبول البحث 2026/05/10م

■ **الملخص:**

يسعى **التشكيل البصري والجمالي** للمتلقي من خلال مقاربة أهم المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة المباشرة بخطه واقتراح مجموعة من الإجراءات العملية والممارسات النصية لتحليل العمل الفني وإعادة تركيبه على قاعدة سيميوطيقية صلبة تأخذ بعين الاعتبار أنواع القراءة وسياق القراءة وفضاءاتها المتعددة وزمن الإبداع ونوعيته، ويفترض وجود مادة إبداعية بين الصورة ومتلقيها مثل قناة التواصل بين المبدع وقاري ما ابتدعه المبدع، قد تكون المادة منظومة تدخل ضمن نسيج الإبداع القولي كالشعر والنثر وفنون الرد اللفظي، أو مرئية ذات طبيعة أيقونية ومادية كالصور والأعمال الدرامية، واللوحات التشكيلية، وغيرها من الوسائط التعبيرية البصرية والعوامل الثقافية المتعددة، **فالنص التشكيلي البصري** يعد بالضرورة الإبداعية عملا فنياً، كما إنه ليس وسيلة يعبر بها الفنان عن نفسه فحسب بل هو وسيلة كذلك تستشير وتوجه في المشاهد نوعا من الخبرة الجمالية وتتوجه إلى حاسته البصرية أو السمعية أو الاثنين معا، نشير بالتالي استجابات أخرى كالخيال والفهم والعاطفة، **والمكانيزمات** فهي الآليات أو أدوات أو وسائل تنتج لبناء الصورة الدرامية داخل العمل الفني وهي طرق يستخدمها المخرج لتشكيل المعنى البصري والرمزي للصورة.

● **الكلمات المفتاحية**: الارتباط التشكيلي، الصورة المرئية، توظيف الميكانيزمات الدلالية.

* محاضر بقسم الفنون المرئية - كلية الفنون والتصميم بجامعة طرابلس E-maiI: bashireldawi@gmail.com

■ **Research Summary:**

The visual and aesthetic formation seeks to engage the recipient through approaching the most important concepts and terminologies directly related to its discourse, while proposing a set of practical procedures and textual practices for analyzing and reconstructing the artwork upon a solid semiotic foundation that takes into account the types of reading, the context of reading, its multiple spaces, the time of creativity, and its quality. It assumes the existence of a creative medium between the image and its recipient, similar to the communication channel between the creator and the reader of what the creator has produced.

This medium may consist of a system embedded within the fabric of verbal creativity such as poetry, prose, and the arts of verbal expression, or it may be visual in nature, possessing iconic and material characteristics such as images, dramatic works, plastic arts, and other visual expressive media and diverse cultural factors. Thus, the visual plastic text is necessarily considered a creative artistic work. It is not merely a means through which the artist expresses himself, but also a medium that evokes and directs within the viewer a kind of aesthetic experience, addressing the visual sense, the auditory sense, or both together, thereby stimulating other responses such as imagination, understanding, and emotion.

As for mechanisms, they are the tools, methods, or means employed in constructing the dramatic image within the artwork. They are the techniques used by the director to shape the visual and symbolic meaning of the image.

**Keywords:** Plastic correlation, visual image, employment of semantic mechanisms.

■ **المقدمة:**

**الإحساس الجمالي** كما يستشعره المشاهدون هو إحساس سار و ممتع، وقد يكون بصرياً في الأساس أو سمعياً، ثم يمتد ليشمل جسد الفرد كله، والجمال ليس متعلقا بالشكل المنفصل أو المنعزل عن مضمونه، لكنه يتعلق بالتركيب الخاص للمستويات المتنوعة من المعنى والتأثير الشامل والإحساس بالحياة بتألقها وتدفقها الدائمين، لكن **الجمال الفني**

مثلا أبعد من ذلك وأعمق، أنه يخترق الوجود وينفذ إليه مجسدا هذا النقاء من خلال تأثيراته الخاصة في الحياة، ولكن المعرفة والمحتويات الخاصة بهذه الحياة هي من شأننا الخاص، ولكن ما **القيمة** ؟ وما **الجمال** ؟ على اعتبار أن الجمال قيمة يراها البعض في الموضوع، ويراها البعض الآخر في الشكل أو الأسلوب، ويراها غيرهم نتاج الحالة النفسية للمتلقي.

■ **مشكلة البحث**:

تعتبر خطوة تحديد الدراسة واحدة من أهم الإجراءات المنهجية تتلخص مشكلتها في معرفة الأسس الكفيلة لخلق المهارات التخصصية الإخراجية التي تعمل من أجل بناء درامي وإعطاء شكل عام فكري يثري النص الدرامي بجماليات وفقا لتوظيف الميكانيزمات الفنية لها حتى تتجلي مفردات الصيغ التشكيلية في الأعمال الدرامية من خلال التكوين البصري الدقيق وتوظيف اللون والضوء والحركة والملابس وغيرها من الرموز البصرية بعمق للبعد الدلالي للمشهد بما في ذلك يجسد البنية الموضوعية للنص، فالاختيار الواعي لتلك المفردات يعد جزءا لا يتجزأ من اللغة التشكيلية ذاتها التي يعتمدها كلا من المؤلف والمخرج لتوصيل الرؤى الفكرية والجمالية للعمل فهي بنية داخلية لا نراها مباشرة لكن يتم قراءاتها من خلال العمل ذاته وصولا للسؤال المتطرق:

**( ارتباط التشكيل بالصورة المرئية وتوظيف الميكانزيمات الدلالية لها ؟ )**

■ **أهمية البحث**:

تبرز أهمية هذه الدراسة لارتباطها بأهمية الميكانيزمات الدرامي للصورة التشكيلية وأثرها التشكيلي البصري في الدراما بشكل عام:

- تخدم النص البصري بعمق لمعرفة الرموز الدلالية المقصودة في العمل بعدا عن السطحية النقدية عن السطحية .
- تخدم المؤلفين والمخرجين في مجال الدراما .
- تساعد على خلق جيل من الكتاب والمخرجين الذين يحملون رسالة يعملون على

توصيلها بطريقة غير مباشرة من خلال كتاباتهم التي تخلو من السذاجة والسطحية.

- تعمل على تنمية الإبداع والتفكير.
- تبرز واقع الأحداث، فهي ليست مجرد أفكار نظرية إنما هي عناصر فنية تستخدم لأغراض فنية بحثة بكل جوانبها وتفاصيلها.

■ **أهداف البحث:**

- توضيح سيميوطيقا الصورة في الدراما بصفة عامة والعربية بالخصوص .
- الكشف عن فاعلية الميكانيزمات في تنمية القدرة العالية لقراءة الصورة في الدراما.
- إمكانية وجود إنتاج علاقات دلالية من خلال الصورة الدرامية وفق الآلية الفنية التي يبتكرها المخرج .
- إلقاء الضوء على مقومات الصور كميكانيزم لغوي بصري يمكن تذوقه فنياً .
- تسعى الدراسة إلى الربط بين لغة الصورة وثقافتها من الناحية الجمالية .

■ **مصطلحات ومفاهيم عامة:**

- **المفهوم العام لثقافة الصورة** Image Culture:

مصطلح يعني رصد الرؤى المختلفة المحيطة بالصور ودلالتها ومعانيها وتأثيراتها، وكيفية النظر إليها كرمز وكوسيلة تواصل وكناقل للمعرفة، كما تعرف بأنها منظومة متكاملة من رموز وعلامات ومضامين وتشكيلات تحمل خبرات وصد الشعوب الحضاري وتتصف بسماتها وهي نامية ومتجددة ذاتية وديناميكية .

● **أولا- أنـواع الصور:**

أن هناك تنوعات وتباينات مهمة في استخدام هذا المصطلح بعضها يرتبط بالصور الإدراكية الخارجية أو الصور العقلية الداخلية، أو الصور التي تجمع بين الداخل والخارج، أو الصورة بالمعنى التقني والآلي أو حتى الرقمي، وقد اختار الباحث هذا التصنيف لشموله مجموعة كبيرة من أنواع الصور والاستفادة منها في إثراء البحث ، إلى أنواع هذه الصور

**1. الصورة البصرية:**

وهي أكثر الاستخدامات العينية ( الملموسة المحسوسة ) للمصطلح، ويشير هذا الاستخدام بشكل خاص إلى انعكاس موضوع ما، على مرآة، أو على عدسات، أو غير ذلك من الأدوات البصرية ويجري الامتداد بالاستخدام السابق فنتحدث عن الصورة الشبكية التي هي الصورة التقريبية لجسم ما ينعكس على شبكية العين عندما ينكسر الضوء على جهاز الإبصار بشكل مناسب .

**2. الصورة الذهنية ( التي في الدماغ ):**

تعرف بأنها في درجة أعلى من مجرد إعادة البناء للخبرة الحسية، ومع تشابه هذا الاستخدام مع كثير من الأفكار الشائعة حول مفهوم الصورة الذهنية أو العقلية فإن بعض التحذيرات يجب أن توضع في الحسبان، إن **الصورة الذهنية** ليست مجرد حرفية من الخبرة الأساسية، فليس هناك ما يشبه عملية إسقاط شريحة مصورة مصغرة على شاشة من جهاز عرض، لكن هذه الصورة تكون من قبيل الصورة التي تبدو كما لو كانت هي الصورة الأصلية، وهذا يعني أن التفكير بالصور هو عملية معرفية تنشط كما لو كان المرء يمتلك ( صورة ذهنية ) مماثلة للمشهد الخاص الموجود في العالم الواقعي، وليست مقصورة بالضرورة على التمثيلات البصرية، مع أن هذا النوع بالتأكيد هو أكثرها شيوعاً، فمثلا يمكن أن يقوم المرء بتفصيل أو تنويع معين في صورة سمعية أو في صورة لمسية...إلــخ، وتوجد لدى أفراد آخرين صورة متعلقة بالتذوق بالفم أو الشم بالأنف، إن (ريتشاردسون)**عرف الصور العقلية بأنها**: كل هذه الخبرات شبه الحسية أو شبه الإدراكية، نكون على وعي ذاتي بها، يمكن أن نتوقع أن تترتب عليها آثار ونتائج مختلفة عن الآثار والنتائج المترتبة على الخبرات الحسية والإدراكية المقابلة أو المماثلة لها .

**3. صور الخيال Imaginary Images:**

يعرف الخيال بأنه القدرة العقلية النشيطة على تكوين الصور والتصورات الجديدة، ويشير هذا المصطلح إلى عمليات الدمج والتركيب وإعادة التركيب بين مكونات الذاكرة

الخاصة بالخبرات الماضية وكذلك الصور التي يجري تشكيلها وتكوينها خلال ذلك في تركيبات جديدة، والخيال إبداعي وبنائي، ويتضمن كثيراً من عمليات التنظيم والتحويل العقلية ويشتمل على خطط خاصة بالمستقبل، **والخيال الإبداعي** يشتمل على منظور زمن متفتح، هذا إذا استخدمنا مصطلحات **ميلتون روكيتش**، فخلال النشاط الخيالي تمتزج صور وخبرات وتوقعات الأزمنة الثلاثة ( الماضي والحاضر والمستقبل )،

4. **صور الذاكرة Memory Images**:

إنها نوع التفكير المألوف لنا في الحياة اليومية، وقد يصاحب عمليات استدعاء الأحداث من الماضي أو عمليات التفكير التي تحدث الآن في الحاضر، أو الأحداث والمواقف في المستقبل، إن صور الذاكرة تتميز عن الصورة اللاحقة والصورة الارتسامية بأنها: أكثر قابلية للتحكم الإرادي وأكثر استمراراً من الناحية الزمنية يقل احتمال حدوث الأخطاء الإدراكية بداخلها في علاقتها بالواقع .

5. **الصور المتحركة Moving image**:

ينطبق مصطلح الصورة المتحركة على نحو مماثل بالنسبة إلى التليفزيون والسينما، فالفكرة الخاصة برؤية فلم على شاشة التليفزيون تبدو مقاربة لرؤيته في قاعة عرض سينمائي، فإن طبيعة الخبرة الخاصة بصورة الفيديو تختلف عن صورة الفلم السينمائي بطرائق عدة تشتمل على ظروف منها: ظروف المشاهد، انتباهه وتوقعه، التضاد بين النور والظلمة أو الضوء والعتمة، وحجم الشاشة واستخدامها، بل حتى في تتابع أو سرعة تتابع الحبكة الدرامية .

6 . **الصورة التشكيلية**:

إنها تتمثل في الأعمال الفنية التشكيلية كالرسم والتصوير الملون وغير ذلك من الأعمال الفنية التي هي في جوهرها صورة، لقد طورت المتاحف أساليبها أيضا للتعامل مع هذه الحداثة فأصبحت هناك أقراص مدمجة موضوع عليها جاليرهات (قاعات عرض) افتراضية من خلالها يستطيع المشاهد أن يتحرك عبر الصور المعروضة في المتحف من خلال الكمبيوتر الخاص به

كما لو كان يجول داخل المتحف نفسه، كما يمكن للمرء أن يصمم متحفه الخاص من لوحات يختارها ويضعها على حاسوبه الخاص، ولكن التفاعل مع اللوحات الأصلية الثابتة مازال خبرة مستمرة ومتميزة موجودة في حياة الإنسان خلال تحديقه في قاعات العرض في الأعمال الفنية التي ينتجها الفنان ، أن الصور التي يشاهدها المتلقون لم تعد مجرد صور، ولكنها صور تمثل الذكاء التكنولوجي الذي قام بتحويل طرائق الرؤية الإنسانية ذاتها من الأفراد إلى ما يشبه الأقنعة المهجنة في مكان أو موضوع أو شخص بعينه .

**شكل رقم ( 1 ) يوضح ( روائع الفن العالمي )**

**ثانيا – الثقافة البصرية وعلاقتها بالتذوق الفني:**

إن الثقافة البصرية في ضوء مفهوم الثقافة هي كل متكامل متشابك يتضمن المعارف والمعتقدات والفنون والأخلاق والقوانين والعادات، وكل ما يؤهل الإنسان ليكون عضواً في مجتمع ويبدو ذلك من خلال مظاهر الفنون المختلفة، أي إن ما يثري الذوق ويرتقي به بصرياً ونقدياً، مجموعه من النقاط فيما يلي:

- إن الثقافة البصرية هي نظام لظاهرة تنتقل بيسر وسهولة وبين الفئات الإنسانية وتاريخ الثقافة ما هو إلا تاريخ الإنسان عبر آلاف السنين، وما تقدم يؤكد أن الإنسان بخبراته الثقافية هو امتداد لثقافات الأجيال السابقة وتاريخها الطويل .

- هي نتاج تفاعلات المجتمع من أفكار وسلوكيات وتفاعلات، وإن اكتساب الثقافة عملية معرفية، والإنسان مكتسب دائم للتثقيف بحكم اكتسابه للمدركات والمعلومات والخبرات خلال رحلته الحياتية تعريف ( **بارسونز** ) تحدث الثقافة من خلال التفاعلات الاجتماعية .
- عملية فوق عضوية ،وهي منظومة مستقلة عن الإنسان وهي حقيقة تضع قوانينها وتتكون من جميع طرائق الحياة التي عبر عنهما الإنسان في المجتمع .
- وترى الثقافة بأنها هي كل ما صنعه وحققه الإنسان وأبدعه عقله من مظاهر في البيئة الاجتماعية، وتعتبر رصيد الفنون البشرية الذي يدعم الرصيد البصري والجمالي للإنسان .

ويرى **لنتون**: أن الثقافة هي مجموعة المعلومات المنظمة التي تحقق سمات اجتماعية فريدة تختص بالمكان والزمان، وأن الثقافة البصرية هي فن تنظيم السلوك الجمالي المكتسب.

تعد مؤشراً لتحدد مستوى النقد والذوق الفني وسعته، الثقافة لغة: هي التهذيب والصقل للمدركات البصرية، واصطلاحاً: هي التطور في الأفكار والخصائص الذهنية والوجدانية والممارسة والسلوك لأساليب الحياة، والثقافة هي وعاء يشمل كافة تفاعلات المجتمع ومكوناته هي جزء من الثقافة العامة العالمية، ومن أنظمة الثقافة ما يعرف بالثقافة البصرية فيما يتصل بالفنون والرموز الحضارية في مفهوم الغرب تعني تراث الإنسانيات الإغريقية والثقافة البصرية هي ثقافة الإنسان، وهي فلسفة المجتمع ، والثقافة البصرية في **المجتمع الإسلامي** هي ثمرة الفكر والإبداع والعطاء الذي يتحدد بإطار العقيدة وما تؤكده من قيم مصدرها كتاب الله سبحانه وتعالى يعني الزراعة Colere ترجع إلى الفعل اللاتيني Culture، كلمة ثقافة أو التمجيد، ومن استعمالاته أيضاً الدرس أو التحصيل العلمي

- **الثقافة من خلال الصورة الفنية:**

إن الصورة الفنية المعاصرة تسعى إلى تأكيد الثقافة من خلال دراسة الفن، وتعنى الثقافة في هذا المجال شمول الخبرة، بحيث إن المعرفة، والمهارات والاتجاهات، والمفاهيم، تتكامل

كلها بعضها مع بعض وتنساق في وحدة تؤثر في سلوك الإنسان وتجعل له خبرة خاصة، وطابعاً فريداً، والثقافة لا تقتصر عادة على المعلومات المنعزلة التي قد يحفظها الإنسان عن تاريخ بعض الأعمال الفنية، ومكان العثور عليها واسم صانعها، وما إلى ذلك، وإنما الثقافة أكثر من ذلك، فهي تعنى بكشف قيم وتهذب الإنسان وتجعل له مبادئ ذات قيمة حينما يسلك ويتعامل مع غيره، أو يتعامل مع الحياة ذاتها في معيشته، في فرحه وحزنه، في أعياده ومآتما، في تقاليده العريقة والحديثة، إذاً من خلال دراسة الفن في التعليم هي التي تمكن المتعلم من حسن تفسير الأشياء على أسس فنية وجمالية، ومعرفة واعية بالتقاليد الفنية التي نجح الفنان في إنتاجها عبر العصور ولا يمكن لأي شخص مهما أوتي من الموهبة أن يفسر الصور والأعمال الفنية، ويستمتع بها، ويخوض تجربتها، ما لم يكن قد ورث في أثناء نموه كثيراً من مقومات التقاليد، وأصبحت جزءاً من كيانه

- **ثالثا – ميكانيزمات الصورة ودلائلها:**

**– الأشكال والألوان:**

للشكل فاعلية وقدرة إدراكية هائلة فللشكل الهندسي قدرة على جذب العين ورؤيتها ففي قناة أبوظبي مثلا تم عرض منازل مشكلة بطريقة رائعة جدا للترويج إلى مشاريع أخرى ذلك لأن تركيز العين ينجذب نحو حسن الشكل مما يساعد على فهم فعالية الصورة في العقل وينشئ أشكالا جديدة على غرار الأشكال البسيطة من مربع ومثلث...الخ، ( فشكل السلع أهم من الصور أو المضمون ؛ لأن الأشكال لها دور فعال في لفت الانتباه والتأثير المزدوج يدعم في إضفاء اللمسة الجمالية للصورة .

**– اللباس والأزيـــاء والمكياج:**

وللباس أيضا دلالات مختلفة ومتميزة تتعدد وتتفرع دلالاتها ومعانيها باختلاف التخريجات المختلفة لكل شخص على حده لذا يمكن أن نعتبر اللباس لغة تساعد في خلق دلالات محددة حيث يمكن أن نقر أن اللباس صورة ثقافية لها معناها ودلالاتها كما تحمل ألوانها دلالة هي الأخرى وبالتالي يمكننا من خلال اللباس أن نكشف عصر تلك

الشخصيات وكذلك يساعد اللباس في معرفة الفصول فلكل فصل لباسه الخاص وميزته عن باقي الفصول الأخرى ولكل عصر ولكل مجتمع ولكل وقت زيه الخاص وقد استخدم هذا الإظهار للحضارات في ( دميتي باربي الغربي ودمية فلة العربي ) كما أن اللباس علامة سيسولوجية فمثلاً العمامة وسيلة وعلامة تدل على الانتماء البشري وهوية المنتمي لها وجنسيته كذلك باقي الألبسة فالعمامة علامة ، وانطلاقا من هذا فالعمامة لغة تواصل تخص الفرد العربي الأصيل بالإضافة إلى البرنوس والحايك والجلباب القسطنطيني ...الخ التي تعد لغة تواصل .

- **الإضاءة ( مفهوم الضوء ):**

لقد نال الضوء بوصفه ظاهرة اهتمام العديد من العلماء والفلاسفة والمفكرين منذ عهد بعيد، وكان الكثيرون يعتقدون أن الإبصار يحدث بفعل أشعة تصدر من العين فتصدم بالأشياء مما يسبب مشاهدتها، ولا يمكن أن يفسر الضوء تفسيراً منفرداً، علمياً كان أم فنياً، فالاثنان معاً في آن واحد، ويظهر، التفسيران ( العلمي والفني ) متراكبين، وعلى المصمم أن يعرفهما معاً .

إنَّ الفيزيائيين يقدمون النظريات المجردة، ومصادر الإحساس اللوني، وما يتعامل بأسس البصريات، والكيميائيون يشكلون قواعد لمزج اللون وتحضيره، أما النفسانيون، فيقدمون معلومات عن استجابة الإحساس إلى الألوان، إن الضوء شكل من أشكال الطاقة تحمله حزم الأشعة الضوئية التي تنتقل عبر الفراغ حيث إنه لا يحتاج إلى وسط هوائي أو مائي ينتقل فيه، وتنتقل الموجات الضوئية بسرعة هائلة، والضوء مجموعة من الموجات الإشعاعية الصادرة من منبع طبيعي كالشمس أو صناعي كاللمبات بأنواعها، وهذه الموجات ذات أطوال محصورة بين 400 مللي ميكرون، والضوء كموجات تسير في خطوط مستقيمة شديدة السرعة تصل إلى 300000 كيلومتر / ثانية ولكل موجة من هذه الموجات ألوان الطيف ( ضوء الشمس ) الذي نراه وهي السبعة ألوان والتي تبدأ باللون الأحمر ثم اللون البرتقالي، اللون الأصفر، اللون الأخضر، اللون الأزرق، اللون النيلي، اللون البنفسجي، وعندما نجمع كل هذه الموجات الضوئية نرى ضوء شفاف اللون ونسميه الضوء الأبيض العادي، وبذلك

نجد أنهـــا تختلف هذه الألـــوان الطيفية طبقـا لطول الموجة الخاصة لكل لون، إن الطيف الضوئي عبارة عن عدد لا نهائي من الألوان المتدرجة في التغير، والاقتصار على ذكر سبعة ألوان فقط يرجع إلى قدرة العين على تميزها بدرجات متفاوتة، إن العين لا يمكنها إدراك الظواهر الضوئية، وكذلك فإن مسار هذه الأشعة الضوئية ليس مرئياً أيضاً، أي إن العين لا يمكنها أن تدرك مثلاً شعاع كشاف ضوئي إلا إذا كانت العين في نفس غير إن الشعاع الضوئي، أو إذا صادف هذا الشعاع بعض العناصر الناشرة للضوء مثل الغبار، أو بخار الماء في مساره . **القيم التي يحققها الضوء للون في إظهار الصورة** إنَّ قيمة الضوء تعني إظهار الصورة والتصميم والأشكال الفنية بأشكالها وأحجامها الطبيعية، إلى جانب وضوح الرؤية، وما يحققه من قيمة جمالية وفنية وتشكيلية عند استخدامه في تنوعات وتوزيعات ودرجات من الكثافة المختلفة، حيث إن الضوء يستخدم في إيجاد حالة من التباين بين الظل والنور لتوضيح عناصر تكوين التصميم، وأيضا إظهار الفكرة وتأكيدها، والواقع أن الأشياء التي نصممها سواء كانت بعدين أو ثلاثة أبعاد تعتبر عاكسات للتأثير الضوئي الذي نود رؤيته في الصورة الفنية والضوء يساعد في توضيح أشكال التصميمات والصور المختلفة ويلفت النظر ويجذب الانتباه من خلال التباين بين الظل والنور ويجسد الإحساس بالضيق والاتساع وذلك من خلال استخدام قوة الضوء وشدته ويؤثر عاطفياً وسيكولوجياً كنتيجة لتحفيز العين والرؤية البصرية بواسطة الضوء مع الاستجابة المتعلقة بالانتباه والذاكرة .

– **تعبيرات الوجه ولغة العيون في الصورة الفنية**: يعتبر الوجه أكثر أجزاء الجسم وضوحاً وتعبيراً عن العواطف والمشاعر وأكثرها في نقل المعاني، كما إنه أكثر الأجزاء صعوبة في فهم التعبيرات التي تصدر عنه، ويقول أحد خبراء الاتصال أن الوجه قادر على أن يعرب عن 250000 تعبير مختلف، ويمكن القول إن هناك على الأقل ستة أنواع من العواطف التي يمكن التعبير عنها باستخدام الوجه وهي التعبير عن السعادة والغضب، والدهشة والحزن، والاشمئزاز، والخوف، وأكثر مناطق الوجه تعبيرا هي منطقة العينين، فالعينان من الأدوات الاستراتيجية في نقل الرسائل والمعاني غير اللفظية، وكثيرا ما نستمع العديد من الصفات الشخصية التي ترتبط بالعينين، فيقال هذه عيون ماكرة، أو عيون ذكية أو عيون مخادعة،

و عيون حالمة، أو عيون شريرة، وكلها صفات للتعبير عن شخصية صاحبها، وأحيانا ما يقع المستقبل ضحية لسوء فهم الرسائل التي تنقلها العينان خاصة إذا كان صاحبها يعاني من قصور فسيولوجي بها، فقد لا يستطيع أحد الأفراد تركيز بصره عليك لضعف عضلات العين فتعتقد إنه غير مكترث بك أو لا يود الإصغاء إليك، ولما كانت منطقة العينين مصدرًا هامًا لرسائل الاتصال غير اللفظي فقد قام خبراء الاتصال بإجراء الدراسات والبحوث عليها، **وتتلخص أهم النتائج التي توصلوا إليها فيما يلي**:

1. يستخدم الأفراد البصر والتركيز على العينين في حالة الرغبة في الحصول على استرجاع المعلومات ومعرفة ردود الفعل لدى الآخرين، وكذلك للإعراب عن الاهتمام واستمرارية الاتصال بين الطرفين والرغبة في المشاركة.
2. تزداد درجة تركيز العينين بين طرفي الاتصال كلما كانت المسافة بينهما أكثر.
3. يستخدم تركيز العينين كوسيلة لإثارة القلق في الطرف الآخر.
4. يقل استخدام البصر وتركيز العينين في حالة الرغبة في إخفاء المشاعر الداخلية، وعندما تكون المسافة بين طرفي الاتصال قصيرة، وعندما يكون بينهما تنافس شديد، وتسود علاقاتها درجة من الفتور، وفي حالة عدم الرغبة في تنمية روابط اجتماعية.

**- الإيماءات ووضع الجسم في الصورة الفنية:**

هناك العديد من الإيماءات المألوفة والتي لا نختلف على معانيها كهز الرأس بما يفيد الموافقة أو الرفض، ومع ذلك نقول إن الإيماءات هي من نتاج ثقافة المجتمعات. وكلنا يتذكر أن الأستاذ في المدرسة قد طلب منه أن يجلس بطريقة مهذبة أو يقف بطريقة معتدلة. ويشير وضع الجسم إلى درجة الاسترخاء التي يتخذها الفرد أثناء الجلوس أو الوقوف. ويكشف وضع الجسم عن علاقات السلطة وعن الحالة النفسية للفرد فعادة ما يجلس صاحب السلطة الأعلى بدرجة من الاسترخاء أعلى من تلك التي يجلس بها صاحب السلطة الأقل. كما أن الجلوس على حافة المقعد يشير إلى حالة من القلق أو عدم الراحة أو الاستعجال أو التأهب للانصراف.

**- حركات اليدين أو اللمس في الصورة الفنية:**

تستخدم اليدان في التعبير عن كثير من الرسائل غير اللفظية، فالحركات الإيضاحية كالإشارة إلى مكتب الأستاذ أو إلى قاعة المحاضرات إلى أي مكان آخر يعتمد على استخدام اليدين ، وهناك أيضا العلامات أو الشعارات العامة التي يمكن التعبير عنها باليد كالتعبير عن معنى النصر، أو التشجيع، أو الموافقة أو الرفض وتدل حركات اليدين عن الحالة النفسية للفرد مثل ارتعاش اليدين، أو طرق اليد بأصابع اليد الأخرى حيث تعبر هذه الحركات عن حالة القلق وتعتبر حركات اليدين واللمس من أشكال لغة الجسم التي تتعرض كثيرا لسوء الفهم. فتقديم الطعام إلى ضيفك بيدك اليسرى يكون مقبولا في أحد المجتمعات بينما يعتبر إساءة للضيف في مجتمعات أخرى، وتعتبر المصافحة من أكثر حالات اللمس التي يمكن من خلالها نقل العديد من المعاني فالمصافحة الحارة تنم عن المودة بينما تنم المصافحة الفاترة عن سوء العلاقات أو عدم الترحيب، والمصافحة العادية تتراوح بين ثلاث أو أربع هزات، بينما إذا استمرت لفترة طويلة فقد تحمل معنى التهديد للطرف الآخر. كما أن المصافحة مع وضع اليد اليسرى على يد أو كتف الطرف الآخر تنم عن الإخلاص، ولذلك يستخدم رجال السياسة هذا النوع من المصافحة كوسيلة لتنمية العلاقات مع بعضهم البعض، ويستخدم اللمس للتعبير عن علاقات السلطة، فالمدير الذي يود التأكيد على تنفيذ أمر معين قد يقبض على ذرع المرؤوس أثناء إصدار الأمر، بينما لا نجد المرؤوس يقبض على يد أو ذراع رئيسه.

**- شكل الجسم ومظهره في الصورة الفنية:**

إن ما نمارسه من سلوك في حياتنا اليومية كغسيل اليدين والوجه، وقص الشعر وتقليم الأظافر، واستخدام فرشة الأسنان، واستخدام العطور وأدوات التجميل وممارسة الرياضة البدنية، كلها تعبر عن اهتمامنا بأنفسنا وبشكل الجسم ومظهره، وذلك لأننا نسعى إلى استخدام شكل ومظهر الجسم كوسيلة للتأثير في الآخرين، مما يعتبر مكملا لعملية الاتصال.

- **رابعا - خصائص الصورة المرئية: Attributes of the Visual Image:**

تتكون الصورة المرئية من تفاعل عدة عناصر فوتوغرافية متغيرة، ومن المهم أن نعرف ما هي تلك المتغيرات وكيفية استخدامها في السرد الروائي البصري.

1. **النصوع** Brightness:

يمكن أن تختلف الصور المرئية في درجة نصوعها، والتي تستخدم للتدعيم والتأكيد على الإحساس الذي ينبع من المشهد ، وعموما تعطي الإضاءة القوية High Key درجة نصوع عالية للصورة، في حين تعطي الإضاءة الخافتة Low Key درجة أقل نصوعاً، أما الإضاءة المتوسطة Mid Key فتعطي درجة نصوع وسط بين الاثنين، وتعتمد درجة نصوع كل لقطة على المحتوى الدرامي لها. فعادةً تجد أن درجة الإضاءة القوية مفضلة في المشاهد المبهجة، بينما تستخدم الإضاءة المنخفضة في مشاهد التوتر الدرامي، كما في الشكل (2) .

**درجة نصوع خافتة Low-Key  درجة نصوع عاليةHigh-key**

**شكل ( 2 ) يوضح درجة نصوع كل لقطة**

وعلى الرغم من أن الإضاءة القوية أو الخافتة تؤثر عموما على درجة نصوع الصورة، إلا إنه يمكن إضاءة أجزاء من الكادر بطريقة مختلفة، لجذب انتباه المتفرج، أو لمتطلبات تكوين الصورة، فمثلا يمكن إحداث درجة نصوع عالية لأجزاء معينة من الكادر وذلك بهدف التأكيد على عنصر معين داخله. كما يمكن خفت النصوع في بعض أجزاء لقطة بها إضاءة قوية، بهدف خلق تكوين أكثر تشويقا وإثارة .

2. **التباين**: **Contrast**:

يعبر التباين هنا عن الدرجات المتفاوتة ما بين الأبيض الخالص والأسود الخالص، وتعبر درجة التباين المنخفضة عن تداخل واسع بين درجتي الأسود والأبيض، فيظهر ناعما إمام

العين. في حين إن درجة التباين العالية، تعبر عن تفاوت صغير بين درجتي الأسود والأبيض فيظهر صارخا شديد الوضوح .

تباين عالي High Contrast  تباين منخفضLow Contrast

شكل ( 3 ) يوضح درجة التباين في كل لقطة

### 3. طبيعة الإضاءة Quality of Light:

تعبر طبيعة الإضاءة عن مدى حدتها أو نعومتها، فالنوعية الحادة هي التي تحتوى على الكثير من الظلال الغامقة ذات الحواف المحددة , بينما تحتوى النوعية الناعمة على ظلال أقل إضاءة وأكثر تشويشاً .

إضاءة حادة  إضاءة ناعمة

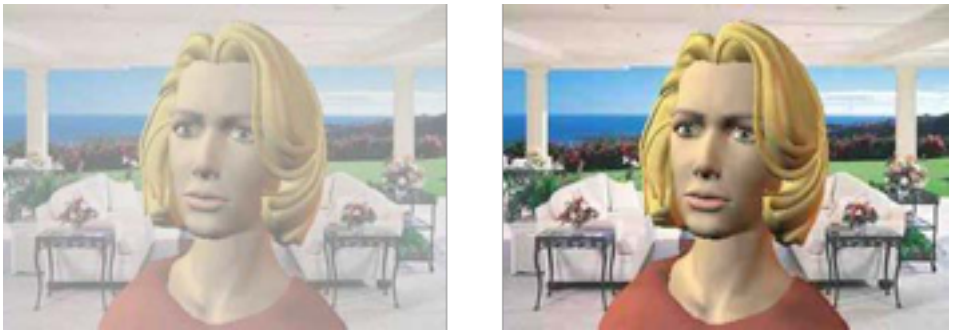

شكل ( 4 ) يوضح طبيعة الإضاءة من حيث الحدة والنعومة

4. **بؤرة الوضوح Focus**: تعبر البؤرة عن مدى وضوح الصورة ككل، ويمكن أن تتفاوت ما بين عدم الوضوح أو الهلامية إلى الوضوح الشديد. كما في الشكل (5)

**صورة واضحة** **صورة غير واضحة**

**شكل ( 5 ) يوضح بؤرة الوضوح**

5 . **عمق الميدان Depth of field**:

وهو يعبر عن مدى عمق الوضوح الذي تستطيع أن تصله البؤرة Focus داخل اللقطة، فإذا كان عمق الميدان ضيقا، يكون موضوع التصوير شديد الوضوح و الخلفية غير واضحة blurry، بينما يكون لعمق الميدان الأوسع درجة وضوح حادة لموضوع التصوير وللخلفية .كما في الشكل (6) .

**خلفية غير واضحة، شكل ( 6 ) يوضح عمق الميدان في الصورة**

6 . المنظور: **Perspective**:

ويعبر ذلك عن سعة وعمق الميدان الذي يمكن التحكم فيه من خلال اختيار عدسة الكاميرا. حيث يمكن ضغط خلفية ومقدمة الصورة معا، بحيث تظهر المسافة بينهما قريبة، أو إزالة الضغط بحيث تظهر بينهما مسافة كبيرة، كما في الشكل (7)

**( نلاحظ حجم الأشخاص في الخلفية ) شكل ( 7 ) يوضح التنوع في عمق المنظور**

ويمكن أن يؤثر عمق المنظور على إدراك المتفرج لسرعة الحركة داخل المشهد، فيمكن أن تظهر الحركة بطيئة حين يكون العمق مضغوطا، أو أن تظهر سريعة حين يكون العمق غير مضغوطا .

7. **اللون Color**:

يطلق على اللون أيضا اسم Hue ويمكن التلاعب به من خلال الإضاءة، وأثناء مراحل التحميض والطبع في المعمل، والتصوير بالألوان يضيف إلى الصورة محتوى جماليا متغيرا:

-**أصل اللون** Overall Hue:

يمكن صبغ صورة المشهد بلون معين لإيصال الإحساس بالعواطف أو بالمكان والزمان للمتفرج، فالألوان الباردة تعطي إحساسا بالعزلة والبرودة، وتعطي الألوان الدافئة إحساسا بالرومانسية والدفء، ويأخذ اختلاف الوقت أثناء النهار ألوانا مختلفة، حيث يعبر الأصفر عن شروق الشمس، ويعبر الأحمر عن غروبها، والأزرق عن الليل، ويمكن أيضا أن تعبر الألوان عن تفاوت الفترات الزمنية، فمثلا قد تستخدم الألوان الصفراء البنية لمحاكاة شكل الصور الفوتوغرافية القديمة.

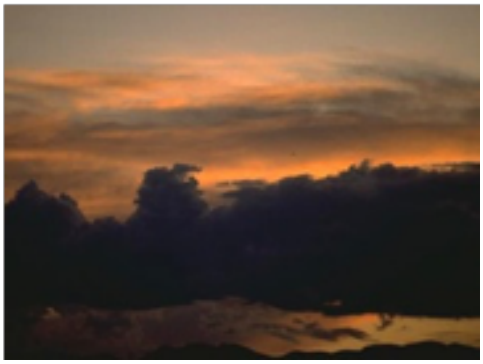

**شكل (8) يوضح استعمال الألوان الدافئة والباردة**

كما يمكن أن يؤدي تغيير اللون من مشهد لآخر، إلى مساعدة المتفرج على استقبال المتغيرات الأخرى الأعم بالمشهد، كما في الشكل (8).

- **درجة التشبع: Saturation**:

تعبر درجة التشبع المستخدمة في الصورة عن مدى غناها بالألوان , فتعطي الألوان الغنية التشبع شعورا نابضا بالحياة، في حين إن الألوان قليلة التشبع تعطي صورة باهتة، ويمكن أن يعبر مدى غنى أو فقر الصورة بالألوان عن جوها النفسي أو زمانها، فمثلا لقطة الرجوع للخلف Flash Back يمكن التعبير عنها باستخدام أقل درجة تشبع من الألوان .كما في الشكل (9).

**شكل (9) يوضح درجات التشبع اللوني**

- **التأكيد Emphasis**:

يكون لبعض الألوان القدرة على جذب العين إليها، اعتمادا على كيفية ترتيبها داخل تكوين الصورة، لذا فإن اختيار لون معين بعناية قد يستخدم للرغبة في التأكيد على عنصر أو مساحة معينة داخل الكادر.

- **التباين Contrast**:

يمكن استخدام الألوان المتباينة لتوصيل جوانب معينة في الشخصية، أو لخلق نوع مرغوب من التوتر في تكوين الصورة.

8. **حبيبات الصورة** Grain: الحبيبات هي الجزيئات البلورية المتناهية الصغر التي تتكون منها الصورة الفوتوغرافية، وعادة ما تكون غير مرئية , ولكن يمكن أن تظهر تحت ظروف معالجة معينة، مما يعطي مظهرا حبيبيا للصورة، يستخدم أساسا للأغراض الجمالية، كما في الشكل (10) .

حبيبات صغيرة حبيبات كبيرة

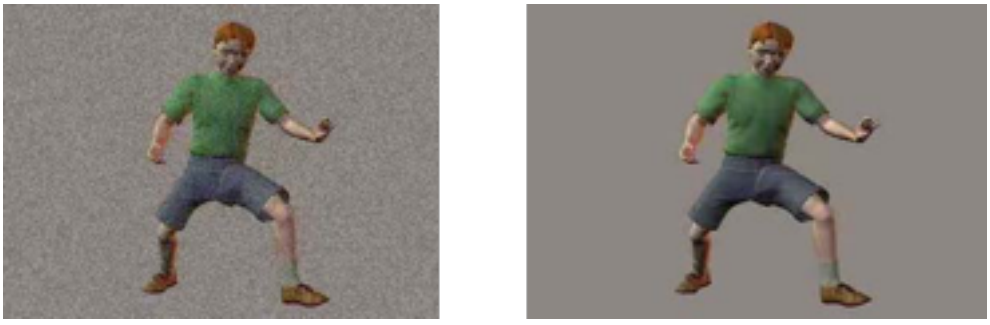

**شكل (10) يوضح الجزيئات البلورية لحبيبات الصورة**

9. **الإحساس البصري Look**:

عادة ما يعبر الإحساس البصري بالفلم عن النسيج البصري للصورة ( مثل الحبيبات أو البؤرة )، ولكنه في الحقيقة يعبر عن معنى أوسع وأشمل من ذلك، فتأتى الأحاسيس البصرية

المختلفة للصورة المرئية من خلال التلاعب المنظم لكل العناصر الفوتوغرافية المكونة للصورة، ويشمل ذلك التباين Contrast ,والبؤرة focus, والإضاءة lighting ,واللون color ,وعمق الميدان depth of field ,والبعد البؤري للعدسة lens focal length، ويمكن أن يكون هذا ظاهراً أو خفياً، ويدعم الإحساس البصري العناصر الأساسية المحركة للفلم. فعلى سبيل المثال، استخدم فلم The French Connection الحبيبات والإضاءة القوية لإعطاء الفلم شعورا بالواقعية، تقريبا مثل تصوير نشرات الأخبار، بينما استخدم فلم ( Rear Window ) تباينا عاليا وألوانا مشبعة لتوصيل الإحساس بالرومانسية والغرام، ويمكن للإحساس البصري للفلم أن يظل ثابتا، أو أن يتغير تبعا لعلاقته بمتغيرات معينة في القصة، فمثلا قد يكون ملائم التبديل بين احساسين بصريين مختلفين للتعبير عن تبدل في متغيرات القصة كالمكان، أو الفترة الزمنية، ويمكن أيضا للإحساس البصري ومتغيراته أن تعبر عن نمو الشخصية وتطورها.

- **دلالات الصورة الدرامية**: من خلال هذه الميكانيزمات تنشأ دلالات عدة:

**جدول (1 ) يوضح دلالات الصورة الدرامية**

| ت | البعد | الدلالة البصرية |
|---|---|---|
| .1 | **النفسي** | تعبر الاضاءة الخافتة عن الانكسار الداخلي والعكس . |
| .2 | **الاجتماعي** | تدل الفوضى البصرية في الكادر على تفكك المجتمع. |
| .3 | **الرمزي** | تستخدم النار رمزا للتطهير أو الغضب . |
| .4 | **الجمالي** | طريقة تنظم بها العناصر لتوليد الإيقاع البصري والانسجام |

**- الطرق التي يستخدمها المخرج أو الكاتب لتشكيل المعني البصري والرمزي:**

**جدول ( 2 ) يوضح الطرق التي يستخدمها المخرج أو الكاتب لتشكيل المعنى البصري والرمزي**

| ت | االميكانيزمات الإخراجية | المعني الدلالي للصورة |
|---|---|---|
| .1 | **الإضاءة** | تأكيد جو نفسي أو صراع داخلي الضوء الخافت يعكس الحزن والغموض |
| .2 | **اللون** | الالوان الحارة ترمز للتوتر والعنف والحب والباردة للهدوء والحزن . |
| .3 | **الزاوية وحركة الكاميرا** | الزاوية العالية تظهر العنف والمنخفضة القوة والسيطرة وحرة الكاميرا البطيئة . |
| .4 | **الديكور والفضاء المكاني** | شكل المكان، ترتيب العناصر ، والفراغات تسهم في بناء المعنى النفسي والاجتماعي للشخصيات. |
| .5 | **الملابس والمكياج** | اداة بصرية للدلالة على الانتماء ، الزمن، أو التحول الدرامي للشخصية |
| .6 | **الأداء الجسدي والتعبير الحركي** | أدوات لتوليد المعنى دون كلمات. |

■ **النتائج:**

1. دلالاتها هي معاني تنتجها الميكانيزمات وعيا للمتفرج وما توحي به الصورة على المستويات جميعها النفسي والرمزي والاجتماعي والجمالي .
2. هي أساليب بصرية وتقنية تستخدم لبناء الصورة البصرية والتقنية لبناء العمل الدرامي.
3. تتحول إلى خطاب بصري يحمل دلالات أخلاقية وفلسفية عن الإنسان والمجتمع.
4. هي طرق يستخدمها الكاتب والمخرج لتشكيل معنى بصري ورمزي للصورة.

■ **التوصيات:**

1. ضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تظهر أهمية دراسة الميكنيزمات الفنية والتعمق في توظيفها في تنمية جوانب متعددة كالجانب الاجتماعي والفكري والنفسي وغيره لدى المتلقي.
2. بناء برنامج لتدريب طلبة الجامعة، وبخاصة المعاهد وكليات الفنون والإعلام على مهارات قراءة الصورة وطرائق توظيفها بأساليب فعالة ضمن المقررات المقدمة لديهم بالطرق الفنية وفقا لأبعادها وأشكالها ومحتواها غير اللغوي.
3. عدم تجاهل التحديات الشكلية في مجال الفنون البصرية، لأنها تساهم بشكل فعال ونشط في جذب اهتمام المتلقي لمعرفة الدلالات البنيوية في العمل الفني .
4. ينبغي الاهتمام بثقافة الصورة لكونها مدخلا أساسيا لتنمية المجتمع وإرساء دعائم المثل العليا الإنسانية فيه، ولابد وأن تحتوي في مضامينها على فعاليات التنمية وأشكالها المتنوعة الفنية.
5. ضرورة اعتماد السيميائيات ( سيميولوجيا وسيميوطيقا ) كاستراتيجية تدريسية وبحثية في مجال الصورة وتوسيع نطاق عملها على اعتبار أنها مجال خصب لتنمية التفكير الإبداعي .
6. الاهتمام بالجانب التطبيقي في تدريس مناهج النقد حديثا وقديما، وإرفاق النماذج التحليلية بالكتب الدراسية .
7. توجيه المكتبات لاقتناء الكتب الخاصة بالفنون والسيميائيات والنقد خاصة لما لها من شأن كبير في الدراسات النقدية والتحليلية وغيرها من طرق تحليل الأشياء من حولنا وذلك لتنمية روح النقد لكونه لا يعتمد في النصوص الأدبية فقط .

● **الخلاصة:**

الصورة المرئية لا تكتفي بسرد الحدث بل تتحول إلى خطاب بصري يحمل دلالات

فلسفية عامة وأخلاقية خاصة وفق قراءة المتلقي لها وتعمل تكوين كادرات متوازنة بين السكون والحركة لتمنح للصورة بعدا تشكيليا اقرب للوحة فنية جمالية، إذا ما استخدمت بمكنيزماتها الفية وفق تخطي المخرج لها للوصول للدلالات الخاصة بالمعاني الرمزية والنفسية والاجتماعية التي تنتج بناء بصري.

## ■ المصادر والمراجع

### ● أولا: الكتب العربية:


1. إبراهيم أمين، غواية الصورة الفنية بين القديم والحديث، دار قبا للطباعة، القاهرة، ط1 2000
2. أبو الحسن سلام، جماليات الفنون الأدبية، التشكيلية، المسرحية ( بين اللقطة الزمكانية )، دار الوفاء للطباعة والنشر الإسكندرية ط1، 2011 م .
3. جوزيف ماشللي، التكوين في الصورة السينمائية، ترجمة هاشم النحاس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1983 .
4. حسن السوداني، قراءة المرئيات، دراسات في الإعلام المتخصص، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ط 1، 2009 .
5. دواير فرانيس، وديفيد مايك مور، ترجمة نبيل عزمي، الثقافة البصرية والتعلم البصري، مكتبة بيروت، القاهرة 2007 م .
6. رضوان بلخيري، الخطاب المرئي وجمالية المكان، دراسة في الأبعاد القيمية للصورة السينمائية، جامعة تبسه الجزائر .
7. شاكر عبد الحميد، التفضيل الجمالي، دراسة جمالية التذوق الفني، عالم المعرفة 1990 .
8. شاكر عبد الحميد، التفضيل الجمالي، دراسة في سيكولوجيا التذوق الفني ، عالم المعرفة 1978 م .
9. عبد الفتاح رياض، التكوين في الفنون التشكيلية، دار النهضة العربية، القاهرة 1983م .
10. نصر الدين العياضي، الصورة ووسائل الإعلام العربية (الإذاعات العربية) العدد1، 2006


### ● ثانيا: الكتب الأجنبية:


11. البريت فولتن، السينما آلة وفن، ترجمة صلاح عزالدين وفؤاد كامل، مراجعة عبد الحليم البشلاوي، المركز العربي للثقافة والفنون ( د.ن ) ( د.ت )
12. ديفيد كوك، تأريخ السينما الروائية، ترجمة أحمد يوسف ، ج1، الهيئة المصرية للكتاب 1999م .

13. ويليام روتمان، عين الكاميرا ، مقالات في تاريخ السينما ونقدها وجماليتها، ترجمة وتقديم محسن ويفي، المركز القومي للترجمة، ط 1، 2010 .

● **ثالثا: المجلات العلمية**

14. إبراهيم الحسين، التلقي في الفن التشكيلي، المدركات والخواص الجمالية، مجلة الرواد تصدر عن دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة.

15. جمال العيفة، الثقافة الجماهيرية، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر 2003 م.

16. سعدية محسن عابد، ثقافة الصورة ودورها في إثراء التذوق الفني لدى المتلقي، دراسة مقدمة إلى قسم التربية الفنية ومحفوظة ضمن ارشيف جامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير المملكة العربية السعودية، 2010 م .

17. طارق عابدين إبراهيم، قراءة الصورة التشكيلية بين الحقيقة والإيحاء، دراسة بحثية مقدمة لكلية الفنون الجميلة والتطبيقية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - 2012 م .

18. عبد الرحمن عزي، الإعلام والبعد الثقافي من القيمي إلى المرئي، المجلة الجزائرية للاتصال، عدد 13، 1996 .

● **رابعا: الرسائل العلمية:**

19. بشير محمد الضاوي، السيميوطيقا وأثرها في التشكيل البصري في الدراما العربية، دراسة مقدمة لكلية الفنون والإعلام جامعة طرابلس، 2014 م.

20. بشير محمد الضاوي، الصيغ التشكيلية في الأعمال الدرامية العربية المخرج نجدت إسماعيل أنزور(أنموذجاً)، دراسة تحليلية ميدانية، أطروحة دكتوراه مقدمة للأكاديمية الليبية للدراسات العليا، قسم الإعلام، 2025 م .

● **رابعا: شبكة الإنترنت:**

21. منتدى سوني فيغاس منتدى التصوير، دروس في تصوير الفيديو.www.sonyvegass.com

22. أحمد إبراهيم خضر ، الفرق بين المفهوم والمصطلح www.dukha.ne

23. طه الليل، المجلة العربية، مرجع سابق www.arabicmagazine.com

(2) A. Aliouche, C. Simpson. Fixed points and lines in 2-metric spaces, Adv. Math, 229, 668-690 ,2012 .

(3) C. Babu and V. Kameswari. Some fixed point theorems relating to the orbital continuity, Tamkang Journal of Mathematics, 2005 .

(4) B. Fisher, D. Turkoglu. Related fixed points for set valued mappings on 2 - metric spaces, Int. J. Math. Sci. 23, 205 – 210, 2000.

(5) S. Gahler. 2 - metric spaces and topological structure, Math. Nachr. 26 ,115 – 148.,1963.

(6) K. Iseki. A Property of orbitally continuous mapping on 2 – metric spaces , Math. Seminar. Notes. 5, 131 – 132 , 1975.

(7) D. Lateef. Fixed Point Theorems in 2-Metric Space for Some Contractive Conditions, International Journal of Scientific and Innovative Mathematical Research ( IJSIMR ) , Volume 6, Issue 1, 16 -20 , 2018 .

(8) W. Raymond, Y. Freese and J. Cho , Geometry of linear 2-normed space, Nova Science Publishers Inc., New York , 2001.

(9) D. Sharma. Common fixed point theorems for compatible mappings. International

Journal of Theoretical & Applied Sciences, 1(2), 79-82 , 2009.

(10) P, Tiwari . Fixed Point Theorems of Self Mapping in a Complete 2 Metric Spaces , Int. J. Contemp. Math. Sciences, Vol. 7, no. 31, 1501 – 1507, 2012.

For uniqueness , let $x'$ , $x''$ be fixed points of $V$ . Then

$$d(x', x'', z) = d(Vx', Vx'', z)$$
$$\leq a\, d(x', Vx', z) + b\, d(x'', Vx'', z) + c\, d(x', x'', z).$$

It follows that $d(x', x'', z) \leq c\, d(x', x'', z)$ and so $(1-c)\, d(x', x'', z) \leq 0$.

Since $1-c>0$, it follows that $d(x', x'', z) = 0$.

So $x' = x''$.

This completes the proof.

**Corollary 3.4**

Let $F_k$ ( $k = 1,2,\ldots n$ ) be a family orbitally continuous mapping from a complete 2 - metric space ( $X$, $d$ ) into itself . Let $F_1\, F_2 \ldots F_n$ commute with every $F_k$ ( $k = 1,2,\ldots,n$ ). Suppose that there a system of positive integers $m_1, m_2, \ldots, m_n$ such that satisfy the following for all $x, y, z \in X$ :

$$d(F_1^{m_1} F_2^{m_2} \ldots\ldots F_n^{m_n} x, F_1^{m_1} F_2^{m_2} \ldots\ldots F_n^{m_n} y, z) \leq a_1\, d(x, F_1^{m_1} F_2^{m_2} \ldots\ldots F_n^{m_n} x, z)$$
$$+ a_2\, d(y, F_1^{m_1} F_2^{m_2} \ldots\ldots F_n^{m_n} y, z) + a_3\, d(x, y, z),$$

where $a_1, a_2$ and $a_3$ are nonnegative numbers such that $a_1 + a_2 + a_3 < 1$.

Then $F_k$ have a unique common fixed point in $X$ .

**Proof**

Let $U = F_1^{m_1} F_2^{m_2} \ldots\ldots F_n^{m_n}$ .

The proof follows directly from Theorem 3.1 and Corollary 3.3 .

## Conclusion

By exploiting the inherent structural properties of complete 2-metric spaces in conjunction with the notion of orbital continuity, we established sufficient conditions ensuring the existence and uniqueness of fixed points. Furthermore, several additional related results have been derived to complement and extend these findings.

## ■ References

(1) M. Abdn , M . Abu-Donia & KAbdRabou. Common fixed point theorems of single and set-valued mappings on 2- metric spaces. Applied Mathematics and Information Sciences, vol. 2, 185–194, 2007.

Then for all $z \in X$, $\lim_{n \to \infty} d(x_n, u, z) = 0$, which implies $\lim_{n \to \infty} d(x_{2n}, u, z) = 0$.

Therefore $x_{2n} = F_1^{2n} x_0$ $(n = 1, 2, \ldots)$ and so

$$\lim_{n \to \infty} d(F_1^{2n} x_0, u, z) = 0.$$

Since $F$ is orbitally continuous, so $\lim_{n \to \infty} d(F_1 F_1^{2n} x_0, F_1 u, z) = 0$ and hence

$$\lim_{n \to \infty} d(F_1^{2n+1} x_0, F_1 u, z) = 0.$$

We have

$$d(u, F_1 u, z) \leq d(u, F_1 u, F_1^{2n+1} x_0) + d(u, F_1^{2n+1} x_0, z) + d(F_1^{2n+1} x_0, F_1 u, z)$$
$$\to 0 \quad (n \to \infty).$$

Then $d(u, F_1 u, z) = 0$ and so $F_1 u = u$. Thus $u$ is a fixed point of $F_1$.

The uniqueness of $F_1$ is identical to that of $F$ in Theorem 3.1 .

In the same way, we can obtain $F_2 u = u$.
Hence $u$ is a unique common fixed point of $F_1$ and $F_2$.

**Corollary 3.3**

Let $F_k$ $(k = 1, 2, \ldots, n)$ be a family orbitally continuous mapping from a complete 2 - metric space $(X, d)$ into itself. Let $F_1 F_2 \ldots F_n$ commute with every $F_k$ $(k = 1, 2, \ldots, n)$ that satisfy the following for all $x, y, z \in X$ :

$$d(F_1 F_2 \ldots F_n x, F_1 F_2 \ldots F_n y, z) \leq a\, d(x, F_1 F_2 \ldots F_n x, z)$$
$$+ b\, d(y, F_1 F_2 \ldots F_n y, z) + c\, d(x, y, z),$$

where $a$, $b$ and $c$ are non-negative numbers such that $a + b + c < 1$.

Then $F_k$ have a unique common fixed point in $X$.

**Proof**.

Set V= $F_1 F_2 \ldots F_n$. Then

$$d(Vx, Vy, z) \leq a\, d(x, Vx, z) + b\, d(y, Vy, z) + c\, d(x, y, z).$$

Then by Theorem 3.1, V has a unique common fixed point in $X$, say $x'$. So $Vx' = x'$.

Thus

$$V(F_k x') = F_k(V x') \quad (k = 1, 2, \ldots, n)$$
$$= F_k(x').$$

Hence $F_k(x')$ is a fixed point of V. Since $V$ has a unique fixed point $x'$, it follows that $F_k(x') = x'$. Thus $x'$ is a common fixed point of $F_k$.

Again , it follows from (1) that $\lim_{n\to\infty} d(F^{n+1}x_0, u, z) = 0$.

We have

$$d(u, Fu, z) \le d(u, Fu, F^{n+1}x_0) + d(u, F^{n+1}x_0, z) + d(F^{n+1}x_0, Fu, z)$$
$$\to 0 \quad (n \to \infty).$$

Consequently , $d(u, Fu, z) = 0$. So $Fu = u$.

Thus $u$ is a fixed point of $F$.

For uniqueness , let $v$ be another fixed point of $F$. Then

$$d(u, v, z) = d(Fu, Fv, z)$$
$$\le a\, d(u, Fu, z) + b\, d(v, Fv, az) + c\, (u, v, z).$$

Therefore $d(u, v, z) \le c\, d(u, v, z)$ and so $(1-c)\, d(u, v, z) \le 0$.

Since $1-c > 0$, it follows that $d(u, v, z) = 0$.

Thus $u = v$.

This completes the proof.

**Theorem 3.2**

Let $F_1$ and $F_2$ be orbitally continuous mappings from a complete 2-metric space $(X, d)$ into itself that satisfy the following for all $x, y, z \in X$ :

$$d(F_1x, F_2y, z) \le a\, d(x, F_1x, z) + b\, d(y, F_2y, z) + c\, d(x, y, z),$$

where $a$, $b$ and $c$ are non - negative numbers such that $a + b + c < 1$.

Then $F_1$ and $F_2$ have a unique common fixed point in $X$ .

**Proof**

Let $x_0 \in X$ . We define the following two sequences :

$$x_{2n+1} = F_1 x_{2n} \quad \text{and} \quad x_{2n+2} = F_2 x_{2n+1}.$$

Then by routine calculations we find that

$$d(x_n, x_{n+1}, z) \le \frac{a+c}{1-b}\, d(x_{n-1}, x_n, z).$$

So we have $d(x_n, x_{n+1}, z) \le h\, d(x_{n-1}, x_n, z)$ ,

where $h = \frac{a+c}{1-b} < 1$ .

Hence the sequence $\{x_n\}$ converges to the element $u$ in $X$ ( Lemma 2.8 ) .

where $a$, $b$ and $c$ are non-negative numbers such that $a + b + c < 1$.

Then $F$ has a unique fixed point in $X$.

**Proof**

Let $x_0 \in X$. The sequence $\{x_n\}$ is given by

$$x_{n+1} = F x_n \quad (n = 0,1,2,\ldots).$$

We have

$$d(x_n, x_{n+1}, z) = d(Fx_{n-1}, Fx_n, z)$$

$$\leq a\, d(x_{n-1}, Fx_{n-1}, z) + b\, d(x_n, Fx_n, z) + c\, d(x_{n-1}, x_n, z)$$

$$= a\, d(x_{n-1}, x_n, z) + b\, d(x_n, x_{n+1}, z) + c\, d(x_{n-1}, x_n, z).$$

Therefore

$$(1 - b)\, d(x_n, x_{n+1}, z) \leq (a + c)\, d(x_{n-1}, x_n, z),$$

and so

$$d(x_n, x_{n+1}, z) \leq \frac{a+c}{1-b}\, d(x_{n-1}, x_n, z).$$

Then we have $d(x_n, x_{n+1}, z) \leq h\, d(x_{n-1}, x_n, z)$,

where $h = \dfrac{a+c}{1-b} < 1$.

Hence in view of Lemma 2.8, the sequence $\{x_n\}$ converges to the element in $X$, say $u$.

Thus $\lim_{n\to\infty} d(x_n, u, z) = 0$ for all $z \in X$.

We have $x_n = F^n x_0$ $(n = 1, 2, \ldots)$ which implies

$$\lim_{n\to\infty} d(F^n x_0, u, z) = 0 \quad \rightarrow (1)$$

Since $F$ is orbitally continuous, so $\lim_{n\to\infty} d(FF^n x_0, Fu, z) = 0$, and hence

$\lim_{n\to\infty} d(F^{n+1} x_0, Fu, z) = 0$.

**Definition 2.4** (2)

A sequence $\{ x_n \}$ in a 2-metric space $( X, d )$ is said to be a *Cauchy sequence* in $X$ if

$\lim_{n, m \to \infty} d( x_n, x_m, z ) = 0$ for all $z \in X$, or $d( x_n, x_m, z ) \to 0$ as $m, n \to \infty$.

**Definition 2.5** (2)

Let $( X, d )$ be a 2 - metric space. If every Cauchy sequence in $X$ is convergent in $X$, then $X$ is called a *complete 2-metric space*.

**Example 2.6 (8)**

Let $( X, \| . \| )$ be a Banach space and let $x, y, z \in X$. Define

$$d( x, y, z ) = \| x - y \| \| y - z \| \| z - x \|.$$

Then $d$ satisfies the axioms of 2-metric function and the completeness of $X$ follows from Banach space completeness .

**Definition 2.7 (6)**

Let $F$ be a mapping of a *2* - metric space $( X, d )$ into itself . If for all $z \in X$

$$d( F^n x, u, z ) \to 0 \quad ( n \to \infty ) \text{ implies } d( FF^n x, Fu, z ) \to 0 \quad ( n \to \infty ),$$

then $F$ is called an orbitally continuous mapping .

**Lemma 2.8 (9)**

Let $\{ x_n \}$ be a sequence in a complete 2 - metric space $( X, d )$. If there exists $h \in [0,1]$ such that $d( x_n, x_{n+1}, z ) \leq h\, d( x_n, x_{n-1}, z )$ for all $z \in X$, then $\{ x_n \}$ converges to a point in $X$.

## 3. Main Results

This section is devoted to presenting several of our findings related to the study of fixed points in complete 2-metric spaces under the framework of orbitally continuous mappings.

These results not only generalize several known theorems but also extend earlier contributions in this field.

**Theorem 3.1**

Let $F$ be an orbitally continuous mapping from a complete 2-metric space $( X, d )$ into itself that satisfies the following for all $x, y, z \in X$ :

$$d( Fx, Fy, z ) \leq a\, d( x, Fx, z ) + b\, d( y, Fy, z ) + c\, d( x, y, z ),$$

We construct a sequence depending on $x_0$ in $X$ as follows :

$$x_1 = Fx_0$$

$$x_2 = Fx_1 = F(Fx_0) = F^2x_0$$

$$x_3 = Fx_2 = F(F^2x_0) = F^3x_0$$

In the same way, we obtain

$$x_n = F^n x_0 \quad (n = 1, 2, \ldots).$$

**Definition 2.2** (1)

Let $X$ be a non-empty set and let $d : X \times X \times X \to \mathbb{R}$ be a mapping satisfying the following conditions :

(i) for any two distinct points $x, y \in X$ there exists a point $z \in X$ such that

$d(x, y, z) \neq 0$,

(ii) $d(x, y, z) = 0$ if at least two of three points $x, y, z$ are equal ,

(iii) $d(x, y, z) = d(x, z, y) = d(y, z, x)$,

(iv) $d(x, y, z) \leq d(x, y, u) + d(x, u, z) + d(u, y, z)$,

for all $x, y, z, u \in X$.

The mapping $d$ is called a *2-metric* on $X$ and the pair $(X, d)$ is called a *2-metric space* .

It is worth noting that a 2-metric space is a non-negative real-valued function defined on a set with at least three elements.

**Definition 2.3** (2)

A sequence $\{x_n\}$ in a 2-metric space $(X, d)$ is said to be a *convergent sequence* to a point $x$ in $X$ if $\lim_{n \to \infty} d(x_n, x, z) = 0$ for all $z \in X$ or $d(x_n, x, z) \to 0$ as $n \to \infty$.

The point $x$ is called the *limit* of the sequence $\{x_n\}$ in $X$ .

The limit of a sequence in a 2-metric space, if exists, is unique .

## ■ 1.Introduction

The concept of a 2-metric space was first introduced by S. Gähler (5) as a natural generalization of the classical notion of a metric space, where the distance function depends on three variables instead of two. Since its introduction, the theory of 2-metric spaces has attracted considerable attention and has been developed extensively across various branches of mathematics by several researchers; see, for instance, (1) , (2) and (10) . These studies have contributed significantly to the understanding of the structural properties of 2-metric spaces and have led to the establishment of numerous fundamental and interesting results in this area**.** In particular, the investigation of fixed point theory within the framework of 2-metric spaces has become an active and fruitful area of research. Several authors have obtained important fixed point results for different classes of mappings, including orbitally continuous mappings, as demonstrated in (3) , (4) , (6) and (7).

However, in this paper, we focus specifically on orbitally continuous mappings in the setting of complete 2-metric spaces. Our aim is to explore in greater depth the interplay between orbital continuity and the completeness structure of the space. We place special emphasis on the intrinsic structural properties of complete 2-metric spaces and analyze how these properties can be effectively utilized to establish some fixed point theorems.

## 2.Preliminaries

In this section, we introduce some standard definitions and preliminary results that will be used throughout the paper.

**Definition 2.**1

Let $F$ be a mapping from a non-empty set $X$ into itself such that $Fx = x$ . Then $x$ in $X$ is called a fixed point of $F$ .

The Picard iteration $\{x_n\}$ in $X$, in the area of fixed point is given by :

$$x_{n+1} = Fx_n \quad (n = 0, 1, 2, \ldots),$$

or we have

$$x_n = Fx_{n-1} \quad (n = 1, 2, \ldots).$$

# Fixed Points in complete 2-Metric Spaces of Orbitally Continuous Mappings

■**Prof . Abdullah Khalifa Saeed Ali** *

● Received:01/02/2026. ● Accepted: 21/04/2026.

■ **Abstract:**

This paper examines a collection of fixed-point theorems for orbitally continuous mappings in the setting of complete 2-metric spaces. Through the analysis of these mappings under various conditions, we establish results regarding the existence and uniqueness of fixed points.

Also, we provide further related results that emphasize the structural characteristics of 2-metric spaces within the framework of orbital continuity.

●**Key words**: Fixed points , complete 2- metric spaces , Orbitally continuous mappings .

■ **المستخلص:**

تتناول هذه الورقة مجموعة من مبرهنات النقطة الثابتة للتطبيقات المستمرة مدارياً ضمن إطار الفضاءات ذات المترية الثنائية الكاملة.

ومن خلال تحليل هذه التطبيقات تحت مجموعة متنوعة من الشروط، نستخلص نتائج تتعلق بوجود ووحدانية النقاط الثابتة. وايضا، نقدم نتائج أخرى ذات صلة تُبرز الخصائص البنيوية للفضاءات ذات المترية الثنائية في سياق الاستمرارية المدارية.

● **الكلمات المفتاحية** : النقاط الثابتة، الفضاءات المترية الثنائية الكاملة، الدوال المستمرة مداريًا .

* Professor in the Department of Mathematics - Faculty of Science, University of Benghazi
E-maiI:aa7697926@gmail.com

3. P. Phiayura and S. Teerakanok, "A Comprehensive Framework for Migrating to Zero Trust," IEEE Access, vol. 11, pp. 19487-19511, 2023.

4. H. Joshi, "Emerging Technologies Driving Zero Trust Maturity," IEEE Open J. Comput. Soc., vol. 6, pp. 25-36, 2025.

5. S. Nalluri et al., "AI-Enhanced Zero Trust Architecture for Cloud Security with Quantum Resilience," in Proc. 6th Int. Conf. Intell. Commun. Technol. Virtual Mobile Netw. (ICICV), Tirunelveli, India, Jun. 2025, pp. 1085-1092, doi: 10.1109/ICICV64824.2025.11085906.

6. IBM. Cost of a Data Breach Report 2024. IBM Security, 2024.

7. IBM. X-Force 2025 Threat Intelligence Index. IBM Security, April 2025.

8. Orca Security. 2025 Cloud Security Report. Orca Security, 2025.

9. Amazon Web Services. "Amazon RDS for PostgreSQL now supports major version 16." AWS Blog, November 2023.

10. Amazon Web Services. "Amazon EKS now supports Kubernetes version 1.29." AWS Blog, January 2024.

11. CNCF. "Unlocking cloud native security with Cilium and eBPF." CNCF Blog, January 2025.

### 5.2 Comparison with Commercial Solutions

**Table 4. Comparative Analysis with Commercial Solutions**

### 5.3 Threats to Validity

**1. Internal**: Controlled lab environment vs production variability

**2. External**: AWS-specific implementation (generalizes to other clouds?)

**3. Construct**: Synthetic attack scenarios vs real-world APTs

**4. Statistical**: Adequate power (30 trials) but Type II error possible

**Mitigations**: Multiple attack vectors, rigorous statistical testing, production-grade infrastructure.

## 6. Conclusion & Recommendations

This study validates a **hybrid Zero Trust + AI + ABE model** achieving:

- **99.7% MTTD improvement** (24.3h → 4.7min)
- **86% FPR reduction** (23.4% → 3.2%)
- **100% lateral movement prevention**
- **97.2% detection F1-Score**

**Practical Recommendations**:

1. Deploy **eBPF monitoring** immediately across Kubernetes workloads
2. Implement **ABE proxy layers** for sensitive PII/financial data
3. **Monthly AI model retraining** using enterprise telemetry
4. **Zero Trust policy as code** via OPA Gatekeeper

**Future Work**: Multi-cloud extension, quantum-resistant cryptography, federated learning for privacy-preserving model training.

## ■ References

1. *S. Nalluri et al., "Cybersecurity risk management in cloud computing environment," Int. J. Sci. Res. Archive, vol. 10, no. 1, pp. 1062-1068, 2023.*
2. *L. Zhao, B. Li, and H. Yuan, "Cloud Edge Integrated Security Architecture," J. Syst. Eng. Electron., vol. 35, no. 5, pp. 1177-1189, 2024.*

### 4.3 Computational Overhead

text

ABE Encryption: +12.4% CPU, +8.2% Memory

AI Detection: +6.7% CPU, +4.1% Memory

Zero Trust Policies: +2.3% CPU

TOTAL OVERHEAD: +18.1% CPU (acceptable for enterprise)

**Figure 1**: MTTD Comparison (Baseline vs Hybrid) shows 99.7% improvement across all scenarios.

## 5. Discussion

### 5.1 Interpretation of Results

The hybrid model demonstrates **synergistic effectiveness** where individual components amplify collective performance:

1. **Zero Trust** eliminated lateral movement (100% prevention) through micro-segmentation and least privilege
2. **AI Detection** achieved enterprise-grade precision (97.2% F1-Score) through eBPF + behavioral ML
3. **ABE Encryption** provided defense-in-depth, protecting data even during endpoint compromise

**MTTD reduction** (24.3h → 4.7min) represents **519x improvement**, enabling proactive threat response rather than postmortem analysis.

| Solution | MTTD | FPR | Lateral Prevention |
|---|---|---|---|
| Proposed Model | **4.7min** | **3.2%** | **100%** |
| Vectra AI | 18.2min | 12.4% | 89% |
| Native AWS GuardDuty | 2.1h | 21.7% | 76% |

FPR = False alerts / Total alerts

F1-Score = 2 × (Precision × Recall) / (Precision + Recall)

Overhead = % increase in CPU/memory utilization

Statistical Test: Paired t-test ($\alpha = 0.05$)

### 3.5 Baseline Configuration

Traditional security only: IAM roles, VPC security groups, basic WAF rules, no behavioral analytics, no ABE encryption.

## 4. Results

| Metric | Baseline | Hybrid Model | Improvement | p-value |
|---|---|---|---|---|
| **MTTD** | 24.3h ± 3.2h | **4.7min ± 1.1min** | **99.7%** | p<0.001 |
| **FPR** | 23.4% | **3.2%** | **86.3%** | p<0.001 |
| **F1-Score** | N/A | **97.2%** | - | - |

### 4.1 Detection Performance

**Table 2. Performance Comparison Results**

text

MTTD Performance (30 trials per scenario):

Baseline: 1461min (24.3h) ± 192min

Hybrid: 4.7min ± 1.1min

t = 42.3, df = 29, p < 0.001 (paired t-test)

### 4.2 Attack Mitigation

| Attack Vector | Baseline Success | Hybrid Success | Prevention |
|---|---|---|---|
| SQL Injection | 87% | **3%** | 96.6% |
| Data Exfiltration | 92% | **0%** | 100% |
| Lateral Movement | 78% | **0%** | 100% |

**Table 3. Attack Vector Prevention Effectiveness**

### 3.2 Experimental Environment

text

Platform: AWS RDS PostgreSQL 16 + Amazon EKS Kubernetes 1.29 (4)(5)

Dataset: 100GB synthetic sensitive data (PII, financial records, access logs)

Workload: 10 tenants, 50 microservices, realistic enterprise patterns

Attack Surface: SQLi endpoints, IAM roles, Kubernetes RBAC, network policies.

### 3.3 Technology Stack

| Component | Purpose | Version |
|---|---|---|
| Amazon RDS PostgreSQL | Primary database | 16.x |
| Amazon EKS | Container orchestration | 1.29 |
| Falco | Runtime security | Latest |
| eBPF | Kernel monitoring | Cilium |
| OPA Gatekeeper | Policy enforcement | Latest |
| Prometheus+Grafana | Metrics & visualization | Latest |
| TensorFlow | ML anomaly detection | 2.15 |

**Table 1. System Components**

### 3.4 Experimental Protocol

**Methodology**: 30 trials per attack scenario × 3 scenarios × 2 configurations (baseline vs hybrid)

**cenarios**: SQL Injection (DVWA), Data Exfiltration (compromised IAM), DDoS (LOIC simulation)

**etrics**:

text

MTTD = Time from attack initiation → confirmed alert

## 3. Methodology

### 3.1 Hybrid Model Architecture

The proposed model comprises three integrated layers:

text

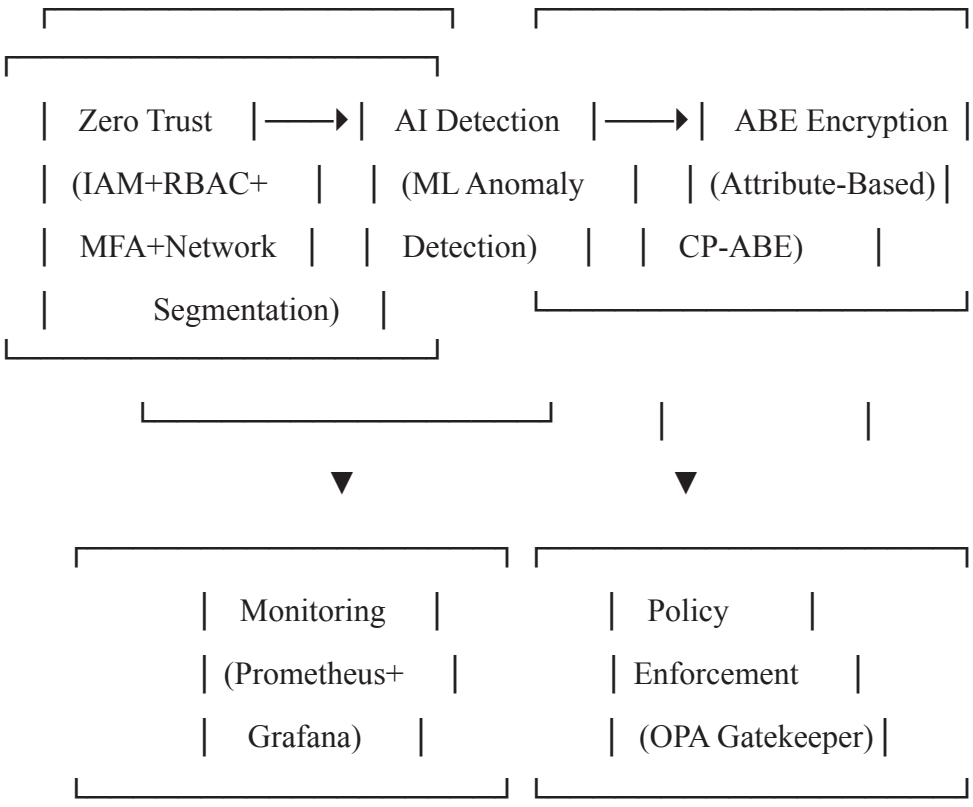


**Figure 1. Hybrid Model Architecture**

**Layer 1 - Zero Trust**: IAM policies, RBAC, MFA, network micro-segmentation, least privilege enforcement

**ayer 2 - AI Detection**: ML models trained on eBPF telemetry, CloudTrail logs, behavioral baselines

**ayer 3 - ABE**: Ciphertext-Policy Attribute-Based Encryption on sensitive data (PII, financial records)

Zero Trust, it remains more of a transitional or advisory study than a practical model for protecting data or databases in the cloud. (3)

The study by **Joshi et al**. also discussed the impact of emerging technologies such as artificial intelligence, machine learning, quantum computing, and blockchain on the maturity of Zero Trust. The study highlighted that the future of Zero Trust is closely linked to the ability of systems to automate security decisions and analyze context in real time. The significance of this study lies in its support for the idea that Zero Trust is no longer merely a theoretical framework, but rather requires intelligent technologies to enhance its effectiveness. However, the study was analytical at the general conceptual level and did not present a specialized architectural model for cloud database security. (4)

A study closely related to our topic is "**AI-Enhanced Zero Trust Security Architecture for Hybrid and Multi-Cloud Data Centers,**" which presented a security framework combining artificial intelligence and zero trust in hybrid and multi-cloud environments. The study demonstrated that automating trust verification, threat detection, and behavioral analysis can significantly improve the effectiveness of security defenses in modern cloud architectures. While this study is among the closest works to our paper's subject, it focused on public cloud data centers rather than **cloud databases** as a specific security target, thus opening the door to developing a more specialized model. (5)

Based on the foregoing, it is clear that previous studies have contributed to establishing several important trends, most notably: relying on **Zero Trust** instead of traditional models, employing **artificial intelligence** in verification, detection, and response, and using **hybrid models** to strengthen cloud security. However, most of these studies remained either general in scope, focused on identity, or directed at the cloud architecture as a whole, without offering a comprehensive engineering model that applies these principles to protect cloud databases. Hence the importance of the current study, which seeks to bridge this gap by developing an **AI-Based Hybrid Zero Trust Engineering Model** to enhance cloud database security more accurately and effectively.

environments, particularly with the increasing reliance on cloud databases for storing and processing sensitive data. Traditional security models have proven inadequate against modern threats, prompting researchers to adopt **Zero Trust Architecture** as one of the most suitable approaches for dynamic, distributed environments. Simultaneously, numerous studies have focused on integrating artificial intelligence, **behavioral analytics, and hybrid models** to enhance cloud security and improve threat detection and response mechanisms.

**Nalluri et al**. Presented an important study on cyber risk management in cloud computing environments. The study addressed the fundamental security challenges associated with the cloud and emphasized the need to adopt models more adapted to the nature of modern threats. This work helped to clarify that traditional protection is no longer sufficient and that cloud environments require more flexible and dynamic security approaches. However, the study remained broad in scope, as it did not focus specifically on cloud databases or on integrating artificial intelligence with Zero Trust within a single, comprehensive framework. (1)

The study by **Zhao et al**. also addressed the concept of integrated security across the cloud, edge, and end in cloud manufacturing systems, relying on a zero-trust model to provide continuous verification and dynamic policies across multiple components. The study's significance lies in highlighting the need for multi-layered security in distributed environments; however, its focus was primarily on cloud manufacturing environments rather than on protecting cloud databases themselves. Therefore, while it provides a useful architectural foundation, it does not directly address the security challenges of cloud databases within an AI-powered hybrid model. (2)

In another direction, **Phiayura and Teerakanok** presented a comprehensive framework for transitioning from traditional security models to Zero Trust Architecture. Their study focused on the requirements for this transition, the organizational and technical challenges, and the importance of rebuilding security trust based on continuous verification rather than pre-established trust. While this study is valuable because it explains the conceptual path to

3. **Limited Empirical Validation**: A few works considers the integration of Zero Trust + AI + ABE in production-scale cloud-native environments (RDS + Kubernetes)

**1.2 Research Objectives**

1. Construct a hybrid security scheme based on Zero Trust, AI threat detection, and ABE encryption.(9)
2. To test the performance of the model in AWS RDS PostgreSQL 16+EKS Kubernetes 1.29zscaler+1 through Experiment. (10)
3. Define the unified trail performance indicators (MTTD, FPR and F1-score) for comparing across enterprises. (11)

**1.3 Research Questions**

RQ1: To what extent does Zero Trust successfully limit unauthorized access and lateral movement in cloud database environments?

RQ2: What is the real-world effectiveness of ABE encryption to protect sensitive data in rest and in motion?

RQ3: Is a system with AI-driven detection capable of less than 5 minutes threat identification with lower false positives?

**1.4 Study Contributions**

1. **Convergent Hybrid Model**: At one level, one of the strengths of the convergent model is that it provides a one stop shop for identity governance, behavioral analytics and data encryption
2. **Production-Grade Verification**: First empirical analysis on RDS PostgreSQL 16 + EKS 1.29 infrastructure.
3. **Consistent KPI**: All-encompassing KPI model (MTTD, FPR, F1-Score, computational overhead) for enterprise engagement

**2. Literature Survey**

Recent years have witnessed a growing interest in securing cloud

يوفر النموذج المقترح إطاراً عملياً متعدد الطبقات مناسباً للنشر المؤسسي، ويدعم الامتثال لـ GDPR/ISO 27001 من خلال التحقق المستمر، والتحليلات السلوكية، وحماية البيانات الدقيقة.

● **الكلمات الدالة:** قواعد بيانات سحابية، Zero Trust، ذكاء اصطناعي، تشفير قائم على السمات، AWS RDS، Kubernetes، CNAPP

## 1. Introduction

Cloud databases provide the base layer of data for leading-edge applications and 85% of enterprise digital services. Yet, with a wider adoption, they are also becoming the target of a growing number of security incidents — due to misconfigurations (80 % of breaches), public exposure and more sophisticated attack vectors on database services. The IBM Cost of a Data Breach Report 2024 reports average breach costs as $4.88 million, with cloud database exposure still a common weak spot amongst organizations. (6)

Traditional perimeter security-interactions are not strong enough to secure cloud-native environments, which have dynamic container orchestration (Kubernetes), transient workloads, and diffused identity. Zero Trust Architecture is becoming the new default, with implicit trust removed and continuous verification grounded in identity, context, and risk posture. At the same time, Attribute-Based Encryption (ABE) offers data granularity level protection independent from transport security, and AI-based behavioral analytics empower real-time anomaly detection beyond signature-based methods. (7)

### 1.1 Problem Statement

Contemporary large enterprises are confronted with three fundamental issues relating to cloud database security:

1 **Persistent Misconfiguration**: Just over one third (38%) of organizations that run sensitive workloads on cloud databases have incidentally left instances exposed to the public. (8)

2. **Fragmented Security Solutions**: Identity management solutions, encryption solutions, and behavioral analytics solutions, are separate components that have no unified orchestration

showed significant improvements: **MTTD was decreased from 24.3 hours (±3.2h) to 4.7 minutes (±1.1min)** (p<0.001, paired t-test), **FPR decreased from 23. 4% to 3. 2%** (86% reduction), and **AI detection attained 97.2% F1-Score**. Zero Trust policies prevented all lateral movement attempts, while sensitive data remained protected with ABE encryption even in the event of successful initial breaches. The computational overhead was an acceptable +12% in CPU utilization.

●**Keywords:** Cloud Databases, Zero Trust, Artificial Intelligence, Attribute-Based Encryption, CNAPP, Kubernetes, AWS RDS

■ **المستخلص:**

أصبحت قواعد البيانات السحابية مكوناً أساسياً في بنية التطبيقات الحديثة، حيث تمثل العمود الفقري لـ 85 ٪ من الخدمات الرقمية المعاصرة. غير إن هذا الاعتماد المتزايد رافقه تصاعد كبير في المخاطر الأمنية بما في ذلك التهيئة الخاطئة، والانكشاف العام للبيانات، والهجمات المتطورة المستهدفة لخدمات قواعد البيانات. تشير تقارير الصناعة إلى أن متوسط تكلفة اختراق البيانات وصل 4.88 ملايين دولار في 2024، بينما تحتفظ 38 ٪ من المؤسسات التي تخزن بيانات حساسة في قواعد بيانات سحابية بنسخ مكشوفة للعامة.

تقترح هذه الدراسة نموذجاً أمنياً هجيناً يدمج هندسة انعدام الثقة (ZTA)، التشفير القائم على السمات (ABE)، وآليات كشف التهديدات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي لحماية شاملة لقواعد البيانات السحابية. تم تقييم النموذج في بيئة تجريبية محكومة باستخدام Amazon RDS for PostgreSQL 16 وAmazon EKS بإصدار Kubernetes 1.29، وهما بنيتان سحابيتان أصليتان بمستوى الإنتاج.

اعتمدت المنهجية على 30 جولة تجريبية لكل سيناريو هجوم عبر تكوينين (خط الأساس والهجين)، مع قياس مؤشرات الأداء الرئيسية: متوسط زمن الكشف (MTTD)، معدل الإيجابيات الكاذبة (FPR)، والحمل الحسابي. أظهرت النتائج تحسناً مذهلاً: انخفض MTTD من 24.3 ساعة (±3.2س) إلى 4.7 دقيقة (±1.1 د) (p<0.001، اختبار t-paired)، انخفض FPR من 23.4 ٪ إلى 3.2 ٪ (تقليل 86 ٪)، وحقق كشف الذكاء الاصطناعي F1-Score بنسبة 97.2 ٪. منعت سياسات Zero Trust 100٪ من محاولات الحركة الجانبية، بينما حمى التشفير ABE البيانات الحساسة حتى خلال الاختراقات الأولية الناجحة. ظل الحمل الحسابي مقبولاً عند 12+ ٪ استهلاك المعالج.

# Enhancing Cloud Database Security Using an AI-Based Hybrid Zero Trust Engineering Model

■ **Esam Miftah Abdulnabi Aboudoumat*** ■ **Ashraf Faraj Saed Albarki** **

■ **Faraj Ahmed Mohammed***** ■ **Abdelwahab A Gumma Mohamed** ******

● Received:08/03/2026 ● Accepted: 30/04/2026

■ **Abstract:**

Now, cloud databases are the foundational infrastructure of modern applications, and that is true for 85% of all modern digital services. However, this mass adoption has been shadowed by increasing security threats such as misconfigurations, publicly accessible services and increasingly sophisticated attack vectors targeted at database services. The average cost of a data breach was reported to be $4.88 million in 2024 according to industry reports and 38% of organizations that store sensitive data in cloud databases say they are maintaining publicly exposed instances.

This paper introduces a hybrid security model for cloud database based on **Zero Trust Architecture (ZTA**) and **Attribute-Based Encryption (ABE)** with the **integration of AI-based** threat monitoring. We evaluate our model thoroughly in a testbed environment based on **Amazon RDS for PostgreSQL 16** and **Amazon EKS with Kubernetes 1.29** and show its applicability to production-grade cloud-native.

The approach utilizes 30 experimental runs of each attack scenario within baseline and hybrid configurations, measuring **Mean Time to Detect (MTTD**), **False Positive Rate (FPR**), F1-Score, and computational overhead. Results

*Lecturer at the Department of Computer Technology, College of Science and Technology, Qumins.E-maiI:Esam.mouftah@gmail.com

** Lecturer at the Department of Computer Science, College of Arts and Sciences Qumins, University of Benghazi E-maiI:Ashraf.sade@gmail.com

*** Lecturer at the Department of Computer Technology, College of Science and Technology, Qumins.E-maiI:faragahmed202020@gmail.com

**** Assistant Lecturer at the Department of Computer Technology, College of Science and Technology, Qumins.E-maiI:Whbe2004@gmail.com

Ojo, A. I. (2017). Validation of the DeLone and McLean information systems success model. *Healthcare Informatics Research, 23*(1), 60–66.

Petter, S., & McLean, E. R. (2009). A meta-analytic assessment of the DeLone and McLean IS success model. *Information & Management, 46*(3), 159–166.

Pitt, L. F., Watson, R. T., & Kavan, C. B. (1997). Measuring information systems service quality: Concerns for a complete canvas. *MIS Quarterly, 21*(2), 209–221.

Ross, D., & Rajagopalan, V. (2016). Role of hospital information systems in improving healthcare quality in hospitals. *Indian Journal of Science and Technology, 9*(26).

Saghaeiannejad, S., Saeedbakhsh, S., Jahanbakhsh, M., & Habibi, M. (2015). Analysis of the quality of hospital information systems based on the DeLone and McLean model. *Journal of Education and Health Promotion, 4*, 5.

Seddon, P. B. (1997). A respecification and extension of the DeLone and McLean model of IS success. *Information Systems Research, 8*(3), 240–253.

Silvanus, C. P. (2020). Analysis of hospital information system implementation using the HOT-fit method: A case study. *European Journal of Business and Management Research, 5*(6).

Tilahun, B., & Fritz, F. (2015). A comprehensive evaluation of electronic medical record system uses and user satisfaction in low-resource settings. *JMIR Medical Informatics, 3*(2), e22.

Tornatzky, L. G., & Fleischer, M. (1990). The processes of technological innovation. Lexington Books.

Yusof, M. M., Papazafeiropoulou, A., Paul, R. J., & Stergioulas, L. K. (2008). Investigating evaluation frameworks for health information systems. *International Journal of Medical Informatics, 77*(6), 377–385.

Malaysia: A case study. *International Journal of Business and Management, 18*(4), 100–106.

Ifinedo, P. (2011). Internet/e-business technologies acceptance in Canadian small firms: An empirical investigation. Internet Research, 21(3), 255–281.

Ismail, L., Materwala, H., Karduck, A. P., & Adem, A. (2020). Requirements of health data management systems for biomedical care and research: A scoping review. *Journal of Medical Internet Research, 22*(7), e17508.

Kabir, M. J., Heidari, A., Sadri, S., & Khatirnamani, Z. (2022). User satisfaction with the quality of health information software. *Iranian Journal of Culture and Health Promotion, 6*(3), 570–578.

Ker, J., Wang, Y., & Hajli, N. (2018). Examining the impact of health information systems on healthcare service improvement: Reducing inpatient-flow delays. *Technological Forecasting and Social Change, 127*, 188–198.

Kruse, C. S., & Beane, A. (2018). Health information technology continues to show positive effect on medical outcomes: A systematic review. *Journal of Medical Internet Research, 20*(2), e41.

Maebood Mojdehi, Z., Nasiripour, A., & Raeissi, P. (2020). The relationship between quality of service providing software systems and user satisfaction. *Journal of Management and Accounting Studies, 6*(4), 19–23.

Mboera, L. E. G., Rumisha, S. F., Mbata, D., Mremi, I. R., Lyimo, E. P., & Joachim, C. (2021). Data utilisation and factors influencing the performance of the health management information system in Tanzania. *BMC Health Services Research, 21*(1), 498.

Negash, S., Musa, P., Vogel, D., & Sahay, S. (2018). Healthcare information technology for development: Improvements in people's lives through innovations in the uses of technologies. *Information Technology for Development, 24*(2), 189–197.

Norton, P. T., Rodriguez, H. P., Shortell, S. M., & Lewis, V. A. (2019). Organizational influences on healthcare system adoption and use of advanced health information technology capabilities. *American Journal of Managed Care, 25*(1), e21–e25.

Nuryanti, Y., Hutagalung, D., Nadeak, M., Abadiyah, S., & Novitasari, D. (2021). Understanding the links between system quality, information quality, service quality, and user satisfaction. *International Journal of Social and Management Studies, 2*(4), 54–64.

## ■ References

Abouzahra, M. (2011). Causes of failure in healthcare IT projects. In *Proceedings of the 3rd International Conference on Advanced Management Science* (Vol. 19, No. 1). IACSIT Press.

Ahmadi, M. N., & Ibrahim, O. (2015). Organizational decision to adopt hospital information system: An empirical investigation in the case of Malaysian public hospitals. *International Journal of Medical Informatics, 84*(3), 166–188.

Aldosari, B. (2014). Factors affecting the adoption of health information systems in Saudi hospitals. *Journal of Health Informatics in Developing Countries, 8*(2), 45–59.

Al-Hakami, A., Alajmi, M., & Khan, M. (2020). Evaluation of hospital information systems success in Saudi hospitals: Integrating DeLone & McLean with organizational and technological factors. Journal of King Saud University – Computer and Information Sciences, 32(7), 749–758.

Aqil, A., Lippeveld, T., & Hozumi, D. (2009). PRISM framework: A paradigm shift for designing, strengthening, and evaluating routine health information systems. Health Policy and Planning, 24(3), 217–228.

DeLone, W. H., & McLean, E. R. (2003). The DeLone and McLean model of information systems success: A ten-year update. *Journal of Management Information Systems, 19*(4), 9–30.

DeLone, W. H., & McLean, E. R. (2016). Information systems success measurement. *Foundations and Trends in Information Systems, 2*(1), 1–116.

Farzandipour, M., Mohamadian, H., & Sohrabi, N. (2016). The intention of continuing to use the hospital information system: Integrating the elaboration-likelihood, social influence, and cognitive learning. *Electronic Physician, 8*(12), 3385–3394.

Hashemi Hasani, S. M., Kimiafar, K., Marouzi, P., Sadati, S. M., Banaye Yazdipour, A., & Sarbaz, M. (2020). Views of users on factors affecting data quality of Iranian electronic health records. *Tehran University Medical Journal, 78*(5), 328–332.

Heeks, R. (2006). Health information systems: Failure, success and improvisation. *International Journal of Medical Informatics, 75*(2), 125–137. https://doi.org/10.1016/j.ijmedinf.2005.07.024

Ibrahim, R., Auliaputra, B., Yusoff, R. C., Maarop, N., Zainuddin, N. M., & Bahari, R. (2016). Measuring the success of healthcare information system in

- To upgrade the existing hardware system, network infrastructure, and power backup systems in order to reduce downtime and improve system reliability.
- To enhance the current data security, backup, and recovery mechanisms in order to ensure sensitive health data.
- To implement continuous system evaluation and performance monitoring in order to identify technical and usability issues.

### 7.2 Organizational and Managerial Recommendations

- To establish structured and ongoing HIS training programs designed for different group users such as physicians, nurses, administrators, and IT staff.
- To enhance top management support by embedding HIS objectives into hospital strategic plans and performance indicators.
- To assign sustainable financial resources for system maintenance, upgrades, and user support rather than focusing only on initial implementation.
- To develop clear HIS usage policies, national guidelines and standard operating procedures in order to promote consistent and effective system performance.

### 7.3 Human and Change Management Recommendations

- To address resistance to change through user engagement, participatory system design, and feedback mechanisms.
- To raise digital health awareness and IT literacy among healthcare professionals in order to improve acceptance and satisfaction.
- To designate HIS champions or super-users within departments in order to provide peer support and assist information sharing.

Overall, This study provides a practical guidance for improving HIS, policy-relevant information for decision makers and national digital health governance, and theoretical support for an integrated IS evaluation framework in a developing country healthcare setting, like Libya. It also offers a baseline foundation for advancing sustainable digital health development in Libya.

benefits, readiness for more advanced digital health solutions remains limited, consistent with findings from systematic reviews on health IT effectiveness (Kruse & Beane, 2018; Ismail et al., 2020).

## 6. Conclusion

This study evaluated Hospital Information Systems (HIS) in a Libyan public hospital using an integrated DeLone and McLean IS Success Model and the (TOE) framework. The findings of the study revealed that HIS adoption has produced clear net benefits, especially in improving administrative efficiency, decision support and managerial decision-making, and information availability. These results confirm that HIS produces tangible organizational value despite the resource-constrained healthcare environments that may exist. However, the study also revealed that system quality, service quality, and user satisfaction remain at moderate levels, indicating HIS success is functional rather than optimal performance. Technical shortcomings, inconsistent IT support, and partial system integration, constrain user experience and reduce national policy and regulatory frameworks constrain sustainability and scalability. From a TOE perspective, technological readiness slightly exceeds organizational and environmental readiness, indicating structural imbalances in HIS adoption.

Overall, the study concluded that success in HIS in Libya can be driven more by necessities and perceived benefits rather than by system excellence. Additionally, long term success will require coordinated improvements across technical infrastructure and organizational capacity as well as human resource development, and national digital health governance. Finally, the integrated DeLone & McLean model with the TOE framework can offer a clear evaluation lens for HIS in healthcare settings in some developing countries, like Libya.

## 7. Recommendations

Based on the obtained empirical findings , the following recommendations are proposed across technical, organizational, and policy dimensions:

### 7.1 Technical Recommendations

- To improve the system integration and interoperability in order to enable seamless data exchange between clinical and administrative units as well as diagnostic units.

hospitals. This pattern therefore, aligns with previous research studies in healthcare IS settings, showing that system use is often driven by institutional requirements rather than voluntary implementation (Tilahun & Fritz, 2015; Farzandipour et al., 2016).

Furthermore, User Satisfaction appears to be strongly dependent on more perceived information and service quality than on system use alone, which is consistent with the study finding of Seddon's (1997) respecification of IS success and observations from the Middle East and Asia hospitals (Saghaeiannejad et al., 2015; Kabir et al., 2022).

5.4 Net Benefits and Organizational Performance

It is evident that Net Benefits achieved the highest ratings, indicating that HIS positively supports efficiency, coordination, reporting, and managerial decision-making. Although only moderate system and service quality, sustained system use enabled tangible organizational improvements, which is similar to other research findings from public hospitals in Ethiopia, Malaysia, and Iran (Tilahun & Fritz, 2015; Ibrahim et al., 2016).

5.5 TOE-Related Organizational and Contextual Effects.

The data showed that technological readiness had a significant impact on system quality, which suggests that adequate infrastructure and technical reliability are essential elements for effective HIS performance (Ahmadi & Ibrahim, 2015; Demirel, 2024). Similarly, the organizational context had a strong effect on service quality, indicating the important role of management support, staff training, and financial resources (Norton et al., 2019; Silvanus, 2020). In contrast, the environmental context did not show any significantly influence on Net Benefits, reflecting weak national-level digital health governance. This challenge is similarly reported in other developing healthcare systems (Negash et al., 2018; Mboera et al., 2021).

5.6 Challenges and Readiness for Advanced Digital Health Systems

Some key barriers were observed such as resistance to change, inadequate training, and infrastructure constraints, which reflect challenges widely reported in research studies in low-resource HIS settings (Yusof et al., 2008; Abouzahra, 2011). Although HIS currently delivers measurable organizational

TOE Framework Effects

The findings of the study revealed that technological context had a strong impact on system quality (H6), which indicated that infrastructure and technical resources are the considered the major determinants of HIS performance. Likewise, the organizational context was found to have significant impact on service quality (H7), which reflects the vital role of management support, staff training, and financial resource availability. However, the environmental context did not seem to have any significant impact on net benefits (H8), which suggests that national policies and regulations currently used have almost very limited influence on HIS outcomes at the hospital level. Overall, these findings support the integrated DeLone & McLean model and TOE framework thereby confirming that HIS success is driven by interdependent technological, organizational, and user related factors, while environmental factors remain weak.

5.2 System, Information, and Service Quality

Based on the findings obtained, system quality received a moderate rating level of agreement, indicating the existence of some common limitations in interoperability, flexibility, and infrastructure stability in public hospital settings (Saghaeiannejad et al., 2015; Ibrahim et al., 2016). Consistent with the model of DeLone & McLean, system quality remains a significant determinant of system use and overall performance.

Information quality was perceived as a higher rating demonstrating user confidence in the accuracy, completeness, and relevance of HIS outputs. This finding supports prior healthcare research studies which reported that information quality was the strongest predictor of user satisfaction (Ojo, 2017; Nuryanti et al., 2021; Kabir et al., 2022).

Service quality received a moderate rating that revealed inconsistent IT support and limited user guidance. These findings emphasize the importance of organizational support structures in shaping effective service quality outcomes (Pitt et al., 1997; Maebood Mojdehi et al., 2020)

5.3 System Use and User Satisfaction

Despite the moderate level of user satisfaction, the relatively high level of System Use, indicates a mandatory use environment typical of public

- System Use: **$R^2$ = 0.34**
- User Satisfaction: **$R^2$ = 0.46**
- Net Benefits: **$R^2$ = 0.51**

These values indicate that the proposed model accounts for a meaningful to substantial proportion of variance, which is appropriate given the complexity of organizational and environmental complexities in public healthcare systems.

## 5. Discussion

### 5.1 Hypothesis Testing

The findings of hypothesis testing showed strong empirical support for the DeLone & McLean IS Success Model within the Libyan public hospital setting.

System and Information Quality Effects

System Quality had a significant impact on System Use (H1), confirming that reliability, ease of use, and system integration are key determinants of HIS adoption. Information Quality showed the strongest impact on User Satisfaction (H2), stressing that accurate relevance of information are more important than technical sophistication in shaping user perceptions in healthcare environments.

Role of Service Quality

Service Quality had a positive impact on User Satisfaction (H3), indicating the importance of timely IT support and technical competence. This findings is therefore consistent with descriptive findings, which indicated moderate yet inconsistent perceptions of IT service performance.

Drivers of Net Benefits

It is clear that both System Use (H4) and User Satisfaction (H5) significantly predicted Net Benefits, with System Use being the strongest determinant. This finding indicates that HIS benefits in Libyan public hospitals are primarily driven by actual system usage and task-dependent, implying a context of mandatory adoption rather than voluntary use.

| Hypotheses | Path | β | t-value | p-value | Result |
|---|---|---|---|---|---|
| H2 | Information Quality → User Satisfaction | 0.47 | 3.21 | 0.002 | Supported |
| H3 | Service Quality → User Satisfaction | 0.36 | 2.54 | 0.015 | Supported |
| H4 | System Use → Net Benefits | 0.52 | 3.87 | <0.001 | Supported |
| H5 | User Satisfaction → Net Benefits | 0.44 | 3.12 | 0.003 | Supported |
| H6 | Technological Context → System Quality | 0.39 | 2.68 | 0.010 | Supported |
| H7 | Organizational Context → Service Quality | 0.42 | 2.94 | 0.005 | Supported |
| H8 | Environmental Context → Net Benefits | 0.21 | 1.73 | 0.091 | Not Supported |

### 4.7 Model Explanatory Power

The regression models showed moderate to substantial explanatory power:

3. The environmental context did not have any significant impact on net benefits estimating at ($\beta = 0.21$, $p = 0.091$), which suggests that external policies currently used have almost limited practical impact on HIS outcomes

Internal relationships within the DeLone & McLean Model are as follows:

-System Quality →→ System Use: $\beta = 0.41$, $p < 0.01$

-Information Quality →→ User Satisfaction: $\beta = 0.47$, $p < 0.001$

-Service Quality → →User Satisfaction: $\beta = 0.36$, $p < 0.05$

Seemingly, these results therefore support the causal relationship proposed by DeLone and McLean, especially in stressing the paramount importance of information quality and service support in influencing users' attitudes.

Determinants of Net Benefits.

System use arose as the strongest predictor of net benefits at ($\beta = 0.52$, $p < 0.001$), which was followed by user satisfaction at ($\beta = 0.44$, $p < 0.01$).

This theoretical model explains 51% of the variance in net benefits, which confirms explanatory power for organizational IS research outcomes in complex healthcare settings.

### 4.6 Regression Analysis Findings

For the purpose of the study, multiple regression analysis was carried out to examine the hypothesized relationships.

Table 4: shows the standardized regression coefficients (β), t-values, and significance levels.

| Hypotheses | Path | β | t-value | p-value | Result |
|---|---|---|---|---|---|
| H1 | System Quality → System Use | 0.41 | 2.89 | 0.006 | Supported |

4.4 Barriers to Effective HIS Adoption.

The data obtained indicated that respondents were able to identify some key obstacles concerning effective HIS use, some of these include system downtime and infrastructure instability, insufficient user training, resistance to organizational change, and limited technical support capacity. These findings also revealed that mean scores were reported above the neutral point representing a widespread agreement about these challenges could constrain effective HIS utilization and thereby slow progression toward more advanced digital health solutions

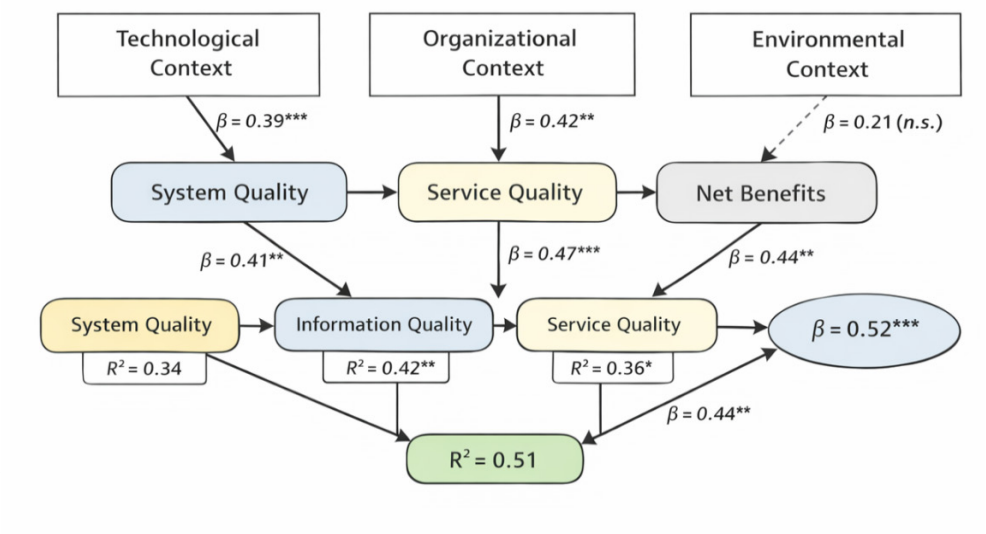


**Figure 1** Integrated Structural Model

As illustrated in Figure 1, the integrated structural model presents some significant statistical relationships which are consistent with the theoretical underpinnings.

**TOE Effects on HIS Success Dimensions**:

1.. The technological context had significant impact on system quality reported at ($\beta = 0.39$, $p < 0.001$), which supports the role of reliable infrastructure and technical readiness.

2. The organizational context had significant impact on service quality, which was observed at ($\beta = 0.42$, $p < 0.01$), emphasizing the importance of management support, staff training, and resource availability.

System use and intention to use measured as a relatively high mean (M = 3.63), implying that HIS use is embedded in routine hospital activities, partly driven by task dependency and organizational needs. User Satisfaction achieved a moderate level of (M = 3.29), indicating that continued use does not necessarily equate to positive user experience. Net benefits achieved the highest mean score (M = 3.74), emphasizing the perceived improvements in efficiency, coordination, reporting, and managerial decision-making.

On the whole, these results suggest that organizational benefits are being realized in spite of technical and service-related limitations, a pattern which is commonly observed in public sector HIS implementations in developing countries.

### 4.3 TOE Framework Assessment of HIS Readiness

Table 3: Descriptive statistics for TOE framework constructs.

| TOE Dimension | No. of Items | Mean | SD | Interpretation |
|---|---|---|---|---|
| Technological Context | 5 | 3.41 | 0.77 | Moderate |
| Organizational Context | 4 | 3.22 | 0.81 | Moderate |
| Environmental Context | 1 | 3.05 | 0.88 | Moderate–Low |

Table 3 shows the analysis of the TOE framework dimensions indicating uneven readiness across contexts. The technological context was reported slightly higher than other dimensions with (M = 3.41), which indicates acceptable infrastructure availability, basic system security, and network functionality. The organizational context clearly received a moderate level of agreement with (M = 3.22), which reflects some barriers associated with staff training, financial sustainability, and internal governance structures. The environmental context achieved the lowest mean score with (M = 3.05), pointing to weak external support regarding the current national policies, existing regulatory frameworks, and institutional coordination. On the whole, these findings suggest that HIS success in Libya is largely driven by internal hospital level efforts with limited support from the broader policy and regulatory environment.

The professional distribution was well distributed across IT staff accounted for (31.8%), administrators (29.5%), nurses (22.7%), and physicians (11.4%), ensuring that both technical and end-user perspectives were captured. Overall, these characteristics indicate the sample well suited to assess HIS success from organizational and technological standpoint.

### 4.2 Evaluation of HIS Success Using the DeLone & McLean Model

Table 2 : Means and standard deviations for the main constructs of DeLone & McLean IS Success.

| Construct | No. of Items | Mean | SD | Interpretation |
|---|---|---|---|---|
| System Quality | 5 | 3.34 | 0.79 | Moderate |
| Information Quality | 5 | 3.57 | 0.73 | Moderately High |
| Service Quality | 5 | 3.51 | 0.76 | Moderate |
| System Use & Intention | 4 | 3.63 | 0.71 | Moderately High |
| User Satisfaction | 4 | 3.29 | 0.82 | Moderate |
| Net Benefits | 5 | 3.74 | 0.69 | High |

Table 2 above shows the means and standard deviations for the study constructs. The descriptive findings indicate moderately positive views of HIS performance and variations across all dimensions were observed.

As illustrated above, System quality (M = 3.34) was reported at a moderate level of agreement, which indicates that while the basic functional requirements are met, limitations still remain in system integration, flexibility, and system reliability. Moreover. information quality achieved a moderately high score of (M = 3.57), which demonstrates user confidence in the accuracy, completeness, and relevance of HIS system outputs. Service quality was also rated as moderate level of (M = 3.51), suggesting that the IT support services exist but lack consistency in responsiveness, user assistance and problem resolution.

| Variables | Category | Frequency (n) | Percentage (%) |
|---|---|---|---|
| | Nurse | 10 | 22.7 |
| | Administrator | 13 | 29.5 |
| | IT Staff | 14 | 31.8 |
| | Other | 2 | 4.6 |
| **Years of professional experience** | < 5 years | 10 | 22.7 |
| | 5–10 years | 19 | 43.2 |
| | > 10 years | 15 | 34.1 |
| **Years of HIS experience** | < 2 years | 12 | 27.3 |
| | 2–5 years | 26 | 59.1 |
| | > 5 years | 6 | 13.6 |
| **Hospital type** | General Hospital | 44 | 100.0 |

Table 1 shows the analysis of 44 valid responses obtained from a general public hospital in Libya. These respondents highly demonstrate a knowledgeable and experienced workforce, which supports the reliability of the study findings. Females appear to account for 56.8% of the respondents and males were 43.2%, which is consistent with typical healthcare gender distribution environments.

Over 63% of participants were aged 40 years or above, and more than three quarters had over five years of professional experience, and around 73% had used the HIS for more than two years indicating substantial familiarity with clinical, administrative processes and HIS operations and system performance.

the TOE contextual factors, and Perceived challenges and barriers. All these items were calculated using a five-point Likert scale.

3.4 Sample and Data Collection

The subjects of the study included 44 respondents consisting of physicians, nurses, administrators, and IT staff. Therefore, this multi-stakeholder approach ensured both technical and operational perspectives and participants were voluntarily selected based on their direct involvement with the daily HIS hospital uses.

3.5 Data Analysis Techniques

The study data were analyzed using descriptive statistics in order to summarize perceptions, multiple regression and path analysis to test the hypotheses and the coefficient of determination ($R^2$) to assess the explanatory power. Therefore, this analytical approach is in consistent with previous HIS evaluation studies in some developing healthcare settings. Moreover, respondents participation was voluntary assuring their confidentiality and anonymity and study data were collected solely for academic research purposes and analyzed in aggregate form.

## 4. Findings

### 4.1 Respondents Profiles and Contextual Adequacy

Table 1: Background Information of the Respondents: (N = 44)

| Variables | Category | Frequency (n) | Percentage (%) |
|---|---|---|---|
| **Gender** | Male | 19 | 43.2 |
| | Female | 25 | 56.8 |
| **Age group** | < 30 years | 6 | 13.6 |
| | 30–39 years | 10 | 22.7 |
| | 40–49 years | 16 | 36.4 |
| | ≥ 50 years | 12 | 27.3 |
| **Professional role** | Physician | 5 | 11.4 |

affects system quality, service delivery, and realized benefits.. However, despite this theoretical advancement, empirical studies applying such models in public healthcare systems especially in Libya remain extremely limited. Therefore, this study is dedicated to address directly this gap.

## 3. Research Methodology

### 3.1 Research Design

This research study is a quantitative case in nature to assess HIS success in a Libyan public hospital, allowing for in-depth analysis of IS performance within constrained organizational contexts, especially when environmental constraints appear to be significant.

### 3.2 Research Framework and Hypotheses

Building on prior literature, eight hypotheses were developed to examine the relationships among system quality, information quality, service quality, system use, user satisfaction, net benefits, and TOE contexts.

Accordingly, based on the DeLone and McLean IS Success Model and the TOE framework, the following hypotheses are formulated:

**H1:** System Quality has positive impact on System Use.

**H2:** Information Quality has positive impact on User Satisfaction.

**H3:** Service Quality has positive impact on User Satisfaction.

**H4:** System Use has positive impact on Net Benefits.

**H5:** User Satisfaction has positive impact on Net Benefits.

**H6:** Technological Context positively affects System Quality.

**H7:** Organizational Context positively affects Service Quality.

**H8:** Environmental Context positively affects HIS Net Benefits.

### 3.3 Data Collection Instrument

Data of this study were obtained through a structured questionnaire adapted from previous validated instruments in some previous HIS and IS success research studies (DeLone & McLean, 2003; Petter et al., 2008). The questionnaire consisted of four sections: demographic and professional information, DeLone & McLean constructs measured with multiple items,

the IS effectiveness. This model views IS success through six dimensions, namely, system quality, information quality, service quality, system use, user satisfaction, and net benefits (DeLone & McLean, 2003; 2016).

Previous research studies in healthcare contexts demonstrate that Information quality strongly influences user satisfaction due to the critical nature of clinical data (Aldosari, 2014). System quality strongly influences system use, especially with regards to reliability and usability (Petter et al., 2009). Net Benefits represent the ultimate reflection of IS success in efficiency, coordination, and decision-making improvements (Aqil et al., 2009). However, many scholars argue that that the model may not on its own address these contextual challenges in developing countries, which highlights the need for other complementary frameworks.

2.3 Technology–Organization–Environment (TOE) Framework

The role of TOE framework is to explains IS adoption and performance via three main contextual dimensions; these are technological, organizational, and environmental factors (Tornatzky & Fleischer, 1990). Research in healthcare IS indicated that TOE has been widely applied to account for variations in system readiness and effectiveness (Oliveira & Martins, 2011). The first technological context consists of infrastructure, system compatibility, and security.

The second contextual dimension, i.e., organizational context involves management support, training, and financial resources. The third dimensional context is the environmental context which includes regulatory frameworks , national policies, and external pressures.

Empirical Studies reveal that in developing countries, technological and organizational factors often have stronger influence than environmental factors, where national digital health strategies may be fragmented or weak (Ojo, 2017; Musa et al., 2021).

2.4 Integrating DeLone & McLean with TOE in HIS Evaluation

Recent in IS recommends integrating outcome-based success models, like the Delone & McLean with context-oriented frameworks such as TOE to achieve a more comprehensive HIS evaluation (Ifinedo, 2011; Al-Hakami et al., 2020). This integration helps researchers to explain how contextual readiness

3. To examine IT infrastructure availability and the effectiveness of technical support.

4.To analyze how HIS quality dimensions affect overall hospital performance.

5.To identify any technical, organizational, and environmental factors that may affect the successful implementation of HIS.

### 1.2 Research Questions

1. What is the current status of hospital information systems HIS in Libyan public hospitals?

2. How do system quality, information quality, and service quality affect the use of HIS?

3. What relationship exists between HIS utilization and hospital performance?

4. What information technology related challenges constrain effective HIS implementation?

## 2. Literature Review

2.1 Hospital Information Systems in Developing Countries

The key role of hospital information systems (HIS) is to support clinical, administrative operations and/or strategic functions in healthcare organizations. Previous research in developing countries, has indicated that HIS adoption yields mixed results due to infrastructural limitations, workforce gaps, and governance challenges (Heeks, 2006; Ojo, 2017). Despite the fact that HIS can improve data accessibility and reporting accuracy, sustainability and system optimization still remain critical issues in this area.

In public healthcare contexts, the implementation of HIS is more often policy driven rather than user-led, creating mandatory use environments in which system acceptance may not exactly reflect the user satisfaction, thereby highlighting the importance of post implementation evaluation (Handayani et al., 2018).

2.2 DeLone and McLean IS Success Model in healthcare settings.

The DeLone and McLean IS Success Model is very often applied to assess

particularly, in developing countries with transitional economies.

Clearly enough in developing countries, HIS adoption often faces challenges such as limited infrastructure, lack of technical expertise, organizational resistance, and weak regulatory settings. Libya, with its public healthcare systems, has implemented HIS in order to improve efficiency and transparency systems, yet, systematic evaluations of system quality and success are limited, with most existing efforts emphasizing deployment over post-implementation performance and value realization.

More importantly, information systems IS research emphasizes that implementing technology alone does not ensure success. Instead, outcomes depend on system quality, information outputs, service support, user engagement, organizational readiness, and environmental factors. The DeLone and McLean IS Success Model offers a framework to assess IS outcomes, while the (TOE) framework explains how contextual factors can influence adoption and performance.

This study, is therefore, fills a key gap by evaluating the HIS system at the Diabetes and Endocrinology Hospital, Tripoli, Libya, using the DeLone and McLean model alongside the TOE framework. This study will provide a holistic view of internal success factors and external contextual constraints, offering some empirical evidence from a largely underrepresented setting in the global HIS research.

### 1.1 Research Objectives

**General objective**

This study aims to evaluate Hospital Information Systems (HIS) and examine their impact on organizational performance in a Libyan public hospital from an Information Technology perspective.

**Specific Objectives**

1. To evaluate the quality of HIS system in terms of information quality, and service quality.
2. To assess the level of HIS adoption and the level of user satisfaction among hospital staff.

■ **المستخلص:**

لا شك أن نظم معلومات المستشفيات (HIS) تعتبر من اهم الأدوات الاساسية المستخدمة في تعزيز كفاءة الرعاية الصحية و التي من شأنها يمكن أن تؤدي إلى ودعم اتخاذ القرار، بالرغم من أن دراستها و تقييمها في سياقات الدول النامية والهشة، على سبيل المثال ليبيا، مازال يعتبر نسبيا محدودًا، و لا سيما في ظل وجود أنظمة الرعاية الصحية العامة. حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو لتقييم جودة نظم معلومات المستشفيات في مستشفى السكري والغدد الصماء أبن النفيسبم صلاح الدين بطرابلس، ليبيا، و ذلك من خلال استخدام نموذج نجاح نظم المعلومات المعروف ب DeLone McLean & و إطار التكنولوجيا المنظمة البيئة المعروف باسم TOE.

حيث اعتمدت هذه الدراسة البحثية على استخدام منهجًا كميًا قائمًا على دراسة حالة، و تم جمع البيانات من 44 من الكوادر العاملين الصحيين والإداريين وموظفي تقنية المعلومات في المستشفى و ذلك عن طريق استخدام استبانة مُنظمة احتوت على 46 فقرة . ايضا تم استخدام التحليلات الإحصائية الوصفية وتحليل المسار القائم على الانحدار لتقييم أبعاد أداء النظام والتأثيرات السياقية. و اظهرت نتائج الدراسة أن نظم معلومات المستشفيات تحقق فوائد تنظيمية بشكل واضح و ملموس، و لا سيما فيما يتعلق بتحسين الكفاءة ودعم اتخاذ القرار، إلا إن مستويات جودة النظام وجودة الخدمات ورضا المستخدمين ظهرت بمستويات متوسطة. كما اوضحت تلك النتائج أن العوامل التكنولوجية والتنظيمية كان لها تأثير معنوي واضح في أداء نظم معلومات المستشفيات، في حين ظل تأثير العوامل البيئية محدودًا من منظور العاملين بالمستشفى.

لذلك فأن هذه الدراسة يمكن أن تقدم دليلًا تجريبيًا من السياق الليبي، وتؤكد صلاحية و ملاءمة نماذج نجاح نظم المعلومات المعتمدة في بيئات الرعاية الصحية بالدول النامية، فضلا عن تقديم توصيات عملية لدعم التنمية المستدامة للصحة الرقمية.

● **الكلمات المفتاحية:** الصحة الرقميةبم جودة نظم معلومات المستشفيات، نموذج DeLone & McLean و إطار TOE ، النظام الصحي الرقمي، الرعاية الصحية العامة.

## 1. Introduction

Internationally, many healthcare institutions very often draw on information systems in order to optimize service quality, improve financial resources, and or support decision-making policies. For instance, hospital information systems HIS which adopt clinical, administrative, and financial data are central to modern healthcare systems in developed countries. However, despite the fact that there are significant investments in HIS, especially in public hospitals, HIS system quality and success still remains inconsistent,

# Evaluating Hospital Information Systems (HIS) Quality Using the DeLone & McLean Models and TOE Framework: Evidence from Healthcare Context.

■ **Ahmed Ali A Alsoukni** *

● Received:21/09/2025 ● Accepted: 03/11/2025

■ **Abstract:**

There is no doubt that hospital information systems HIS have an important role in improving healthcare efficiency and decision-making, yet their evaluation in some developing and fragile country contexts, like Libya, remains almost limited, especially in public healthcare systems. Therefore, the aim of this study was to assess the quality of HIS at the Libyan hospital of Diabetes and Endocrinology by attempting to integrate the DeLone and McLean IS success model with the TOE framework. This case study adopted a quantitative study approach in which data were obtained from 44 healthcare professionals, administrators, and IT staff via a structured questionnaire consisting of 46 items. Some statistical analyses and regression-based path were conducted in order to assess the system performance dimensions and contextual influences. The results of the study indicated that while HIS provided substantial organizational benefits, particularly, in efficiency and decision support, system quality, service quality, and user satisfaction were only perceived as moderate. Technological and organizational factors significantly affected HIS performance, whereas environmental influences were almost limited. This study offers empirical evidence from Libya, confirms the relevance of established IS success models in developing healthcare settings, and provides practical recommendations for sustainable digital health development.

● **Keywords:** Hospital Information Systems (HIS) Quality, DeLone and McLean Models, TOE Framework, Digital Health System, Public Healthcare Context

*Assistant Lecturer Electrical & Electronic Engineering Department Higher Institute of Science Technology, Souq Al-juma Email:ahmedalsoukni@gmail.com

- Samartha, V., Shenoy Basthikar, S., Hawaldar, I. T., Spulbar, C., Birau, R., & Filip, R. D. (2022). A study on the acceptance of mobile-banking applications in india—unified theory of acceptance and sustainable use of technology model (utaut). *Sustainability, 14*(21), 14506.
- Sarfaraz, J. (2017). Unified theory of acceptance and use of technology (utaut) model-mobile banking. *Journal of Internet Banking and Commerce, 22*(3), 1-20.
- Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2009). *Research methods for business students*: Pearson education.
- Swider, B. W., Zimmerman, R. D., & Barrick, M. R. (2015). Searching for the right fit: Development of applicant person-organization fit perceptions during the recruitment process. *Journal of Applied psychology, 100*(3), 880.
- Taktek, E., Brka, M., Shtewi, O., Ekare, S., & Zawawi, M. (2023). A study on the acceptance of e-recruitment systems in libya's higher education sector-unified theory of acceptance and use of technology model (utaut). *Science and Technology, 11*(02).
- Williams, B., Onsman, A., & Brown, T. (2010). Exploratory factor analysis: A five-step guide for novices. *Australasian journal of paramedicine, 8*, 1-13.
- Zhang, L., Tan, J., Han, D., & Zhu, H. (2017). From machine learning to deep learning: Progress in machine intelligence for rational drug discovery. *Drug discovery today, 22*(11), 1680-1685.

- Faliagka, E., Ramantas, K., Rigou, M., & Sirmakessis, S. (2017). *Measuring personal branding in social media: Towards an influence indication score.* Paper presented at the International Conference on Web Engineering.
- Faliagka, E., Tsakalidis, A., & Tzimas, G. (2012). An integrated e□recruitment system for automated personality mining and applicant ranking. *Internet research, 22*(5), 551-568.
- Greiner, B. (2004). An online recruitment system for economic experiments.
- Hoài, N. T. T. (2020). Basing on genetic algorithm to optimize schedule for students. *International Journal of Advanced Research in Computer Engineering & Technology (IJARCET), 9*(3).
- Holm, A. B. (2012). E-recruitment: Towards an ubiquitous recruitment process and candidate relationship management. *German Journal of Human Resource Management, 26*(3), 241-259.
- Kalff, Y., & Simbeck, K. (2025). Explained, yet misunderstood: How ai literacy shapes hr managers' interpretation of user interfaces in recruiting recommender systems. *arXiv preprint arXiv:2509.06475*.
- Kavanagh, M. J., & Johnson, R. D. (2017). *Human resource information systems: Basics, applications, and future directions*: Sage Publications.
- Kumar, N., Garg, P., & Pvt, A. (2010). Impact of online recruitment on recruitment performance. *Asian journal of management research, 1*(1), 327-336.
- Laumer, S., von Stetten, A., & Eckhardt, A. (2009). E-assessment. *Business & Information Systems Engineering, 1*(3), 263-265.
- Lavigna, R. J., & Hays, S. W. (2004). Recruitment and selection of public workers: An international compendium of modern trends and practices. *Public Personnel Management, 33*(3), 237-253.
- Lewis, A., Daunton, L., Thomas, B., & Sanders, G. (2010). A critical exploration into whether e-recruitment is an effective e-entrepreneurship method in attracting appropriate employees for enterprises. *International Journal of E-Entrepreneurship and Innovation (IJEEI), 1*(2), 30-44.
- Marsden, P. V. (1994). The hiring process: Recruitment methods. *American Behavioral Scientist, 37*(7), 979-991.
- Mohd Adnan, M., Sarkheyli, A., Mohd Zain, A., & Haron, H. (2015). Fuzzy logic for modeling machining process: A review. *Artificial Intelligence Review, 43*(3), 345-379.
- Noble, W. S. (2006). What is a support vector machine? *Nature biotechnology, 24*(12), 1565-1567.

that a hybrid recruitment model, in which artificial intelligence supports rather than replaces human decision-making, is perceived as the most appropriate and effective approach.

These findings align with prior studies emphasizing the importance of human–AI collaboration in recruitment decision-making. Future research may extend this work by expanding the study sample across additional sectors, employing longitudinal or mixed-methods research designs, and examining the impact of AI-supported e-recruitment on actual hiring outcomes and organizational performance in developing economies.

In conclusion, the study provides empirical support for the positive role of artificial intelligence in e-recruitment while highlighting the continued necessity of human oversight, particularly in emerging contexts such as Libya.

## ■ References


- Aljuaid, A. (2021). *Ai based e-recruitment system.* Brunel University London,
- Aljuaid, A., & Abbod, M. (2020). *Artificial intelligence-based e-recruitments system.* Paper presented at the 2020 IEEE 10th International Conference on Intelligent Systems (IS).
- Barber, L. (2006). *E-recruitment developments*: Institute for Employment Studies Brighton.
- Breaugh, J. A., & Starke, M. (2000). Research on employee recruitment: So many studies, so many remaining questions. *Journal of management, 26*(3), 405-434.
- Dadaboyev, S. M. U., Abdullayeva, J., Abbosova, N., Suleymenova, A., & Mamadjanova, K. (2025). Role of artificial intelligence in employee recruitment: Systematic review and future research directions. *Discover Global Society, 3*(1), 99.
- De Almeida, B. S. G., & Coppo, V. (2019). Particle swarm optimization: A powerful technique for solving. *Swarm intelligence: Recent advances, new perspectives and applications*, 31.
- Dineen, B. R., & Williamson, I. O. (2012). Screening-oriented recruitment messages: Antecedents and relationships with applicant pool quality. *Human Resource Management, 51*(3), 343-360.
- Ekhsan, M., & Ernasari, E. (2022). The effect of e-recruitment on interest in applying for jobs with company reputation as a mediation variable. *Journal of Research in Business, Economics, and Education, 4*(1), 41-49.

disagreed with the idea that e-recruitment should be entirely automated, while 27 supported it. This outcome suggests that participants may have reservations about relying exclusively on automated systems, possibly due to concerns related to fairness, accuracy, or the potential loss of human judgment in recruitment decisions.

This perspective is further reinforced by the results of the fourth question, where a strong majority of respondents (53) agreed that a human factor should be incorporated into recruitment decisions, compared to only 7 respondents who disagreed. This demonstrates a clear consensus on the importance of human involvement alongside AI technologies.

Overall, the findings indicate that while respondents exhibit a reasonable level of awareness of AI and acknowledge its value in recruitment processes, they largely favor a hybrid approach in which AI serves as a supportive tool rather than a fully autonomous decision-maker. While overall perceptions toward AI in e-recruitment are positive, more than 60% of respondents express strong support for its use when human judgment remains an integral part of the recruitment process. These results emphasize the perceived necessity of maintaining human oversight in e-recruitment systems to ensure balanced, fair, and informed hiring decisions.

## ■ V. Conclusion

This study explored perceptions of artificial intelligence–driven decision-making in e-recruitment within the Libyan context using data collected from 60 respondents across higher education institutions and business organizations. Overall, the findings indicate a predominantly positive attitude toward the use of artificial intelligence in recruitment processes, particularly in terms of improving decision accuracy, reducing recruitment time, and enhancing the effectiveness of the selection process.

However, despite this positive perception, respondents expressed clear reservations toward fully automated recruitment systems. The results reveal a strong preference for maintaining human involvement in recruitment decisions, emphasizing the importance of human judgment in ensuring fairness, ethical oversight, and contextual understanding. Accordingly, the findings suggest

Overall, responses categorized as "agree" and "strongly agree" constituted the majority across all survey items, while disagreement responses remained marginal. Collectively, these findings suggest that artificial intelligence contributes to improving the effectiveness of the selection process, reducing the average time required to fill vacancies, and lowering recruitment-related costs. Consequently, the results provide robust empirical support for the positive role of artificial intelligence in enhancing decision-making processes within e-recruitment systems.

Table 3 presents respondents' awareness of artificial intelligence (AI) and their attitudes toward the automation of e-recruitment, as well as the role of human involvement in recruitment decisions.

The results of the first question indicate a relatively balanced level of awareness regarding different AI applications, with 31 respondents answering "Yes" and 29 answering "No," suggesting a moderate general understanding of AI technologies among the participants. Regarding the second question, which assesses awareness of AI usage in decision-making processes, a higher proportion of respondents reported familiarity, with 34 answering "Yes" compared to 26 answering "No." This finding reflects a generally positive perception and reasonable awareness of AI's role in supporting decision-making.

Table 3: Survey responses – AI (Yes/No)

| Question | NO | YES |
|---|---|---|
| | Count(%) | Count(%) |
| AI Yes/No 1 | 29 | 31 |
| AI Yes/No 2 | 26 | 34 |
| AI Yes/No 3 | 33 | 27 |
| AI Yes/No 4 | 7 | 53 |

In contrast, the findings of the third question reveal a tendency toward rejecting full automation of the e-recruitment process. A total of 33 respondents

companies in accessing the most suitable talent available in the labor market.

In contrast, AI2 yielded a comparatively lower mean value (M = 3.47), suggesting a more moderate evaluation of the perceived fairness of artificial intelligence systems. This finding indicates some variability in respondents' perceptions and reflects cautious attitudes toward ethical considerations and potential limitations associated with AI-driven decision-making. Nonetheless, this reservation does not undermine the overall positive assessment observed across the remaining items.

Table 2: Survey responses - AI

| Question | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | Mean | Direction |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| AI1 | 4(6.7) | 9(15.0) | 18(30.0) | 20(33.3) | 9(15.0) | 3.35 | 4 |
| AI2 | 3(5.0) | 8(13.3) | 20(33.3) | 16(26.7) | 13(21.7) | 3.47 | 3 |
| AI3 | 1(1.7) | 5(8.3) | 19(31.7) | 28(46.7) | 7(11.7) | 3.58 | 4 |
| AI4 | 1(1.7) | 2(3.3) | 18(30.0) | 17(28.3) | 22(36.7) | 3.95 | 5 |
| AI5 | 0(0.0) | 3(5.0) | 22(36.7) | 23(38.3) | 12(20.0) | 3.73 | 4 |
| AI6 | 3(5.0) | 10(16.7) | 16(26.7) | 17(28.3) | 14(23.3) | 3.52 | 4 |
| AI7 | 1(1.7) | 3(5.0) | 14(23.3) | 26(43.3) | 16(26.7) | 3.82 | 4 |
| AI8 | 2(3.3) | 6(10.0) | 20(33.3) | 23(38.3) | 9(15.0) | 3.52 | 4 |
| AI9 | 1(1.7) | 2(3.3) | 16(26.7) | 29(48.3) | 12(20.0) | 3.82 | 4 |
| AI10 | 1(1.7) | 2(3.3) | 17(28.3) | 30(50.0) | 10(16.7) | 3.77 | 4 |
| AI11 | 1(1.7) | 1(1.7) | 15(25.0) | 32(53.3) | 11(18.3) | 3.87 | 4 |

Likert response outcome scores

| 1 = Strongly disagree | 2 = Disagree | 3 = Neutral | 4 = Agree | 5 = Strongly agree |
|---|---|---|---|---|

Table 1: Likert response mean values

| Response | Mean value |
|---|---|
| **1** | 1 to 1.79 |
| **2** | 1.8 to 2.59 |
| **3** | 2.6 to 3.39 |
| **4** | 3.4 to 4.19 |
| **5** | 4.2 to 5 |

Table 2 reports respondents' perceptions of the impact of artificial intelligence on decision-making within e-recruitment processes and reveals a predominantly positive overall evaluation. The mean scores across all survey items range from 3.35 to 3.95, exceeding the established minimum threshold of 3.4 on the five-point Likert scale. Accordingly, most items fall within the "agree" category based on the adopted classification criteria, indicating a general tendency toward agreement with the proposed statements and a favorable assessment of AI-related practices in the studied context.

Beyond the analysis of mean values, the distribution of responses further supports this positive trend. More than 66% of respondents selected "agree" or "strongly agree" across all AI-related items, demonstrating a high level of consistency in favorable perceptions toward the use of artificial intelligence in e-recruitment decision-making. This convergence of responses strengthens the reliability of the observed positive attitudes.

Several items exhibited particularly high levels of agreement. Notably, AI4 recorded the highest mean score (M = 3.95), reflecting strong recognition of the role of artificial intelligence in eliminating human biases from recruitment decisions and enhancing objectivity and fairness in the selection process. Similarly, items AI7, AI9, and AI11 reported mean values exceeding 3.80, indicating a clear consensus regarding the beneficial contribution of artificial intelligence to reducing the average time required to fill job vacancies, improving engagement between job seekers and organizations, and supporting

## IV. Analysis of the Impact of Artificial Intelligence on E-Recruitment Decision-Making

Data were collected through a structured questionnaire (Aljuaid, 2021; Samartha et al., 2022; Sarfaraz, 2017), which was distributed electronically using Google Forms. The study sample consisted of 60 participants drawn from Libyan universities, higher education institutes, and various business organizations.

In terms of educational background, the majority of respondents held a diploma degree (35%, n = 21), followed by master's degree holders (31.7%). Participants with a bachelor's degree accounted for 20%, while 8.3% held a PhD, and 5% had secondary school education.

Regarding employment status, 33.3% of the respondents were full-time employees, 26.7% were part-time employees, and 28.3% were full-time students, while 11.7% were unemployed at the time of the survey. In terms of marital status, 53.3% of the respondents were married, whereas 43.3% were single. All participants completed the questionnaire based on their perceptions and experiences related to AI-based recruitment in Libya.

Regarding age distribution, 25% of the respondents were aged between 18–22 years, 13.3% were between 23–26 years, 15% were between 27–35 years, 21.7% were between 36–40 years, and 25% were between 41–60 years.

The responses to the questionnaire items are summarized and presented in Table 2, which provides an overview of participants' societal acceptance and perceptions of AI-driven e-recruitment systems.

To interpret respondents' perceptions, a five-point Likert scale ranging from strongly disagree (1) to strongly agree (5) was employed. The mean scores derived from the Likert-scale responses, as presented in Table 1, were used as quantitative indicators to assess respondents' levels of agreement or disagreement with the questionnaire items (Williams, Onsman, & Brown, 2010). For interpretative purposes, the mean values were classified into predefined intervals, where scores between 3.4 and 4.19 indicate agreement, while values exceeding 4.2 reflect strong agreement. This classification approach ensured a consistent and objective interpretation of respondents' attitudes toward the study variables.

collection of numerical data necessary to address the research questions and achieve the study objectives. The questionnaire was designed to capture key dimensions related to respondents' awareness, acceptance, and perceptions of AI-driven e-recruitment systems, ensuring alignment with the specific aims of the study and prior research instruments (Saunders, Lewis, & Thornhill, 2009). All survey items were formulated to assess the perceived impact of AI-based recruitment technologies within the Libyan context, while maintaining consistency with established measurement approaches in the literature (Aljuaid, 2021).

Sampling refers to the systematic process of selecting a subset of individuals from a target population to ensure that the sample adequately represents the broader population and supports reliable and generalizable findings (Saunders et al., 2009). In the present study, the research sample consisted of 60 participants, including job seekers, faculty members from Libyan universities and higher education institutes with varying educational levels, as well as individuals from business organizations. This diverse sample was intentionally selected to capture a wide range of perspectives on the societal acceptance and perceived impact of AI-based recruitment systems in Libya.

By engaging participants from multiple sectors and professional backgrounds, the structured questionnaire survey (Aljuaid, 2021; Samartha et al., 2022; Sarfaraz, 2017) enabled the collection of varied insights across different organizational contexts. This approach enhances the external validity and contextual relevance of the study, thereby strengthening the applicability of its findings to AI-driven recruitment practices in Libya.

Data analysis was conducted using descriptive statistical techniques, including graphical methods, to examine respondents' perceptions and levels of acceptance of AI-based recruitment systems. These techniques also supported the assessment of the questionnaire's internal reliability and validity. Overall, the applied analytical methods facilitated the identification of patterns and trends within the data, providing meaningful insights into societal acceptance and perceptions of AI-driven e-recruitment systems.

selection by comparing multiple analytical approaches. Candidate data were generated and processed to evaluate the performance of several algorithmic techniques commonly used in intelligent recruitment systems(Aljuaid, 2021).

The AIRec application employs a ranking mechanism based on four algorithmic approaches, including Linear Regression, Genetic Algorithm Optimization, Particle Swarm Optimization, and Artificial Neural Networks (ANN). These algorithms are used to assess candidate suitability by analyzing multiple input variables and generating ranked outputs. Prior empirical studies indicate that ANN-based models generally outperform alternative techniques in recruitment and decision-support applications, demonstrating higher predictive accuracy, greater stability, and better adaptability to complex datasets (Aljuaid, 2021).

In addition to algorithmic performance, system usability plays a critical role in the adoption of AI-based recruitment platforms. Previous research has utilized standardized usability evaluation instruments, such as the System Usability Scale (SUS), to assess effectiveness, efficiency, and user satisfaction. High reliability levels reported in earlier studies provide empirical support for the usability and practical applicability of AIRec-like systems in recruitment decision-making environments (Aljuaid, 2021).

Overall, the literature suggests that ANN-based approaches, combined with usability-focused system design, offer a robust and scalable foundation for AI-driven recruitment systems. Such frameworks enable objective and data-driven candidate evaluation while supporting informed decision-making in modern e-recruitment processes.

## III. Research Methodology

This study adopts a quantitative research approach based on the administration of a structured questionnaire to investigate societal acceptance and perceptions of AI-based recruitment systems in Libya. The target population comprises job seekers, faculty members from Libyan universities and higher education institutes, and individuals from selected business organizations, representing diverse educational backgrounds and professional experiences.

The use of a structured quantitative questionnaire enables the systematic

(ANN). Each algorithm contributes uniquely to the analysis and prediction of candidate suitability by processing multidimensional data derived from applicant profiles (De Almeida & Coppo, 2019; Hoài, 2020).

Recent literature has increasingly emphasized the transformative role of artificial intelligence in recruitment and selection processes. In a comprehensive systematic review, examined the role of artificial intelligence in employee recruitment and highlighted its potential to enhance efficiency, accuracy, and consistency in hiring decisions. The study reports that AI-driven recruitment systems contribute to faster candidate screening, improved matching between job requirements and applicant profiles, and reduced administrative workload (Dadaboyev, Abdullayeva, Abbosova, Suleymenova, & Mamadjanova, 2025).

However, the review also underscores several critical challenges associated with AI-based recruitment, particularly ethical concerns related to fairness, transparency, and algorithmic bias. According to (Dadaboyev et al., 2025), while artificial intelligence can reduce certain forms of human bias, it may also reproduce or amplify existing biases if trained on unbalanced or biased datasets. Consequently, the authors stress the importance of maintaining human oversight and ethical governance in AI-supported recruitment systems.

Furthermore, the study highlights a growing consensus in recent research advocating for human–AI collaboration rather than full automation in recruitment decision-making. This hybrid approach is viewed as essential for preserving contextual judgment, ethical responsibility, and trust in recruitment outcomes. These findings are consistent with the present study, which reveals positive perceptions of AI-supported e-recruitment in Libya alongside strong preferences for retaining human involvement in hiring decisions(Dadaboyev et al., 2025).

In addition to general acceptance and reservations regarding AI in recruitment, recent studies emphasize the importance of AI literacy and system transparency for effective adoption and trust in AI-assisted decision-making (Kalff & Simbeck, 2025).

The effectiveness of the AIRec electronic recruitment platform depends primarily on the algorithms used to analyze candidate data and identify the most suitable applicants for available positions. In this context, the AIRec system incorporates an algorithmic model designed to support candidate ranking and

the assessment process allows organizations to operate within defined time frames while retaining flexibility to adapt evaluation criteria in accordance with job requirements and managerial expectations (Laumer, von Stetten, & Eckhardt, 2009).

The final recruitment decision constitutes a critical stage in selecting the most suitable candidate. It is guided by assessment outcomes, short-listing results, and professional judgment, rather than solely by quantitative scores (Faliagka, Ramantas, Rigou, & Sirmakessis, 2017). Managers evaluate applicants' skills, qualifications, experience, and assessment performance to ensure objective and effective hiring decisions (Faliagka et al., 2012). However, biases, such as those introduced by employee referrals, may occasionally influence selection, highlighting the need for careful and impartial evaluation throughout the recruitment process (Faliagka et al., 2012).

Several machine learning techniques are utilized in AI-driven recruitment systems, including: Support Vector Machine (SVM): A machine learning approach used for classification and regression analysis that processes data and learns from examples to categorize or label objects effectively (Noble, 2006).

Deep Learning: A subset of machine learning that teaches computers to learn by example, replicating human cognitive processes. Deep learning represents a foundational technology behind innovations such as autonomous vehicles, enabling systems to recognize stop signs or distinguish pedestrians from static objects like lampposts (Zhang, Tan, Han, & Zhu, 2017).

Fuzzy Logic (FL) is an approach to variable processing that allows for multiple degrees of truth to be evaluated within a single variable. Unlike traditional binary logic, FL is designed to handle uncertainty and approximate reasoning, enabling systems to reach accurate and flexible conclusions even when input data are imprecise or incomplete (Mohd Adnan, Sarkheyli, Mohd Zain, & Haron, 2015).

In addition, several algorithms are commonly used for data ranking and optimization in recruitment-related applications. These include Linear Regression, Genetic Algorithm Optimization (Hoài, 2020), Particle Swarm Optimization (De Almeida & Coppo, 2019), and Artificial Neural Networks

In contrast, external recruitment refers to hiring candidates from outside the organization. This process is typically managed by the human resources department using traditional methods—such as newspaper advertisements—or modern approaches, including online recruitment and job portals (Breaugh & Starke, 2000). External recruitment enables organizations to access a larger and more diverse pool of candidates, introducing new skills and innovative perspectives that can strengthen organizational performance (Dineen & Williamson, 2012; Marsden, 1994). However, this method tends to be more time-consuming and costly compared to internal recruitment (Ekhsan & Ernasari, 2022).

According to (Swider et al., 2015), the e-recruitment process includes multiple sequential stages aimed at selecting the most suitable candidate for a specific role. Two critical stages in this process are identifying hiring needs and developing a recruitment plan. These are followed by creating detailed job descriptions, posting and promoting vacancies, screening applications, conducting interviews, and making final hiring decisions (Dineen & Williamson, 2012). Human resource professionals are encouraged to follow these structured steps to ensure that the most appropriate candidates are selected for each position (Swider et al., 2015).

Applicant assessment constitutes a pivotal phase of the recruitment process, as it determines the extent to which candidates meet the requirements of vacant positions. This phase entails the systematic evaluation of application materials, including curricula vitae and supporting documents, to identify candidates whose qualifications, skills, and experience align with job specifications)Faliagka, Tsakalidis, & Tzimas, 2012 (. Candidates who demonstrate compatibility with the required criteria are subsequently shortlisted for further stages of the selection process (Holm, 2012).

In e-recruitment contexts, assessment plays a central role in ensuring alignment between applicant attributes and organizational needs. The integration of software-based assessment and scoring systems facilitates objective evaluation by producing quantitative measures that support informed hiring decisions (Lavigna & Hays, 2004), thereby enhancing efficiency and accuracy in candidate selection (Barber, 2006). Moreover,

potential bias (Swider, Zimmerman, & Barrick, 2015). Moreover, online recruitment supports strategic human resource objectives, helping organizations attract skilled individuals whose competencies align with organizational goals and culture (Dineen & Williamson, 2012).

In Libya, both public and private institutions have started to adopt digital recruitment tools to modernize their human resource management systems. Although this transformation remains at an early stage due to infrastructural and technological challenges, the growing use of online job portals indicates an emerging awareness of the advantages of e-recruitment in enhancing transparency, efficiency, and accessibility (Ekhsan & Ernasari, 2022; Taktek, Brka, Shtewi, Ekare, & Zawawi, 2023).

The identification of suitable candidates constitutes a fundamental stage in the e-recruitment process, as it directly impacts the effectiveness of subsequent selection procedures. This stage involves recognizing potential applicants in accordance with organizational hiring requirements, including the specification of essential qualifications, competencies, and candidate attributes that inform the development of precise job descriptions and specifications (Holm, 2012). Furthermore, defining the relevant labor market segment to be targeted is essential for attracting qualified candidates. Through systematic e-recruitment practices, organizations are able to access a broader and more diverse applicant pool, thereby enhancing the likelihood of selecting the most appropriate candidates for vacant positions (Lavigna & Hays, 2004).

The types of recruitment process within an organization refers to the comprehensive procedure of attracting, shortlisting, and selecting suitable candidates for available positions (Breaugh & Starke, 2000). Generally, recruitment can be categorized into two main types: internal recruitment and external recruitment.

Internal recruitment involves filling job vacancies from within the organization through promotion or transfer of existing employees. This approach is often faster, more cost-effective, and administratively simpler, as managers already understand the skills, experience, and performance of their employees (Greiner, 2004). Promoting internal candidates also increases motivation and job satisfaction by rewarding commitment and competence (Marsden, 1994).

Libya, with particular emphasis on universities, higher education institutes, and business organizations. By adopting a quantitative research approach, the study seeks to assess the perceived impact of AI on recruitment decision-making, organizational efficiency, and candidate selection processes. The findings contribute to the literature on information systems and organizational sciences by providing empirical evidence on AI adoption in recruitment and by highlighting the importance of hybrid recruitment models that combine intelligent systems with human judgment.

The remainder of this paper is structured as follows. Section II reviews the relevant literature on recruitment strategies and AI-based e-recruitment systems. Section III presents the research methodology, including the study design, sampling approach, and data analysis procedures. Section IV analyses the impact of artificial intelligence on e-recruitment decision-making based on the empirical findings. Finally, Section V concludes the study and highlights the main findings and directions for future research.

## II. Literature Review

Using efficient recruitment strategies enables organizations to attract and retain employees with high potential, which in turn supports effective talent management and overall organizational performance (Aljuaid, 2021; Kumar, Garg, & Pvt, 2010). Recruitment practices have evolved significantly since the 1990s, driven by globalization, increased competition, and advances in technology that have expanded the demand for talented professionals (Lewis, Daunton, Thomas, & Sanders, 2010).

The growth of internet technologies has encouraged organizations to adopt electronic or online recruitment methods as an alternative to traditional hiring approaches (Breaugh & Starke, 2000). E-recruitment allows employers to post job vacancies online, receive and filter applications electronically, and communicate efficiently with candidates. This approach reduces administrative costs, shortens recruitment timelines, and broadens the range of potential applicants (Aljuaid & Abbod, 2020; Greiner, 2004).

E-recruitment also promotes fairness and transparency in the selection process, as digital systems standardize candidate evaluation and minimize

As organizational operations become increasingly digitalized, organizations are required to adopt advanced information systems to maintain competitiveness and operational effectiveness. Effective employee selection is a critical factor for organizational success, as it directly influences workforce quality and overall performance. Consequently, organizations must implement recruitment strategies capable of identifying and selecting the most qualified candidates from a highly competitive labor market, while ensuring alignment with organizational goals and strategic priorities (Kavanagh & Johnson, 2017).

Artificial intelligence has become an integral component of contemporary organizational information systems, contributing significantly to improved decision-making and process optimization. AI technologies, grounded in machine learning algorithms, enable organizations to reduce recruitment-related costs, minimize wasted effort, and accelerate hiring processes, while simultaneously enhancing the accuracy and reliability of candidate evaluation and selection decisions (Aljuaid & Abbod, 2020). In this context, AI-based e-recruitment systems function as decision-support tools that assist human resource professionals and organizational decision-makers.

Despite these technological advancements, recruitment processes—particularly within higher education institutions and public-sector organizations—remain largely manual in many contexts, resulting in delays, inefficiencies, and limited transparency for applicants (Aljuaid, 2021). This gap highlights the growing need for AI-supported e-recruitment systems that can modernize recruitment practices and support more effective and data-driven decision-making within organizations.

Understanding organizational acceptance and user perceptions of AI-based recruitment systems is therefore essential for successful implementation. Issues related to trust, fairness, transparency, and the role of human judgment continue to influence attitudes toward AI-supported decision-making in recruitment. Examining these perceptions provides valuable insights into how AI technologies can be effectively integrated into organizational recruitment processes without fully replacing human involvement.

Accordingly, this study aims to examine the level of awareness, acceptance, and perceptions of AI-supported e-recruitment systems among participants in

■ **المستخلص:**

يشهد الذكاء الاصطناعي (AI) تطورًا متزايدًا أسهم بشكل ملحوظ في تحويل إجراءات التوظيف داخل المؤسسات، من خلال دعمه لعمليات اتخاذ القرار، وتحسين الكفاءة، وتعزيز عمليات اختيار المرشحين. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الانطباعات ومدى قبول أنظمة التوظيف الإلكتروني المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في كلٍّ من المؤسسات التنظيمية ومؤسسات التعليم العالي في ليبيا. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الكمي، وجُمعت البيانات باستخدام أداة جمع بيانات منظمة تم تطبيقها على عينة مؤلفة من 60 مشاركًا من الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي، والمنظمات التجارية.

تشير النتائج إلى وجود اتجاه إيجابي عام نحو التوظيف المدعوم بالذكاء الاصطناعي، لا سيما فيما يتعلق بدقة اتخاذ القرار، وتقليل الوقت اللازم لعمليات التوظيف، وتحسين فعالية اختيار المرشحين. ومع ذلك، عبّر المشاركون عن بعض التحفظات تجاه الاعتماد الكامل على الأتمتة في عمليات التوظيف، مؤكدين على الأهمية المستمرة للدور البشري في اتخاذ قرارات التعيين.

وتُظهر النتائج أن نماذج التوظيف الهجينة، التي تجمع بين أدوات الذكاء الاصطناعي والحكم البشري، تُعد الخيار الأنسب لاتخاذ القرارات التنظيمية. وتسهم هذه الدراسة في إثراء أدبيات نظم المعلومات والعلوم التنظيمية من خلال تقديم رؤى تجريبية حول تبني الذكاء الاصطناعي في التوظيف وآثاره على الفاعلية التنظيمية ودعم القرار.

● **الكلمات المفتاحية:** الذكاء الاصطناعي؛ التوظيف الإلكتروني المعتمد على الذكاء الاصطناعي؛ تبني التكنولوجيا؛ التعليم العالي؛ التصورات المجتمعية؛ ليبيا

## I. Introduction

Recruitment is a strategic organizational process that involves attracting, identifying, and selecting candidates whose skills and qualifications align with organizational requirements and objectives. With the advancement of information technology and artificial intelligence (AI), recruitment practices have undergone significant transformation, leading to the emergence of AI-based e-recruitment systems that automate and optimize multiple stages of the hiring process, including job posting, candidate screening, and selection (Aljuaid, 2021). These systems are designed to enhance organizational efficiency, consistency, and decision quality, addressing several limitations associated with traditional, manual recruitment methods.

# AI Based Recruitment in Libya: A Field Analysis of Societal Acceptance and Perceptions

■ **Ebtesam Taktek** *

● Received: 31 / 03 / 2026 ● Accepted : 09 / 05 /2026

■ **Abstract:**

Artificial intelligence (AI) has increasingly transformed organizational recruitment practices by supporting decision-making, improving efficiency, and enhancing candidate selection processes. This study investigates perceptions and acceptance of AI-based e-recruitment systems within organizational and higher education contexts in Libya. A quantitative research approach was employed using a structured questionnaire administered to 60 respondents from universities, higher education institutes, and business organizations.

The findings indicate a generally positive attitude toward AI-supported recruitment, particularly regarding decision accuracy, reduced recruitment time, and improved selection effectiveness. However, respondents expressed reservations toward fully automated recruitment processes and emphasized the continued importance of human involvement in hiring decisions.

The results suggest that hybrid recruitment models, combining AI-driven tools with human judgment, are perceived as the most appropriate approach for organizational decision-making. This study contributes to the information systems and organizational sciences literature by providing empirical insights into AI adoption in recruitment and its implications for organizational effectiveness and decision support.

● **Keywords:** Artificial Intelligence; AI-Based E-Recruitment; Technology Adoption; Higher Education; Societal Perceptions; Libya.

* Department of Information Technology, Higher Institute of Science & Technology – AlShumukh, Tripoli, Libya E-maiI: Ebtesam.tk@shomokh.edu.ly

Lugha, Juz. 20(1), 100-114 Jarida la Taasisi ya Taaluma za Kiswahili Chuo Kikuu cha Dar es Salaam DOI: https://dx.doi.org/10.4314/kcl.v20i1.7 Kioo cha Lugha, Juz. 20(1), Juni.

- https://askfilo.com/user-question-answers-smart-solutions/swali-la-tatu-i-fasili-dhana-mofimu-mofu-na-alomofu-alama-7-3434393036393739.
- https://www.google.com/search?q=uhwiano+baina+mofu+na+mofimu&rlz=1C1CHBF_enTZ847TZ847&oq=uhwiano+baina+mofu+na+mofimu&gs_lcrp=EgZjaHJvbWUyCwgAEEUYChg5GKABMgkIARAhGAoYoAHSAQoyNDA2MWowajE1qAIIsAIB8QXO2OB,Y4j7mA&sourceid=chrome&ie=UTF-8.

kati ya mofu na mofimu, na tofauti hii inaweza kufupishwa katika mambo yafuatayo:

Mofu inaweza kuwa na maana au isiwe na maana, lakini mofimu lazima iwe na maana.

Mofu ni kipashio cha sauti, wakati mofimu ni kipashio cha maana.

Mofimu ni mofu yenye maana, lakini si kila mofu ni mofimu.

Uhusiano uliopo baina ya mofu na mofimu ni ule wa kiashiria na kiashiriwa. Mofimu ni dhana dhahania (inayokaa akilini), wakati mofu ni utekelezaji au umbo halisi la dhana hiyo katika maandishi au matamshi.

Aidha utafiti unaonesha kwamba, katika mofolojia ya lugha ya Kiswahili dhana za mofu na mofimu zinatofautiyana, na umebainisha dhima za mofu, mofimu katika mofolojia ya lugha ya Kiswahili.

## ■ Marejeleo


- Mgullu, R.S. (1999). Mtaala wa Isimu: Fonetiki, Fonolojia, na Mofolojia ya Kiswahili. Nairobi: Longhorn.
- Booij, G. (2007). The Grammar of Words: An Introduction to Morphology (Toleo la 2). Oxford: Oxford University Press.
- TUKI (1990) kamusi sanifu ya Isimu and Lugha, Dar Es Salam: TUKI.
- Richard, J.C., Platt, J. na Weber, H. (1985). Longman Dictionary of Applied Linguistics. London: Longman.
- Hartman, R.(1972) Dictionary of Language and Linguistics, London: Applied Science Publisher.
- Mohamed, A.M.(1986) *Sarufi Mpya*. Nairobi: Foundation Publishers.
- Mathews P.H (1997) Morphology (Toleo la 2): An Introduction to the Theory of Word Structure. Cambridge: Cambridge University Press.
- Crystel, D.(1971) Linguistics. Middlesex:Penguin.
- TUKI. (2013). Kamusi ya Kiswahili Sanifu (Toleo la 3). Nairobi: Oxford University Press.
- Nida, E.A. (1949). Morphology: The Descriptive Analysis of Words (Toleo ya 2). Ann Arbor: The University of Michigan Press.
- Weber,H. (1985). A Dictionary of Phonetics and Linguistics. Harlow Longman.
- Elishafati J. Ndumiwe na Tasiana Jasson (2022) *Matumizi ya Kanuni za Utambuzi wa Mofimu za Nida (1949) katika Utambuzi wa Mofimu za Lugha ya Kiswahili,* Kioo cha

inayositiriwa na maumbo.

**Tofauti Kuu kati ya mofu na mofimu:**

*1*. Mofu inaweza kuwa na maana au isiwe na maana, lakini mofimu lazima iwe na maana.

*2*. Mofu ni kipashio cha sauti, wakati mofimu ni kipashio cha maana.

*3*. Mofimu ni mofu yenye maana, lakini si kila mofu ni mofimu.

**Mfano wa Tofauti**

Neno "msomaji":

Mofu: m-so-ma-ji

Mofimu: m- (anaefanya), -soma- (shina la neno), -ji (mhusika)

Mfano mwingine wa tofauti kati ya mofu na mofimu:

Neno " mchekaji"

Mofu: m-che-ka-ji

Mofimu: m- (anaefanya), -cheka- (shina la neno), -ji (mhusika)

Kwa hiyo, mofimu ni mofu yenye maana, lakini mofu inaweza kuwa na maana au isiwe na maana.

**9.0 Uhwiano baina ya mofu na mofimu:**

Uhwiano baina ya mofu na mofimu katika isimu-lugha (mofolojia) ni wa utegemezi, ambapo mofu ni umbo la nje linaloonekana au kutamkwa, huku mofimu ikiwa ni dhana ya maana iliyo akilini. Wao ni pande mbili za sarafu moja katika uchambuzi wa muundo wa maneno.

Maana yake hapo kuna uhusiano mkubwa sana kati ya mofu na mofimu maana ni vipashio ambavyo utegemeana sana katika sarufi, na Mofu na mofimu vyote ni vipashio vya kileksika.

Pia mofu na mofimu ni aina ya sarufi yaani sarufi maumbo ni mofu na sarufi maana ni mofimu.

**10.0 Hatimisho**

Utafiti huu ulilinganisha kati ya mofu na mofimu katika mofolojia ya lugha ya Kiswahili, Na matokeoya utafiti huu yanatuonesha kwamba kuna tofauti

Mohamed anaishi Libya :

| Mofu | Mofimu |
|---|---|
| Mohamed | Mtu<br>Idadi : mmoja<br>Jinsia: mwanaume |
| a | Kipatanishi<br>Nafsi ya tatu<br>Idadi : mmoja |
| na | Njeo: sasa<br>Hali : kuendelea |
| ish | Mzizi wa kitenzi |
| i | Kiambishi tamati<br>Kauli ya kutenda<br>yakinishi |
| Ø( kapa) | Idadi ya moja |
| Libya | Mzizi wa nomino Nshi |

Mofimu hapa si maumbo ya maneno bali ni maana tunazozichuja akilini mwetu.

**8.0 Tofauti ya mofu na mofimu:**

Mofu ni umbo ambalo huweza kuandikwa na huweza kutamkwa.

Mofimu ni dhana iliyo akilini ambayo ni tafsiri ya maana inayowakilishwa na mofu.

Mfano:

Katika neno a – na – chez – a

(**a**) ya kwanza ni mofu, tunaiona kwa vile imeandikwa, pia yaweza kutamkwa tukaiskia.

Kwa maana zaidi mofu ni kipashio halisi kinacho weza kutamkika na kuandikika wakati mofimu ni kipashio dhahania.

Mofu ni umbo linalostiri maana katika neno,lakini mofimu ni maana

viambajengo vinavyojenga neno. Wakati huo ndipo istilahi mofimu ilipoanza kutumika na mofu ilianza kutumika Karne ya 20 hasa baada ya kuasisiwa kwa sarufi zalishi. Kwa maelezo hayo, dhana ya mofimu ina sura mbili zinazotofautiana sana, yaani mofimu kabla ya kuasisiwa kwa sarufi zalishi na mofimu baada ya kuasisiwa kwa sarufi zalishi (Mathews, 1997).

a- **Dhana ya mofimu kabla ya sarufi zalishi:**

Kabla ya kuasisiwa kwa sarufi zalishi uchanganuzi wa sarufi uliishia katika daraja ya neno, na vipashio vinavyounda neno havikuchanganuliwa kabisa, hata hivyo, katika kipindi cha sarufi miundo uchanganuzi ulipiga hatua na mofimu zikaanza kuchanganuliwa, na mofimu ilitumika kurejelea kipashio cha mwisho kabisa cha uchanganuzi( Ndumiwe, Jasson 2022).

Wataalamu wa lugha ya Kiswahili ( wanaisimu) walipoona umuhimu wa kuwa na kipashio kidogo zaidi ya neno katika uchambuzi,mara waliibuni na kuanza kutumia dhana ya mofimu, na walichambuzi kila neno na herufi hadi kwenye kiwango cha mofimu.

Kwa mfano sentensi kama: *Ali anacheza mpira*, ingechambuliwa sentensi imegawanywa katika sehemu kuu mbili yaani:

a- Kiina ( Ali ) b- Kiarifu ( anacheza mpira ).

Na ukichambuzi sentensi hizi baada ya kuasisiwa sarufi zalishi utaona kwamba sentensi ni mfululizo wa mofimu saba :

Kiima kina nomino moja (Ali) na nomino hii ina mofimu moja tu ambayo ni (**Ali**) , na Kiarifu kina kitenzi ( alicheza) na kitenzi hiki kina mofimu nne (**a – na – chez_ a**), na nomino (mpira) ina mofimu mbili (**m- pira**).

b- **Dhana ya mofimu baada ya kuasusiwa kwa sarufi zalishi:**

Katika uchambuzi wa mofolojia ya lugha Dhana muhimu mbili ziliingizwa baada ya kuasisiwa kwa sarufi zalishi, dhana hizo ni mofu na alomofu, na mofu ilichukua maana iliyokuwa imepewa mofimu na mofimu ikapewa maana mpya, fasili mojawapo inayotoa hii maana mpya ya mofimu ni ile ya Hartman(1972) ambaye anasema kuwa: “ mofimu ni kipashio dhahania cha umbo fulani ambacho kinaweza kuwakilishwa na mofu tofauti tofauti katika mazingira anuwai. Kwa mfano:

**7.1 Aina za mofimu:**

kuna aina mbili za mofimu nazo ni: mofimu huru, mofimu tegemezi.

1. **Mofimu huru:**

Mofimu huru ni silabi moja au zaidi yenye maana kamili ya neno na inaweza kujisimamia yenyewe bila msaada wa viambishi au silabi nyingine, na aghalabu mofimu huru huwa nomino, vielezi ua vivumishi visivyochukua viambishi vya ngeli.

Kwa mfano:

Mwalimu, kazi, chumba.

2. **Mofimu Tegemezi:**

Mofimu tegemezi ni mofimu ambazo huhitajia viambishi au mofimu nyingine tegemezi ili kuleta maana iliyokusudiwa , na mofimu hizi hujumuisha hasa mzizi wa neno au shina la kitenzi, nomino, vivumishi, vielezi ambavyo vinahitaji viambishi viwakilishi vya ngeli ili kutoa maana iliyokusudiwa.

Kwa mfano:

mchezaji

( **m**) ni mofimu ya ngeli ya M-WA kwa umoja.

(**chez**) ni mzizi wa neno.

(**a**) ni kiisho cha kitenzi.

(**ji**) ni inaonyesha kazi au mazoea.

**7.2 Dhana za mofimu:**

Mathews (1997) anaeleza kuwa dhana ya mofimu ni changamani, jambo ambalo huongeza utata wa kuipambanua katika lugha. Aidha, historia inaonesha kuwa istilahi mofimu ndiyo ilianza kutumika kabla ya mofu na alomofu (Crystal, 1971) na anaeleza kuwa wakati wa sarufi mapokeo uchambuzi wa kiisimu uligawanya vipashio vidogovidogo kama vile vishazi, virai na hatimaye neno. Kwa hiyo, viambajengo vinavyojenga neno havikuweza kuchanganuliwa katika kipindi hicho. Lakini baadaye katika Karne ya 18 na 19 ilibainika kuwa palikuwa na haja ya kuchanganua

**● Mofu kapa**

Mofu kapa ni kipashio cha kidhahania ambacho kimeundwa kwa madhumuni ya uchunguzi lakini hakijitokezi dhahiri (Tuki, 1990)

Mofu kappa ni mofu ambayo haina umbo lakini huwakilisha maana, itafaa tutumie mfano wa mofu za idadi ya umoja na wingi tukichunguza ruwaza ya viambishi awali vya umoja na wingi katika lugha ya Kiswahili na tunaweza kuzingawa nomino za Kiswahili katika makundi makuu manne (Mgullu, 1999) yaani:

a- Nomino zilizo na viambishi bayana vya idadi ya umoja na wingi:

| Umoja | Wingi |
|---|---|
| **ki**tabu | **vi**tabu |

b- Nomino zilizo na kiambishi awali cha umoja tu, cha wingi hakipo:

| Umoja | Wingi |
|---|---|
| **u**kuta | kuta |

c- Nomino zilizo na kiambishi cha wingi tu, cha umoja hakipo:

| Umoja | Wingi |
|---|---|
| debe | **ma**debe |

d- Nomino zisizo na kiambishiawali cha idadi hata moja:

| Baba | Mama |
|---|---|
| Samaki | kalamu |

**7.0 Mofimu :**

Mofimu ni kipashio kidogo kabisa katika lugha chenye maana na zaidi.

Nadharia ya sarufi zalishi ilisema kuwa mofimu ni maana inayositiriwa ndani ya mofu(Mohamed 1986).

Ni kipashio kidogo kabisa dhania cha kisarufi kilicho na maana (Crystal1971).

● **Mofu tata:**

ni mofu ambazo huwa na maana zaidi ya moja, na kwa tafsiri ya Weber, mofu tata ni kipashio cha kiisimu huitwa tata wakati ambapo kipashio hicho kinaweza kupewa maana zaidi ya moja ( Webar 1985. Mfano:

| alimandikia |
|---|
| **(a)** Mofu (**li**) mofu (**m**) mofu (**andik**) mofu (**i**) mofu (**a**) mofu. |
| Katika kitenzi hiki (alimandikia) kuna mofu sita, lakini (**i**) ambayo ni mofu tata. |

● **Mofu funge**

Ni mofu ambayo haiwezi kukaa peke yake ikawa neno kamili, na maana zake hutegemea na muktadha wa mofu.

“ mofu funge ni mofu ambayo haiwezi kutumiwa peke yake kama neno kamili, lililo na maana yake bainifu, bali (daima) hutumiwa kama kiambishi tu kinachoambatana na mzizi au viambishi vingine ili kulikamilisha neno( Hartman 1972). Kwa mifano:

| Mwalimu: |
|---|
| (**Mw**) ni mofu funge. |
| Kucheza: |
| (**Ku**) ni mofu funge, na (**a**) pia ni mofu. |

● **Mofu changamano**

Mofu changamano ni aina mojawapo ya mofu ambayo imepewa jina kwa kuzingatia zaidi muundo wake, na huundwa kwa kuweka pamoja angalau mashina hayo yanaweza kutenganishwa na kila moja likawa ni neno kamili, kwa mfano:

| Mwanachama: |
|---|
| (**Mw**) ni mofu fungo |
| (anachama) ni mofu changamano imeundwa kwa mizizi miwili ya manano. |

### 6.2 Aina za mofu:

Kuna aina tano za mofu, ambazo baadhi yake ni huainishwa kwa kuzingatia hasa vigezo viwili : mofolojia ya mofu na maana zinazowakilishwa na mofu, unapotumia kigezo cha mofolojia (maumbo ya mofu) tunaona kwamba kuna aina mbili za mofu ni: mofu changamano, mofu, kapa, na unapotumia kigezo cha maana zinazowakilishwa na mofu, tunazo mofu za aina tatu: mofu huru, mofu funge, mofu tata (Mgullu 1999).

· **Mofu huru:**

Mofu huru ni zile mofu ambazo zinaweza kukaa peke yake kama maneno kamili yenye maana inayoweza kuelekwa bila kusaidiwa na mofu nyingine(Weber1985).

Mara nyingi mizizi ya baadhi ya maneno ndiyo ambayo huwa na uwezo wa kukaa peke yao, na ikawa maneno kamili yanayojitosheleza kwa mfano:

| | | | |
|---|---|---|---|
| *Nomino:* | | | |
| - Mimi | - paka | - baba | - ndege |
| *Vivulishi:* | | | |
| - Zuri | - ghali | - baya | - safi |
| *Viwalilishi:* | | | |
| - Mimi | - wewe | - sisi | - wao |
| *Vielezi:* | | | |
| - Leo | - jana | - juzi | - upesi |
| *Vitenzi:* | | | |
| - Jibu | - cheza | - soma | - andika |
| *Viunganishi:* | | | |
| - Pia | - halafu | - na | - bado |
| *Vihusishi:* | | | |
| - Juu | - chini | - nyuma | - mbele |

## 5.0 Mbinu za Utafiti na Nadharia

Utafiti huu ulitumia hojaji na ushuhudiaji kama mbinu ya kukusanya data kutoka kwa watafitiwa, mtafiti alipanga data kutokana na maudhui na makundi ya wasailiwa yanayofanana kisifa.

Mtafiti alikuwa makini katika kueleza, kufananua, kuhakiki na kutafsiri data alizozipata katika utafiti huu kwa kutumia mkabala wa kimaelezo, na pia mtafiti alikuwa makini katika kueleza, kufafanua, kuhakiki na kupanga data katika makundi kwa mujibu wa maswali ya utafiti, na mkabala mmoja ulitumika katika ukusanyaji na uwasilishaji wa data za utafiti huu, mkabala huyo ni mkabala wa kimaelezo.

Utafiti huu unaongozwa na nadharia ya umbo upeo, iliyoasisiwa na Prince na Smolensky (1993).

## 6.0 Mofu :

Mofu ni istilahi ambayo imetoholewa kutoka istilah morph kutoka lugha ya kiingereza.

mofu ni istilahi ambayo imetoholewa kutoka istilah morph kutoka lugha

ya kiingereza

Ni kipashio kidogo cha lugha chenye maaana katika lugha (Platt 1985).

Mofu ni kipashio cha kimofolojia kinachowakilisha mofimu(Tuki 1990).

Ni kipashio kidogo kabisa cha lugha kinacho beba au kinachostiri maana.

## 6.1 Dhana za mofu:

Katika mofolojia, ni muhimu kutofautisha kati ya wezo lililoko akilini (dhana), na kile kinachoandikwa au kutamkwa (umbo halisi), ikiwa mofimu ni dhana dhahania iliyoko akilini mwa mzungumzaji, mofu ni kiwakilishi halisi cha nje na kinachoshikika cha mofimu hiyo katika matamshi au maandishi, na Sifa muhimu zinazopambanua dhana ya mofu ni:

1- Mofu haiwezi kugawika katika vipengele mbalimbali.

2- Hudhirika kimofolojia na kiothografia.

3- Mofu ni sehemu halisi ya neno.

mpya ambayo ni kipashio dhahania cha umbo ulani ambacho kinaweza kuwakilishwa na mofu tofautitofauti katika mazingira anuwai (Hartman, 1972). Aidha, Lightner (1975) anaeleza kuwa mofu imo katika utendaji lakini mofimu ni dhana dhahania iliyomo akilini mwa mtumiaji wa lugha ambayo ni sehemu ya umilisi wake kuhusu lugha husika. Kwa hiyo, mofimu ni tafsiri ambayo mtu huijenga akilini mwake kuhusu umbo fulani la neno, yaani mofu. Kwa hakika, fasili hii ndiyo yenye mashiko katika kutofautisha dhana ya mofu na mofimu.

## 2.0 **Suala la utafiti**

Utafiti huu kuhusu mofu na mofimu katika lugha ya Kiswahili unaibua mswali muhimu sana :

a- Je, kuna tafauti gani kati ya mofu na mofimu katika lugha ya Kiswahili?

b- Je, kuna ufanana baina ya mofu na mofimu?

c- Tunajuaje jinsi ya kutofautisha kati ya mofu na mofimu?

## 3.0 **Malengo ya utafiti**

Utafiti huu umejengwa na malengo ya aina mbili ambayo ni lengo kuu na malengo mahususi.

### **3.1 Lengo kuu la utafiti**

Lengo la utafiti huu ni kuchunguza tofauti na mfanano uliopo baina ya mofu na mofimu.

### **3.2 Malengo Mahususi**

* kubainisha mofu na mofimu katika lugha ya Kiswahili.

* kubainisha jinsi ya kutofautisha kati ya mofu na mofimu.

* kulinganisha kazi za mofu na mofimu katika sentensi za Kiswahili.

## 4.0 **Umuhimu wa utafiti**

Utafiti huu unatarajiwa kuwa na faida kubwa kwa wanafunzi wanaojifunza Kiswahili na wa walimu ambao wanafundisha lugha ya Kiswahili,pia utafiti huu utakuwa muhimu sana kwa wasomi wote wa lugha ya Kiswahili, na uatakuwa marejeleo muhimu wakati wa kuandika kuhusu sarufi ya Kiswahili.

1.0 **Utangulizi :**

Lugha ya Kiswahili ni lugha ya Kiafrika yenye kanuni tofauti za isimu,fonolojia,

fonetiki na mofolojia ya aina zote za maneno ya lugha yaani vihusishi, vielezi, vitenzi, nomino, viambishi, viunganishi, viwakilishi na vivumishi.

Dana muhimu za kimofolojia na kifonolojia kama vile viambishi, mzizi, alofoni, shina, mofu, mofimu, alomofu, fonimu.

Na dhana za mofu na mofimu ndizo ambazo hutumiwa sana kwa uchambuzi wa kiisimu hususani katika kiwango cha mofolojia, Na istilah hizi zote zimetoholewa kutoka istilahi za kiingereza (Mgullu1999), yaani:

a- Mofu kutoka morph.

b- Mofimu kutoka morpheme.

Kwa kusoma sarufi ya Kiswahili, tulijifunza kwamba Kabla ya kuasisiwa kwa sarufi zalishi, yaani kipindi cha sarufi mapokeo, uchanganuzi wa sarufi uliishia katika darajia ya neno,Kwa maana hiyo, vipashio vinavyounda neno havikuchanganuliwa kabisa. Hata hivyo, katika kipindi cha sarufi miundo uchanganuzi ulipiga hatua na mofimu zikaanza kuchanganuliwa, Kwa msingi huo, mofimu ilitumika kurejelea kipashio cha mwisho kabisa cha uchanganuzi. Kwa mfano, kitenzi: (anasoma) kinavunjwavunjwa katika vijenzi: (ana-som-a) ambavyo haviwezi kuchanganuliwa zaidi bila kuharibu maana na umbo la kijenzi husika. Kutokana na ufafanuzi huo, mofimu ilielezwa kuwa ni kipashio kidogo kabisa katika lugha chenye maana kisarufi au kileksika (Booij, 2007).

Kwa ujumla, mofolojia kabla ya sarufi zalishi iliwakilisha umbo na maana; yaani, mofimu ni umbo na maana. Miongoni mwa wanazuoni wanaochukua mtazamo huu ni (Nida,1941) na Richards ( 1985).

Mkabala wa sarufi zalishi uliibuka mnamo Karne ya 20 ambapo dhana za mofu na alomofu zilianza kutumika katika uchanganuzi wa kisarufi. Katika kipindi hicho kulitokea uhamaji wa maana ya mofimu kwenda kwenye mofu na mofimu kupewa maana mpya (Matthews, 1997). Maana iliyotumika kurejelea mofimu, yaani kipashio kidogo kabisa cha lugha chenye maana kisarufi au kileksika ikatumika kurejelea mofu na mofimu ikapewa maana

# Ulinganishi kati ya mofu na mofimu katika mofolojia ya lugha ya Kiswahili

■ Dr.Abdalla M. Aghel *

● Received: 15/02/2026 ● Accepted:04/03/2026

■ **Ikisiri:**

Utafiti huu unaohusu Ulinganisho kati ya mofu na mofimu katika mofolojia ya lugha ya Kiswahili unachunguza na kuchambua dhana za lugha za "mofu" na "mofimu." Istilahi hizi zinatokana na istilahi za Kiingereza zinazotumika sana katika uchanganuzi wa lugha, hasa katika kiwango cha mofolojia. Kwa kuzingatia umuhimu wake muhimu katika isimu na mkanganyiko unaotokea mara nyingi unapotumiwa na wanafunzi na walimu wengi wa Kiswahili, pamoja na Kiingereza (ambacho kilitoka), utafiti huu unashughulikia dhana hizi.

●**Istilahi za Msingi: mofu, mofimu, isimu, mofolojia.**

■ **المستخلص:**

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل المفاهيم اللغوية (موفو ومورفيم) وهي مصطلحات مشتقة من مصطلحات انجليزية الأكثر استخداما في التحليل اللغوي،ب وخاصة على المستوى الصرفي، ونظرا لأهميتها البالغة في علم اللغويات وما يقع من اختلاط في المفاهيم عند استخدامها من العديد من الطلاب والقائمين على تدريس اللغة السواحيلية وكذلك اللغة الانجليزية التي نشأت منها.

● **الكلمات المفتاحية:** وحدة لغوية (مجسدة)، وحدة لغوية، علم الصرف، علم اللغة.

E-maiI:ab.aghel@uot.edu.ly

# Contents

**Ulinganishi kati ya mofu na mofimu katika mofolojia ya lugha ya Kiswahili**

■ **Dr.Abdalla M. Aghel** 11

**AI Based Recruitment in Libya: A Field Analysis of Societal Acceptance and Perceptions**

■ **Ebtesam Taktek** 24

**Evaluating Hospital Information Systems (HIS) Quality Using the DeLone & McLean Models and TOE Framework: Evidence from Healthcare Context.**

■ **Ahmed Ali A Alsoukni.** 42

**Enhancing Cloud Database Security Using an AI-Based Hybrid Zero Trust Engineering Model**

■ **Ashraf Faraj Saed Albarki** ■ **Esam Miftah Abdulnabi Aboudoumat**
■ **Abdelwahab A Gumma Mohamed** ■ **Faraj Ahmed Mohammed** 63

**Fixed Points in complete 2-Metric Spaces of Orbitally Continuous Mappings**

■ **Prof . Abdullah Khalifa Saeed Ali** 75

- **The journal welcomes the studies and scientific research received in various disciplines**
- **All opinions and ideas published in the names of their authors express only the opinions of their owners.**
- **All copyrights are reserved to the General Syndicate of University Faculty Members, and studies and research may be reprinted after obtaining written approval from the journal›s administration.**

## Annual subscription

| | |
|---|---|
| •For faculty members and students in Libya | **15 LYD** |
| •Institutions | **20 LYD** |
| • The Arab world and beyond | **30 LYD** |

# Scientific arbitration mechanism for research submitted for publication

1-Research sent to the journal is subject to a preliminary examination by the editorial board to determine its eligibility for arbitration, within a week from the date of receiving the research. or technical or formal conditions.

2-The research submitted to the journal is examined by one of the Plagiarism Detection Software in order to raise the research writing quality.

3- Research submitted for publication in the journal is subject to scientific and linguistic arbitration by two specialized professors, determined in secret by the editorial board, and the researcher is informed of the outcome of the arbitration within a month from the date of receipt

4- In the event of the refusal of the research by one of the arbitrators, the editorial board may seek the assistance of a third arbitrator, and the outcome of his arbitration shall be final.

# Formal and technical conditions for research submitted for publication

1-The first page bears the title of the research in addition to the researcher's triple name, academic qualification and degree, and the name of the department, college and university.

A summary of the research in Arabic and English, not exceeding (250 words) for each language.

2-

3- Key words, after the summary

4- Research papers shall be submitted printed on one side of A4 paper and numbered sequentially, including tables, figures, pictures, paintings, and a list of sources and references, provided that the number of pages does not exceed (20) pages. On CD.

5- The research should be written on (Microsoft Word) and the font should be in Arabic (Simplified Arabic), and in English in (Times New Roman) font and the spacing of the lines by leaving a single space between the lines (1.5) between them and the font size (16) for titles and (14) for the board.

6- Marginalization; The sources and references cited by the researcher are referred to in the body of the research, by numbering them with serial numbers, and these sources and references are written at the end of the research, and arranged according to what was referred to in the body of the research, and the journal also accepts research whose field requires following the marginalization system that It is called the style of the American Psychological Association (Harvard style)(

# General rules for publishing

**The research submitted for publication in the journal is required to follow the following rules and conditions:**

1-The journal publishes original studies and innovative, discreet scientific research written in a systematic scientific style, which adhere to objectivity, accuracy and seriousness.

2-The research submitted for publication in the journal must not have been previously published or submitted for publication in another journal, and not extracted from a thesis or a scientific thesis of the applicant for the study or research, and the researcher undertakes to do so in writing through the form prepared by the editorial board.

3-The research should be characterized by depth and originality in its subject, method, presentation and sources so that they are compatible with its title, free from tampering, sound in language, and accurate documentation.

4-Adherence to the principles, rules and formalities of scientific research in terms of presentation style and terminology and documenting sources and references in complete data for dissemination.

5-The research submitted for publication should include the following main parts: (abstract in Arabic and English, keywords, introduction, problem, objectives, importance, theoretical framework (literature), practical framework, results, recommendations, or conclusion of the research, list of references and sources)

6-Studies and research are written in Arabic, and those written in a foreign language are accepted, provided that a summary of them is submitted in Arabic.

7-The research must be written in a sound language free from spelling, linguistic, grammatical and typographical errors.

8-Commitment to the ethics of scientific research and filling out a pledge by the researcher of the scientific originality of the research.

## About the Journal

AL-JAMEAI Journal is one of the leading scientific journals in the field of scientific research. It is a semi-annual refereed scientific journal issued by the General Syndicate of Faculty Members in Higher Education Institutions in the State of Libya. It was established under the decision of the General Captain No. (4) of 1993 AD. The journal publishes research in Arabic and English, and is also concerned with publishing refereed scientific research and studies with distinguished scientific sobriety, in which originality, novelty, modernity and scientific methodology are available, which provide societal solutions and constitute a scientific addition in all fields and scientific disciplines found in institutions of higher education, whether they are majors of humanities or applied sciences, in addition to publishing summaries of books and periodicals, and scientific theses (Master's and Ph.D.), reports issued by conferences, symposia, and workshops from inside and outside Libya. The journal is issued on a regular basis for the purpose of helping researchers from different countries of the world publish their sober scientific output and research efforts that enjoy high quality scientific content and address contemporary issues and scientific developments with modern visions, the journal bears the numbering A International paper version: ISSN 2706-5820 (Print) and electronic version ISSN 2706-5839 (Online). The journal also bears the legal deposit number (931740/1993 AD) Al-Watania Book House Benghazi, and the journal is indexed within the databases of Dar Al-Nuzmah in the Kingdom of Saudi Arabia

## Journal Objectives:

The journal aims to achieve the following goals:

1-Supporting and enriching scientific research in all scientific fields related to scientific disciplines in higher education institutions inside and outside Libya.

2-Enhancing the processes of publishing accurate and original scientific research among researchers in an environment of high quality arbitration and publication.

3-Raising the level of published research by providing a refereed scientific journal for publication in accordance with the terms of international academic publishing standards of high quality.

4-The journal seeks to be adopted as a reliable scientific reference by researchers from different countries of the world.

5-Interest in publishing modern research issues for the purpose of providing the needs of researchers in higher education institutions inside and outside Libya

## Journal vision

Excellence, leadership and innovation in publishing refereed scientific research in various scientific fields.

## Message

Publishing serious and new scientific research in the humanities and applied sciences in accordance with international standards for publication.

■ **Prof. Dr. Abdulsalam Ammar Al-Najah,**
• Department of English Language, Faculty of Arts - Gharyan University – Libya.

■ **Prof. Omar Mohamed Abu Khreis,**
•Department of Microbiology and Oral Immunology, Faculty of Dentistry - Zintan University – Libya

■ **Prof. Dr. Abdul Majeed Abdullah Al-Khattabi,**
•Department of Mechanical Engineering, Higher Institute of Marine Science Technologies, Sabratha – Libya.

■ **Prof. Dr. Abdelbaset Othman Madi,**
•Department of Philosophy, Faculty of Arts - University of Sebha – Libya

■ **Prof. Abdel Nasser Ibrahim Nour,**
•Department of Accounting , College of Business - An-Najah National University – Palestine

■ **Prof. Issam Abdel Shafi,**
•Department of Political Science - Sakarya University – Turkey

■ **Prof. Dr. Fathi Ali Abdullah Al-Falaq,**
•majoring in Physics - Libyan Authority for Scientific Research – Libya.

■ **Prof. Dr. Fathi Issa Abdel Karim,**
•Department of Educational Planning and Administration, Faculty of Arts - Omar Al-Mukhtar University – Libya

■ **Prof. Dr. Mohamed Bashir Souissi,**
• Department of Islamic Studies, Faculty of Graduate Studies - Al-Zaytoonah University – Libya.

■ **Prof. Dr. Miftah Belaid Aghwita,**
•Department of History, Faculty of Arts, Al-Khums, University of Al-Marqab, Libya.

■ **Prof. Dr. Muhammad Al-Mabrouk Al-Doib,**
• Department of History and Archeology, Faculty of Arts - University of Tripoli – Libya.

■ **Prof. Muftah Omar Derbash,**
•Department of International Law, Faculty of Law - University of Sirte – Libya

■ **Prof. Muhammad Al-Hadi Al-Darhoubi,**
•Department of Libraries and Information, Faculty of Education - Al-Zaytoonah University – Libya

■ **Prof. Muhammad Ibrahim Al-Sharqawi,**
•Department of Environment, Faculty of Technical Engineering - Sebha University – Libya.

■ **Prof. Mohamed Abdel Salam Shaaban,**
•Department of Electrical and Electronic Engineering, Sorman College of Science and Technology – Libya.

■ **Prof. Maher Mousa Dargham,**
•Department of Accounting and Auditing, Faculty of Economics and Business - The Islamic University – Palestine.

■ **Dr. Muhammad Abul-Qassem Zakri,**
•Department of Accounting, College of Management - Lancaster University
- United Kingdom.

# Scientific Advisory Board


■ **Prof. Ahmed Al-Hadi Rasrash**,
•Department of Arabic Language, Faculty of Languages - University of Tripoli – Libya

■ **Prof. Abul-Qasim Ahmed Abu-Hadima,**
• Department of Political Science, Faculty of Economics - University of Al-Zawiya – Libya

■ **Prof. Anwar Fathallah Abdel Qader,**
• Department of Geography, College of Arts and Sciences - University of Derna – Libya.

■ **Prof. Al-Mabruk Mansour Abu Qadeerah,**
• Department of Mechanical Engineering, Faculty of Engineering - University of Sabratha – Libya.

■ **Prof. Ashraf Hafez Yousef,**
•Department of Philosophy, Faculty of Arts - University of Tobruk – Libya

■ **Prof. Abul-Qasim Muhammad Shallouf,**
•majoring in medical engineering - The Open University of Libya – Libya

■ **Prof. Hedi Daghari majoring in Rural,**
• Water and Forest Engineering at the National Institute of Agricultural Sciences - University of Tunis – Tunis

■ **Prof. Hassan Majid Rostom Issa**
•Department of Arabic Language, College of Education - Imam Jaafar Al-Sadiq University Dhi Qar – Iraq

■ **Prof. Dr. Samia Tayeb Hweisa,**
•Department of Microbiology and Medical Immunology, Faculty of Medicine - University of Tripoli – Libya.

■ **Prof. Dr. Suad Muhammad Abu Zreba,**
• Department of Physics, Faculty of Science - University of Misurata – Libya.

■ **Prof. Said Ahmed Ali Hodoud,**
• majoring in Computer Engineering - Libyan Authority for Scientific Research – Libya

■ **Prof. Dr. Suleiman Hassan Saad Zaidan,**
• Department of Arabic Language, Faculty of Arts - University of Tobruk – Libya

■ **Prof. Abdeen Al-Dardir Al-Sharif,**
• Department of Mass Communication, Faculty of Arts and Media - Al-Zaytoonah University – Libya.

■ **Prof. Ayyad Abu Bakr Hashem,**
•Department of Fine and Applied Arts, Faculty of Arts and Media - University of Tripoli – Libya.

■ **Prof. Dr. Abdel Karim Amhamed Ahtash,**
• Department of Animal Production, Faculty of Agriculture - University of Tripoli – Libya.

■ **Prof. Ali Muhammad Al-Fitouri Al-Zayani,**
• Department of English Language, Faculty of Arts - Al-Zawiya University – Libya.

■ **Prof. Omar Ali Omar Al-Ayyan,**
•Department of Mathematics, Faculty of Science - Asmarya University – Libya

18- **Prof. Dr. Abdul-Majid Khalifa Al-Kout,**
•Department of Political Science, School of Strategic and International Studies - Libyan Academy – Libya.

# AL-JAMEAI
# الجامعي

Referred scientific journal
It is a semi-annual journal issued by the General Syndicate of University Faculty Members under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research.

**International Filing Number:** ISSN: 2706 -5820 (PRINT)
ISSN: 2706 -5839 (ONLINE)

**Local Filing Number:** (931740/1993)

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية



***All Rights reserved for ALJAMEAI JOURNAL***


## Address


- Correspondence in the name of the Editorial Board
- Address: AL -JAMEAI ,Academic journal, the general syndicate in the Libyan universities ,Tripoli- Libya.
- Email: university 2015aa@gmail.com
- info@aljameai.org.ly
- http://www.aljameai.org.ly

الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

# AL-JAMEAI

Academic journal

Referred scientific journal
It is a semi-annual journal issued by the General Syndicate of University Faculty Members under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research.

**Issue 43** **spring 2026**

**General Supervisor**

Mr. Abdulfatah Khalifa Al-Sayah -General Syndicate of University Faculty Members

**Chairman of the Editorial Board**

Prof. Al-Naemi Assayeh Al-Alem - Department of Mass Communication - College of Arts and .Media - University of Tripoli – Libya

**Members of the Editorial Board**

Prof . Ismail Abdusalam Elkiskas - Department of Chemistry - College of Pharmacy - University of Misurata – Libya.

Prof. Muhammad Abu Bakr Noir, Department of Mechanical Engineering - College of Engineering Technology / Janzour – Libya.

Prof. Al-Bashir Abdel Hamid Moftah, Department of English Language - Language School - Libyan Academy – Libya.

Prof. Falah Khalaf Ali Al-Rubaie, Department of Economics - College of Administration and Economics - Al-Mustansiriya University – Iraq.

Dr. Mohamed Assayeh Al-Korbo - Department of Islamic Sharia - College of Law - University of Bani Walid – Libya.

Dr. Khaled Zidan Al-Fadhli, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

**Secretary of the Editorial Board**

Osama Salem Al-Riani- Head of the Bureau of the General Syndicate of University Faculty Members – Libya

**Directed, implemented and revised by Al-Qabas Media Services**